

موسوعة البرغاني

في
فقه الشريعة

تأليف:

شيخ العلماء والفقهاء، إمامنا المحدث

المولى الشيخ محمد صالح المنجد غفر الله له ولوالديه

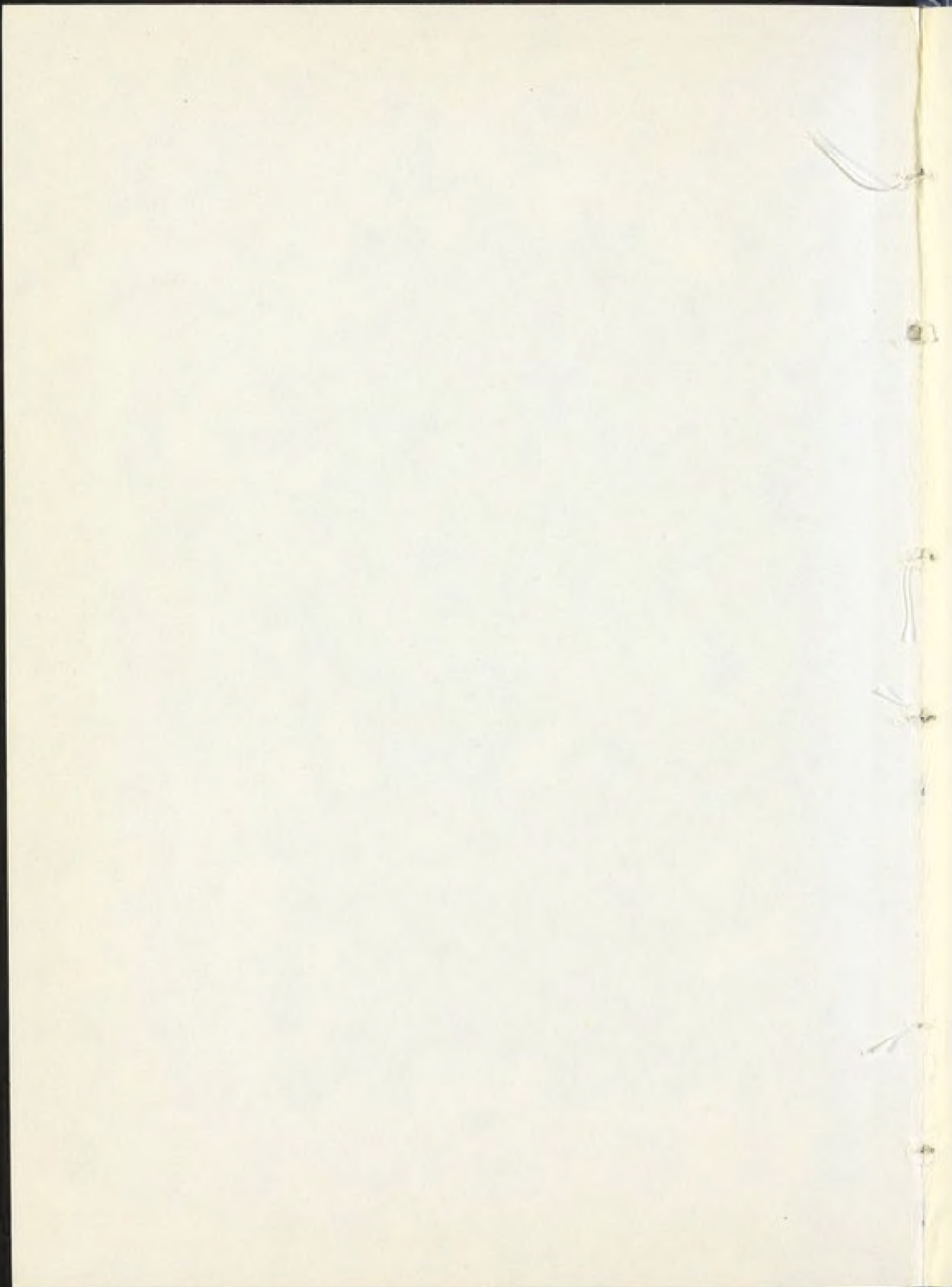
المطبعة سنة ١٤٢١ هـ

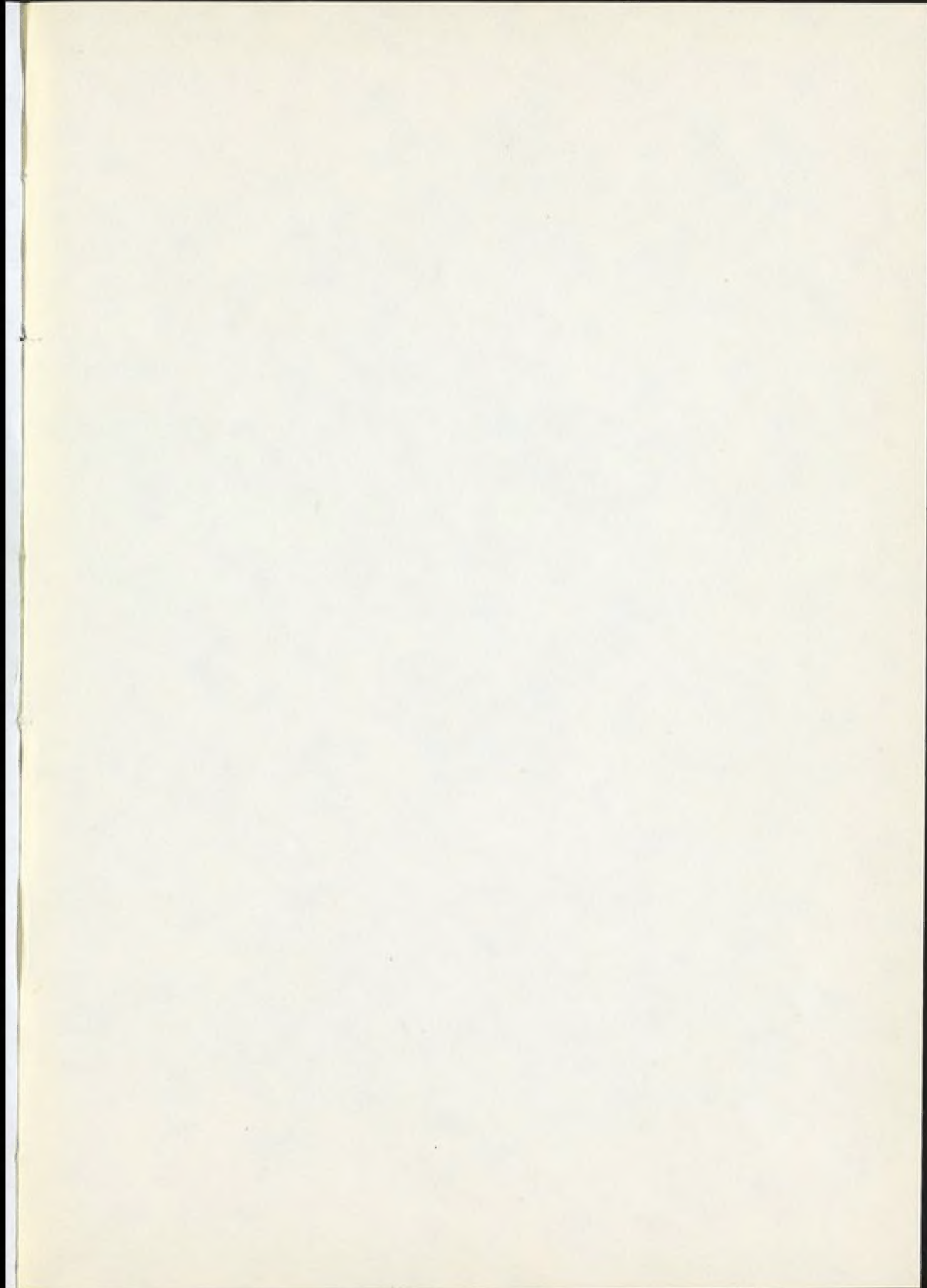
قدم له حفيده:

عبد الحسين الصالحي

نمايشگاه دائمی کتاب







كتاب الطهارة
القسم الثاني

موسوعة البرغاني في فقد الشَّيْخِ

المسماة بـ :

غنيمة المعاد في شرح الارشاد

الجزء الثاني

تأليف :

شيخ العلماء والفقهاء لعلمائهم المحقق

المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القزويني الجزائري

المتوفى سنة ١٢٧١ هـ

كتاب فقه، استدلال
روائي، استعان به
الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر
في موسوعة الفقهية (الجواهر)

قدم له حفيده : عبدالحسين الصالحي

BullStox

KBL

B364

1985g

C. 1

V. 2

هوية الكتاب :

الاسم : موسوعة البرغاني في الفقه الشيعي - الجزء الثاني
تأليف : المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القزويني الحائري
العدد : ١٠٠٠ نسخة
الناشر : نمايشگاه دائمي كتاب وابسته به مجمع هما هنگي مؤسسات اسلامي
الطبع : الطبعة الاولى ١٣٦٤
الطابعة : طابعة الأعلمي ((تايب اعلمي))
المطبعة : مطبعة الأحمدى
الحقوق : محفوظة للناشر
العنوان : طهران - خيابان ناصر خسرو - كوجه مقابل شمس العماره
تلفن : ٣٩٤٢٧٨

ME. 90/07/26

ME 11103

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(المقصد الرابع في غسل الأموات) وما يتبعه من التكفين والتحنيط و
الدفن^(١) وغسل المس (وهو فرض على الكفاية) لا على الأعيان، فإذا أتى
به بعض المكلفين سقط عن الباقيين (وكذا باقي أحكامه) المتعلقة بالميت، من
توجيهه إلى القبلة وتكفينه وتحنيطه ودفنه إجماعاً كما عن الجماعة، وأما بذل

(١) فيه أن أحكام الدفن ليست في هذا المقصد بل هي مذكورة في كتاب
الصلوة بعد الصلوة على الأموات .

الكفن والحنوط وماء الغسل فسيأتى الكلام فيه .

فهل المعتبر فى السقوط العلم بوقوع الفعل كما اختاره الجماعة؟ او يكفى الظن الغالب كما عن اخرى ؟ وجهان ينشأان من الاصل فالاول ، ومن امتناع العلم بفعل الغير فى المستقبل فلا تكليف به ، والممكن انما هو تحصيل الظن واستبعاد وجوب حضور جميع اهل البلد الكبير عند الميت حتى يدفن فالثانى والاو اقرب .

والعلم بقيام الغير حاصل بالمشاهدة او اخبار جماعة يوجب العلم ، و ليس الوجوب مضيقا حتى يجب حضور جميع المكلفين من اهل البلد ، نعم اذا اطلع على الموت ولم يحصل له العلم بقيام الغير على الافعال و تضيق وقت الواجب ، فعليه الحضور من غير تراخ .

وحكى فى الرياض عن بعض تلامذة المصنف بان الظن ان كان مما نسبه الشارع حجة كشهادة العدلين جاز الاستناد فى اسقاط الوجوب اليه ، وان كان دون ذلك كشهادة الفاسق بل العدل الواحد فلا .

وفصل فى الرياض بان شهادة العدلين ان كان بان الفعل قد وقع فمسلم وان كان انه يقع او تلبس به فلا .

اقول اخبار العدلين بوقوع الفعل مع عدم حصول العلم انما ينفع لو ثبت حجيته على الاطلاق ، و للتأمل فيه مجال ، ومفهوم آية النبأ على فرض التمامية يشمل للعدل الواحد ايضا فلا وجه للتخصيص بالعدلين .

وفرض الغسل متحقق (لكل ميت مسلم) وفاقا للمشهور ، عملا بما استدل عليه فى الذكرى من قول مولانا الصادق (ع) : اغسل كل الموتى الا من قتل بين الصفين .

خلافًا للمحكى عن القاضى والقواعد ، فلا يجوز غسل مخالف للحق فى الولاية ، وهذا وجه ان حكمنا بكفرهم ، واما على المشهور من اجراء احكام الاسلام عليهم فلا .

واما ما ذهب اليه بعض متأخري المتأخرين ، من عدم جواز تغسيل ما عدا الامامية ، بناء على عدم انصراف الاطلاق اليهم ، ففيه نظرا ولست تنظر الى العام المتقدم المعتضد بالشهرة .

وفي حكم المسلم المتولد منه طفلا كان او مجنونا او سقطا له اربعة اشهر فصاعدا ، بلا خلاف كما قاله بعض الاجلاء ، وسيأتى تفصيل الأخير ، والحق ايضا لقيط دار الاسلام ، او دار الكفر وفيها مسلم صالح للاستيلاد بحيث يمكن الحاقه به .

قال في الرياض : وفي كون الطفل المسيب اذا كان السابي مسلما ، و الطفل المتخلق من ماء الزانى المسلم ، فيجب تغسيله ، نظر من الشك في تبعية المسيب في جميع الاحكام ، وانما المعلوم تبعيته في الطهارة وعدم لحوق الثانى بالزانى شرعا ، ومن اطلاق الحكم بالتبعية وكون الثانى ولدا لغة فيتبعه في الاسلام ، كما يحرم نكاحه ، انتهى .

اقول اما ابن الزنا البالغ المظهر للاسلام ، فعن المنتهى عدم الخلاف في وجوب تغسيله من قتادة ، وفي التذكرة ولد الزنا يغسل ، وبه قال الشيخ ، ومن قال من اصحابنا بكفره منع من غسله .

و يدخل في الكلية جميع فرق المسلمين فيجب تغسيل الميت منهم (عدا الخوارج) وهم اهل النهروان ومن دان بمذاهبهم ، ويطلق هذه الفرقة على كل من كفر عليا ((ع)) ، كما صرح غير واحد (والغلاة) جمع غال وهو من اعتقد الهية احد من الناس ، كما قاله غير واحد والمراد هنا من اعتقد الهية على ((ع)) قاله في الرياض ، وكذا يجب استثناء كل من حكم بكفره من فرق المسلمين كالنواصب والمجسمة ، بل كل من فعل فعلا او قال قولا تحقق به كفره .

و بالجملة لا يجوز تغسيل الكافر ذميا كان او حربيا ، مرتدا كان او اصليا ، قريبا كان او بعيدا ، عند علمائنا اجمع كما في التذكرة ، وفي التهذيب على عدم جواز غسل الكافر اجماع الامامية ، وفي الذكري الكافر لا يغسل باجماعنا .

اقول وكذا لا يجوز تكفينه ودفنه كما عن الاصحاب ، وعن بعض عليه
الاجماع ، وفي وثيقة عمار المروية في التهذيب في اواخر باب تلقين المحتضرين
عن الصادق ((ع)) : عن النضراني يكون في السفر وهو مع المسلمين فيموت ؟
قال : لا يغسله مسلم ولا كرامة ولا يدفنه ولا يقوم على قبره وان كان اباه .

وعن التحرير عن شرح الرسالة للمرتضى ، عن يحيى بن عمار ، عن الصادق
عليه السلام : النهي عن تغسيل المسلم قرابته الذمي والمشرک وان يكفنه ويصلى
عليه ويلو ذبه عن الاحتجاج عن صالح بن كيسان : ان معوية قال للحسين ((ع))
هل بلغك ما صنعت بحجر بن عدي شيعة ابيك واصحابه ؟ قال ((ع)) : وما
صنعت بهم قال قتلناهم وكفناهم وصلينا عليهم ، فضحك الحسين ((ع)) فقال :
خصمك القوم يا معوية لكننا قد قتلنا شيعتك ما كفناهم ولا غسلناهم ولا صلينا
عليهم ولا دفناهم .

وعن المرتضى : فان لم يكن من يواريه جاز مواراته لثلا يضيع ، وفيه ما
تري .

واولاد الكفار كالكاfer بلا خلاف اطلع عليه اصلا .

(و يغسل المخالف غسله) كما عن المشهور ، قيل ربما كان المستند قولهم
((ع)) : الزموا بما الزموا به انفسهم .

اقول ويمكن الاستدلال ايضا بالمروى في الكافي في باب معرفة دم الحيض
والعذرة ، في الصحيح عن خلف بن حماد ، عن مولانا الكاظم ((ع)) ، وفيه :
لا تعلموا هذا الخلق اصول دين الله بل ارضوا لهم ما رضى الله لهم من ضلال
الخبر ، فتأمل ، ولو لم يعرف كيفية الغسل عند هم جاز تغسيله بغسل اهل
الحق على ما حكى عن المشهور .

(و يجب عند الاحتضار) وهو وقت الشروع في نزع الروح ، سمي به اما
لحضور لملائكة عنده ، او لحضور اهله ، او لحضور المؤمنين لغرض التجهيز ، او
لحضور عقل المريض في تلك الساعة كما في الخبر (توجيهه) اي الميت (الى

القبلة) وفاقا للمشهور كما ادعاه الجماعة ، عملا بالمروى فى الكافى فى باب توجيه الميت ، فى الصحيح ، عن سليمان بن خالد عن الصادق ((ع)) : اذا مات لأحدكم ميت فمسجوه تجاه القبلة ، وكذلك اذا غسل يحضر له موضع الغتسل تجاه القبلة ، فيكون مستقبل باطن قدميه ووجهه الى القبلة .

وفى الباب عن ابراهيم الشخيرى وغير واحد ، عن الصادق ((ع)) فى توجيه الميت ، قال : تستقبل بوجهه القبلة و تجعل قدميه ما يلى القبلة .
وفى الباب عن معوية بن عمار عن الصادق ((ع)) : عن الميت ؟ فقال : استقبال بباطن قدميه القبلة .

وفى العلوى المروى فى النهاية فى باب غسل الميت : دخل رسول الله ((ص)) على رجل من ولد عبد المطلب وهو فى السوق ^(١) . وقد وجه لغير القبلة ، فقال : وجهوه الى القبلة فانكم اذا فعلتم ذلك اقبلت عليه العلائكة ، واقبل الله عز وجل عليه بوجهه فلم يزل كذلك حتى يقبض .

وطعن التحرير فى الأخير بأنه قضية فى واقعة فلا تدل على العموم ، مما يرد به التعليل ، وضعف السند منجبر بالشبهة ، كخبرى ابراهيم ومعوية ، مع ان رواية سليمان صحيحة على الاظهر ، والمراد بالميت فيها وفى نحوها المشرف على الموت اجماعا كما ادعاه بعض مشايخنا ، معطلا بعدم القائل بالامر به بعد الموت ، مع اشعار قوله اذا غسل ، به هذا مضافا الى صراحة المرسل بذلك ، و عليه فما ذهب اليه الجماعة ومنهم المحكى عن الخلاف الى الاستحباب ، مما لا وجه له يعتد به ، و اشعار تعليل الأخير غير نافع فى مقابلة الشبهة الواقعة على الوجوب كما ادعاه الجماعة .

وكيف كان فيراعى كيفية (بان يلقى على ظهره) و يجعل باطن قدميه الى القبلة (بحيث لو جلس لكان مستقبلا) (٢) بلا خلاف بين الأصحاب كما ادعاه البعض ، ونسبه فى التذكرة الى علمائنا اجمع ، عملا بجملته من الأخبار

(١) فى النزاع خل . (٢) الى القبلة خل .

المتقدمة ، مضافا الى المروى في التهذيب في اواخر باب تلقين المحتضرين في الزيادات في الصحيح ، عن ذريح ، عن الصادق (ع) ، وفيه : واذا وجهت الميت للقبلة فاستقبل بوجهه القبلة لا تجعله معترضا كما يجعل الناس ، الخبير . وهل يسقط الوجوب بالموت كما قاله البعض ؟ ام لا كما عن آخر؟ وجهان والاول اقرب ، عملا بالاصل مع عدم ظهور المخرج .

والاظهر سقوط الاستقبال عند اشتباه القبلة ، وفاقا لغير واحد ، واحتمل في الذكرى وجوب الاستقبال الى الجهات الاربع ولا يخلو عن ضعف ، ولا فرق في الحكم بين الصغير والكبير ، والذكر والانثى ، عملا بالاطلاق ، وفي الرياض ولقد كان ينبغي اختصاص الحكم بوجوب الاستقبال بمن يعتقد وجوبه ، فلا يجب توجيه المخالف الزاما له بمذهبه كما يغسل غسله و يقتصر في الصلوة عليه على اربع تكبيرات ، انتهى .

وهو حسن منعنا لشمول الاطلاق لنحوهم .

(ويستحب التلقين) وهو التفهيم ، يقال غلام لقن اى سريع الفهم (بالشهادتين والاقرار بالأئمة (ع)) بلا خلاف اجده ، عملا بجملته ، من الأخبار ، منها المروى في الكافي في باب تلقين الميت ، عن ابي خديجة ، عن الصادق (ع) : ما من احد يحضره الموت الا وكل به ابليس من شياطينه من يأمره بالكفر ويشككه في دينه حتى تخرج نفسه ، فمن كان مؤمنا لم يقدر عليه ، فاذا حضرتم موتاكم فلقنوهم شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا (ص) رسول الله حتى يموت .

ثم قال : وفي رواية اخرى قال : فلقنه كلمات الفرج والشهادتين وتسمى له الاقرار بالأئمة واحدا بعد واحد ، حتى ينقطع عنه الكلام .

وفي الباب عن ابي بصير ، عن الباقر ، وفيه : فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله والولاية .

(وكلمات الفرج) بلا خلاف اطلع عليه ، لجملته من الأخبار ومنها الخبر المتقدم عن قريب ، ومنها المروى في الباب في الصحيح ، عن زرارة ، عن الباقر

عليه السلام : اذا ادركت الرجل عند النزع ، فلقنه كلمات الفرج : لا اله الا الله
الحليم الكريم ، لا اله الا العلى العظيم ، سبحان الله رب السموات السبع و
رب الأرضين السبع وما فيهن وما بينهن و رب العرش العظيم والحمد لله
رب العالمين .

و يستحب للمحتضر متابعة الملقن ، للنبوى المروى فى الباب ، ولو لم
يتابع فالظاهر بقاء الاستحباب .

و يستحب للمحتضر يقول : اللهم اغفر لى الكثير من معاصيك . واقبل منى
اليسير من طاعتك ، لخبر سالم المروى فى الباب .

وان يحسن بالله ظنه ، للنبوى المروى عن مجالس الشيخ : لا يموت من
احدكم حتى يحسن ظنه بالله عز وجل فان حسن الظن بالله ثمن الجنة .

وعن عدة الداعى : روى عنهم ((ع)) انه ينبغي فى حالة المرض خصوصا
مرض الموت ، ان يزيد الرجاء على الخوف .

وعن العيون عن العسكرى عن آياته : سأل الصادق ((ع)) عن بعض اهل
مجلسه . فقيل : عليل . فقصدته عائدا فوجده دنا . فقال : احسن ظنك بالله .
فقال : اما ظنى بالله فحسن الخبر .

وعن الذكرى : يستحب حسن الظن بالله فى كل وقت و اكدته عند الموت
و يستحب لمن حضره امره بحسن الظن و طمعه فى رحمة الله تعالى .

ويستحب عنده قراءة الصافات . للمروى فى الكافى فى باب اذا عسر على
الميت ، عن سليمان الجعفرى قال : رأيت ابا الحسن يقول لابنه القاسم : قم
يا بنى فاقراء عند رأس اخيك والصافات حتى تستتمها . فقرء فلما بلغ : ((اهم اشد
خلقا ام من خلقنا)) قضى الفتى . فلما سُجِّيَ و خرجوا اقبل عليه يعقوب ابن
جعفر فقال له : كنا نعهد الميت اذا انزل به الموت يقرأ عند يس و القرآن
الحكيم فصرت تأمرنا بالصافات فقال : يا بنى لم تقرأ عند مكروب من موت قط
الا عجل الله راحته .

قيل روى انه يقرأ عند النزاع آية الكرسي وآيتين بعدها ، ثم آية السخرة
ان ركب الى آخرها ، ثم ثلث آيات من آخر البقرة : ((لله ما فى السموات وما فى
الأرض)) الى آخرها ، ثم يقرأ سورة الأحزاب .

وعنه ((ع)) : من قرأ سورة يس وهو فى سكرات الموت ، او قرئت عنده جاء
رضوان خازن الجنة بشربة من شراب الجنة ، فسقاها اياه وهو على فراشه ،
فيشرب فيموت ريان ويبعث ريان ولا يحتاج الى حوض من حياض الأنبياء .

وعنه ((ع)) : ايما مسلم قرأ عنده اذا نزل به ملك الموت سورة يس ، نزل
بكل حرف منها عشرة املك يقومون بين يديه صفوا ، يصلون عليه ويستغفرون له
و يشهدون غسله ويتبعون جنازته و يصلون عليه ويشهدون دفنه .

وعن الفقه الرضوي : اذا حضر احدكم الوفاة فاحضروا عنده القرآن ، وذكر
الله تعالى ، والصلوة على رسول الله .

وعن الجماعة : استحباب قراءة القرآن قبل خروج الروح وبعده .

وعن الذكري : يستحب قراءة القرآن بعد خروج روحه ، كما يستحب قبله
استدفاعا عنه .

وعن النبی : من دخل المقابر فقرأ يس خفف عنهم يومئذ وكان له بعدد (١)
فيها حسنات .

(و) يستحب (نقله الى مصلاه) الذى اعد له للصلوة فيه او عليه ، لصحيحه زياره
المرويه فى الباب ، قال : اذا اشتد عليه النزاع فضعه فى مصلاه الذى كان يصلى فيه او عليه .

وفى الباب فى الصحيح ، عن عبد الله بن سنان ، عن الصادق ((ع)) : اذا عسر
على الميت موته ونزعه ، قرب الى مصلاه الذى كان يصلى فيه .

وظاهر المتن كما عن ظاهر الاصحاب الاختصاص بالاول ، والتعميم اجود
كما صنفه غير واحد ، وظاهره ايضا كما عن ظاهر الاكثر استحباب ذلك مطلقا ،
ولكن الأخبار مقيدة بما اشتد عليه النزاع ، وليس هنا مكان المسامحة ، التفاتا

(١) هكذا فى الاصل ولعله : بعدد ما فيها .

الى المروى عن الفقه الرضوى : اذا اشتد ذلك عليه فحوله الى المصلى الذى كان يصلى فيه و اياك ان تمسه ، وان وجدته يحرك يده او رجله او رأسه فلا تمنعه من ذلك ، كما يفعله جهال الناس .

و المروى فى التهذيب فى اوائل باب تلقين المحتضرين ، فى الموثق عن زرارة : ثقل ابن لجعفر و ابو جعفر جالس فى ناحية ، فكان اذا دنا منه انسان قال : لا تمسه فانه انما يزداد ضعفا و اضعف ما يكون فى هذه الحال ، و من مسه على هذه الحال اعان عليه ، فلما قضى الغلام امره فغمض عيناه و شد لحياه الحديث .

وفى منع الاول للمساواة هنا مناقشة ، لكن يمكن دفعها بعد انضمامه الى الثانى .

(و التغميض) لعينه بلا خلاف ، كما عن المنتهى ، عملا بموثقة زرارة المتقدمة ، و بالمروى فى الباب عن ابي كهشم : حضرت موت اسمعيل ، و ابو عبد الله جالس عنده ، فلما حضره الموت شد لحبيه و غمضه و غطى عليه الطحفة الخبر .

(و اطباق فمه) بلا خلاف ، كما عن المنتهى وفى الرياض عليه الاتفاق ، عملا بخبر زرارة و ابي كهشم المتقدمين .

(و مد يديه) الى جنبه ، و ساقيه ان كانتا منقبضتين كما عن الاصحاب ، قيل و لعل ذلك ليكون اطوع للغاسل و اسهل للدرج .

(و تغطيته بثوب) بلا خلاف كما عن المنتهى ، عملا بخبر ابي كهشم المتقدم .

(و التعجيل) لتجهيزه بلا خلاف ، كما فى المدارك وغيره ، وفى الرياض عليه الاجماع ، عملا بالمروى فى الكافى فى باب تعجيل الدفن ، عن جابر ، عن الباقر (ع) ، عن النبى : يا معشر الناس لا الفين رجلا مات له ميت ليلا فانتظر به الصبح ، ولا رجلا مات له ميت نهارا فانتظر به الليل ، لا تنتظروا

بموتاكم طلوع الشمس ولا غروبها ، عجلوا بهم الى مضاجعهم ، يرحمكم الله
الخبر .

بل يستفاد من بعض^(١) الأخبار افضليته من تقديم الفريضة ففى وقت
الفضيلة (الا المشتبه) فلا يجوز التعجيل به ، حتى يظهر علامات الموت ويتحقق
العلم بموته بالاجماع نقله فى التذكرة ، عملاً بالمروى فى الكافى فى باب الغريق ،
فى الصحيح ، عن هشام بن الحكم ، عن ابي الحسن ((ع)) : فى المصعوق و
الغريق ، قال : ينتظر به ثلاثة ايام الا ان يتغير قبل ذلك .
والمعمم الاجماع المركب كما ادعاه بعضهم^(٢) .

وفى الباب فى الصحيح ، عن اسحق بن عمار ، قال : سألت عن الغريق
ايغسل ؟ قال : نعم ويستبرأ ، قلت : وكيف يستبرأ ؟ قال : يترك ثلاثة ايام
قبل ان يدفن ، وكذلك ايضا صاحب الصاعقة فانهم ربما ظنوا انه مات ولم يموت .
وفى الباب فى الموثق عن عمار ، عن الصادق ((ع)) : الغريق يحبس حتى
يتغير ويعلم انه قد مات ، ثم يغسل ويكفن ، قال : وسئل عن المصعوق فقال :
اذا صعق حبس يومين ثم يغسل ويكفن .

وفى الباب عن اسمعيل بن عبد الخالق ، عن الصادق ((ع)) : خمس
ينتظر بهم الا ان يتغيروا : الغريق و المصعوق والمبطون والمهدوم والمدخن .
وفى الباب عن على بن ابي حمزة ، قال : اصاب الناس بمكة سنة من
السنين صواعق كثيرة ، مات من ذلك خلق كثير ، فدخلت على ابي ابراهيم ((ع))
فقال مبتدأ من غير ان اسأله : ينبغي للغريق و المصعوق ان يتربص به^(٣) ثلاثة
ايام . لا يدفن الا ان يجرى منه ريح يدل على موته^(٤) قلت : جعلت فداك كأنك
تخبرنى انه قد دفن ناس كثير احيا ، فقال : نعم يا على قد دفن ناس كثير احيا
ما ماتوا الا فى قبورهم .

(١) وهو خبر جابر . (منه)

(٢) بهما خل .

(٣) وهو الرياض .

(٤) موتهما خل .

والظاهر ان التحديد باليومين والثلاثة مبنى على الغالب من حصول العلم بذلك ، وعليه فالظابط الانتظار الى حصول العلم بالموت ، وعلاماته كما في التذكرة : استرخاء رجليه وانفصال كفيه وميل انفه وامتداد جلد وجهه وانخساف صدغيه ، وزاد في الروضة وتقلص انتشيه الى فوق مع تدلى الجلد وعن الاسكافي : من علاماته زوال النور من بياض العين وسوادها وذهاب النفس وذهاب النبض ، وعن جالينوس : اسباب الاشتباه الاغما ووجع القلب وافراط الرعب او الغم او الفرح او الادوية المخدرة ، فليستبرئ نبض عروق بين الانثيين او عرق يلى الحاجب والذكر بعد الغمز الشديد ، او عرق في باطن الالية ، او تحت اللسان ، او في بطن المنخر .

وفي الكافي في آخر باب ما يعاين المؤمن ، عن سهل بن زياد ، عن غير واحد من اصحابنا ، قال قال : اذا رأيت الميت قد شخص بصره ، وسالت عينه اليسرى ، ورشح جبينه ، وتقلصت شفتاه ، وانتشرت منخراه ، فاي شيء رأيت من ذلك فحسبك بها .

وفي رواية اخرى : واذا ضحك ايضا فهو من الدلائل ، قال : واذا رأيت قد خمس وجهه ، وسالت عينه اليمنى ، فاعلم انه .

اقول والظاهر ان خبران محذوف لاجل التيقن ، وهو من الاسرار او ماضاهاء ، كما يستأنس بذلك خبر ابي بصير ، المروي في الباب . عن الصادق (ع) المسوق في المؤمن ، وفيه : ثم يفتح له باب الى الجنة ، الى ان قال فيقول : لا حاجة لي في الدنيا ، فعند ذلك يبيض لونه ، ويرشح جبينه ، وتقلص شفتاه وينتشر منخراه ، وتدمع عينه اليسرى فاي هذه العلامات رأيت فاكتف بها الخبر (ويكره طرح الحد يد على بطنه) وعن الخلاف عليه الاجماع وفي التهذيب سمعناه مذاكرة من الشيوخ .

(وحضور الجنب والحائض عنده) اجماعا كما عن التحرير ، عملا بالمروى في اوائل باب تلقين المحتضرين ، من التهذيب في الزيادات عن يونس بن

يعقوب ، عن الصادق ((ع)) : لا تحضر الحائض الميت ولا الجنب عند التلقين ، ولا بأس ان يليا غسله .

وفي الكافي في باب الحائض تمرض ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن ((ع)) : المرأة تقعد عند رأس المريض وهي حائض في حد الموت ؟ فقال : لا بأس ان تمرضه ، فاذا خافوا عليه وقرب ذلك فلتنج عنه وعن قبره ، فان الملائكة تتأذى بذلك .

وعن الفقه الرضوي : ولا يحضر الحايض ولا الجنب عند التلقين ، فان الملائكة تتأذى بهذا ، ولا بأس ان يليا غسله ويصليا عليه ، ولا ينزلا قبره فان حضرا ولم يجدا من ذلك بدا ، فليخرجا اذا قرب خروج نفسه .

وفي الخبر المروى عن الخصال : لا يجوز للمرأة الحايض والجنب الحضور عند تلقين الميت ، لان الملائكة تتأذى بهما ، ولا يجوز لهما ادخال الميت قبره ، ولعله مستند ما يحكى عن الصدوق في النهاية والمقنع لا يجوز حضورهما عند التلقين .

ويرد في الاصل المنجبر بما مر ، فيحمل النهي على تأكيد الكراهة ، ويستفاد من الأخبار ان غاية الكراهة تحقق الموت وانصراف الملائكة ، نعم يكره لهما ادخاله في القبر كما يستفاد من الأخيرين ، ويكره ايضا تركه وحده ، عملا بالمروى في الكافي في قبيل الباب ، عن ابي خديجة ، عن الصادق ((ع)) ليس من ميت يموت ويترك وحده الا لعب الشيطان في جوفه .

(واولى الناس بغسله اولا هم بميراثه) بلا خلاف تما وفتوى فالمبعض الاجلاء ، وعليه يدل المروى في التهذيب في زيادات باب تلقين المحتضرين عن غياث بن ابراهيم ، عن جعفر عن ابيه عن علي ((ع)) : يغسل الميت اولى الناس به .

وعن الفقه الرضوي : ويغسله اولى الناس به ، او من يأمر الولي بذلك .
(والزوج اولى) بزوجه من جميع اقاربها في كل احكام الميت ، بلا خلاف

كما استظهره بعض الاجلاء ، و يأتي في كتاب الصلوة تفصيل الكلام .
 (و يغسل كل من الرجل و المرأة مثله) اتفاقا كما في الرياض ، واستثنى
 من ذلك مواضع منها ما أشار اليه المصنف بقوله (ويجوز لكل من الزوجين تغسيل الآخر
 اختيارا) على المشهور المنصور ، عملا بالمروى في الكافي في باب الرجل يغسل المرأة
 في الصحيح . عن منصور ، عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته
 يغسلها ؟ قال : نعم و امه و اخته و نحو هذا يلقي على عورتها خرقة .
 وفي الباب في الصحيح ، عن محمد بن مسلم . قال : سألت عن الرجل
 يغسل امرأته ؟ قال : نعم انما يمنعها اهلها تعصبا .

وفي التهذيب في زيادات باب تلقين المحتضرين ، في الصحيح ، عن
 عبد الله بن سنان ، عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يصلح له ان ينظر الى امرأته
 حين تموت او يغسلها ان لم يكن عندها من يغسلها ؟ وعن المرأة هل تنظر
 الى مثل ذلك من زوجها حين يموت ؟ فقال : لا بأس بذلك انما يفعله ذلك
 اهل المرأة كراهة ان ينظر زوجها الى شيء يكرهونه .

خلافا للشيخ في كتابي الاخبار فخص الجواز بحال الاضطرار ، التفاتا الى
 المروى في هذا الباب ، عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : يغسل الزوج امرأته
 في السفر و المرأة زوجها في السفر ، اذا لم يكن معهم رجل ^(١) .
 وفي الباب عن ابي حمزة ، عن الباقر ((ع)) : لا يغسل الرجل المرأة الا ان
 لا توجد امرأة .

وهما مع قصور سندهما لا يقومان في مقابلة الاخبار المتقدمة المشهورة من
 وجوه عديدة ، فليحتمل على التقية .

وعلى المختار هل يشترط كون التغسيل من وراء الثياب كما عن الجماعة؟
 ومنهم المحكي عن النهاية و ابن زهرة ، ام لا كما عن الاكثر ؟ ومنهم المحكي
 عن السيد في شرح الرسالة ، والاسكاني والجعفي و ظاهرا الشيخ في الخلاف
 (١) معها خل .

والمبسوط . وجهان للاولين المروى فى الكافى فى باب الرجل يغسل المرأة .
فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، قال : سألت عن الرجل يغسل امرأته ؟ قال :
نعم من وراء الثوب .

وفى الباب فى الصحيح ، عن الحلبي ، عن الصادق ((ع)) : عن الرجل
يموت وليس عنده من يغسله الا النساء ؟ قال : تغسله امرأته او ذات قرابة
ان كانت له ، و تصب النساء عليه الماء صباً ، وفى المرأة اذا ماتت : يدخل
زوجها يده تحت قميصها فيغسلها .

وفى الباب عن داود بن سرحان ، عن الصادق ((ع)) : فى الرجل يموت
فى السفر او فى الارض ليس معه الا النساء ؟ قال : يدفن ولا يغسل ، وقال فى
المرأة تكون مع الرجال بتلك المنزلة الا ان يكون معها زوجها ، فان كان معها
زوجها فليغسلها من فوق الدرع و يسكب عليها الماء سكبا . ولتغسله امرأته
اذا ماتت والمرأة ليست مثل الرجل . المرأة اسوأ منظرا حين تموت .

وفى التهذيب فى زيادات باب المحتضرين فى الصحيح ، عن ابى الصباح
الكنانى ، عن الصادق ((ع)) : فى الرجل يموت فى السفر فى ارض ليس معه الا
النساء ؟ قال : يدفن ولا يغسل ، والمرأة تكون مع الرجال بتلك المنزلة تدفن
ولا تغسل ، الا ان يكون زوجها معها ، فان كان زوجها معها يغسلها من فوق
الدرع و يسكب الماء عليه سكبا . ولا ينظر الى عورتها ، وتغسله امرأته اذا ماتت
و المرأة ليست بمنزلة الرجل . المرأة اسوأ منظرا اذا ماتت .

وفى الباب عن عبد الرحمن بن ابى عبد الله ، عن الصادق ((ع)) : عن الرجل
يموت وليس عنده من يغسله الا النساء هل تغسله ؟ فقال : تغسله امرأته ، او
ذات محرمه و تصب عليها النساء الماء صباً ، من فوق الثياب .

وفيه ان خبر منصور المتقدم المعتضد باطلاق غيره كالصريحة فى ان المعتبر
ستر العورة حسب ، والمعمم فى تفصيل الزوجة صاحبها ظهور الاجماع المركب ،
مع انى لم اجد دليلا بالنسبة اليها الا الخير الأخير والمروى فى الباب فى

الموثق ، عن سماعة ، عن الصادق ((ع)) : عن رجل مات وليس عنده الانساء ؟ قال : تغسله امرأة ذات محرم منه ، وتصب النساء عليها الماء ولا يخلع ثوبه ، وان كانت امرأة ماتت مع رجال وليس معها امرأة ولا محرم لها ، فتدفن كما هي في ثيابها ، وان كان معها ذو محرم لها يغسلها من فوق ثيابها .

واحتمال كون عدم خلع الثوب لمكان وجود الأجنيى ، مما لا سبيل الى انكار هب ، ولكن لا يمكن الاستناد اليهما ، لما عرفت من ظهور الاجماع المركب وقلبه غير نافع لاعتضاد الاول بالاصل ، مع امكان منع ظهوره في الأخير ، لذهاب بعض الاجلاء من متأخري المتأخرين الى الاشتراط في تغسيله لها ، والى عدمه في تغسيلها له .

وفي التهذيب : هذه الاخبار دالة على انه ينبغي له ان يغسلها من فوق الثياب . واما المرأة فان الاولى ايضا ان تغسل الرجل من فوق الثياب انتهى فليحمل الامر على الاستحباب . ولا فرق في الزوجة بين الدائمة و المنقطعة و الحرة و الامة ، عملاً باطلاق النص ، و صرح الجماعة بان المطلقة رجعية زوجة بخلاف الباين ، وفي الذكرى والرياض لا عبرة بانقضاء عدة المرأة عندنا ، بل لو تكحت جاز لها تغسيله ، وان كان الفرض بعيداً وفي المدارك و هو كذلك اخذاً بالاطلاق ، انتهى ، فنأمل .

وعن المشهور انه يجوز للسيد تغسيل امته الخير المزوجة و المعتدة و المدبرة و ام ولده .

وهل يجوز تغسيل الامة للسيد مطلقاً ؟ كما عن المصنف ، ام لا مطلقاً ؟ كما عن بعض ، ام الجواز اذا كانت ام ولد ؟ كما عن الجماعة ، اوجه تنشأ من استصحاب حكم الملك و كونها في معنى الزوجية في اباحة اللمس والنظر فالاول ومن انتقلها الى الورثة فالثاني . ومن المروي في الباب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه : ان علي بن الحسين ((ع)) اوصى ان تغسله ام ولده اذا مات فغسلته فالثالث ، وعن الفقه الرضوي : و يروى ان علي بن الحسن ((ع)) لما (١) وربما حمل خبراً سحني على التقية ويمكن حمله على المعأونة كما تضمنه الرضوي - (منه)

مات قال الياقوت ((ع)): لقد كنت اكره ان انظر الى عورتك في حيوتك ، فما انا بالذى انظر اليها بعد موتك . فادخل يده وغسل جسده ، ثم دعا ام ولد له فادخلت يدها فغسلت مراقه ، وكذلك فعلت انا بابي .

وفي الرياض وهل يطهر الثوب بصب الماء عليه من غير عصر؟ مقتضى المذهب عدمه ، وبه صرح المحقق في الشرايع في تغسيل الميت في قميصه من معائله ، ومنع في الذكرى من عدم طهارته بالصب ، لاطلاق الرواية . قال : وجاز ان يجرى مجرى ما لا يمكن عصره .

وهل المراد بالثياب ما يشمل لجميع البدن ، كما استظهره البعض ؟ ام لا بد من تعيين القميص ؟ كما جنح اليه بعض الاجلاء حاكما بجواز ان يكون الوجه و اليدان و القدمان مكشوفة . وجهان ولعل الأخير احوط ، لجملة من الاخبار الذاكرة له ، والاحوط حينئذ ستر الرأس ايضا .

وفي صحيح الحلبي المروى في الباب ، عن الصادق ((ع)): عن الرجل يغسل امرأته ؟ قال : نعم من وراء الثوب ، لا ينظر الى شعرها ولا الى شيء منها ، والمرأة تغسل زوجها لأنه اذا مات كانت في عدة منه ، واذا ماتت هي فقد انقضت عدتها ، وعن المرأة تموت في سفر وليس معها ذومحرم ولا نساء ؟ قال : تدفن كما هي بشيائها ، وعن الرجل يموت وليس معه ذومحرم ولا رجال ؟ قال : يدفن كما هو بشيائه .

ومنها ما اشار اليه بقوله (ويغسل الخنثى المشكل) بالنصب (محارمه) بالرفع (من وراء الثياب) لعدم امكان الوقوف على المعائل .

ومنها ما اشار اليه بقوله (ويغسل) الرجل (الأجنبي بنت ثلث سنين مجردة) اختيارا (وكذا المرأة) يجوز لها تفصيل ابن ثلث سنين مجردة ، اختيارا وفاقا للمحكي عن جمهور الاصحاب ، بل عن نهاية الاحكام والاول الاجماع كما عن التذكرة والمنتهى في الثاني وهو الحجة . مضافا الى المروى في التهذيب في باب تلقين المحتضرين ، عن ابي التميم ، عن الصادق ((ع)): عن الصبي الى

كم تغسله النساء؟ فقال : الى ثلث سنين في الثاني وبه يقيد اطلاق المروى في الباب في الزيادات . في الموثق . عن عمار ، عن الصادق ((ع)) : عن الصبي تغسله امرأة ؟ قال : انما تغسل الصبيان النساء ، وعن الصبية ولا تصاب امرأة تغسلها ؟ قال : يغسلها اولى الناس بها .

خلافا للمحكي عن الصدوق : فجوز للرجل تغسيل ابنة الخمس مجردة ، و له المروى في الفقيه في باب المس ، عن جامع محمد بن الحسن : في الجارية تموت مع الرجال في السفر ؟ قال : اذا كانت ابنة اكثر من خمس سنين او ست دفنت ولم تغسل ، واذا كانت ابنة اقل من خمس سنين غسلت . قال : وذكر الحلبي حديثا في معناه عن الصادق ((ع)) .

وفيه ان الخبر لمكان الارسال لا يصلح للاعتماد عليه ، سيما ان في التهذيب في باب تلقين المحتضرين ، عن محمد بن أحمد بن يحيى مرسلا قال : روى في الجارية تموت مع الرجل ؟ فقال : اذا كانت بنت اقل من خمس سنين او ست دفنت ولم تغسل ، وعليه فالخبر مضافا الى الارسال ، مضطرب متنا ايضا ، وان قال في الذكرى : قال ابن طاوس : ما في التهذيب من لفظه اقل وهم .
واسند الصدوق في كتاب مدينة العلم ، ما في الجامع الى الحلبي عن الصادق ((ع)) .

و للمدارك والذخيرة فجنحا الى التحديد بالخمس عملا بالأصل وبالعمومات ولولا الشهرة لكان العمل به قويا ، بل في المدارك بعد تقوية التحديد بالخمس : وبالجملة ينبغي ان يكون ذلك تابعا لجواز النظر واللمس ، وكلامه يشعر بميله الى التعدد عن تحديده ايضا ، وفيه ما ترى .

و للمحكي عن الشيخ في النهاية : فاشترط فقد المماثل ، وفيه نظر ، نعم هو الأحوط ، وعنه في المبسوط : الصبي اذا مات وله ثلث سنين فصاعدا حكمه حكم الرجال سواء ، وان كان دونه جاز لأجنبيات غسله مجردا من ثيابه ، وان كانت صبية لها ثلث سنين فصاعدا فحكمها حكم النساء البالغات ، فان كانت

دون ثلث جاز للرجال تغسيلها عند عدم النساء . وفيه نظر أيضا .
 و للمفيد على ما حكاه في التهذيب قال : فان مات صبي مسلم بين نسوة
 مسلمات . لارحم بين واحدة منهن وبينه وليس معهن رجل . وكان الصبي ابن
 خمس سنين . غسله بعض النساء مجردا من ثيابه . وان كان ابن اكثر من خمس
 سنين غسله من فوق ثيابه . وصبب عليه الماء صبّا ولم يكشف له عورة . ودفنه
 بثيابه بعد تحنيطه . فان ماتت صبية بين رجال مسلمين ليس لها فيهم محرم و
 كانت اقل من ثلث سنين . جردوها وغسلوها . وان كان لأكثر من ثلث سنين
 غسلوها في ثيابها وصبوا عليها الماء صبّا . وحنطوها بعد الغسل ودفنوها
 في ثيابها . وفيه نظر أيضا .

و للمعتبر فخص الجوار بتغسيل المرأة ابن الثلث . بناء على اذن الشرع
 في اطلاع النساء على الصبي لافتقاره اليهن في التربية . بخلاف الصبية و
 الاصل حرمة النظر . وفيه ان الاصل معكوس . وعن بعض عدم الخلاف في جواز
 النظر الى الصبية الى عدم البلوغ . نعم ربما يشعر ذيل الموثق المتقدم بهذه
 ولكنه لا يقوم في مقابلة المختار . من وجوه عديدة . بل في دلالة الخبر ايضا
 مناقشة .

وعلى المختار فمن مات على نهاية الثلث فيجوز التغسيل ولا اعتبار بما
 بعده . وعليه فلا اعتبار بما عن المحقق الشيخ على : من ان ثلث سنين اذا كان
 نهاية الجوار فلا بد من كون الغسل واقعا قبل تمامها . فاطلاق ابن ثلث سنين
 يحتاج الى التنقية . الا ان يصدق على من شرع في الثالثة انه ابن ثلث سنين .
 (ومنها المحرمة) فيجوز لكل من الرجل والمرأة تغسيل الاخير اذا كان
 محرما . بلا خلاف اطلع عليه . عملا باختيار منصور والحلي وعبد الرحمن و
 سماعه السابقات في الزوجين . وبالمرور في الباب في الموثق عن عمار عن
 الصادق ((ع)) : عن الرجل المسلم يموت في السفر وليس معه رجل مسلم . ومعه
 رجال نصارى ومعه عمته وخالته مسلمات . كيف يصنع في غسله ؟ قال : يغسله

عمته وخالته في قميصه ولا يقربه النصارى، وعن المرأة تموت في سفر وليس معها امرأة مسلمة، ومعهم نساء نصارى وعمها وخالها معها مسلمون؟ قال: يغسلونها ولا يقربنها النصرانية كما كانت تغسلها، غير أنه يكون عليها درع فيصب الماء من فوق الدرع.

وفي الباب في الزيادات عن زيد الشحام، قال: سألت عن امرأة غيرها؟ قال: إذا لم يكن فيهم لها زوج ولا ذو رحم، دفنوها بثيابها ولا يغسلونها، وإن كان معهم زوجها أو ذو محرم لها، فليغسلها من غير أن ينظر إلى عورتها، قال: وسألت عن رجل مات في السفر مع نساء ليس معهن رجل قال: إن لم يكن له فيهن امرأة، فليدفن في ثيابه ولا يغسل، وإن كان له فيهن امرأة، فليغسل في قميص من غير أن ينظر إلى عورته.

وفي الباب عن عبد الله بن سنان، عن الصادق (ع): إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته، فإن لم تكن امرأته معه غسلته أولى هن به، وتلف على يدها خرقه.

وفي الباب عن زيد بن علي، عن آبائه (ع)، عن علي (ع): إذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس فيهن امرأته ولا ذو محرم من نسائه؟ قال: يؤزره إلى الركبتين ويصب عليه الماء صبا، ولا ينظر إلى عورته ولا يلمسه بأيديهن، ويظهره، وإذا كان معه نساء ذوات محرم يؤزره ويصب عليه الماء صبا ويحسن جلده ولا يعسن فرجه.

ومقتضى خبر منصور المعتضد بالأخير والأصل والاستصحاب، هو عدم اشتراط كون الغسل من وراء الثياب، واليه ذهب المدارك خلافاً للأصحاب كما ادعاه غير واحد، فيشترط ذلك، ولو لا ذلك لكان عدم الاشتراط قويا، إذ النص مقدم على الظاهر.

وهل يشترط في الجواز نعتذر المعاتل كما عن الأكثر؟ أم يجوز اختيارا كما عن الحلبي والمعتزلي وتبعهما بعض متأخري المتأخرين؟ وجهان ولعل الأخير

اظهر عملا بالاصل . و يخبر المنصور المتقدم مع عدم ظهور مقيد له ، و ورود جملة من المجوزة في حالة الاضطرار غير صالح له كعموم خبر ابي حمزة المتقدم في الزوجين . و امر الاحتياط واضح .
والمراد بالمحارم كما صرح الجماعة : من حرم نكاحه مؤبدا بنسب او رضاع او مصاهرة .

وفي الرياض : قد صرح بهذا القيد جماعة من الاصحاب ، و من تركه منهم فانما هو لظهوره .
و المصنف في كثير من كتبه ، و المحقق في الشرايع ، و غيرها لم يذكر او المصاهرة هنا في تعريف المحرمية . و وجهه غير واضح .
اقول : وهو جيد .

وفي التذكرة : للرجل ان يغسل من ذوى ارحامه محارمه من وراء الثياب ، عند عدم الزوج والنساء ، و نعى بالمحارم من لا يجوز الرجل نكاح واحدة منهن نسبيا او رضاعا ، كالبنات والاخت والعمة والخالة و بنت الاخت . ذهب اليه علماء والتسويغ النظر اليهن في الحياة ، انتهى .
و تعليله ينادى بما جيدناه .

(و تأمر) المرأة المسلمة (الأجنبية مع فقد المسلم وذات الرحم) الرجل (الكافر بالغسل) لنفسه (ثم يغسل المسلم غسلة) اي يغسل المسلم وكذا يأمر المسلم (الأجنبية) المرأة الكافرة مع فقد المسلم وذوى الرحم ، ان تغسل لنفسها ثم تغسل الميتة المسلمة غسل الأموات ، وفاقا للمشهور ، عملا بما رواه التهذيب في باب تلقين المحتضرين في الموثق عن عمار ، عن الصادق (ع) ، و فيه : فان مات رجل مسلم و ليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذوى قرابة ، و معه رجال نصارى و نساء مسلمات ليس بينه و بينهم قرابة ؟ قال : يغتسل النصارى ثم يغسلونه فقد اضطر ، و عن المرأة المسلمة تموت و ليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من ذوى قرابتها ، و معها نصرانية و رجال مسلمون ؟ قال :

تغتسل النصرانية ثم تغسلها .

وفي الباب في الزيادات ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ((ع)) : أتى رسول الله ((ص)) نفر قالوا : ان امرأة توفيت معنا وليس معها ذو محرم ، فقال : كيف صنعتم ؟ قالوا : صبينا عليها الماء صبا ، فقال : اما وجدت امرأة من اهل الكتاب تغسلها ؟ قالوا : لا ، قال : افلا يسموها ؟

خلافا للمحكي عن التحرير : فاستقرب الدفن من غير غسل ، والخبر ان حجة عليه . وعدم صحة نية القرية من الكافر غير صالح لتنعيم ما استقرب به . واما توقف الذكرى في الحكم الثقافتا الى نجاسة الكافر في المشهور ، فكيف يفيد الطهارة ؟ فلا وجه في الاحكام التعبدية .

وهل يجب اعادة الغسل لو وجد من يجوز له تغسيله كما قاله البعض^(١) ؟ ام لا كما عن آخر ؟ وجهان والاخير اقرب ، اذ امتثال الامر يقتضي الاجزاء ، والقول^(٢) بان المأمور به لم يوجد للتعذر ، فاذا ارتفع العذر لم يكن هناك معدل عن وجوبه ، مما ليس له وجه محصل .

ولو لم يوجد المماثل ولا ذو الرحم ، فالمشهور المنصور انه لا يغسل بل عن التحرير عليه الاجماع ، عملا بالمستفيضة ومنها زيادة على ما تقدم ، المروى في النهاية في باب غسل الممس ، في الصحيح عن الحلبي ، عن الصادق ((ع)) : عن المرأة يموت في السفر وليس معها ذو محرم ولا نساء ؟ قال : تدفن كما هي بثيابها ، والرجل يموت وليس معه الا النساء وليس معهن رجال ؟ قال : يدفن كما هو بثيابه .

وفي الباب في الصحيح ، عن عبد الله بن ابي يعفور ، عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يموت في السفر مع النساء وليس معهن رجل ، كيف يصنعن به ؟ قال ((ع)) : يلفغنه لفا في ثيابه ويدفنه ولا يغسلنه .

(١) وهو الذخيرة . (منه)

(٢) القائل الذخيرة . (منه)

وفي باب المحتضرين من التهذيب في الزيادات في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري ، قال : سألت عن امرأة ماتت مع رجال ؟ قال : تلف و تدفن ولا تغسل .

خلافًا للمحكي عن المفيد : فواجب التمسيل من وراء الثياب ، ونحوه عن ابي زهرة مع اشتراطه تخفيض العينين .

و للمفيد خيرا زيد بن علي وجابر المرويان في الباب ، وهما مع ما ترى في سندهما مما لا تصلحان لمعارضة المختار من وجوه عديدة ، فلا يلتفت عليهما اصلا ، كاختبار داود المفضل و ابي بصير وجابر ، المرويات في الباب مع عدم العثور على عامل بها اصلا ، ومقتضى المعتمدة سقوط التيمم ايضا لعدم الأمر في مقام البيان ، وفاقا لصريح الجماعة بل لم اطلع عليه على مخالف ، وعليه فخير زيد بن علي المتقدم ، مما لا يلتفت اليه ، سيما بعد اعتضاد السقوط باتحاد المانع ^(١) في التيمم وفي الغسل وان قل في طرف التيمم .

(ويجب ازالة النجاسة) العرضية عن بدنه (اولا) اجماعا كما في التذكرة ، وعن المنتهى لاخلاف فيه بين العلماء ، عملا بما دل على تقديم غسل الفرج قبل الغسل في الجنابة ، بعد الالتفات الى ما دل على اتحاد غسل الأموات مع غسل الجنابة ، وعليه فعا عن الشيخ من الاجتزاء بالغسل الواحد عنه وعن ازالة النجاسة العرضية ، مما لا يلتفت اليه ، ومن المفروض ستر عورته عن الناظر المحترم بالاجماع كما ادعاه بعضهم ^(٢) وبالنصوص .

(ثم تغسله بماء السدر كالجنابة ثم بماء الكافور كذلك) اي كالجنابة (ثم بالقراح) اي الماء الخاص (كذلك) اي الجنابة على المشهور المنصور ، عملا بالمستفيضة ومنها المروى في الكافي في باب غسل الميت ، في الصحيح عن الحلبي ، عن الصادق ((ع)) : اذا اردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوبا

(١) وهو عدم المحرمية . (منه)

(٢) وهو الرياض . (منه)

يستر عنك عورته اما قميص واما غيره ، ثم تبتدئ بكفيه و تغسل رأسه ثلاث مرات بالسدر ، ثم سائر جسده وابدأ بشقه الايمن ، فاذا اردت ان تغسل فرجه فخذ خرقة نظيفة فلفها على يدك اليسرى ، ثم ادخل يدك من تحت الثوب الذي على فرج الميت فانغسله من غير ان ترى عورته ، فاذا فرغت من غسله بالسدر فانغسله مرة اخرى بماء و كافور و بشيء من حنوطه ، ثم اغسله بماء بحت غسله اخرى ، حتى اذا فرغت من ثلث غسلات جعلته في ثوب ثم جففته .

وفي الباب في الصحيح عن ابن مسكان ، عن الصادق ((ع)) : عن غسل الميت ؟ فقال : اغسله بماء و سدر ، ثم اغسله على اثر ذلك غسله اخرى بماء و كافور و ذريرة ان كانت ، و اغسله ، قال : ان استطعت ان يكون عليه قميص فغسله من تحته ، و قال : احب لمن غسل الميت ان يلف على يده الخرقة حين يغسله .

وفي الباب عن الحلبي ، عن الصادق ((ع)) : يغسل الميت ثلث غسلات : مرة بالسدر ، و مرة بالماء يطرح فيه الكافور ، و مرة اخرى بالماء القراح .
وفي التهذيب في زيادات باب تلقين المحتضرين ، في الصحيح عن سليمان بن خالد ، عن الصادق ((ع)) : عن غسل الميت كيف يغسل ؟ قال : بماء و سدر و اغسل جسده كله ، و اغسله اخرى بماء و كافور ، ثم اغسله اخرى بماء ، قلت : ثلث مرات ؟ قال : نعم ، قلت : فما يكون عليه حين يغسله ؟ قال : ان استطعت ان يكون عليه قميص فتغسل من تحت القميص .

خلافا للمحكي عن سائر فيكتفى بالقراح الثفانا الى خير مرسل (١) لا يصح الاعتماد عليه اصلا ، وللمحكي عن ابن حمزة : فيستحب الترتيب بين الأغسال الثلاثة عملا بالأصل ، وفيه ما ترى ، بل عن التحرير اتفاق فقهاء اهل البيت على

(١) و هو خبر على بن ابراهيم قال سأله عن الميت يموت وهو جنب ؟ قال : يغسل واحد و هذا مع قطع النظر عن السند ليست دلالتها ايضا واضحة لاحتمال كون المراد الاكتفاء بغسل الميت عن غسل الجنابة . (منه)

الترتيب ، واما الترتيب في الغسلات بان يبدأ بالرأس ثم جانبه الايمن ثم الأيسر ، فعليه اتفاقنا كما في التذكرة ، وعن الانتصار والخلاف والتحرير عليه الاجماع ونسبه التذكرة الى علمائنا ، وعليه يدل المستفيضة .
 وذهب الجماعة ومنهم الذكري ، الى سقوطه بغمس الميت في الماء مرة واحدة كالجناية ، ولهم الاخبار تسوية بين غسل الميت وغسل الجناية ، كما تقدم في بحث الجناية الى جملة منها الاشارة .
 واستشكله في التذكرة والمدارك وهو في موقعه ، الا أن الاول لا يخلو عن رجحان ما .

ومقتضى التسوية اعتبار النية في الاغسال ، سيما بعد اعتضاده بما دل على اعتبارها في الاعمال ، وفاقا للمحكى عن المشهور ، بل عن الخلاف عليه الاجماع ، وعليه فالقول بعدم اعتبار النية مطلقا كما عن مقربات المرتضى وهي ضعيف ، كالقول بالاكثاف بها في اولها كما قاله في المدارك والذخيرة ، التفاتا الى كونها في الحقيقة فعلا واحدا مركبا .

ثم ان اتحد الغاسل تولى هو النية ، وان تعددوا واشتركوا في الصب نوا جميعا ، ولو كان البعض يصب والآخريقلب نوى الصاب لأنه الغاسل حقيقة ولا يكفي نية المقلب ، واستقرب في الذكري اجزاء هامة ، والأحوط نيته ايضا التفاتا الى اخبار الحلبي وعبد الرحمن وساعة السابقات في تغسيل الزوجين ، ولو ترتبوا بان غسل كل واحد منهم بعضا اعتبرت من كل واحد منهم عند ابتداء فعله ، ثم ان مقتضى العتن كما عن المشهور ان المعتبر في السدر ما يصدق عليه انه ماء السدر ، عملا بالتصريح بالغسل بالسدر او بماء وسدر او بماء السدر ، كما في ورود الأخير في خبر الكاهلي المروي في الكافي في باب غسل الميت ، عن الصادق (ع) ، وفيه : ثم ابد بفرجه بماء السدر والحرص فاغسله ثلث غسلات ، قال : ثم تحول الى رأسه ، الى ان قال : وامسح يديك على ظهره وبطنه ثلث غسلات بماء الكافور والحرص ، الى ان قال : ثم تحول

الى رأسه ، الخبر .

خلافاً للمحكي عن بعض : فيكفي مسح الصدر ، وله اطلاق ما دل على الغسل بما وسدر ، والنسبى المروى في التهذيب في باب تلقين المحتضرين اذا توفيت المرأة فارادوا ان يغسلوها فليبدوا الى ان قال : ثم وضئها بما فيه سدر ، الخبر .

والاول هو الأحوط الأظهر ، سيما بعد ملاحظة ذهاب الخلاف والمصباح ومختصره والجل والعتود وجمل العلم والعمل والفقيه والهداية والمفنع والوسيلة والغنية والاصباح والارشاد والكافي وغيرهم على ما حكى عنهم اليه .
وللمحكي عن المفيد فقد ر السدر برطل ، والقاضي فقد ر برطل ونصف ، ومن البعض فاعتبر سبع ورقات ، ولا وجه للأولين .

والأخير المروى في التهذيب في باب تلقين المحتضرين ، عن عبد الله بن عبيد . عن الصادق ((ع)) : عن غسل الميت ؟ قال : يطرح عليه خرقة ثم يغسل فرجه ويوضأ وضوء الصلوة ، ثم يغسل رأسه بالصدر والاشنان ، ثم الماء والكافور ، ثم بالماء القراح يطرح فيه سبع ورقات صحاح في الماء .

وفيه ان ظاهره القاؤها في القراح ، كما ينادى بذلك المروى في الباب ، عن معوية بن عمار ، قال : امرني ابو عبد الله ((ع)) ان اعصر بطنه ثم اوضيه ، ثم اغسل رأسه بالصدر ولحيته ، ثم افيض على جسده منه ، ثم ادلك به جسده ثم افيض عليه ثلثا ، ثم اغسله بالماء القراح ، ثم افيض عليه الماء بالكافور وبالماء القراح واطرح فيه سبع ورقات سدر .

وبالجملة المشهور هو المنصور ، وعليه فلا يكفي من الصدر القليل الذي لا يصدق معه ماء سدر ، ولا الورق غير مطحون ولا معروس ، كما صرح بذلك غير واحد ، عملاً بالمتبادر .

وكذا الكلام في الكافور ، عملاً بالاطلاق ، وفي رسالة يونس المروية في الباب ، عنهم : والى فيه حبات كافور ، وفي وثيقة عمار المروية في الباب ، عن

الصادق (ع) : ثم يجزء من الكافور تجعل في الجرة من الكافور نصف حبة وعليه
فما قاله المفيد من التقدير بنصف مثقال ان تيسر وأما تيسر منه وان قل ، مما لا
يلتفت اليه ان اراد الوجوب .

ولو خرج الماء بالخليط عن الاطلاق ، ففي جواز التخييل به قولان ، و
الأخير احوط بل واظهر ، التفاتا الى جملة من الأخبار المعبرة بما وسدر وبما
وكافور ، كما في خبري ابن مسكان والخلبي المتقدمين ، او بالماء والسدر بالماء
والكافور ، كما في المروى عن الفقه الرضوي . وليس في جواز ترغية السدر دلالة
على الخلاف .

وهل المعتبر في القراح مجرد كونه مطلقا وان كان فيه شيء من الخليطين
او يشترط فيه الخلو عنهما ؟ ام يعتبر فيه الخلو عن كل شيء حتى التراب ؟
فيه اوجه بل اقوال كما قيل ارجحها اوسطها .

(فان فقد السدر والكافور غسلا ثلاثا بالقراح) وفاقا للجماعة ، عملا بما
دل على تغسيله بما وسدر وبما وكافور ، فالأمر به شيان متمايزان فيذهب
احدهما لا يذهب الآخر ، للأصل وعموم عدم سقوط الميسور بالمعسور ، خلافا
للمحقق في بعض كتبه وغيره فيكفي مرة بالقراح اذا الأمر به شيء مركب فيذهب
الجزء يذهب الكل ، وعموم عدم سقوط الميسور بالمعسور على فرض تعامية
دلالة ، مما ليس لسند جابر في نحو المقام ، وهو الأرجح ، وان كان ، الأول
احوط .

ولو وجد الخليطان قبل الدفن ، ففي وجوب الاعادة قولان : ينشأن من
اقتضاء امتثال الأمر الاجزاء فالثاني ، ومن ان الاكتفاء بالغسل دون الخليط
انما كان منوطا بالضرورة ، فبارتفاعها لم يكن هناك معدل عن العمل باطلاق
التكليف فالاول ، وامر الاحتياط واضح .

واما بعد الدفن ، فلا اجماعا كما عن بعض .

ولو فقد احد الخليطين ، فيجب الاثني بالغسلين اليقين عملا بالاصل

ولو فقد السدر ، فعن المشهور عدم قيام الخطم مقامه ، وعن الشيخ خلافة ، ولا وجه له .

ولو تعذر أحد الاغسال فالأظهر وجوب التيمم عنه ، خلافا للمحكي عن بعض ، فلا ولا وجه له يعتد به ، وفي المنتهى : لو لم يوجد الماء يتيمم الميت كما يتيمم الحي لأنه يسدل عن غسل واجب ، وكان واجبا كما في غسل الجنابة ولا نعرف فيه خلافا بين علمائنا والظاهر سقوط الغسل بمسه مسع تحقيق الاغسال الناقصة عند تعذر الكامل ، كما عن الجماعة وأولى منه التيمم ، خلافا للروى . هذا اذا قلنا بالثلاثة ، واما على المختار من كفاية الواحد فالأظهر سقوطه به ايضا ، وفي صورة تعذر الخليط لو قلنا بالتعدد يعتبر التميز بين الغسلات بالنية ، فينوى البدلية عن السدر ثم الكافور ثم القراح كما عن الجماعة وأثباته بالدليل مشكل .

(ولو خيف) من تغسيله (نثار جلد هـ) كالمحترق والمجدور (يتيمم) اجماعا كما في التذكرة ، وعن الخلاف والتهديب عملا بالمروى في التهذيب في باب تلقين المحترمين ، عن زيد بن علي عن أبيه ، عن علي (ع) : ان قوما اتوا رسول الله (ص) فقالوا : يا رسول الله مات صاحب لنا وهو مجدور ، فان غسلناه انسلك ؟ فقال : يعموه .

واما خبر عبد الرحمن ، المروى في التهذيب في باب الاغسال ، عن رجل عن ابي الحسن (ع) : عن ثلاثة نفر كانوا في سفر ، احدهم جنب ، والثاني ميت ، والثالث على غير وضوء ، وحضرت الصلوة ومعهم من الماء ما يكفي احدهم ، من يأخذ الماء ويغتسل به ؟ وكيف يصنعون ؟ قال : يغتسل الجنب ويسد فم الميت ، ويتيمم الذي عليه وضوء ، لان الغسل من الجنابة فريضة وغسل الميت سنة ، والتيمم للآخر جاز .

فمع قطع النظر عن السند ، مما لا يصلح لمعارضة الاول المنجبر بعمل الاصحاب من وجوه عديدة ، وظاهر النص الاكتفاء بمرة ، واستفريه في التذكرة

خلاقا للروض فيتعدد بتعدد الاغسال وهو الأحوط ، قال الرياض : والضرب
والمسح بيد المباشر ، ولو تيمم الحى العاجز بالضرب والمسح بيدى العاجز
باغانة القادر ، ولو تعذر بيدى العاجز فكان الميت .

(ويستحب وضعه) أى الميت (على ساجة) وهو خشب مخصوص أو على
غيره مما يؤدى فائده مرتفع ، بلا خلاف كما عن المنتهى ، وفى رسالة يسونس
المروية فى الكافى فى باب غسل الميت . عنهم (ع) : فضعه على المغتسل
مستقبل القبلة .

وعن الفقه الرضوى : ثم ضعه على مغتسل ، الى ان قال : ويكون مستقبل
القبلة ، وينبغي ان يكون مكان الرجلين اخفض كما قاله الجماعة .

(مستقبل القبلة) على الاشهر الأظهر ، بل عن المحقق اتفاق اهل العلم ،
خلافًا للجماعة فيجب التفاتا الى المرسلات المتقدمة كالرضوى ، والى خير الكاهلى
المروى فى الباب ، عن الصادق (ع) : عن غسل الميت ؟ فقال : استقبال ببطن
قدميه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة .

وصحيح سليمان المتقدم فى الاحتضار ، وفيه نظر لما مر من الاجماع
المحكى المعتضد بالمروى فى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين ، فى الصحيح
عن يعقوب بن يقطين ، عن أنرضا (ع) : عن الميت كيف يوضع على المغتسل
موجها وجهه نحو القبلة ؟ او يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة ؟ قال : يوضع
كيف تيسر فاذا طهر وضع كما يوضع فى قبره . وكيفية الاستقبال هنا كالمحتضرين
لخبرى سليمان والكاهلى المشار اليهما .

(تحت الظلال) مستورا عن السماء ، اتفاقا كما عن المحقق والذكرى ،
لخبرى على بن جعفر وطلحة المرويين فى الباب فى الزيادات (ووقسوف
الفاصل على يمينه) اجماعا كما عن الغنية (وغمر بطنه فى) الغسلتين (الاوليين)
حذرا من خروج شئ بعد الغسل ، وعن التحرير الاجماع لخبرى يسونس . و
الكاهلى المرويين فى الكافى فى باب غسل الميت ، ولا يستحب فى الثالثة

اتفاقا . كما عن التحرير و التذكرة و الذكرى و ظاهر نهاية الاحكام للأصل بل عن جماعة الكراهة ، وفي خبر الكاهلي المشار اليه : ثم تشد فخذه على القطن بالخرقة شدا شديدا حتى لا تخاف ان يظهر شيء ، و اياك ان تقعه او تغمز بطنه ، الخبر .

وعن المشهور عدم انتقاض الغسل اذا خرجت منه نجاسة في اثنائه او بعده وهو المنصور ، عملا بالأصل و بخبر يونس المشار اليه ، وفيه : فان خرج منه شيء فانقه من غير ذكر الاعداء .

و بالمروى في زيادات باب تلقين المحتضرين من الشهيد ، في الموثق عن روح بن عبد الرحيم ، عن الصادق ((ع)) : ان بدأ من الميت شيء بعد غسله فاغسل الذي بدأ منه ولا تعد الغسل .

وفي الباب عن الكاهلي والحسين بن مختار ، عن الصادق ((ع)) : عن الميت يخرج منه الشيء بعد ما يفرغ من غسله ؟ قال : يغسل ذلك ولا يعاد عليه الغسل .

خلافا للمحكي عن العماني : فيجب اعادة الغسل ، ولا وجه له .
واستحباب غمر البطن ثابت في كل ميت (الا الحامل) التي مات ولدها في بطنها فيكره ، كما عن الوسيلة و الجامع و المنتهى ، للنسفي المروى عن ام انس في الشهيد في باب تلقين المحتضرين : اذا توفيت المرأة فان ارادوا ان يغسلوها فليبدوا ببطنها فليمسح مسحاً رقيقاً ان لم يكن حبلى ، فان كانت حبلى فلا تحركها .

وعن البيان لو اجهضت فعليه عشرة دية امه .

(و الذكر) لله تعالى بالمأثور ، وفي خبر سعد الاسكافي المروى في باب تلقين المحتضرين ، عن الباقر ((ع)) : ايما مؤمن غسل مؤمناً فقال اذا قلبه : اللهم هذا بدن عبدك المؤمن وقد اخرجت روحه منه و فرقت بينهما ، فعفوك عفوك ، الا غفر الله له ذنوب سنة الا الكبائر .

(وصب الماء الى حفيرة) ولتكن تجاه القبلة ، لصحيح سليمان المتقدم في الاحتضار ويكره ارساله في الكنيف للبول والعايط ، وفاقا للمحكي عن المعظم بل عن الذكرى عليه الاجماع لصحيحة محمد بن الحسن الصفار المروية في الباب في الزيادات : كتبت الى ابي محمد (ع) : هل يجوز ان يغسل الميت وماؤه الذي يصب عليه يدخل الى بشر كنيف ؟ فوقع (ع) : يكون ذلك في بلاليع . وعن الفقيه عدم الجواز .

وله المروى عن الفقه الرضوي لا يجوز ان يدخل ما ينصب على الميت من غسله في كنيف ، ولكن يجوز ان يدخل في بلاليع لا يبال فيها ، وفي حفيرة . وهي محمولة على شدة الكراهة ، ويجوز في البلاليع من غير كراهة . للخبرين لا مطلقا بل حيث لا يبال فيها كما في الأخير . وهل تشمل البالوعة ما تشمل على النجاسة ؟ وجهان الأظهر نعم . والاحوط . لا التفاتا الى فحوى الرضوي المتقدم . فتأمل .

(وتلين اصابعه برقيق) اجماعا كما عن الخلاف و التحريم والخير الكاهلي المروى في الكافي في باب غسل الميت . عن الصادق (ع) : ثم تلين مفاصله فان امتنع عليك فدعها .

وعن الفقه الرضوي : رتب مفاصله الى ان قال : وتلين اصابعه ومفاصله ما قدرت بالرفق . وان كان يصعب عليك فدعها .

و مقتضاها الترك مع الصعوبة . خلافا للعباني فمنع من التليس . وله المروى في التهذيب في باب تلقين المحتضرين . عن طلحة بن ريد عن الصادق عليه السلام : يكره ان يقص للميت طفر او يقص له شعرا او يحلق له عانة او يخمس له مفصل .

وفي الباب في الزيادات . عن حمزان بن اعين . عن الصادق (ع) : اذا غسلتم الميت منكم . فارفقوا به ولا تعصروه ولا تغفروا له مفصلا . وهما محمولان على ما ينافي الرفق جمعا بين الأخبار .

(و غسل فرجه) بماء قد مزج (بالحرض) وهو الاثنان (والسدر) لخبر الكاهلي المروى في الكافي في باب غسل الميت . عن الصادق (ع) : ثم ابدء بفرجه بماء السدر و الحرض . فاغسله ثلث غسلات واكثر من الماء .

(و اغسل (رأسه بالرغوة) أي رغوة السدر (أولا) قبل الغسل باتفاق فقهاء اهل الميت . كما عن التحرير وهو الحجة . وفي زيادات باب تلقين المحتضرين في الصحيح . عن يعقوب بن يقطين . عن العبد الصالح (ع) : عن غسل الميت . افيه وضوء الصلوة ام لا ؟ فقال : غسل الميت يبدأ بمرافقه فتغسل بالحرض . ثم تغسل وجهه و رأسه بالسدر . ثم يفاض عليه الماء ثلث مرات . ولا يغسل الا في قميص يدخل رجل يده و يصب عليه من فوقه . ويجعل في الماء شئ من سدر و شئ من كافور . ولا يعصر بطنه الا ان يخاف شيئا قريبا فيمسح مسحاً قيقاً من غير ان يعصر . ثم يغسل الذي غسله يده قبل ان يكفنه الى المنكبين ثلث مرات . ثم اذا كفنه اغتسل .

(و تكرر كل عضو ثلثا) اجماعاً كما عن الجماعة . عملاً بالمروى عن الفقيه الرضوي : تبدء بغسل اليدين الى نصف المرفقين ثلثا ثلثا . ثم بالفرج ثلثا . ثم بالرأس ثلثا . ثم الجانب الايمن ثلثا . ثم الجانب الايسر ثلثا . بالماء والسدر ثم تغسله مرة اخرى بالماء والكافور على هذه الصفة . ثم بالماء القراح مرة ثالثة . فيكون الغسل ثلث مرات كل مرة خمسة عشر صبغة . الخبر .

و بروايته الكاهلي و يونس المرويتين في الكافي في باب غسل الميت ولو في الجملة .

(وان يوضأ) وفاقاً للمحكي عن المشهور . عملاً بالمروى في التهذيب في باب تلقين المحتضرين . عن حريز . عن الصادق (ع) : الميت يبدأ بفرجه ثم يوضأ وضوء الصلوة .

وفي الباب عن ابي خشبة . عن الصادق (ع) : ان ابي امرئ ان اغسله اذا توفي وقال لي اكتب يا بني . ثم قال : انهم يأمرؤك بخلاف ما تصنع فقل

لهم هذا كتاب أبي وليست اعد و قوله ، ثم قال : تبدء فتغسل يديه ، ثم توضع وضوء الصلوة ، ثم تأخذ ماء وسدر ، الخبرى .

و بخبرى عبد الله و معوية السابقين فى شرح قول المصنف : ثم تغسله بماء السدر ، بعد الثغاث الى صحيح يعقوب المتقدم فى الرغبة المعتضد بخلو كثير من الأخبار الواردة فى البيان عنه .

وعليه فما عن الجماعة و منهم الحلبي ، من القول بالوجوب مرغوب عنه ، كالحكى عن الخلاف و ظاهر السرائر و محتمل سائر من القول بعدم الاستحباب ولهم الأصل المعتضد بخبر يعقوب المتقدم المعتضد بما مر مع قرب حمل الآمرة على التقية ، اذ العامة متفقة على الوضوء فى غسل الميت ، هذا مضافا الى الاعتضاد بالدالة على كونه كغسل الجنابة مع عدم وضوء فيه اصلا .

والى ما عن المبسوط : قد روى انه يوضأ الميت قبل غسله فمن عمل به كان جازيا غير ان عمل الطائفة على ترك العمل بذلك ، لأن غسل الميت كغسل الجنابة ولا وضوء فى غسل الجنابة ، انتهى .

اقول و هذا القول قوى ولكن لعل الاول اقوى عملا ، باصالة عدم الحمل على التقية .

(و تنشيفه) بعد الفراغ بثوب اجماعا كما عن التحرير و نهاية الأحكام و التذكرة للمسنضة ، و منها صحيحة الحلبي المروية فى الكافى فى باب غسل الميت ، عن الصادق (ع) ، و فيه : اذا فرغت من ثلث غسلات جعلته فى ثوب ثم جففته .

و المروى فى الباب عن يونس عنهم (ع) ، و فيه : و اغسله بماء القراح كما غسلته فى المرتين الاولتين ثم تنشفه بثوب .

(و يكره اقعاده) على الأشهر الأظهر ، بل عن الخلاف عليه الاجماع ، لخبر الكاهلي المروى فى باب غسل الميت من الخلاف عن الصادق (ع) ، و فيه : و اياك ان تقعه او تغمر بطنه .

و اما خبر ابي العباس المروى في التهذيب في زيادات باب تلقين المحتضرين ، عن الصادق ((ع)) : اتعده ، فقد حملة التهذيب على الثقة ، و بذلك يظهر الوجه في المروى عن الفقه الرضوي : و ليس مفاصله ثم تقعه لتغمر بطنه غمزا رقيقا ، و عليه فتأمل التحرير في الكراهة مما لا وجه له يعتد به ، كما لا وجه للمحكى عن ابن سعيد و ابن زهرة من القول بالحرمة .

(و نص اظفاره و ترجيل شعره) عند علمائنا اجمع قاله في التذكرة ، ثم قال : و كذا حلق العانة و تنف الايط و حف الشارب مكروه عند علمائنا اجمع ، عملا بالمروى في الكافي في باب كراهية ان يقص ، في الصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن بعض ، عن الصادق ((ع)) : لا يمسه من الميت شعر ولا ظفر فان سقط منه شيء فاجعله في كفته .

وفي الباب عن غياث ، عن الصادق ((ع)) ، قال : كره امير المؤمنين ((ع)) ان يحلق عانة الميت اذا غسل او يقلم له ظفرا ويجز له شعر .

وفي الباب عن طلحة بن زيد ، عن الصادق ((ع)) : كره ان يقص من الميت ظفر او يقص له شعرا و يحلق له عانة او يغمر له مفصل .

وفي الباب عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ، عن الصادق ((ع)) عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه او يقلم ؟ قال : لا يمسه شيء و اغسله و ادفنه ، خلافا للمحكى عن ابن حمزة : فحرم القص و الحلق و القلم و تسريح الرأس و اللحية .

و عن الشيخ الاجماع على انه لا يجوز قص الاظفار ولا تنظيفها من الوسخ بالخلال ولا تسريح لحيته ، وفي المنتهى قال علمائنا : لا يجوز قص شيء من شعر الميت ولا من ظفر ولا يسرح رأسه ولا لحيته ، و متى سقط منه شيء جعل في اكفانه .

ولولا الشهرة المحكية المعتمدة بعبارة التذكرة ، و باشتغال خبر طلحة على الغمر الذي قد عرفت حاله ، و على لفظ التذكرة كخبر غياث المؤمى هذا

اللفظ يكون المراد المصطلح عليه ، لكان القول بالحرمة قويا ، ولكن معه الكراهة اقوى والأحوط الحرمة .

وينبغي التنبيه على أمور :

الاول : يكره جعله بين رجلى الفاسل اتفاقا ، كما عن الغنية ، وعليه يدل بعض الاخبار .

وتسخين الماء عند علمائنا اجمع ، كما فى المنتهى للمستفيضة ، ومنها المروى عن الفقه الرضوى : ولا تسخن له ماء الا أن يكون ماء باردا جدا فتوقى الميت مما توقى منه نفسك ، ولا يكون الماء حارا شديدا ، وليكن فاترا ، ومقتضاه زوال الكراهة لو خاف الفاسل على نفسه من البرد ، وقد نفى فى المنتهى عنه الخلاف .

الثانى : الحائض والجنب اذا ماتا غسلا كغيرهما من الاموات مرة واحدة ، وقد اجمع عليه كل اهل العلم الا الحسن البصرى فانه اوجب غسلين ، قاله فى المنتهى ، ثم قال : لنا الاجماع ، وخلاف الحسن لا اعتداد به ، ولان غسل الجنابة والحيض من باب التكليف وهو ساقط عن الميت .

وفى التذكرة : اذا مات الجنب او الحائض او النفساء كفى غسل الموت ، وهو قول كل من يحفظ عنه العلم من علماء الامصار .

اقول : وعليه يدل ما رواه الكافى فى باب الميت يموت وهو جنب ، فى الصحيح عن زرارة ، قال قلت له ((ع)) : مات ميت وهو جنب ، كيف يغسل وما يجزئ من الماء ؟ فقال : يغسل غسلا واحدا ، يجزئ ذلك عنه لجنابته ولغسل الميت ، لأنهما حرمتان اجتمعتا فى حرمة واحدة .

وفى الباب فى الموثق ، عن عمار ، عن الصادق ((ع)) : عن المرأة اذا ماتت فى نفاسها كيف تغسل ؟ قال : مثل غسل الطاهرة ، وكذلك الحائض ، وكذلك الجنب انما يغسل غسلا واحدا فقط .

وفى زيادات باب تلقين المحتضرين من التهذيب ، عن ابى بصير ، عن

أحد هما . في الجنب إذا مات ؟ قال : ليس عليه الا غسلة واحدة . واما الأخيار
الثلاثة المروية في الباب عن عيسى . الآمرة بالتعدد فمتروكة .

الثالث : غسل المرأة مثل غسل الرجل سواء . ولا نعلم فيه خلافا كما في
المنتهى . وفي خبر الكاهلي المروى في الكافي في باب غسل الميت عن الصادق
عليه السلام . وفيه بعد ذكر الأغسال : وكذلك غسل المرأة .

الرابع : لا نعرف خلافا في ان غسل الطفل كغسل البالغ . قاله في
المنتهى قال : ويجوز للصبي العاقل ان يغسل الميت . لانه من اهل الطهارة
فجاز له ان يطهر غيره كالرجل انتهى . فتأمل .

الخامس : قال في التذكرة : يشترط في الماء الطهارة اجماعا . اذا نتجس
لا يطهر غيره . والاطلاق فان المضاف غير مطهر عندنا . وعلى قول المرتضى :
الاقوى انه كذلك لأنها عبادة فاشبهت الوضوء . ولو جعلناه ازالة النجاسة
انسحب على قوله الجواز والملك والاباحة . فلو كان مخصصا مع علم الغاسل لم
يطهر لامتناع التعبد بالقبح . وان جعلناه ازالة نجاسة امكن الجواز كغيره
من النجاسات . ولو كان الغاسل جاهلا اجزاء كالوضوء . وكذا يجب كون
الكافور والسدر مطبوخين . ولو غسله في مكان مغصوب فالاقوى الاجزاء .

السادس : هل الافضل تغسيله في قميصه ؟ كما نسب في الروضة الى
الاكثر . وعن العماني : السنة في غسل الميت ان يغسل في قميص نظيف .
وقد تواترت الاخبار عنهم ((ع)) ان عليا ((ع)) غسل رسول الله ((ص)) في
قميصه ثلث غسلات .

ام نزعه ؟ كما نسب في المختلف الى المشهور . ومنهم الخلاف حيث
حكم باستحباب تغسيله عريانا مستورا العورة . اما يترك قميصه عليها او ينزع و
يترك خرقه اخرى عليها . مدعى عليه اجماع الفرقة . وجهان ولعل الاول ارجح .
لخبر ابن مسكان المتقدم في شرح قول المصنف : ثم تغسله بماء السدر .
وخبر يعقوب المتقدم في استحباب الرغوة . وغيرهما .

والذي يظهر من غير واحد من الاخبار عدم وجوب عصا القميص ، فانظر الى قوله ((ع)) ، في صحيحة عبد الله بن سنان الآتية في الكفن : ثم يخرق القميص اذا غسل وينزع من رجليه ، ومقتضى خبر ابن مسكان المشار اليه ، استحباب ان يجعل مع الكافور ذريضة ، ولف الخرقة على يده حال الغسل .

السابع : يستحب ان يدخل في اسفل الميت شيء من القطن لئلا يخرج منه شيء ، كذا عن الخلاف مدعيا عليه الاجماع . وعليه يدل خبر يونس المروى في الكافي في باب غسل الميت ، عن يونس ، عنهم ((ع)) وفيه : واعمد الى قطن فذر عليه شيئا من حنوط وضعه على فرجه قبل ودبره ، واحش القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء .

وعن الفقه الرضوي : وقبل ان تلبسه قميصه تأخذ شيئا من القطن وتجعل عليه حنوطا ، وتحشوبه دبره .

وفي موشق عمار المروى في التهذيب في باب تلقين المحتضرين ، عن الصادق ((ع)) وفيه : وقد تدخل في مقعدته من القطن ما دخل الى ان قال : ثم تكفنه تبداً وتجعل على مقعدته شيئا من القطن ودبره .
خلافاً للمحكي عن سائر : فيضع القطن على دبره .

وقال الحلبي : يحشو القطن على حلقة الدبر ، وبعض اصحابنا يقول و يحشو القطن في دبره ، والاول اظهر .

اقول وربما يستدل لهما بذيل خبر عمار ، ولكن القول الاول اظهر فليرجع ذيل خبر عمار الى صدره .

وعن الاسكافي : انه زاد القبل من المرأة ، و اضاف الى القطن الذريضة ، وان يمشى كل منها بمقدار ما يؤمن معه نزول شيء من الجوف .

الثامن : قيل : يستحب لمن يصب الماء ان لا يقطعه بل يصب متواليا ، فاذا بلغ حقيقه اكثر من الماء ، لان الاستظهار هناك اتم .

وعن الفقه الرضوي : ولا يقطع الماء اذا ابتدأت بالجانبين من الرأس الى القدمين ، وقال ايضا : وتغسل قبله ودبره بثلاث حميدات ولا تقطع الماء عنه ، ثم تغسل رأسه ولحيته برغوة السدر وتتبعه بثلاث حميدات ، ولا تقعه ان صعب عليك ، ثم اقلبه على جنبه الأيسر ليبدلك اليمين ، ومد يدك اليمنى الى جنبه اليمين الى حيث تبلغ ثم اغسله بثلاث حميدات من قرنه الى قدمه ، فاذا بلغت وركه فاكثر من صب الماء ، ثم اقلبه الى جنبه اليمين ليبدلك اليسر وضع بيدك اليسرى على جنبه اليسر واغسله بثلاث حميدات من قرنه الى قدمه ، ولا تقطع الماء عنه ، الخير .

وقد تضمن خبرا يونس والكاظمي المرويان في الكافي في باب غسل الميت ، على جملة من المستحبات فلا تغفل عنهما .

التاسع : حكى عن الاصحاب : اذا ماتت المرأة والولد حي في بطنها ، فانه يشق بطنها من الجانب الايسر ويخرج الولد ويخاط الموضع ، ثم تغسل وتكفن بعد ذلك ، روى الكافي في باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك ، عن علي بن يقطين ، عن العبد الصالح : عن المرأة تموت وولدها في بطنها ؟ قال : يشق بطنها ويخرج ولدها .

وفي الباب عن علي بن ابي حمزة ، عن الصادق ((ع)) : عن المرأة تموت ويتحرك الولد في بطنها ، يشق بطنها ويستخرج ولدها ؟ قال : نعم ، ثم قال : وفي رواية ابن ابي عمير زاد فيه : يخرج الولد ويخاط بطنها .

وفي التهذيب في آخر الباب الآتي : وفي رواية ابن ابي عمير عن ابن اذينة : يخرج الولد ويخاط بطنها .

وفي الكافي في الباب المتقدم ، عن ابن وهب ، عن الصادق ((ع)) عن علي ((ع)) : اذا ماتت المرأة وفي بطنها ولد يتحرك ، يشق بطنها ويخرج الولد ، وقال في المرأة يموت في بطنها الولد فيمتخوف عليها ، قال : لا بأس ان يدخل الرجل يده فيقطعها ويخرجه ، ورواه التهذيب عن محمد بن يعقوب

في باب تلقين المحتضرين ، عن وهب بن وهب عنه ((ع)) ، وزاد في آخره :
إذا لم ترفق به النساء .

وعن الفقه الرضوي : إذا ماتت المرأة وهي حاملة وولدها يتحرك في
بطنها ، شق بطنها من الجانب الأيسر .

العاشر : لو مات الولد في بطنها وهي حية ، ادخلت القابلة أو غيرها
من تحرز ذلك يدها في فرج المرأة وقطعت الولد وأخرجته قطعة .

وعن الخلاف : عليه الإجماع ، عملاً برواية ابن وهب المتقدمة .

وعن الرضوي في تنمة العبارة المتقدمة : وإن مات الولد في جوفها ولم
يخرج ، أدخل إنسان يده في فرجها وقطع الولد بيده وأخرجه .

وروي أنها تدفن مع ولدها إذا مات في بطنها .

أقول : الظاهر من تعلق هذه الرواية بالصدر ، فيما إذا ماتت الأم إن

يقال : الحكم في ولدها إذا كان حياً الشق ، وإذا كان ميتاً دفن معها .

وعن التحرير : يتولى ذلك النساء ، فإن تعذر النساء فالرجال المحارم ،
فإن تعذر جاز أن يتولاه غيرهم .

وفي المنتهى : لو ماتت ومات الولد بعد خروج بعضه ، أخرج الباقي
وغسل وكفن ودفن ، وإن لم يمكن إخراجه إلا بالشق ترك على تلك الحال و
غسل مع أمه ، لأن الشق هناك حرمة الميت من غير ضرورة ، قال : إذا خرج بعضه
ومات ولم يتمكن من إخراجه ، فقد قلنا أنه يغسل مع أمه ولا يحتاج إلى التيمم ،
لأن الخارج له حكم من مات بعد خروجه في وجوب التمسيل ، وما بطن له حكم
من مات في بطن أمه .

(فإذا فرغ) الخاسل (من غسله وجب أن يكفنه في ثلثة أثواب) على
المشهور المنصور ، بل عن الخلاف والتحرير عليه الإجماع ، عملاً بالمرئوي في
الكافي في أوخر باب تكفين المرأة ، في الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن الباقر
عليه السلام : يكفن الرجل في ثلثة أثواب ، والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة :

درع و منطق و خمار و لغافتين .

وفى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين ، عن يونس ، عن بعض رجاله ، عن الصادق ((ع)) او الباقر ((ع)) : الكفن فريضة للرجال ، ثلاثة اثواب و العمامة و الخرقة سنة ، و اما النساء ففريضة خمسة ثواب .

وفى الباب فى الموثق ، عن سماعة ، قال : سألت عمارا يكفن به الميت ، قال : ثلاثة اثواب و انما كفن رسول الله فى ثلاثة اثواب ثوبين صحاريين و ثوب حبرة ، و الصحارية تكون بالعمامة ، و كفن ابو جعفر ((ع)) فى ثلاثة اثواب .

وفى الباب عن عبد الله بن سنان ، عن الصادق ((ع)) : الميت يكفن فى ثلاثة سوى العمامة و الخرقة تشد بها وركيه لكيلا يبد منه شئ ، و الخرقة و العمامة لا بد منهما وليستا من الكفن .

خلافا للمحكى عن سلافة الواجب ثوب واحد ، و حكم باستحباب الثلاثة ، عملا بالمرورى فى الباب فى الصحيح ، عن زرارة ، عن الباقر ((ع)) : العمامة للميت من الكفن ؟ قال : لا انما الكفن المفروض ثلاثة اثواب او ثوب تام لا اقل منه يوارى فيه جسده كله ، فما زاد فهو سنة الى ان يبلغ خمسة فما زاد فمبتدع ، و العمامة سنة ، الخير .

وفيه ان الخير فى الكافى فى باب تحنيط الميت ، هكذا : ثلاثة اثواب و ثوب تام بالواو ، و الكافى اضبط ، و عليه فظاهره وجوب الاربعة اثواب التى لا قائل بها ، كما صرح البعض ، لا الثوب الواحد .

هذا مضافا الى ان المحكى عن اكثر نسخ التهذيب المعتمدة هكذا : انما الكفن المفروض ثلاثة اثواب تام لا اقل منه ، يوارى فيه جسده كله .

وكذا نقله فى المنتهى كما عن التحرير و المنتقى وغيرهما ، و عليه فهمون ادلة المختار ، و الى انه لو كان كما نقلناه عن التهذيب اولا ، فالواجب فى نحو المسئلة حمل على التقية التى هى فى الاحكام الشرعية اصل كل بلية ، اذ مذهب سلافة هو المحكى عن الجمهور كافة ، و مقتضى اطلاق الموثقة وغيرها عدم الفرق

في المختار بين الرجل والمرأة ، بل لم أطلع على فارق أصلا ، وعليه فمصر سلة
يونس محمولة على تأكد الاستحياب . سيما بعد معارضتها بمفهوم خير محددين
مسلم المتقدم ، وبذلك ظهر الوجه في هذا الخبر أيضا .

والاثواب الثلاثة (هي ميزر) يستمر ما بين السرة والركبة ، كما في جامع
المقاصد والرياض قائلا في الأخير : بانه المفهوم عرفا ، او من سرته الى حيث
يبلغ من ساقه كما عن المراسم والقواعد ، او من سرته الى حيث يبلغ الميزر كما
عن المصباح ومختصره . او يستر العورة فقط كما احتمله في الرياض قائلا : بانه
موضوع ابتداء بسترها وهو بعيد . اذ المتبادر غيره . نعم العمل بما يستتر بين
السرة والركبة هو القدر المتيقن من النص ، وان كان التجاوز قليلا بما لم يبلغ
الى الفرد النادر يقينا مما ليس به بأس .

واما ما عن الجامع من استحباب ستره من الصدر الى الساقين فلم أطلع
على دليله . نعم عن الذكرى استحباب ستره الصدر والرجلين ولا بأس به باذن
من يجوز اذنه من الوارث او مع الوصي ، وعليه يدل التعليل المتضمن عليه موثقة
عمار المروية في التهذيب في باب تلقين المحتضرين ، عن الصادق (ع) (لوقبها :
ثم تبتدء وتبسط اللقافة طولا ثم تذر عليها من الذريرة ، ثم الازار طولا حتى
يغطي الصدر والرجلين ، ثم الخرقه عرضا قدر شبر ونصف ، ثم القميص ، الخبر .

وكلمة طولا في الازار غير مسموع ، اذ المعروف من شد الازار انما هو
بالعرض لا بالطول . سيما بعد ملاحظة ان الظاهر من ذيل هذا الخبر تقديره
باربعة اذرع ، فلو استمع الى هذا الطول لكان متجاوزا عن الرأس والرجلين ، و
ليس نحو هذه التهاوت من نحو عمار بعيد .

(وقيص^(١)) يصل الى نصف الساق ، ويجوز الى القدم عملا بالاطلاق
المعجز للفردين ، وعليه فلا يحتاج الى اذن الورثة او الوصي ، واما احتمال الجواز

(١) ولا ريب في بلوغ القميص المتداول عند الاعراب الى العدم غالبا لكن ليست
الغلبة بحيث تنصرف الاطلاق اليها حسب فلذا عمناء . (منه)

ولو لم يبلغ الى نصف الساق فغير مسموع . اذ المتبادر غيره . ويشترط ايضا شموله للبدن عرضا عملا بالمتعارف .

(وازار) يشمل جميع بدنه طولا وعرضا ولو بالخياطة . وهل يجب الزيادة طولا بحيث يمكن عقده من قبل الرأس والرجلين ؟ وعرضا بحيث يمكن جعل احد جانبيه على الآخر ؟ ام يستحب ؟ قولان والأول لعله اقرب ، عملا بالمتبادر من لفظ اللقافة الواردة في الاخبار . ثم ان تعيين المنزر والقميص هو المشهور بين الاصحاب . عملا بالمروى عن الفقه الرضوي من قوله (ع) : وبكفن بثلاثة اثواب لقافة وقميص وازار . التفاتا الى ان المتبادر من الازار لغة وشرعا انما هو ما يشد في وسط الانسان .

وفي الكنز ، ازار وشلوار ولنكونه و فوطه .

وعن مجمع البحرين : قد تكرر في الحديث ذكر الازار بالكسر وهو معروف يذكر ويؤنث ومقعد الازار من الحقوين وفي كلام البعض من اهل اللغة الازار بالكسر ثوب شامل لجميع البدن .

وفي الصحاح وغيره المميز الازار .

وفي كتب الفقه يذكر المميز مقابلا للازار ويريدون به غيره .

وحينئذ لا بعد في الاشتراك . ويعرف المراد بالقرينة .

وفي الخبر ازره المؤمن الى نصف الساق ولا جناح له فيما بينه وبين الكعبين

الازرة بالكسر الحالة والهيئة الاتزار كالركبة والجلسة انتهى ملخصا .

واما الاخبار المفهمة لك هذا التبادر فكثيرة . منها جملة من الاخبار (١)

(١) ففي بعض الاخبار من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بميزره وفي آخر لا يدخل الحمام الا بميزره وفي آخر ادخله بميزره وفي آخر نهى ان يدخل الرجل الا بميزره وفي آخر ان سعيد بن عبد الملك يدخل معه جواره الحمام قال وما ياسا اذا كان عليه من الازار ولا يكونون عراة كما لحمير وفي آخر كنت في الحمام في البيت الاوسط فدخل علي ابو الحسن (ع) وعليه النورة وعليه ازار فوق النورة وفي آخر دخلت انا وابي وجدى وعمى حماما بالمدينة فاذا رجل في بيت المسلخ فقال لنا من القوم الى ان

المتعلقة بالحمام المعبرة عن المئزر ، بل الاظهر ان المتتبع في الاخبار يحكم بكونه حقيقة في الميزر ، مجازا في الثوب الشامل لجميع البدن ، وان كان المراد منه في السنة جماعة من الفقهاء في نحو المقام ثوب شامل لجميع البدن المعبر عنه باللفافة ، كما تقدم ذلك عن بعض اهل اللغة .

وبالجملة المراد بالازار الواقع : الميزر لا اللفافة . ولذا لم يعبر هكذا قميص ولفافتان . هذا مضافا الى موثقة عمار المتقدمة في قبيل القميص المصروفة . يكون الازار الميزر . لمكان قوله : حتى يغطي الصدر والرجلين ، اذ اللفافة تعم البدن كلا .

وعلى المختار ايضا تدل صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة بعد قول المصنف : في ثلثة اثواب ، المفصلة للاثواب الخمسة بالنسبة الى المرأة الحاكمة بحسب القواعد اللفظية بان الاثواب الخمسة هي هذه لا غير ، والواجب من المفصلة هو القميص المعبر عنه بالدرع والميزر المعبر عنها بالمنطق واللفافة . ولا فرق بين الرجل والمرأة في ذلك اجماعا على الظاهر ، والزائد لها انما هو الخمار واللفافة الثانية .

وبما قرناه يظهر عدم صحة المناقشة في الاستدلال بالخبر باستلزامه لاستعمال اللفظ في معنييه الحقيقي والمجازي ، او لعدم تعيين القميص والميزر ان جعلنا اللفظ مستعملا في القدر المشترك . كما يظهر وجه الاستدلال للمختار بالمروى في الكافي في باب تحنيط الميت . عن معوية بن وهب . عن الصادق ((ع)) : يكفن الميت في خمسة اثواب قميص لا يزر عليه ، وازار وخرقة يعصب بها وسطه ، وبرد يلف فيه ، وعمامة يعتم بها ويلقى فضلها على صدره

— قال ما يمنعكم من الازر فان رسول الله ((ص)) قال عورة المؤمن على المؤمن حرام ، فبعث الى ابي كريمة فشفها بأربعة ثم اخذ كل واحد منها واحدا الى ان قال سألت عن الرجل فاذا هو على بن الحسين ((ع)) ومعه ابنه محمد بن علي ((ع)) فراجع الى كراهة الاتزار فوق القميص والى توبى الاحرام . (منه)

فلاتغفل عن تخصيص اللّف بالبرد .

و بالمروى فى الباب فى الصحيح . عن عبد الله بن سنان ، عن الصادق (ع) :
 كيف اصنع بالكفن ؟ قال : تؤخذ خرقة فتشدّ بها على مقعدته ورجليه ، قلت :
 فالأزار ؟ قال : انها لاتعد شيئا انما تصنع لتضم ما هناك لئلا يخرج منه شيء ،
 وما يصنع من القطن افضل ، ثم يخرق قميص اذا غسل و يتزرع من رجله ، قال :
 ثم الكفن قميص غير مزبور ولا مكفوف ، وعمامة يعصب بها رأسه و يرد فضلها على
 رجله .

و التوضيح ان توهم الراوى عدم لزوم الازار بشد الخرقة ينادى بان المراد
 منه الميزر لا اللقافة الشاملة لجميع البدن البعيدة عن محل التوهم ، وعليه
 فجوابه ((ع)) بانها اى الخرقة لاتعد شيئا ، اى شيئا من اجزاء الكفن الواجب ،
 يتروم بكون الازار من اجزاء الكفن الواجب .

هذا مضافا الى اعتضاد المختار بالمروى فى الباب عن يونس عنهم ((ع)) :
 ابسط الحبرة بسطا ، ثم ابسط عليها الازار ، ثم ابسط القميص عليه ، الخبر .
 و بما ذكر ظهر ضعف القول بالتخيير بين الاثواب الثلاثة و بين القميص
 و التوبين ، كما اختاره المدارك و الذخيرة حاكيا فى الاخير عن الاسكافى و
 التحرير ايضا قال فى المدارك : و اما الميزر فقد ذكره الشيخان و اتبعهما و
 جعلوه احد الاثواب الثلاثة المفروضة ، ولم اتف فى الروايات على ما يقتضى ذلك ،
 بل المستفاد منها اعتبار القميص و التوبين الشاملين للجسد ، و الاثواب الثلاثة .
 و فيه ما عرفت من دلالة الأخبار على تعيين الميزر و القميص ، وعليه
 فاطلاق ثلاثة اثواب كما فى موثقة سماعة المتقدمة و نحوها محمول عليهما جملا
 للمطلق على المقيد ، و دعوى اطلاق الثوب على ما يشمل البدن فقط معنوعة ،
 بل هو للقدر المشترك بين الشامل للجميع وغيره ، كما يرشدك ذيل هذه الموثقة
 من قوله : انما كفن رسول الله (ص) فى ثلاثة اثواب توبين صحارين و ثوب حبرة
 بعد الالتفات الى ما رواه النهاية فى كتاب الحج فى اول باب ما يجوز الاحرام ،

في الصحيح عن معوية بن عمار ، عن الصادق (ع) : كان ثوباً رسول الله (ص) اللذان احرم فيهما يمانيين عبري و اظفاري ، وفيهما كفن .
 الى ما دل بان ثوبي الاحرام ازار يتزر به و رداء يتردى (١) به ، المعين لحمل المروى في الكافي في باب ما يستحب من الثياب للكفن عن يونس بن يعقوب . عن ابي الحسن الاول (ع) : اني كفنت ابي في ثوبين شطويين كان يحرم فيهما . وفي قميص من قمصه ، و عمامة كانت لعلي بن الحسين ، وفي برد اشتريتها بأربعين دينار . لو كان اليوم لساوي اربعمائة دينار ، على المشهور المنصور .

نعم روى التهذيب في باب تلقين المحتضرين ، عن محمد بن سهل عن ابيه ، عن ابي الحسن (ع) : عن الثياب التي يصلى فيها الرجل و يصوم ايكفن فيها ؟ قال : احب ذلك الكفن يعني قميصها ، قلت : يدرج في ثلثة اثواب ؟ قال : لا بأس به و القميص احب الى .

وفي الباب في الزيادات ، عن حمران بن اعين في الحسن به عن الصادق عليه السلام قلت : فالكفن ؟ قال : تؤخذ خرقة فتشد بها سفله و تضم فخذيه بها لتضم ما هناك . و ما يصنع من القطن افضل . ثم يكفن بقميص و لفافة و برد يجمع فيه الكفن .

و فيهما انهما مع قطع النظر عن ضعف سند الاول بمحمد بن سهل و فصور سند الثاني ولو في الجملة ، مما لا يقومان في مقابلة ما مر من وجوه عديدة مع قوة احتمال كون الالف و اللام في القميص في الخبر الاول راجعا الى المعهود في السؤال ، فالمعنى القميص الذي يصلى فيه احب الى . و حواز القول في الثاني على بعد ما يرتكب نحوه في الجمع بين الاخبار كثيراً ، فان المراد باللفافة هنا ما يلف به الحقوان اعني الميزر كما يشعر بذلك ذيل الخبر

(١) ومن الاخبار المعينة للثوبين الكذائين ، صحيحة عبد الله بن سنان و التجرد في ازار و رداء و عمامة يضعها على عاتقه لمن لم يكن له رداء . (منه)

في تخصيص الجمع بالبرد، مع ان اللقافة لو كانت معناها لكانت هي ايضا جامعة للتكفين، فيما ذكر ظهر ان القول باستحباب القميص كما عن الجماعة ومنهم الاسكافي والتحرير مما ليس له وجه صالح .

فروع :

الاول : حكى عن المشهور في كيفية التكفين بالاثواب الثلاثة : الابتداء بالميزر، فوق خرقة الفخذين، ثم القميص، ثم اللقافة، ثم الحبرة المستحبة، بل نسب الذكرى جعل الخرقة تحت الميزر والقميص فوقه الى الاصحاب، ناقلا عن الشيخ الاجماع عليه وعن العمانى : الابتداء بالقميص قبل الميزر، وعليه تدل موثقة عمار المروية في باب تلقين المحتضرين من التهذيب، وخبر يونس المروى في الكافي في باب تحنيط الميت، والعمل بكلا القولين حسن انشاء الله، والاول لعله الاولى .

الثاني : يراعى في جنس هذه الاثواب التوسط باعتبار الباليق بحال الميت عرفا، فلا يجب الاقتصار على ادون المراتب، وان ماكس الورثة او كانوا صفارا، وفاقا للجماعة حملا للاطلاق على المتعارف .

الثالث : قال في الرياض : المفهوم من خبر زرارة المتقدم الاكتفاء بموارة البدن بالثلاثة، فلو كان بعضها رقيقا بحيث لا يستر العورة ويحكى البدن، لم يضر مع حصول الستر بالمجموع، والا حوط اعتبار الستر في كل ثوب لاند المتبادر وليس في كلامهم ما يدل عليه نفيا ولا اثباتا، انتهى .

اقول وعنى بخبر زرارة ما قد مناه لسيلار، وفي دلالة مناقشة لما عرفت من اختلاف النسخ فيه، مع اعتراض بعض الاجلاء بظهور كون المراد من موارة الجسد سيما بعد ملاحظة التأييد بالتأكيد بقوله كله، انما هو باعتبار شمول الثوب للبدن بحيث لا يبقى شيء منه عاريا، لا موارة البشرة بمعنى ان لا يكون رقيقا حاكيا للبشرة وان كان لي في هذا الاعتراض نوع مناقشة، واما ما استجوده فلي فيه اشكال، بل الاظهر عندى كفاية الستر بالجميع، عملا بالاطلاق .

و يعتبر في الاثواب كونها (بغير الحرير) اجماعا كما في التذكرة والذكرى
وعن التحرير عملا بالمرئى في التهذيب في زيادات باب تلقين المحتضرين ،
عن الحسن بن راشد قال : سأله عن ثياب تعمل بالبصرة على عمل العصب^(١)
اليمنى من قز وقطن ، هل يصلح ان يكفن به الموتى ؟ قال : اذا كان القطن
اكثر من القز فلا بأس .

وعن الفقه الرضوى : لا تكفه في كتان ولا ثوب ابريشم ، واذا كان ثوب معلما
فاقطع علمه ، ولكن كفته في ثوب قطن ولا بأس في ثوب صوف .

ومقتضى الخبر الاول بل الثانى^(٢) ايضا تعميم الحكم بالنسبة الى
الرجال والنساء ، بل في التذكرة والذكرى عليه الاجماع ، وعليه فاحتمال
المنتهى كما عن نهاية الاحكام الجواز استصحابا للحالة السابقة ، معالا يلتفت
اليه وليس المرسل عن بعض الكتب ونهى ان يكفن الرجال في ثياب الحرير
قاطعا للعدر سيما في نحو المقام ، ويجوز التكفين به اذا لم يكن محضا ، عملا
بالاطلاق ، لكن الأحوط اشتراط كون الخليط اكثر من القز النفاثا الى الخير
المتقدم ، وبذلك افنى القواعد ، ونسبه جامع المقاصد الى الجماعة ، لكنه حكم
بالجواز مع صدق المعترض ولو كان الخليط اقل بحيث لا يضمحل كالصلوة ولعل
نظرة الى عدم ثبوت حائز لحرر ابن راشد المتقدم في نحو المقام .

وعليه فحجب العمل بالاطلاق ، وهو وان كان غير خال عن نوع حوة لكن
الاحتياط مما لا ينبغي تركه ، ومقتضى الفن ونحوه من المفتضرين بالحرير
المحض هو جواز التكفين بالثوب البذهب ، خلافا لبعضهم فوجب ان يكون
مما لا يجوز الصلوة فيه للرجال .

(١) والعصب ضرب من برود اليمن سمي بذلك لانه يصنع بالعصب وهو نبت
باليمن كذا في التذكرة . (منه)

العصب بالمهملتين ضرب من برود اليمن كذا عن الصحاح . (منه)

(٢) لقرب كون الضمير راجعا الى الميت لا الى الرجل . (منه)

وقال غير واحد باشتراط جواز الصلوة من دون تصريح به للرجال والنساء والأقرب الاول عملا بالاطلاق ومقتضاه الجواز بالصوف والوبر والشعر، وقد صرح الرضوي المتقدم بالاول، خلافا للمحكي عن الاسكافي: فمنع في الوبر، ولا وجه له حتى يقيد الاطلاق به.

بل مقتضى الاطلاق الجواز في الشعر والوبر ولو كان مما لا يوكل لحمه، بل نسيه في المسالك الى المشهور لكنه كخيره لم يجوز ذلك، ولا وجه له.

نعم لا يجوز التكفين في النجس ولا المغصوب اجماعا كما في التذكرة و الذكري، وهل يجوز بالجلد؟ الاظهر لا مطلقا ولو كان مما يوكل لحمه لاختصاص الثوب بالمنسوج.

هذا مع الاختيار، واما مع الاضطرار فالظاهر اتفاقهم على عدم الجواز بالمغصوب، واما غيره من الحرير والجلد والنجس ففي الذكري فيه ثلاثة اوجه: المنع لاطلاق النهي.

والجواز لثلايد فن عاريا مع وجوب ستره ولو بالحجر، وجوب ستر العورة لا غير حالة الصلوة ثم ينزع بعد، وحينئذ فالجلد مقدم لعدم صريح النهي فيه، ثم النجس لعروض المانع، ثم الحرير لجواز صلوة النساء فيه اختيارا اقول والمسئلة محل اشكال وتوقف.

تنبيه:

انما يجب الاثواب الثلاثة مع الاختيار، واما مع الضرورة فتجزى المفارقة الواحدة الشاملة لجميع البدن ان امكن، والا فاما تيسر ولو ما يستر العورتين خاصة، وتحب اجماعا كما ادعاه بعض مشايخنا، وهو الحجة المؤيدة باصالة بقاء الوجوب وبما دل على ان الميسور لا يسقط بالمعسور.

(وان يمسح مساجده بالكافور) على المشهور المنصور، بل عليه في التذكرة كما عن الخلاف الاجماع، عملا بالمروي في الكافي في باب تحنيط الميت، في الموثق عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله، عن الصادق ((ع)): عن الحنوط للميت.

فقال : اجعله في مساجده .

وعن العماني والمفيد والخلبي والقاضي : الحاي طرف الانف الذي يرغم به ، بل ربما يستفاد من المنتهى دعوى الاجماع عليه ، حيث قال : ثم يعمد الى الكافور الذي اعدّه اولاً لحنوطه فيسحقه بيده و يضع منه على مساجده السبعة وطرف انفه ، فان فضل شيء من الكافور كشف قميصه والقاه على صدره ولا خلاف في ذلك ، وقد اتفق علماؤنا على وجوبه ، انتهى .

واما الدال على جعله في المفاصل والراحة والرأس والحية والصدر والعنق واللثة ، قيل وهي النحر وموضع القلادة ، وباطن القدمين ، فمحمول على الاستحباب كما صرح به غير واحد ، عملاً بالأصل المعتضد بالنسبة ويستفاد من بعض الاخبار جعله على الفرج ايضاً ، ولا بأس بالقول بالاستحباب بالنسبة اليه ايضاً .

واما ما عن الفقه الرضوي : لا تجعل في فمه ولا منخره ولا في عينيه ولا في مسامعه ولا على وجهه قطناً ولا كافوراً ، ونحوه بالنسبة الى الاربعة الأخيرة ، مرسله يونس المروية في الباب ، ونحوهما بالنسبة الى السامع خبران آخران ، فالأحوط الاجتناب (١) .

واما جملة من الاخبار الآمرة بوضعه على السامع ، فالأظهر حملها على التقية ، اذ حكى ذلك في المنتهى عن الجمهور ، فاذا لم يلتفت اليها ، كما لا يلتفت الى الاخبار الآمرة بوضعه في الفم ، وان قال في النهاية : ويجعل الكافور على بصره وانفه وفي مسامعه وفيه و يديه وركبتيه ومفاصله كلها ، وعلى اثر السجود منه ، وان بقي منه شيء جعل على صدره ، انتهى .

اذ عن الخلاف الاجماع على انه لا يترك على انفه واذنه ولا عينيه ولا فيه . وفي المنتهى : يكره ان يجعل في سمعه وبصره شيئاً من القطن والكافور ، الى

(١) الخبران هما خبر عثمان النوا وعبد الرحمن . (منه)

ان قال : لو خاف خروج شيء من هذه المواضع استحباب فيه ، جعل القطن و الكافور بلا خلاف ، انتهى .

و يحصل المسح بالكافور (باقله) وفاقا للجماعة ، بل قيل لا خلاف في كفاية المسمى ، عملا بالاصل والاطلاق ، وفي موثقة سماعة المروية في التهذيب في باب تلقين المحتضرين ، عن الصادق (ع) ، وفيه : واقل من الكافور .

وهل يجب استيعاب كل المسجد بالمسح كما عن الذكرى؟ أو يكفي المسمى كما في الرياض وغيره ؟ وجهان و الأخير اقرب ، عملا بالاطلاق .

وهذا الحكم ثابت في كل ميت (الا المحرم) فلا يقربه الكافور ولا الطيب لا في غسل ولا في جنوط ، الا جماع ، كما في المنتهى عملاً بجملة من الاخبار ، منها المروى في الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن الباقر (ع) و الصادق (ع) : عن المحرم كيف يصنع اذا مات ؟ قال : يغطي وجهه و يصنع به كما يصنع بالحلال غير انه لا يقرب طيباً .

وفي الباب في الموثق عن سماعة ، قال : سألت عن المحرم يموت ؟ فقال : يغسل و يكفن بالثياب كلها و يغطي وجهه ، يصنع به كما يصنع بالمحل غير انه لا يمسه الطيب .

وفي الباب في الموثق عن ابي مريم ، عن الصادق (ع) : خرج الحسن بن علي (ع) و عبد الله و عبيد الله ابنا العباس و عبد الله بن جعفر و معهم ابن للحسن (ع) يقال له عبد الرحمن . فمات بالابواء وهو محرم ففسلوه و كفنوه و لم يحنطوه ، و خمروا وجهه و رأسه و دفنوه .

وفي الباب في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ، عن الصادق (ع) عن المحرم يموت كيف يصنع به ؟ قال : ان عبد الرحمن بن الحسن مات بالابواء مع الحسن وهو محرم ، و مع الحسين عبد الله بن العباس و عبد الله بن جعفر ، و صنع به كما يصنع بالميت و غطي وجهه ولم يمسه طيباً ، قال : و ذلك كان في كتاب علي (ع) .

وظاهر الاخبار اشتراكه مع ساير الاموات الا في الطيب . فقال في المنتهى : ويحسل المحرم كالحلل الا انه لا يقرب طيبا ولا كافورا ، ذهب اليه علماءنا أجمع ، الى ان قال : والمحرم يكفن كالحلل ذهب اليه علماءنا أجمع ، الا انه لا يقرب الكافور ولا شيئا من الطيب ، فالذي عليه علماءنا انه يغطي رأسه ، انتهى .

وعليه فما عن العماني : من وجوب كشف رأسه ووجهه نظرا الى استصحاب حكم الاحرام ، مما لا يلتفت اليه اصلا . سيما مع امر خبري محمد و سمسما عنة بالتغطية ، ومقتضى الاطلاق عدم الفرق في ذلك بين الاحرامين ، (١)

ولو مات بعد طواف الزيارة فهل يحرم الطيب حينئذ كما في البعض عنه البعد ؟ ام لا كما عن نهاية الاحكام ؟ وجهان ينشأن من اطلاق اسم المحرم عليه ، ومن حل الطيب له حيا ، فهنا اولى .

(و يدفن بنير كافور لو تعذرا) اذ الضرورات تبيح المحظورات ، ولا دليل على قيام الغير مقامه ، وفي التذكرة : لا يقوم غير الكافور مقامه عندنا وسوغ الجمهور المسك .

(و يستحب ان يكون ثلاثة عشر درهما و ثلثا) وفاقا للمشهور بالمروى في الكافي في باب حد الماء ، عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه رفعه قال : السنة في الحنوط ثلاثة عشر درهما و ثلث اكثره ، وقال : ان جبرئيل (ع) انزل على رسول الله (ص) بحنوط و كان وزنه اربعين درهما ، فقسمها رسول الله (ص) ثلاثة اجزاء جزء له و جزء لعلي و جزء لفاطمة (ع) .

و بالمروى عن الفقه الرضوي : التحنيط بوزن ثلاثة عشر درهما و ثلث ، وان لم يقد ر على هذا المقدار فاربعة دراهم ، وان لم يقد ر فمثقال لا أقل من ذلك لمن وجد .

وعنه في موضع آخر : و ادنى ما يجزى من الكافور مثقال و نصف .

(١) اي احرام الحج والعمرة مفردة كانت او مشتملا بها الى الحج . (منه)

وعن التحرير اقل المستحب من الكافور الحنوط درهم وفضل منه اربعة دراهم و اكمل منه ثلاثة عشر درهما و ثلث ، كذا ذكره الخمسة و اتباعهم ، ثم لا علم للاصحاب فيه خلافا .

وفي الباب عن ابن ابي نجران ، عن بعض اصحابه ، عن الصادق ((ع)) : اقل ما يجزى من الكافور للميت مثقال .

وفي التهذيب في باب تلقين المحتضرين ، عن عبد الرحمن بن ابي نجران ، عن بعض رجاله ، عن الصادق ((ع)) : اقل ما يجزى من الكافور للميت مثقال ونصف .

وفي الباب في القوي عن الكاهلي والحسين بن مختار ، قال : القصد من الكافور اربعة مثاقيل .

والخير ان الاولان قد اتفقا على ما في المتن ، وعليه فمأخذ القاضي تقديره ثلاثة عشر درهما ونصف ، مما لا يلتفت اليه ، سيما بعد ما سمعت من نقل عبارة التحرير ومقتضاها ان مذهب الاصحاب ان اقل المستحب منه درهم ، وبذلك افتى النهاية والمبسوط والجمل والعقود والمصباح ومختصره والوسيلة والسرائر والجامع على ما حكى عنهم ، ولكن لم اقف بذلك على خير .

نعم عن القواعد والخلاف والاقتصاد وجمل العلم والعمل والمراسم والكافي والاسكافي وكتب الصدوق ، تبديل الدرهم بالمثقال ، وعليه يدل الرضوي ، وخير بن ابي نجران المتقدمان ، لكن قد عرفت ان في موضع آخر من الفقه الرضوي اضاف اليه النصف كخير ابي نجران الاخير ، ولم اقف على قائل به كما لم اقف على ما عن الجعفي من القول بمثقال و ثلث على خير .

والعمل بالكل صحيح تسامحا في ادلة السنن ، ومقتضى الرضوي وعبارة التحرير : ان اربعة هو الاوسط في الفضيلة ، وعن الخلاف الاجماع ، ولا بأس به ، لكن عن كتب الصدوق وسائر كتب الشيخ والوسيلة والاصباح والجامع اربعة مثاقيل ، وعليه يدل خير الكاهلي المتقدم ، اللهم الا ان يفسر المثاقيل

بالدراهم كما عن الحلبي ، قيل : ولعل القرينة عليه الرضوى .
 وفي المنتهى : نهاية الفضل في الكافور ثلاثة عشر درهما وثلاث ، ثم نقل
 مرفوعة ابراهيم المتقدمة ، ثم يليه في الفضل أربعة مثاقيل ، ثم نقل رواية الكاهلي
 المتقدمة ، ويليه مثقال واحد ، ثم نقل خبر ابن أبي نجران المتقدم ، ثم قال : و
 المراد من المثقال هنا الدرهم ، انتهى .

وعليه فلا خلاف بينهم في التعبير بالدرهم او بالمثقال لكن لم اتحقق ذلك ،
 ومجرد كلام المنتهى والحلي مما لم يقدّر دليل اعتباره ، وشهادة الرضوى بذلك
 غير مسلمة ، وجواز العمل بفتواهما لكان الدليل العقلي الدال على التسامح و
 ان كان صحيحا ولكن لست انا في صدق ذلك ، بل اقول : ان صرف المثقال
 الواقع في الخبر الى الدرهم بمجرد كلامهما مع عدم وضوح المستند المعتمد ،
 مما لست استمعه ، وعليه فالمتبادر من المثقال هو المثقال الشرعي الذي هو عبارة عن
 الدينار وهو ثلاثة ارباع المثقال الصيرفي ، فالصيرفي مثقال وثلث من الشرعي ، و
 ثلاثة عشر درهما وثلثا الذي هو القدر الاعلى يكون بالمثقال الشرعي تسعة
 مثاقيل وثلث ، وبالمثقال الصيرفي سبعة مثاقيل لما عرفت في بحث الوضوء في
 شرح قول المصنف : والوضوء بيد .

ومقتضى المتن وفاقا للمشهور ان كافور الغسل خارج عن هذا المقدار ، و
 عليه يدل الخبران الاولان ، فما عن الحلبي انه حكى عن بعض اصحاب المشاركة
 مما لم ار له وجها .

وهل التحنيط قيل الأخذ في التكفين كما حكم باستحبابه البعض ، بل
 ظاهر القواعد الوجوب ؟ ام بعد التأخير بالميزر ، كما في التحرير والمنتهى و
 عن نهاية الاحكام والمراسم وظاهر النهاية والمبسوط والوسيلة ؟ وجهان : و
 يدل على الاول خبر زرارة المروي في الباب في الزيادات ، عن الباقر والصادق
 ((ع)) : اذا جففت الميت عمدت الى الكافور فمسحت به آثار السجود ومفاصله ،
 كلها ، واجعل في فيه ومسامحه ورأسه ولحيته من الحنوط وعلى صدره ، و

وفرجه ، وقال : حنوط الرجل و المرأة سواء .

و مرسلة يونس المروية في الكافي في باب تحنيط الميت . عنهم ((ع)) :
أبسط الحبرة بسطا ، ثم أبسط عليهما الأزار ، ثم أبسط القميص عليه ، و ترد
مقدم القميص عليها ، ثم اعمد الى كافور مسحوق فضعه على جبهته موضع سجود ،
الى ان قال : ثم يحمل فيوضع على قميصه ، الخبر .

ولكن دلالتهما على الوجوب محل اشكال ، فالأظهر الاستحباب ، وعن
القواعد و المراسم والمنتهى : جواز التأخير عن لبس القميص ، وعن المذهب
التأخير عن لبسه و لبس العمامة ، او عن شد الخامسة ، و الكل جاز (١) ولكن
العمل بالأول احوط .

تنبيه :

عن الواقفي الحنوط يقال : لكل طيب يحنط به الميت ، الا أن السنة جرت
بالكافور كما ورد من اهل البيت ((ع)) ، و هو طيب معروف يكون في اجواف شجر
بجبال بحر الهند خشبه ابيض خشن يظل خلقا كثيرا ، و هي انواع ولونها احمر
وانما تبيض بالتصعيد ، كذا في القاموس ، و قال بعض فقهاءنا : الكافور صمغ
يقع من شجرة فكلما كان جلالا و هو الكبار من قطعه لاجابة له الى النار ، ويقال له
الكافور الخام ، و ما يقع من صغار ذلك الصمغ من الشجر في التراب يؤخذ بترابه ،
و يطرح في قدر فيها ماء يغلى و يميز من التراب ، فلذلك لا يجزى في الحنوط
انتهى .

وما قاله من عدم اجزاء المطبوخ غير واضح ، بل الظاهر من اطلاق الاخبار
وكلام الاصحاب اجزاؤه ، و ما يقال ان مطبوخه يطبخ بلبن الخنزير ليشتمد
ببياضه لم يثبت ، و كذا ما قيل انه لبن دويبة كالمنثور يسمى بالرياح ، انتهى .

وفي القواعد ثم يستعد لغسله فيؤخذ من السدر المسحوق رطل و نحوه ،

(١) و عن الفقه الرضوي فاذا فرغت من كفته حنطه بوزن ثلاثة عشر درهما و ثلث
من الكافور ، الخبر . (منه)

ومن الاشنان شئ يسير ينجى به ، ومن الجلال نصف مثقال ان تيسر والما تيسر منه وان قل ، الى آخره .

اقول ان اراد من التقييد بالجلال عدم اجزاء غيره فلا دليل عليه ، كما ذكره المحدث المذكور ، وعليه فلا رجة لتقييد الاطلاق ، نعم القول باجزاء الكافور المصنوعى لارباب الصنایع محل اشكال .

(واغتسال الغاسل قبل التكفين او الوضوء) وفاقا للمحقق كما عن الجماعة ، ولم اتف على دليل ، بل مقتضى موثقة عمار المروية فى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين ، عن الصادق (ع) : « ثم تغسل يديك الى المرافق ورجليك الى الركبتين ثم تكفنه . »

وصحيحة محمد بن مسلم المروية فى الباب فى الزيادات ، عن احدهما (ع) ، قلت : فالذى يغسله يغتسل ؟ قال : نعم ، قلت : فيغسله ثم يلبسه اكفانه قبل ان يغتسل ؟ قال : يغسله ثم يغسل يديه من العاتق ثم يلبس اكفانه ثم يغتسل ، الخير .

وصحيحة يعقوب بن يقطين المروية فى الزيادات ، عن العبد الصالح (ع) وفيه : « ثم يغسل الذى غسله يده قبل ان يكفنه الى العنكبين ثلاث مرات ، ثم اذا كفنه اغتسل . »

تأخير الغسل عن التكفين ، فاذا ن التأخير اولى وفاقا لبعض ، سيما بعد ملاحظة ما دل على استحباب تعجيل التجبير ، نعم مقتضى الخير الاول غسل اليدين الى المرفقين والرجلين الى الركبتين ، والثانى اليدين من العاتق ، والثالث غسلهما الى العنكبين ثلاث مرات ، ولا بأس به استحبابا ، ومقتضى ظاهر المتن كغيره استحباب تقديم غسل المس ، وعن الذكرى ان من الاغسال السنونة الغسل للتكفين ، وعن النزهة ان به خبر اولم اتف عليه .

(و زيادة حبرة) بكسر الحاء وفتح الباء ، يمنية وهى المنسوبة الى اليمن ، عبرية منسوبة الى العبر وهو موضع اوجانب الوادى (غير مطرزة بالذهب) اجماعا

كما هو ظاهر التذكرة و الذكري و جامع المقاصد كما عن التحرير ، عملا بخبر يونس بن يعقوب المتقدم ففى شرح قول المصنف : و قميص و ازار ، بناء على ان المراد بالبرد هو هذه بقرينة الاجماع المحكية .

واما الاستدلال لذلك بموثقة سماعة السابقة ففى شرح قول المصنف : فاذا فرغ من غسله ، فغير وجبه اذ ظاهرها كونها احد ثلاثة كما عن العمانى ، لا زيادة عليها كما هو المشهور .

نعم يستفاد من المروى فى الكافى فى باب تحنيط الميت ، فى الصحيح عن الحلبي ، عن الصادق (ع) : كتب ابي فى وصيته ان اكفنه فى ثلاثة اشواب احدها رداء له حبرة كان يصلى فيه يوم الجمعة ، و ثوب آخر و قميص ، فقلت : لا يلى لم تكتب هذا ؟ فقال : اخاف ان يغلبك الناس ، وان قالوا كفنه فى اربعة او خمسة فلا تفعل و عمه بعامة ، و ليس تعد العمامة من الكفن انما يعد ما يلف به الجسد .

و بهذا المضمون روى عن الفقه الرضوى : خروج ما زاد عن ثلاثة مخرج التقية ، ولكن المشهور اقوى من وجوه عديدة .

وهل الحكم ثابت (للرجل) خاصة ، او يعنه والمرأة ؟ كما عن المشهور ، وجهان والاخير اقرب ، بل يستفاد من التذكرة و الذكري كونه اجماعا ، لمرسلة سهل الآتية فى لقاغة الثدى .

(وخرقة لفخذه) بلا خلاف كما فى المنتهى وغيره ، وفى المدارك : قد قطع الاصحاب باستحبابها ، عملا بالمستفيضة ، ومنها جملة من الاخبار العتقمة فى اوائل التكفين ، و المروى فى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين ، عن يونس عنهم : وخذ خرقة طويلة عرضها شبر فشدّها من حقويه وضم فخذه ضما شديدا ولفها فى فخذه ، ثم اخرج رأسها من تحت رجله الى الجانب الايمن و اغمزها فى الموضع الذى لفت فيه الخرقة ، و يكون الخرقة تلف فخذه من حقويه الى ركبتيه لفا شديدا .

وفي المنتهى بعد ذكر كيفية الشد بهذه الكيفية : ولا تعلم خلافا في ذلك ،
و مقتضاه كون عرض الخرقة شبرا .

وفي موثقة عمار المروية في الباب ، عن الصادق (ع) : وتجعل طول الخرقة
ثلاثة أذرع ونصف ، وعرضها شبرا ونصف . وعليه فيتعاضان في العرض ، ولكن
لا بأس بالعمل بهما ، بل يجوز الاقتصار على الأقل من الشبرا أيضا والزيادة
على شبرا ونصف بحسب العرض ، عملا بالاطلاق مع عدم تحقق دليل على
وجوب حمل المطلق على المقيد في نحو المقام ، فتأمل .

وعليه فلا يلزم الاقتصار في جانب الطول الى ما في الموثقة ، بل يجوز
التعدي زيادة ونقصا عملا بالاطلاق ، لكن لا بد من لف الفخذين بحيث
يحصل به التعليل المتضمن عليه الاخبار ، من عدم ظهور شيء منه به ، وعليه
فالأستد هو لفهما بعد الاثفار ، ولعل من هنا استخرج المدارك قوله بعد نقل
خير يونس وخبر عبد الله المتقدم في شرح قول المصنف : فاذا فرغ من غسله
وخبر الكاهلي المروي في الكافي في باب غسل الميت ، عن الصادق (ع) :
وفيه : ثم ارزّه بالخرقة ويكون تحتها القطن تدفقه اذا فارا قطننا (١) كثيرا ، ثم
تشد فخذيه على القطن بالخرقة شدا شديدا ، حتى لا تخاف ان يظهر شيء
الخير .

وقد ظهر من مجموعها ان صورة وضع هذه الخرقة ان تربط احد طرفيها
في وسط الميت ، اما بان يشق رأسها او يجعل فيها خيط ونحوه ، ثم يدخل
الخرقة بين فخذيه وتضم بها عورته ضما شديدا ، ويخرجها من تحت الشدا
الذي على وسطه ، ثم يلف حقويه وفخذيه بما بقي لفا شديدا ، فاذا انتهت
ادخل طرفها تحت الجزء الذي انتهت عنده منها انتهى .
وهو جيد ان لم يرد الانحصار ، والا فللمناقشة فيه مجال .

(١) الاذفار اذ خال الشيء بين فخذيه . (منه)

تنبيه :

وهذه الخرقة سميت عند الاصحاب بالخامسة كما ذكره غير واحد نظرا الى انها الخامسة من اجزاء الكفن الواجب والندب ، اذ الواجب ثلث والحسرة رابع ، واما العمامة فلا تعد من الاجزاء كما دل عليه خبر الحلبي المتقدم في الحبرة ، واما خبر ابن سنان المشار اليه الدال على خروجها ايضا عن الكفن . فالمراد الخروج عن الكفن الواجب ، كما يرشد اليه خبر زرارة المتقدم المنقول بعد خبر ابن سنان .

هذا (ويعمم) الرجل (بعمامة) اجماعا محققا و محكيا ، وعليه يدل كثير من الاخبار ، تشني عليه (محنكا) و يخرج طرفاها من الحنك و يلقيان على صدره . ذهب اليه علماءنا ، قاله في التذكرة ، عملا بعسلة يونس المروية في الكافي في باب تحنيط الميت ، عنهم ((ع)) : ثم يعمم يؤخذ وسط العمامة فتشني على رأسه بالثدوير ، ثم يلقي فضل الشق الايمن على الايسر و الايسر على الايمن ، ثم يعمد على صدره ، لكن بعد انضمامه الى المروى في الباب في الصحيح عن ابن ابي عمير ، عن بعض اصحابنا ، عن الصادق ((ع)) : في العمامة للميت ، فقال : حنكه . وقد ورد في الكيفية اخبار آخر ، الا ان المرسل هو الاشهر كما ادعاه غير واحد .

ولا تقدر للعمامة طولا ، فيعتبر فيها ما يؤدي هذه الهيئة ، ولا عرضا فيعتبر فيه ما يطلق عليه اسم العمامة كما عن ، الاصحاب .

(ويزاد للمرأة لفافة اخرى لثدييها) ليضمها على صدرها وتشد على الظهر وفاقا للمشهور ، عملا بالمروى في الكافي في باب تكفين المرأة ، عن سهل بن زياد ، عن بعض اصحابنا رفعه ، قال : سألته كيف تكفن المرأة ؟ فقال : كما يكفن الرجل ، غير انها تشد على ثدييها خرقه تضم الثدي الى الصدر و تشد على ظهرها ، و يصنع لها القطن اصنع مما يصنع للرجل ، ويحشى القبل والدبر بالقطن والحنوط ثم تشد عليها الخرقه شدا شديدا .

وضعف الخبر منجبر بالشبهة ، فعدم ذكر البعض لهما معالوجه ، وإن كان السند تضييع المال المحترم .

(ونمطا) كما صرح الجماعة ، وعن الكامل والمهذب بل في العداك : قد قطع الاصحاب باستحياب المرأة ، أو لفافة مخيرا بينهما كما عن القواعد والنهاية وعن الخلاف والميسوط والمراسم والوسيلة الاقتصار على اللفافة من دون ذكر النمط ، ولعله لعدم الدليل عليه من الاخبار .

والدال^(١) على استحباب اللفافة هنا ، خبر محمد بن مسلم المتقدم في اول النكفين ، بناء على كون احدي اللفافتين واجبة والاخرى مستحبة ، فجعلهما مفروضتين انما يتم بتقدير جعل المنطق لفافة النديين ، كما استظهره العداك ، والاظهر كما عرفت ان المراد منه الميزر وفاقا للجماعة مع مناسبته للمعنى اللغوي وعليه فينتهي لفايفها الى ثلث بناء على المختار من استحباب الحبرة لهما ايضا .

وبهذا الخبر يخصص صحيحة زرارة المتقدمة في اول بحث الكفن ، الدالة على ان الزايد عن الخمس مبتدع ، واما بلوغ لفايفها اربع التفاتا الى اللفافة الواجبة والحبرة والتي تضمنها خبر محمد بن مسلم ، والنمط فلم اطلع على قائل به ، اذ منهم من خير بين النمط واللفافة ، ومنهم من عين الاول من غير ذكر الثانية ، ومنهم من عكس ، مع ما عرفت من عدم دليل على النمط ، ثم هذا على القول بمقايضة النمط للحبرة كما عن المشهور ، واما مع الاتحاد كما عن الحلبي والاقتصاد فالدليل على استحبابه ما عرفته ، وحيث عرفت انه على تقدير مقايضة

(١) ووجه دلالة خبر محمد بن مسلم هي تقابل قطع المرأة مع الرجل واثبات الثاني بثالث وللأولى بخمس وعليه فهي مختصة بقطعتين اعني خمارا ولفافة ولما دل الدليل على مشاركة المرأة للرجل في الحبرة ايضا وعليه فلا بد ان يكون هذه اللفافة غيرها عملا بالاختصاص المستنبط من الخبر المذكور . (منه)

النمط للمشهور لادليل على اعتباره اصلا ، فلاوجه لاشتراك الرجل لها فيه كما
عن الجماعة وليس المقام مقام المسامحة التفاتا الى احتمال تضييع المال المحترم ، و
مع احتمال الحرمة لاروجه للمسامحة قولاً واحداً .

تنبيه :

النمط لغة : ضرب من البسط كما عن القاموس والصحاح ، وعن ابن الاثير
انه زاد له حمل رقيق ، وعن المغرب انه ثوب من صوف يطرح على اليهودج ، و
عن القاموس انه ايضا ذكر هذا المعنى ، قال في الرياض : وهو ثوب من صوف
فيه خطوط مأخوذ من الانماط وهو الطرايق ، ^(١) وهو المحكى عن جماعة من
الاصحاب ، وفي الذخيرة وربما يستفاد من كلام الاصحاب انه ثوب زينة ، وقد
عرفت ما عن الحلبي والاقتصاد من الحكم باتحاده مع الحبرة ، وحيث لم ترد ليلا
على استحبابه بهذا الوصف ، فلاثمرة لنا في الترجيح وان كان القول بالثغايير
قويا في الغاية .

(و قناعا عوض العمامة) عملا بصحيفة محمد بن مسلم المتقدمة في اول
بحث الكفن ، المتضمنة للخمار ، سمي به لانه يخمر الرأس اى يستره ، فقد اتقدح
بما ذكر ان للرجل خمس قطعات سوى العمامة : القميص والميزر واللفافة والخرقه
والحبرة ، والمرأة سبع سوى القناع : ثلاث لفايف والقميص والميزر وما يشد على
الثدي والخرقه .

(و) يستحب (الذريرة) للميت بان يطيب بها كفته باجماع اهل العلم
كما في التذكرة ، وعن التحرير عملا بالمروى في الكافي في باب تحنيط الميت ، في
الموتق عن سماعة ، عن الصادق (ع) : اذا كفنت الميت فذر على كل ثوب شيئا
من ذريرة وكافور ، ومقتضى العموم استحباب نثرها على اللفافة الظاهرة ايضا ،
خلافا للمنتهى فلا يستحب ، التفاتا الى المروى في الباب عن السكوني عن

(١) جمع طريق . (منه)

الصادق (ع) عن النبي (ص) : انه نهى ان يوضع على النعش الحنوط، وهذا لا يقوم في مقابلة العموم من وجوه عديدة .

الذريعة كما عن التحرير ومال اليه التذكرة وجعله في الرياض اضبط : هي الطيب المسحوق ، وعن التبيان : هي قتات قصب الطيب وهو قصب يجاء به من الهند كأنه قصب النشاب ، وعن الميسوط : النهاية : يعرف بالقححة يضم القاف وفتح الميم المشددة والحاء المبهطة او بفتح القاف واسكان الميم، وعن الحلبي : هي نبات طيب غير الطيب المعهود تسمى القححان بالضم والتشديد وفي المدارك : الظاهر ان المراد به طيب خاص معروف وبهذا الاسم لان في بغداد وما والاها .

(و) يستحب (الجريدتان) الخضراوتان (من النخل) بالاجماع وبالاخبار، ومنها المروى في الكافي في باب الجريدة ، في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام : رأيت الميت اذا مات لم تجعل معه الجريدة ؟ قال : تجافى عنه العذاب والحساب مادام العود رطباً ، قال : والعذاب كله في يوم واحد في ساعة واحدة قدر ما يدخل القبر ويرجع القوم ، وانما جعلت السعفان لذلك فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفوفهما انشاء الله .

(والا) اي وان لم يوجد من النخل (فمن السدر والافمن والخلاف والافمن) اي (شجر رطب) كان ، وفاقاً للمحقق عن المشهور ، عملاً بالمروى في الباب عن سهل بن زياد عن غير واحد من اصحابنا قالوا : قلنا له : جعلنا فداك ان لم نقد رجلي الجريدة ؟ فقال : عود السدر ، قيل : فان لم نقد رجلي السدر ؟ فقال عود الخلاف .

بعد الالتفات الى المروى في النهاية في باب المس عن علي بن يلال انه كتب الى ابي الحسن الثالث (ع) : الرجل يموت في بلاد ليس فيها نخل ، فهل يجوز مكان الجريدة شيء من الشجر غير النخل ؟ فانه قد جاء من آباءنا (ع) انه يتجافى عنه العذاب مادامت الجريدتان رطبتين ، وانها تنفع العوم من و

الكافر . فاجاب ((ع)) : يجوز من شجر آخر رطب .

وعن الفقه الرضوى : فان لم تقدر على جريدة من نخل ، فلا بأس بأن يكون من غيره ، بعد ان يكون رطباً .

وعليه فما عن المفيد و سائر من تقدم الخلاف على السدر ، وما عن الجعفي والصدوق والحلي والخلاف والقاضى من القول بكل شجر رطب بعد تعذر النخلة ، مما لا يلتفت اليه .

نعم الاولى تقدم الرمان على سائر الاشجار بعد تعذر الثلاثة الاولى . كما اختاره الدروس وعن البيان ، التفاتا الى المروى فى الكافى فى باب الجريدة عن على بن ابراهيم فى رواية قال : يجعل بدلها عود الرمان ، والظاهر ان الضمير فى بدلها راجع الى الجريدة من النخل ، التفاتا الى خبر على بن بلال المروى فى سابقة .

فروع :

الاول : المشهور ان مقدار الجريدة قد راعى الذراع ، ولهم المروى عن الفقه الرضوى قال : وروى ان الجريدتين كل واحدة بقدر عظم الذراع ، خلافا للمحكى عن الصدوق فيتمخير بينه وبين الذراع والشبر ، وله الجمع بين هذا الخبر وبين المروى فى الكافى فى باب الجريدة فى الصحيح عن جميل بن دراج قال قال : ان الجريدة قدر شبر واحدة من عند الترقوة الى ما بلغت ما يلى الجلد ، والاخرى فى الايسر من عند الترقوة الى ما بلغت من فوق القميص .

والمروى فى الباب عن يحيى بن عباد عن الصادق ((ع)) : تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع فتوضع ، و اشار بيده من عند ترقوته الى يده ، تلف مع ثيابه .

والمروى فى الكافى فى باب تحنيط الميت عن يونس عنهم ((ع)) ، وفيه : تجعل له قطعتين من جريد النخل رطبا قدر ذراع تجعل له واحدة بين ركبتيه نصف فيما يلى الساق ونصف فيما يلى الفخذ ، و تجعل الاخرى تحسب ابطه الايمن ، الخبر .

و للمحكى عن العمانى فمقدارها اربع اصابع الى ما فوقها، ولم اجد مستنده
و خير الاقوال اوسطها وان كان العمل بالمشهور اولى .

الثانى : المشهور انه يجعل احد يهما من الجانب الايمن من ترقوته
يلصقها بجلده ، و الاخرى من الجانب الايسر كذلك بين القميص والازار ، عملا
بصحيفة جميل المتقدمة ، خلافا للمحكى عن على بن بابويه وابنه فى غير المفتح :
فجعل اليمنى مع ترقوته و يلصقها بجلده و يمد عليه قميصه واليسرى عند وركه
بين القميص والازار . ولهما صدر المروى عن الفقه الرضوى : واجعل مسحة
جريدتين احد يهما عند ترقوته تلصقها بجلده ثم تمد عليه قميصه والاخرى عند
وركه . و روى ان الجريدتين كل واحدة بقدر عظم ذراع تضع واحدة عند ركبتيه تلصق
الى الساق والى الفخذين والاخرى تحت الابط الايمن ما بين الفميص والازار .

و للمحكى عن الجعفى : فاحد يهما تحت الابط الايمن والاخرى نصف مما
يلى الساق و نصف مما يلى الفخذ ، وله مرسلة يونس المتقدمة كذيل الرضوى .
وعن العمانى : فواحدة خاصة تحت ابطه الايمن ، ولم اقف على شاهد له .
واما خير يحيى بن عباد المتقدم المتضمن لكلمة الجريدة على صيغة
الوحدة ، فيحتمل ان يكون المراد بها الجنس الشامل للثنتين ، الشفان الى
الاخبار المفصلة ، وكيف كان فالعمل بالمشهور اولى .

الثالث : مقتضى جملة من الاخبار اشتراط كونها خضراء فلا يجزى اليابسة
كما بعضه المروى فى التهذيب فى زيادات باب تلقين المحتضرين عن محمد
بن على بن عيسى عن ابي الحسن (ع) (١) عن السعفة اليابسة اذا قطعها
بيده هل يجوز للميت نوضع معه فى حفرة ؟ فقال : لا يجوز اليابس .

الرابع : مقتضى المروى فى النهاية فى باب المس مرسلا عن النبى (ص)
انه مّر على قبر يعذب صاحبه ، فدعا بجريدة فشققها نصفين فجعل واحدة عند
رأسه والاخرى عند رجله ، قيل له : لم وضعتها ؟ فقال : انه يخفف عنه العذاب

(١) الاول غل .

ما كانتا خضراوين .

استحباب شقها كما عن بعض ، خلافا للمدارك وغيره فتكون صحيحة نظرا الى التعليل واستضعافا للرواية ، ثم قال في المدارك : ذكر الأصحاب استحباب وضع القطن على الجريدة ، ولعله لاستبقاء الرطوبة .

اقول مقتضى صحيحة زرارة المتقدمة كون العذاب في ساعة رجوع المشيعين وعليه فعدم بقاء الرطوبة بعيد جدا ولكن لا بأس بذلك مسامحة ، ولو نسبها فذكر بعد الدفن وضعها على القبر كما صرح به بعض الاجلاء ، وعليه يتروم النبوى المتقدم .

الخامس : مقتضى الاطلاق نصا و فتوى عدم الفرق فيها بين الصغير والكبير والعاقل والمجنون ، كما صرح بذلك غير واحد ، وايهام التعليل غير ذلك غير ضار ان علل الشرع معرفات .

السادس : لو كانت الحال حال تقية وضعها حيث يمكن كما عن الاصحاب ، عملا بالمروى في الكافي في باب الجريدة عن سهل بن زياد رفعه قال قيل له : جعلت فداك ربما احضرني من اخافه فلا يمكن وضع الجريدة على ما روينا قال : ادخلها حيث ما امكن .

وفي الباب عن عبد الرحمن عن الصادق (ع) : عن الجريدة توضع في القبر قال : لا بأس .

وفي الفقيه بعد نقله يعني اذا لم يوجد الا بعد حمل الميت الى قبره او يحضره من يتقيه فلا يمكن وضعها على ما روى يجعلها معه حيث امكن .

تذنيب :

قال بعض الاجلاء قال في التهذيب قد روى من طريق العامة في اصل التخصير^(١) شي كثير ، الا ان العامة لزيد تعصبهم على الشيعة في خلافهم

(١) وهو الجريدة . (منه)

قد غفلوا عن كثير من السنن مراغبة للشيعة حيث انهم يواظبون عليها ويؤكدون العمل بها ومنها هذا الموضع .

ومنها تسطيح القبور عدلوا عنه الى التسنيم . مع اعترافهم بأن السنة انما هو التسطيح وانما صاروا الى التسنيم مراغبة للشيعة .
ومنها التختيم باليمين .

ومنها ترك الصلوة على الأئمة المعصومين ، ونحو ذلك ، انتهى .

ولنعم ما قال بالفارسية ((از آن دم بريد ه ها صد چندان)) .

تنبيه :

في الرياض : الجريدة العود الذي يجرد عنه الخوص ولا يسمى جريد اما دام عليه الخوص وانما يسمى سعفا ، انتهى .

اقول ربما ينافيه ذيل صحيح زرارة المتقدم .

(وكتبه اسمه وانه يشهد الشهادتين والاقرار بالأئمة ((ع)) على اللقافة و القميص والازار والجريدتين) عملا بالمروى في التهذيب في باب تلقين المحتضرين عن ابي كهمش : حضرت موت اسمعيل و ابو عبد الله ((ع)) جالس عنده ، الى ان قال : دعا بكفنه فكتب في حاشية الكفن : اسمعيل يشهد ان لا اله الا الله .

والخبر وان كان مقتصرا على الشهادة بالتوحيد لكن عن الاصحاب انهم زادوا وان محمدا رسول الله واسماء الأئمة ، وعن ظاهر الخلاف دعوى الاجماع وعن المبسوط والنهاية والمهذب بزيادة وحده لا شريك له على ما في ذيل الخبر المتقدم .

والمتن كغيره تضمن كتابة الشهادة باسميهم . وعن الجماعة الاكتفاء بكتابة اسميهم الشريفة وان خلت عن الشهادة بهم للبركة . وحكم بعض الاجلا *
باسنحباب كتابة الجوشن الكبير على الكفن للرواية عن السجاد ((ع)) التي رواه الكفعمي في كتابه جنة الامان . والقول بتمامه ان امكن والافما تيسر منه . لما رواه الصدوق في العيون عن الحسن بن عبد الله العرنين عن ابيه : ان موسى بن

جعفر ((ع)) كفن بكفن فيه حبرة استعملت له تبلغ الفين وخمسمائة دينار وكان معها القرآن كله .

اقول والحكم باستحياب كتابتهما ايضا هو الوجه ، وعن ابي الحسن القمي انه دخل على ابي جعفر محمد بن عثمان العمري الذي هو احد الثواب الاربعة فوجده و بين يديه ساجة و نقاش ينقش عليها آيات من القرآن واسماء الأئمة ((ع)) على حواشيمها فقلت يا سيدي ماهذه الساجة فقال لقبري يكون و اوضح عليها او قال اسند اليها و فرغت عنه ، و انا في كل يوم انزل اليه لعله سقط ((فاقرأ)) . . . اجزاء من القرآن الحديث .

و بالجملة يجوز الاستشفاع بكتابة كلما يستحسن عقلا ، مع عدم المنع عنه شرعا ، وان لم يكن بخصوصه منصوصا كالجوشن الصغير وكلمات الفرج ونحو ذلك . وتوهم الاستخفاف مدفوع بما تقدم من الدال على جواز الشهادة واسامي الأئمة ((ع)) فجواز الغير اولى ، و حيث لم يعين خبر ابي كهشمس المتقدم للقطعة المكتوب عليها ، فلا يمكن الاستدلال به على تعيين المكتوب عليه من اجزاء الكفن ، اذ الخبر قضية في واقعة ، لكن يأتي في التوقيع الآتي ان المكتوب عليه في الخبر هو الازار ، لكن عن الاصحاب الاستحياب في الحبرة والقيص و اللقافة والجريدتين ايضا ، بل عن الخلاف الاجماع ولا بأس به ، بل مقتضى ما عرفت من تحسين العقل بعد الالتفات الى التطابق بينه وبين الشرع ، هو استحياب الكتابة على العمامة والقناع وما يلف على الثدي ايضا وليكن الكتابة .

(بالثربة) الحسينية ((ع)) ان وجدت ، كما عن الشيخين وسائر متأخري الاصحاب ، عملا بالمرور عن الاحتجاج عن الحميري في التوقيعات ، انه سئل عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره ، هل يجوز ذلك ام لا ؟ فاجاب : يوضع مع الميت في قبره و يخطط بخطوطه انشاء الله ، و سئل فقال : روى لنا عن الصادق ((ع)) انه كتب على ازار اسمعيل ابنه اسمعيل يشهد ان لا اله الا الله فهل يجوز لنا ان نكتب مثل ذلك بطين القبر ؟ فقال : يجوز والحمد لله تعالى .

وعن الجماعة ومنهم السراير والمفيد في الرسالة اشتراط التأثير بلبها
بالماء ، عملا بظاهر الكتابة ، قيل وعليه يحمل اطلاق الاكثر ، ولو عدم ما يكتب به
فبالاصبع ذكره الاصحاب كما في الرياض ، قيل : والاولى بعد فقد التربة الكتابة
بالماء والطين ، تحصيل لظاهر الكتابة كما عن الاسكافي وغرية المفيد وكتب
الشهيد ، فان لم يتيسر فبالاصبع وان لم تؤثر ، واعتبار التأثير بنحو الماء احسن
تحصيل لهما يقرب من ظاهر الكتابة مهما امكن .

و ذكر الرياض ان يفقد التربة يكتب بالماء والطين الابيض .

اقول : وحيث دل الدليل على الكتابة والعتباد استعمال الماء مع شيء
يمارجه ، فيجوز كلما يحصل هذا العنوان ، ولكن الاولى اجتناب السواد ، كما
ان افضل التربة الحسينية ((ع)) ومع فقد ذلك فالكتابة بالماء وحده استنادا
الى الخبر مشكل اذ هو مما لا يتبادر من الاطلاق ، نعم القول بالجواز لذلك بل
لاجل التحسين العقلي حسن ، واما مع فقد ما يكتب به فيكتب بالاصبع ، لا للخبر
بل لاجل ما تقدم عن الرياض من تسببه الى الاصحاب ، سيما بعد الالتفات
الى التسامح في ادلة السنن .

(و يسحق الكافور باليد) كما عن الشيخين واتباعهما ولا بأس به مسامحة و
عن المبسوط كراهة سحقه بحجر او غير ذلك (ويجعل فاضله على صدره) عملا
بالمروى عن الفقه الرضوي : فاذا فرغت من كفته حنطه بوزن ثلاثة عشر درهما وثلاث
من الكافور ، وتيد بجمبة و تمسح مفاصله كلها به ، و تلقى ما بقى على صدره وفي
وسط راحتيه ، الخير .

(و خياطة الكفن بخيوطه) كما عن الاصحاب .

(و التكفين بالقطن) عند العلماء كافة كما في التذكرة وعن التحرير عملا
بالمروى في الكافي في باب ما يستحب من الثياب للكفن عن ابي خديجة عن
الصادق ((ع)) : الكتان كان لبني اسرائيل يكتفون به ، والقطن لأمة محمد (ص) .
و يستحب كونه ابيض عند العلماء كافة كما في التذكرة ، الا الحبرة كما

استثنائها غير واحد ، عملاً بالمروى في الباب عن جابر عن الباقر عن النبي ((ص)) ليس من لباسكم شيء أحسن من البياض فاليسوه وكفنوا فيه موتاكم ، لكن بعد الالتفات إلى المروى في الباب عن أبي مريم عن الباقر ((ع)) : أن الحسن بن علي ((ع)) كفن أسامة بن زيد ببرد أحمر حبرة ، وأن علياً ((ع)) كفن سهل بن حنيف ببرد أحمر حبرة .

وأن يطوى جانب اللقافة الأيسر على اليمن الميت واليمن على الأيسر كما ذكره الجماعة ، وعلل باليمن بالتيامن ، أقول : وعليه يدل المروى عن الفقه الرضوي : و تلفه في أزاره وحبرته وتدف بالشق الأيسر وتد على اليمن ثم تد اليمن على الأيسر وأن شئت لم تجعل الحبرة معه حتى تدخل القبر فيلقيه عليه وبهذه العبارة أفتى الصدوق .

وعن بعض الأصحاب أن البرد لا يلف ولكن يطرح عليه طرْحاً ، فإذا دخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبه ، وعليه يدل صحيحة عبد الله بن سنان المروية في التهذيب في باب تلفين المحتضرين في الزيارات ، ولا ريب أن اللف في الخارج أولى .

وأن يكفن في الجديد خلاف كما في المنتهى . وفي رسالة عبد الله بن المغيرة المروية في الكافي في باب ما يستحب من الثياب عن بعض أصحابه قال : يستحب أن يكون في كفنه ثوب كان يلقى فيه نظيف فإن ذلك يستحب أن يكفن فيما كان يلقى فيه ، وقد تقدم خبر محمد بن سهل في شرح قول المصنف : وقميص وأزار ، فلا تغفل عنه .

وفي المنتهى بعد دعوى عدم الخلاف في استحباب الجديد : ولو كفن في قميص له مخيط كان سائغاً وينزع أزاره ، انتهى .

وأن يكفن من أواخر الثياب وأحسنها ، عملاً بالمروى في الباب في الصحيح عن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن الصادق ((ع)) : جيدوا أكفان أمواتكم فإنها زينتهم .

وفى الباب عن ابى خديجة عن الصادق ((ع)): تنوقوا فى الأكفان فانكم تبعثون بها .

وفى التهذيب فى زيادات باب تلقين المحتضرين فى الموت عن يونس بن يعقوب عن الصادق ((ع)): ان ابى اوصانى عند الموت : يا جعفر كفى فى ثوب كذا وكذا ، واشترلى بردا واحدا وعمامة واجدهما ((من الجودة)) فان المولى يتباهون بأكفانهم .

وقد تقدم خير العيون عن قريب ، وخبر يونس فى شرح قول المصنف وقبض وازار .

(ويكره الكتان) عند علماءنا كما فى التذكرة ، عملا بالمروى فى الباب فى الصحيح عن يعقوب بن يزيد عن عدة من أصحابنا عن الصادق ((ع)): لا يكفى الميت فى كتان ، وقد تقدم عن قريب خبر ابى خديجة والنهى على الكراهة لاعن الغنية من الاجماع على الجواز مضافا الى ما تقدم عن التذكرة ، فما فى ظاهر المذوق من عدم الجواز مما لا يعنى به مع احتمال قصده تأكد الكراهة .

(والاكمام المبتدأه) عند علماءنا كما فى التذكرة ، عملا بالمروى فى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين عن محمد بن سنان عن اخبره عن الصادق عليه السلام : الرجل يكون له القميص ابكتن فيه ؟ فقال : اقطع اززاره ، قلت : وكمه ، قال : لا انما ذلك اذا قطع له وهو جديد لم يجعل له كما فاما اذا كان ثوبا لببسا فلا يقطع منه الا اززار .

ومقتضاه ان القميص لو كان لببسا لم يقطع كمه وبه قال علماءنا فى التذكرة ، نعم مقتضاه قطع الازرار وعليه يدل المروى فى الباب فى الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن بزيق قال : سألت أبا جعفر ((ع)) ان تأمر لى بقميص اعده لكفى فبعث به لى ، فقلت : كيف اصنع ؟ فقال : انزع اززاره .

ويكره ايضا ان يكفن فى الثياب السود باجماع العلماء كما فى التذكرة ، عملا بالمروى فى الباب فى الزيادات عن الحسين بن مختار عن الصادق ((ع)):

لا يكفن الميت في السواد وفي ذيل الخبر بإسناد آخر عنه عن الصادق ((ع)) :
يحرم الرجل في ثوب اسود . قال : لا يحرم في الثوب الاسود ولا يكفن به .
(والكتبة بالسواد) كما عن الوسيلة و الجامع وكتب المحقق ، وعن النهاية :
لا يجوز ، قيل : و يحتملها القواعد و المبسوط والاقتصاد والمصباح و مختصره و
العراسم ، و حيث لم اجد دليلا على الخصوص فلا وجه للحرمة ، واما الاستدلال
بالخبرين المتقدمين ففيه نوع مناقشة ، و بالجملة لا بأس بالكراهة لأجل التسامح
وعن المفيد : لا يكتب بشيء فيه صبغ من الاصباغ ، ولا بأس بكراهة ما قاله ايضا .
(و جعل الكافور في سمعه و بصره) كما عن المشهور ، وقد تقدم شرح ذلك
في قول المصنف : وان يمسح مساجده ، فراجع .

(و تجمير الاكفان) بان تتبخّر بالبخور عند علمائنا اجمع ، كما في التذكرة
وعن التحرير و حكي عن الخلاف الاجماع على كراهية تجمير الكفن بالعود و
خلط الكافور بالمسك ، عملا بالمروى في الكافي في باب كراهية تجمير الكفن عن
محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) عن علي ((ع)) : لا تجمروا الاكفان ولا تمسحوا
موتاكم بالطيب الا بالكافور فان الميت بمنزلة المحرم .

وفي الباب عن السكوني عن الصادق عن النبي ((ص)) : انه نهى ان يتبع
الجنائز بجمر ، خلافا للمحكي عن الصدوق : فيجمر الكفن ، وله خبر عبد الله
بن سنان المروى في التهذيب في باب تلقين المحتضرين عن الصادق ((ع)) :
لا بأس بدخنة كفن الميت و ينبغي للمرء المسلم ان يدخن ثيابه اذا كان يقدر ،
والخبر محمول على التقية كما صنعه التهذيب وغيره .

وكما يكره تجمير الاكفان كذا يكره تطيب الميت كما عن المشهور ، عملا
بخبر محمد بن مسلم المتقدم ، و ذهاب الصدوق في الفقيه الى التطيب
استنادا الى بعض الأخبار غير وجهه ، اذا أظهر كون الخبر من جراب التوراة ،
كما يترنم اليه المروى في الباب في الزيادات عن داود بن سرحان قال قال :
ابو عبد الله ((ع)) في كفن ابي عبيدة الحذاء : انما الحنوط الكافور ولكن

اذ هب فاصنع كما تصنع الناس .

وعن القواعد والغنية المنع من تطيب الميت به وهو الأحوط ، وان كان في تعيينه نظر .

وبكره بل الخيوط التي يخاط بها الكفن بالريق ، قال في التحرير ذكره الشيخ و رأيت الاصحاب يجتنبونه ولا بأس بمتابعتهم ، لازالة الاحتمال ووقفا على موضع الوفاق .

وبكره ايضا قطع الكفن بالحديد ، ففي التهذيب سمعناه مذاكره من الشيوخ وكان عليه عملهم .

(وكفن المرأة) الواجب (على زوجها وان كانت موسرة) عند علمائنا ، كما في التذكرة والمنتبه مؤميا بدعوى الاجماع كما عن صريح الخلاف ونهاية الأحكام و ظاهر التحرير ، عملا بالمرور في التهذيب في الباب عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ (ع) : على الزوج كفن امرأته اذا ماتت ، وبما يأتي في المسئلة الآتية في ذيل خبر عبد الله .

ومقتضى اطلاق النص والفتوى عدم الفرق بين الصغيرة والكبيرة ، المدخول بها وغيرها ، الدائنة وغيرها ، واحتل في المدارك اختصاص الحكم بالدائنة عملا بالمتبادر ، ونفي في الذخيرة عنه البعد ، والأحوط بل الأظهر التعميم .

وهل يلحق به سائر العون الواجبة كما عن المبسوط والسرائر ونهاية الأحكام ام لا كما جنح اليه البعض ؟ اشكال ولعل الأخير اقرب ، عملا بالأصل لكن الاول احوط ، وعن الاصحاب ان الحكم مختص بالموسر ، وعليه فلو كان معسرا ولو بعد ملاحظة ارثه من تركتها بأن لا يفضل ما له عن قوت يوم وليلة و ما يستثنى في الدين ، كفنت من تركتها ان كان لها مال ، كما عن صريح غير واحد ولو عسر عن البعض اكمل من تركتها قاله البعض ، كل ذلك مع عدم وصيتها به ، اما لو اوصت به نفذت عن الثلث ويسقط عن الزوج كما قاله غير

واحد .

وان كانا معسرين دقت عارية ، ولا يجب على المسلمين بذله لها ولا لغيرها ، عملاً بالأصل وعن البعض الاجماع ، ولا يلحق بهما من عداها من واجبي النفقة عملاً بالأصل ، الا المملوك فان كفته على مولاه بالاجماع كما في التذكرة ، ومقتضاه التعميم سواء كان مدبراً او ام ولد مكاتباً مشروطاً او مطلقاً لم يتحرر منه شيء ولو تحرر منه شيء في النسبة كما عن الجماعة .

(و يقدم الكفن من الأصل) على الديون والوصايا بخلاف كما في المنتهى وجامع المقاصد ، بل عليه الاجماع كما حكاه غير واحد ، عملاً بالمروى في النهاية في الوصايا في باب اول ما يبدء به عن السكوني عن الصادق ((ع)) ناول شيء يبدء به من المال الكفن ثم الدين ثم الوصية ثم الميراث .

وفي الباب في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : الكفن من جميع المال ، وقال ((ع)) : كفن المرأة على زوجها اذا ماتت .
ويحتمل كون ذيل الأخير مرسلًا ، وليس نحو هذه العبارة من الصدوق بعيداً .

و بالمروى فيه في باب الرجل يموت وعليه دين في الصحيح عن زرارة قال : سألت عن رجل مات وعليه دين بقدر ثمن كفته ؟ قال : يجعل ما ترك من ثمن كفته الا ان يتجر عليه بعض الناس فيكفونه ((فيكفونه)) ، ويقضى ما عليه مما ترك .
والمروى في التهذيب في باب تلفين المحتضرين^(١) في الموثق عن الفضل بن يونس الكاتب عن الكاظم ((ع)) : ما ترى في رجل من اصحابنا يموت ولم يترك ما يكفن به ، اشترى له كفته من الزكاة ؟ فقال : اعط عياله من الزكاة قدر ما يجهزونه فيكونون هم الذي يجهزونه ، قلت : فان لم يكن له ولد ولا احد يقوم بامرهم فاجهزه انا من الزكاة ؟ قال : كان ابي يقول ان حرمة بدن المؤمن

(١) من الزيادات .

ميتا كحرمتة حيا فوار بدنه وعورته وجهزه وكفنه وحفظه واحتسب بذلك من الزكوة وشيع جنازته ، قلت : فان اتجر عليه بعض اخوانه بكفن آخر وكان عليه دين ، ايكفن بواحد ويقضى دينه بالآخر ؟ قال : لا ليس هذا ميراثا تركه ، انما هذا شيء صار اليه بعد وفاته فليكفونه بالذي اتجر عليه ، ويكون الآخر لهم يصلحون به شأنهم .

والتقريب في الأخير عموم قوله ((ع)) : حرمت بدن المؤمن ميتا كحرمتة حيا ، وعلى ذلك يدل جملة من الأخبار المروية في التهذيب في كتاب الديات في باب دية عين الأعور عنها صحيح مسموع كرد بين المروي هناك عن الصادق ((ع)) : عن رجل كسر عظم ميت ؟ فقال : حرمة ميتا اعظم من حرمة و هو حي و مقتضاه كاطلاق ساير الاخبار ، وعبارة الاصحاب تقدم الكفن على حق غرماء الفليس (١) كما صرح به الذكري والرياض والمدارك .

وهل يقدم على حق المرتبه ايضا كما اختاره في المدارك ام لا كما قاله في الذكري ؟ وجهان ينشأان من الاطلاق نصا و فتوى فالاول ، ومن الشك في الانصراف الى مثله فالثاني ، ولعل الاول اقرب ، والوجهان يأتيان في حق المنجى عليه ثم هذا مع عدم تأخر الجناية والوهن عن الموت ، واما لو تأخرا تقدم الكفن جزما كما قاله في جامع المقاصد والرياض التفاتا الى تقدم سببه .
فروع :

الاول : هل المراد من الكفن المأخوذ من صلب المال هو الواجب خاصة دون ما زاد كما صرح به الجماعة ؟ ام لا بل بعدم الواجب والمستحب ؟ وجهان ولعل الأخير اقرب . التفاتا الى عموم قوله في الخبر المتقدم : حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمتة حيا ، مع عدم ظهور مخرج عنه ، و فتوى الجماعة غير صالحة لذلك .

(١) بناء على ان الفليس لا ينزع ثيابه . (منه)

نعم الاول هو الاحوط . وعليه فيعتبر في الزايد اجازة الورثة او الوصية فيؤخذ معها من الثلث ان لم يكن عليه دين ، او كان ولكن كان تركته زائدة عنه ، ان لم يكن عليه دين ، واما اذا لم يكن تركته زائدة عن ديونه فلا يجوز الزايد ولو بالوصية واذن الوارث ان الدين مقدم .

الثاني : الحق الجماعة من غير خلاف يعرف بالكفن مؤنة التجهيز ، وهو كذلك التفاتا الى السيرة والى عموم قوله ((ع)) في الخبر المتقدم : حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمة حيا ، سيما بعد الالتفات الى عدم وجوب بذل الغير كما يأتي ، وعليه فيلحق مؤنة دفنه ايضا كما صرح به في المنتهى .

وهل يقتصر في مؤنة التجهيز والدفن كالسدر والكافور والماء ونحوها على اقل الواجب ؟ كما يستفاد من المنتهى فيقف الزايد على اجازة الورثة او الوصية كالكفن ، ام لا ؟ وجهان ولعل الأخير اقرب ، التفاتا الى العموم المشار اليه ، والاول احوط .

وهل يجوز للمسلمين ان يدخلوا في بيت الميت لتغسيله وتكفينه وحمل جنازته ولو لم يأذن الوارث او كان فيهم من لا يعتبر اذنه كالصغير ونحوه ام لا ؟ وجهان ينشأان من العموم المشار اليه فالاول ، ومن عدم جواز التصرف من مال الغير الا بأذنه فالثاني ، ولعل الاول اقرب ، سيما بعد الالتفات الى اصاله البراءة والاستصحاب ولم يثبت بعد انتقال تركته الى الوارث بحيث يعتبر انهم فيها كساير اموالهم فتأمل ، وأمر الاحتياط واضح .

الثالث : لو لم يكن له مال وكان هناك بيت مال للمسلمين اخذ الكفن منه وجوبا قاله الجماعة ، التفاتا الى كونه معدا لمصالح المسلمين ، ويمكن الاستدلال له بالعموم المشار اليه ، وكذا الكلام في باقى المؤمن ، ويجوز ايضا تكفينه من الزكاة مع احتياجه بذلك وفاقا للجماعة ، عملا بخبر الفضل المتقدم بل مقتضاء الوجوب وفاقا لجامع المقاصد والرياض وظاهر الذكرى وهو الوجه ، كما ان مقتضاء تقديم الدفع الى الوارث ان امكن لكن الظاهر ان ذلك على

جهة الافضية لا الوجوب ، لعدم قابيل به كما صرح في الرياض ، ومقتضاه ايضا انه لو خلف كفتا فتبرع متبرع باخر يكفن بالمتبرع به ، والاخر للورثة لا يقضى منه الدين في الذكرى اقتصر على نقل الخبر من غير ذكر شيء في ذلك ، وفي جامع المقاصد للنظر فيه مجال .

اقول ولعل العمل بمقتضى الخبر هو الوجه .

الرابع : قال في جامع المقاصد : لو ضاقت التركة عن الكفن فالممكن ، ولو امكن ثوبا فاللحاقه لا بد منها ، ويبقى تقديم كل من الآخرين محتملا الميسر لسبقه والقيص لأنه مبرز وزيادة انتهى .

اقول الاشكال يأتي في تقديم اللقافة ايضا لكن ما قاله هو الاحوط . ولو قصر الكفن عنه غطى رأسه وجعل على رجله حشيش ونحوه ، قاله الذكرى و جامع المقاصد ، التفاتا الى فعل النبي (ص) بحمزة او مضع بن عمير لما قتل يوم احد فلن يخلف الانمره اذا غطى بها رأسه بدت رجلاه وبالعكس ، فقال النبي : غطوا بها رأسه وجعلوا على رجله من الاذخر كذا نقله في الذكرى قال : والتمرة بردة صوف يلبسها الاعراب .

الخامس : لو كثر الموتى وقلت الاكفان عن بعض يجعل اثنان وثلثة في ثوب واحد ، وما لبث في التحرير .

قلت روى الذكرى عن البخاري وغيره عن جابر ان النبي (ص) كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد في ثوب واحد ، وحيث كان الخبر من طرق العامة فالحكم به محل اشكال ، ولكن لعله الاحوط .

السادس : لو وجد الكفن ونس من الميت فهو ميراث كما صرح غير واحد ، ولو كان من بيت المال او الزكوة او متبرع (تبرع) عاد كما كان لعدم ناقل كما صرح البعض ، ولو غصب ثوب فكفن به ميت جاز لصاحبه نزع ، نعم يستحب له ان يتركه عليه و يأخذ قيمته كما قاله في المنتهى .

(ثم) يقدم بعد الكفن (الدين ثم الوصية من الثلث والباقي ميراث) عملا

بخبر السكوني المتقدم ، و ادعى في جامع المقاصد عدم الخلاف على مضمونه (١) و سيأتي تفصيل الكلام في موضعه انشاء الله .

(ويستحب للمسلمين بذل الكفن لو فقد) عملاً بالمروي في الكافي في باب ثواب من كفن عن سعد بن طريف عن الباقر (ع) : من كفن مؤمناً كفن ضمن كسوته الى يوم القيمة ، وكذا الكلام في باقي المون ، ولا يجب ذلك بلا خلاف كما استظهره الذخيرة عملاً بالاصل .

(ولو خرج منه نجاسة بعد التكفين غسلت من جسده و كفنه ولو اصابه الكفن بعد وضعه في القبر فرضت) وفاقاً للمحكي عن المشهور جمعاً بين المروي في التهذيب في زيادات باب تلقين المحتضرين في الموثق عن روح بن عبد الرحيم عن الصادق (ع) : ان بدأ من الميت شيء بعد غسل فاغسل الذي بدأ منه و لاتعد الغسل .

وفي الباب عن الكاهلي و الحسين بن مختار عن الصادق (ع) : عن الميت يخرج منه الشيء بعد ما يفرغ من غسله ؟ قال : يغسل ذلك ولا يعاد عليه الغسل .

وفي الكافي في باب غسل الميت عن يونس عنهم (ع) ، وفيه بعد ذكر الغسل بما السدر و قيل الغسل بما الكافور : فان خرج منه شيء فأنقه .

وفي مرفوعة سهل المروية في الباب الآتي من الكافي قال : اذا غسل الميت ثم احدث بعد الغسل فانه يغسل الحدث ولا يعاد الغسل .

وفي التهذيب في زيادات باب تلقين المحتضرين في الحسن عن الكاهلي عن الصادق (ع) : اذا خرج من منخر الميت الدم او الشيء بعد الغسل فاصاب العمامة او الكفن فرض بالمقراض .

وفي الكافي في باب ما يخرج من الميت في الصحيح عن ابن ابي عمير عن

بعض اصحابه عن الصادق ((ع)) : اذا خرج من الميت شيء بعد ما يكفن فاصاب الكفن قرض منه .

وبين المروى عن الفقه الرضوي : فان خرج منه شيء بعد الغسل فلا تعد غسله ولكن اغسل ما اصاب من الكفن ، الى ان قال : تضعه في لحده فان خرج منه شيء في لحده لم تغسل كفنه ولكن قرضت من كفنه ما اصاب من الذي خرج منه ومدد احد الثوبين على الآخر ، خلافا للمحكي عن الشيخ وبنى حمزة و سعيد و البراج فاطلقوا القرض ، التفاتا الى اطلاق خبري الكاهلي وابن ابي عمير ، وفيه ما علمته ، ولجامع المقاصد فانما يقرض في القبر اذا تعذر غسلها ، وفيه ايضا ما عرفت .

فروع :

الاول : عن ظاهر الاصحاب عدم وجوب غسل الجسد اذا لاقى النجاسة بعد وضعه في القبر ، وعليه يدل الاصل المعتضد بالرضوي المتقدم ، خلافا لجامع المقاصد فقال : يجب غسل النجاسة على كل حال وان وضع في القبرا لا مع التعذر ولا يجوز حينئذ اخراجه بحال لما فيه من هتك الميت مع ان القبر موضع النجاسة ، وله اطلاق خبر روح المتقدم ونحوه ، والأظهر عندى الاول .
الثاني : قال في الذكرى : لو افسد الدم معظم الكفن او ما يفحش قطعه فالظاهر وجوب الغسل مطلقا استبقا للكفن لامتناع اتلافه على هذا الوجه ومع التعذر يسقط للحرج ، وفي جامع المقاصد : لو تفاحشت النجاسة بحيث يؤدي القطع الى افساد الكفن وهتك الميت وتعدر الغسل فالظاهر عدم القطع لامتناع اتلاف الكفن على هذا الوجه .

اقول : وما استظهرناه هو الاظهر التفاتا الى جواز القول بتباعد غير المفروض من الرضوي .

الثالث : عن الصدوق : اذا قرضت مد احد الثوبين على الآخر ليستر المقطوع ، اقول وعليه يدل الرضوي المتقدم .

وقد صرح الشارح الفاضل بأنها ^(١) اذا قرضت فان امكن جمع جوانبه بالخيطة وجب ، والاعتماد احد الثوبين على الآخر ليستر المقطوع ان كان هناك غيره ، اقول والحكم بوجوب الخيطة مطالب بالدليل ، نعم لعلمه الأحوط .

الرابع : اذا خرج منه شيء قبل التكفين فالواجب هو غسل النجاسة فقط مطلقا سواء خرجت بعد الغسل او في اثنا ، خلافا للمحكي عن العماني فالواجب إعادة الغسل بالخارج ، ويرده الاصل مطلقا وجملة من الأخبار المتقدمه اذا خرجت بعده ، واما تخصيص الاصل بالنسبة الى الخارج في الاثناء بعموم خبر محمد بن مسلم المتقدم في بحث الجنابة في شرح قول المصنف : ثم الجانب الايمن ، الى آخره ، المتضمن لقوله ((ع)) : غسل الميت مثل غسل الجنابة ، فغير وجه لمنع العموم فيه بحيث يشمل لنحو المقام ، بل القتياد وهو الاتحاد في كيفية نفس غسل الاعضاء الثلاثة .

وما يعضد المختار خبر يونس المتقدم اليه الاشارة الحاكم بغسل النجاسة الخارجة قبل الغسل بالكافور وبعد الغسل بالسدر من غير تعرض لاعادة الغسل بالسدر ، بل ظاهر سياقه حاكم بعدم الاعادة ، هذا قبل التكفين كما قلناه ، واما بعده فلا يجب إعادة الغسل في قول اهل العلم كافة قاله في المنتهى ، معللا بان ذلك حرج عظيم ويحتاج في اخراجه من اكفانه الى مشقة عظيمة .

اقول والتعليل صالح للاعتضاد ، واما الدليل فهو الاصل والاجماع المحكي وجملة من الاخبار المتقدمه .

(ويجب ان يطرح معه في الكفن ما يسقط من شعره وجسمه) عند العلماء كافة كما عن التذكرة ، عملا بالمعروى في الكافي في باب كراهية ان يقص

(١) اي النجاسة . (منه)

في الصحيح عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن الصادق ((ع)) : لا يمسه من الميت شعرو ولا ظفر فان سقط منه شيء فاجعله في كفنه .

وفي الباب عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله عن الصادق ((ع)) : عن الميت يكون عليه الشعر فيخلق عنه او يقلم ؟ قال : لا يمسه منه شيء و اغسله وادفنه .
وفي المنتهى : قال علماءنا لا يجوز قص شيء من شعر الميت ولا من ظفوره ولا يسرح رأسه ولا لحيته و متى سقط منه شيء جعل في اكفانه .

(و الشهيد يصلى عليه من غير غسل ولا كفن بل يدفن بثيابه) اجماعا كما عن الجماعة ، عملا بالمستفيضة منها المروى في الكافي في باب القتل في الصحيح عن ابان بن تغلب عن الصادق ((ع)) : عن الذي يقتل في سبيل الله ، يغسل و يكفن و يحنط ؟ قال : يدفن كما هو في ثيابه ، الا ان يكون به رمق ثم مات فانه يغسل و يكفن و يحنط و يصلى عليه ، ان رسول الله ((ص)) صلى على حمزة و كفته لآته كان جرود .

وفي الباب في الصحيح عن ابان بن تغلب عن الصادق ((ع)) : الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل الا ان يدركه المسلمون و به رمق ثم يموت بعد فانه يغسل و يكفن و يحنط ، ان رسول الله ((ص)) كفن حمزة في ثيابه ولم يغسله ولكنه صلم ، نسيه .

وفي الباب في الصحيح عن اسمعيل بن جابر و زرارة عن الباقر ((ع)) : كيف رأيت الشهيد يدفن بدائه ولا يحنط ولا يغسل و يدفن كما هو ، ثم قال : دفن رسول الله ((ص)) عمه حمزة في ثيابه بدائه التي اصاب فيها و رداه النبي بردائه فقصر عن رجله فدعا له باذخر فطرحه عليه ، و صلى عليه سبعين صلوة و كبر عليه سبعين تكبيرة .

وفي الباب عن ابي مريم عن الصادق ((ع)) : الشهيد اذا كان به رمق غسل و كفن و حنط و صلى عليه ، وان لم يكن به رمق دفن في اثوابه .
وعن الفقه الرضوي : وان كان الميت قتل المعركة في طاعة الله لم يغسل

و دفن في ثيابه التي قتل فيها بد مائه ولا ينزع منه من ثيابه شيء الا انه يحصل العقود . ولم يغسل الا ان يكون به رمق ثم يموت بعد ذلك . فاما اذا مات بعد ذلك غسل كما يغسل الميت وكفن كما يكفن الميت ولا يترك عليه شيء من ثيابه . وان كان قتل في معصية الله تعالى غسل كما يغسل الميت و ضم رأسه الى عنقه ويغسل مع البدن . كما وصفناه في باب الغسل فاذا فرغ من غسله جعل على عنقه قطناً و ضم اليه الرأس و شده مع العنق شداً شديداً .

وفي التهذيب في باب تلقين المحتضرين عن ابي خالد : اغسل كل الموتى الغريق و اكمل السبع وكل شيء الا ما قتل بين الصفيين فان كان به رمق غسل والا فلا .

و ينبغي التنبيه على امور :

الاول : المستفاد من خبري ايان و الرضوي ان من قتل في كل جهاد حق فهو شهيد يجرى عليه الاحكام المودعة للشهيد ، كما لو دهم على المسلمين من يخاف منه على بيضة الاسلام . وفاقا للشهيد و جماعة كما عن التحرير و الغنية والاشارة و ظاهر الكافي و محتمل نهاية الاحكام و التذكرة . و عليه فالترخيص بالميت في معركة قتال امر به النبي (ص) او الامام (ع) كما عن القواعد و المراسم و الشرايع . او نايبهما كما عن المبسوط و النهاية و السرائر و المذهب و الوسيلة و الجامع و المنتهى . مما ليس له وجه صالح . و العموم الامر بالغسل لكل الموتى غير صالح المقاومة ما اشرناه اذ الخاص مقدم . واما المقتول دون ماله و اهله في حرب قطاع الطريق فليس شهيدا بالنسبة الى الاحكام اجماعا نقله في الرياض ثم قال : وان ساوى في الفضيلة اذ لا يعد ذلك جهادا و محاماة عن الدين .

اقول وفي التعليل نوع مناقشة فالمستند في عدم الالحاق الاجماع المحكي . و قال ايضا : و اطلاق الشهادة في الاختيار على المطعون والمبطلون و الغريق و المهدوم عليه و النفساء . للمشاركة للشهيد في الاحكام بل المساواة او

المقاربة له في الفضل .

اقول وهو جيد .

وفي المنتهى كل مقتول سوى من قتل في المعركة فانه يغسل ويكفن سواء قتل بمحرد او لا ظلما قتل او لا وعليه فتوى علمائنا ، الى ان قال الشهيد : بغير قتل كالغريق و النفساء والمطعون وغيرهم ممن حكم بانهم يموتون شهداء ، يغسلون و يكفنون و يصلى عليه من غير خلاف ، الا ما حكى عن الحسن البصري ان النفساء لا يصلى عليها .

وفي التذكرة كل مقتول في غير معركة يغسل و يكفن و يحنط و يصلى عليه وان قتل ظلما او دون ماله او نفسه او اهله ذهب اليه علماءنا اجمع .

الثاني : مقتضى جملة من الاخبار المتقدمة الاكتفاء في التفسير بدرك المسلمين له و به رمق ، سواء مات في المعركة ام لا ، و سواء انتفى الحرب ام لا ، وفاقا لبعض مشايخنا حاكيا له عن المذهب و الذكري و ظاهر القواعد و ناسبا الخلاف الى ظاهر الخلاف و الجماعة .

اقول و منهم المنتهى حيث قال : لو حمل من المعركة و به رمق ثم مات نزع عنه ثيابه و غسل و كفن ، الى ان قال : لو خرج من المعركة و مات قيل ان ينتفى الحرب و ينقل عنها فهو شهيد قاله الشيخ ، وهو حسن لأنه روى عن النبي ((ص)) انه قال يوم احد : من ينظر ما فعل سعد بن الربيع ؟ فقال : رجل انا انظر لك يا رسول الله ، فنظر فوجده جريحا به رمق ، فقال له : ان رسول الله ((ص)) أمرني ان انظر في الاحياء انت ام في الاموات ؟ فقال : انا في الأموات فابلع رسول الله عنى السلم ، قال : ثم لم ابرح ان مات ، ولم يأمر النبي ((ص)) بتفسير احد منهم ، انتهى .

اقول الخروج من الاخبار بهذا الخبر الذي لم يثبت اعثيار سنده ، مالا

وجه له .

وفي التذكرة كل مقتول في غير معركة يغسل و يكفن و يحنط و يصلى .

الثالث : مقتضى اطلاق النص و كلام الاصحاب عدم الفرق بين الصغير والكبير ، ولا بين المقتول بالحد يد وغيره ، ولا بين من غاد سلاحه اليه فقتله وغيره . وفاقا للجماعة ولا فرق ايضا بين المرأة وغيرها ، ولا بين العاقل وغيره ولا بين الحر والعبد ، عملا بالعموم كما صرح في المنتهى ولا بين من وجد اثر القتل عليه ام لا ، وفاقا للمحكي عن الجماعة بل استظهره البعض كونه مشهورا عملا بالظاهر ولعدم استلزام القتل ظهور الاثر ، خلافا للمحكي عن الاسكافي فيغسل مع عدم ظهور اثره عملا باصالة وجوب الغسل مع عدم ظهور المخرج للشك في الشرط .

وظاهر البعض التوقف ولعله في محله لتعارض الاصل مع الظاهر مع عدم مرجح ظاهر لاحدهما .

ولا بين الجنب وغيره وفاقا للمحكي عن المشهور عملا بالعموم ، خلافا للمحكي عن الاسكافي والمرضى في شرح الرسالة فيغسل الجنب ، ولا وجه لهما يعتد به .

ولا بين الحائض والنفساء اذا قتلت في الحيض والتفاس اجماعا كما في المنتهى ، وكذا اذا طهرتا لم تغسلا على الاقوى عملا بالعموم .

الرابع : قال : قتل اهل البغى كقتيل المشركين لا يغسل ولا يكفن ويصلى عليه ويدفن ، وعليه فتوى علمائنا الى ان قال : المقتول من اهل البغى يغسل وبه قال الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة لا يغسل ، لنا عموم الأمر بالتخصيل لأنه مسلم قتل بحق فاشبه الزاني ويأتى في مقامه انشاء الله تفصيل المسئلة .

الخامس : صرح الذخيرة بان عدم تكفين الشهيد مشروط ببقاء الثياب او شئ منها ، فلو جرد عنها كفن .

اقول : وعليه يدل الاصل المعتضد بخبر ابان الاول ، هذا اذا لم يمكن تحصيل ثيابه ، واما مع الامكان فيكفن فيه ولو كان جرد .

السادس : مقتضى الاخبار المتقدمة دفنه بشيابه والميتاد ر منه هو المنسوج خاصة ، وعليه فينزع عنه الخفان مطلقا كما عن القواعد والغنية والشرايع والتحرير والعسوط والمهذب والشهاية ، عملا بما دل على المنع من تضييع المال ، فما عن السراير والمراسم والوسيلة من تخصيص ذلك بعدم اصابتهما الدم والا فيدفن معهما لعموم الاخبار بدفنه بدمائه ، مما لم اجده وجهها محصلا اذ الاظهر كون المسوغ له الكلام النهي عن التغسيل لان يكون المراد التعميم بالنسبة الى ما اصابه الدم ، او لست قاثلا بخروج السلاح وعدم شموله له وان اصابه الدم ، وان كنت شاكا في ذلك فاعرض قول زرارة للباقر (ع) في الخبر المتقدم : كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه ؟ وقوله (ع) في جوابه : نعم في ثيابه بدمائه ، الى العرف حتى يظهر لك حقيقة الامر .

واما المروى في الكافي في باب القتلى عن زيد بن علي عن آبائه (ع) عن علي (ع) : ينزع عن الشهيد الفرو والخف والقلنسوة والعمامة والمنطقة والسراويل الا أن يكون اصابه دم ، فان اصابه دم ترك ولا يترك عليه شيء معفود الاحل ، فلمكان ضعف سنده غير صالح للمعارضة مع احتمال رجوع الضمير الى الأخير اعني السراويل .

وبالجملة ينزع عنه الفرو والجلود مطلقا وفقا للمحكي عن المشهور بين المتأخرين ، وكذا السلاح بل كل ما يصدق عليه الثوب ويدخل السراويل لصدق الثوب ، عن الشيخ يدفن بجميع ما اصابه الدم الا الخفين ، وقد روي انهما اذا اصابهما الدم دفنا معه ، وعن الخلاف انه استثنى مما يدفن معه الجلود ، وعن المفيد استثناء السراويل والفرو والقلنسوة ، بشرط ان يصيبها دم والخف مطلقا ، وعن ابن بابويه استثناء الخف والفرو والمنطقة والقلنسوة والعمامة والسراويل بشرط عدم اصابته الدم وعن السار استثناء الخف والسراويل والقلنسوة بالشرط المذكور ، وعن الحلبي استثناء السلاح مطلقا والفرو والقلنسوة بالشرط المذكور .

السابع : مقتضى الرضوى وخير زيد المتقدمين حل عقود الاثواب، وبذلك
افتى بعض الاجلاء ، وهو كذلك عملا بالخبرين من غير معارض .

(و صدر الميت كالمت في جميع احكامه) فيغسل ويكفن ويصلى عليه
ويدفن وفاقا للمشهور ، كما حكاه في المختلف بل نسب في التذكرة والمنتهى
وجوب الصلوة عليه الى علمائنا مؤدنا بدعوى الاجماع ، وعليه فيثبت سايرا لأحكام
للاولوية سيما بعد الالتفات الى ثبوتها فيما عدا الصدر مما فيه عظم كما يأتي في
المتن الآتي ، ومن هنا ظهر أن العضو الذي فيه القلب ايضا كالصدر في الأحكام
التفاننا الى المروى في الكافي في باب اكيل السبع في الصحيح عن علي بن
جعفر عن الكاظم (ع) : عن الرجل يأكله السبع و الطير فتبقى عظامه بغير لحم ،
كيف يصنع به ؟ قال : يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن و اذا كان الميت
نصفين صلى على النصف الذي فيه القلب .

وفي الباب عن عبد الله بن الحسين عن بعض اصحابه عن الصادق (ع) :
اذا وسط الرجل بنصفين صلى على الذي فيه القلب .

وعن التحرير عن البيهقي في جامعه عن احمد بن محمد بن عيسى عن
بعض اصحابه برفعه قال : المقتول اذا قطع اعضاؤه صلى على العضو الذي فيه
القلب .

واما المروى في الباب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) :
اذا قتل قتيل فلم يوجد الا لحم بلا عظم لم يصل عليه ، وان وجد عظم بلا لحم
صلى عليه .

وعن الفقه الرضوى : وان كان الميت اكله السبع فاغسل ما بقى منه ، و
ان لم يبق الاعظام جمعتها وغسلتها و صليت عليها و دفنتها .

فما يجوز الاستدلال بهما على الصدر التفاننا الى شمول الاطلاق لعظم
الصدر رفع اللحم اولى ، خلافا للمحكي عن الاسكافي فقال : لا يصلى على عضو
الميت و القتل الا ان يكون عضوا تاما بعظامه او يكون عضوا مفردا .

وله المروى في الباب عن احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن بعض اصحابه عن الصادق ((ع)) : اذا وجد الرجل قتيلا فان وجد له عضواً صلى عليه ودفن وان لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه ودفن .

وعن التحرير عن علي بن المغيرة قال : يلغنى ان ايا جعفر ((ع)) قال : يصلى على كل عضو رجلا كان او يدا او الرأس ((جزء)) فما زاد فاذا نقص عن رأس او يد او رجل لم يصل عليه .

وفيه ان ضعف سندهما يغنى عن التكلم ، مع ان في الباب وروى انه لا يصلى على الرأس اذا افرد من الجسد ، وعن طلحة بن زيد عن الصادق ((ع)) : لا يصلى على عضو رجل من رجل او يد او رأس منفردا فاذا كان البدن يصلى عليه وان كان ناقصا من الرأس واليد والرجل .
وهما مقدمان عليهما لان جوارهما بالشبهة .

وجميع عظام الميت كالصدر في الاحكام وفاقا للروض ، عملا بصحيفة علي بن جعفر المتقدمة ، وبخبري محمد والفقه الرضوي بتقريب ما عرفت ، ومقتضى المتن وماضاهاه وجوب التحنيط ايضا وفاقا للمشهور على ما حكاه في المختلف وفي التذكرة . وفي وجوب تحنيطه اشكال ينشأ من اختصاصه بالمساجد ومن الحكم بالمساواة ، وذهب جامع المقاصد والرياض كما عن الشهيد فسي بعض تحقیقاته الى وجوبه مع وجود المساجد والى عدمه مع عدمها ، ولا يخلو عن وجه وفي الاول لو وجد عضو من المساجد كاليد فهل يحنط ؟ الظاهر نعم اذ لم يثبت ان تحنيط المجموع شرط للابحاض فينتفى الوجوب ، انتهى .

وفيه مناقشة اذ الامر واحد ، ولا ريب ان ما قاله هو الاحوط ، وعلى القول بوجوب التحنيط على نفس الصدر اجزاء وضع مسمى الكافر عليه كما قاله في الرياض .

واما جميع عظام الميت فالظاهر عدم وجوب تحنيطه كما استظهره البعض عملا بالاصل مع عدم ذكره في الرواية .

(و ذات العظم والسقط لأربعة كذلك الا في الصلوة) فالكلام هنا في
مقامين .

الاول : ذات العظم يغسل و يكفن و يدفن عند علمائنا كما في المنتهى^(١)
وعن الخلاف الاجماع وهو الحجة الكافية حتى قال في الرياض : وربما كان اقوى
من النص . واما الاستدلال لذلك بخير علي بن جعفر المتقدم فقد اعترض عليه
بان الجمع المضاف يفيد العموم فلا وجه للتمسك به في المقام . واما الاعتراض
على الخبر بتضمنه للصلوة وفي المقام لا يقول علماءنا بها كما قاله في المنتهى ،
فغير ضاير اذ هو حينئذ كالعام المخصص فيما بقي حجة فتدبر .

و ظاهر المتن وجوب تحنيطه ايضا ، وحكاية في التذكرة عن سائر ثم قال :
وهو حق ان كان احد المساجد وجوبا والا فلا ، اقول : وهو الاحوط وان كان
في تعيينه نظر ، ثم ان مقتضى المتن وغيره كما في المنتهى وعن القواعد و
المبسوط و النهاية و السراير و الجامع و المراسم وغيرها التكفين فيعتبر القطع
الثلاث على المختار وان لم تكن بتلك الخصوصيات ، خلافا للشرايع و التذكرة و
التحرير كما عن نهاية الاحكام فيلف في خرقه ، واحتمل البعض اعتبار القطعة
حال الاتصال فان كانت القطع الثلاث تنالها وجبت ولو نالت منها اثنتان
كفتا وان نالت واحدة كفت .

واما اختاره التذكرة ومن يحذو حذوه ، هو الاقرب اقتصارا فيما خالف
الأصل على القدر المتيقن ، مع احتمال حمل التكفين الواقع في عيائر من عرفته
على المختار ، وان كان ذكر اللف في الخرقه في الخالية عن العظم لمن تصدى
منهم لذلك ، غير خال عن المنافرة .

وهل الحكم يختص بالمباني من الميت كما اختاره الجماعة ومنهم المحقق

(١) وقال في المنتهى ايضا لو وجد بعض الميت اما بان أكله سيع او احترق
بالنار او غير ذلك فان كان فيه عظم وجب غسله بغير خلاف بين علمائنا وان كان
صدره صلى عليه والا فلا ، انتهى . (منه)

فى التحرير ، ام يعم الميت والحي كما عن الجماعة ؟ وجهان والاول اقرب
اقتصارا فيما خالف الاصل على القدر المتيقن ، والثانى هو الاحوط .
وهل يلحق العظم المجرد به كما عن بعض ، ام لا كما اختاره آخر ؟
وجهان والاخير اقرب عملا بالمتيقن .

الثانى : السقط اذا كان له اربعة اشهر يغسل باطباء الاصحاب كما
فى جامع المقاصد . ونسبه فى المنتهى الى اكثر اهل العلم ناسبا للخلاف الى
احد قولى الشافعى ، عملا بالمروى فى الكافى فى باب غسل الأطفال عن زرارة
عن الصادق ((ع)) : السقط اذا تم له اربعة اشهر غسل .
وفى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين عن احمد بن محمد عن ذكره
قال : اذا تم السقط اربعة اشهر غسل ، الخبر .

وفى الباب فى الموثق عن سماعة عن الصادق ((ع)) : عن السقط اذا استوت
خلقه يجب عليه الغسل واللحد والكفن ؟ قال : نعم ذلك يجب عليه اذا
استوى .

وفى الكافى فى باب غسل الاطفال عن سماعة عن ابى الحسن الاول عن
السقط اذا استوى خلقه يجب عليه الغسل واللحد والكفن ؟ فقال : كل ذلك
يجب عليه .

والتقريب فى الأخيرين انما يتم بعد الالتفات الى المروى عن الفقه
الرضوى : اذا اسقطت المرأة وكان السقط تاما غسل وحنط وكفن ودفن ، و
ان لم يكن تاما فلا يغسل ويدفن بدمه ، وحدثنا عنه اذا اتى عليه اربعة اشهر
والى غير واحد من الاخبار الدالة بان النطفة تكون فى الرحم اربعين يوما ، ثم
تصير علقة اربعين يوما ، ثم تصير مضغة اربعين يوما ، فاذا اكمل اربعة اشهر بحث
الله ملكين خلائيين فيؤمران بالذكر والانثى ، فتأمل .

و يستفاد من خبرى سماعة والرضوى وجوب التكفين والدفن وفاقا للمحكى
عن الجماعة ، ويستفاد من التحرير والشرائع ، كما عن المبسوط اللغ فى خرقه ،

و لعلهم حملوا التكفين عليه و هو كما ترى .

و يستفاد من ظاهر المتن كما عن جملة من الكتب وجوب التحنيط ايضا ،
وعليه يدل الرضوى وهو الوجه ، فما يرمى اليه بعض الكتب من عدم الوجوب
بما لا يعتنى به .

(و) القطعة (الخالية) من عظم (تلف في خرقه و تدفن) من غير غسل
وفاقا للجماعة ، والاظهر عدم وجوب اللف ايضا عملا بالأصل وفاقا للجماعة واما
وجوب الدفن فلم اجد مخالفا و لعله يكفى في الوجوب في نحو المقام (١) .

(و كذلك السقط لاقبل من اربعة اشهر) يلف في خرقه و يدفن من غير أن
يغسل و يكفن و يصلّى عند العلماء كافة ، الا ابن سيرين فانه قال يصلّى عليه
قاله في التذكرة وهو الحجة مضافا الى الرضوى المتقدم ، والمروى في الكافي في
الباب عن محمد بن الفضيل كتبت الى ابي جعفر (ع) : عن السقط كيف يصنع
به ؟ فكتب (ع) : الى : السقط يدفن بدمه في موضعه .

وعدم ذكر اللف فيهما كما عن الشيخ وغيره ، غير ضاير بعد الاجماع الذي
عرفته من التذكرة كما عن التحرير على اللف في الخرقه ، والاطلاق في الأخير
مقيد بما عرفته من الاخبار .

وفي المنتهى لو وضعته سقطا لدون اربعة اشهر لم يصل عليه استحبابا و
لا وجوبا بلا خلاف .

(و يؤمر من وجب قتله) بالرجم او القود (بالاغتسال) والحنيط والتكفين
(اولا) ثم يقام عليه الحد (ولا يغسل) بعد ذلك ولا نعلم فيه مخالفا من
الاصحاب كما في الذكرى ، عملا بالمروى في الكافي في باب الصلوة على المصلوب
عن مسمع كرد بن عن الصادق (ع) : المرجوم والمرجومة يغسلان و يحنطان و
يلبسان الكفن قبل ذلك ثم يرجمان و يصلّى عليهما ، والمقتض منه بمنزلة ذلك

(١) وهو المقام الذي تصدى الاصحاب لذكر المسئلة . (منه)

يفسل ويحنط ويلبس الكفن ويصلى عليه .

وعن الفقه الرضوي وان كان الميت مرجوما بدا بغسله وتحنيطه وتكفينه ثم يرجم بعد ذلك ، وكذا القاتل اذا اراد قتله قودا .

وهل حكم من وجب قتله بخير الرجم والقود كحكميهما ؟ كما يستفاد من المتن وصريح الذكري ، ام يختص بهما ؟ كما اختاره في المنتهى وغيره وجهان والاخير اقرب اقتصارا فيما خالف الاصل على القدر المتيقن .

فروع :

الاول : صرح جامع المقاصد والرياض بان الامر هو الامام او نائبه ، والخبران عاريان عن ذلك ، بل مقتضاهما كون الاحكام واجبة عليهما من غير ان يحتاجا الى امر الامر ، نعم لو لم يفعلا كان على المكلفين الامر عليهما بهما حسبته ، اذ الظاهر كونها عليهما من باب العزيمة لا الرخصة ، نعم ما ذكرناه هو الاحوط .

الثاني : الاظهر كون الغسل هو غسل الاموات ، فيعتبر الأغسال الثلاثة كما صرح غير واحد ، عملا بالمتبادر من الخبرين ، وعليه فاشكال القواعد مما لا وجه له .

الثالث : لو سبق موته او قتل بسبب آخر ، لم يسقط الغسل سواء بقى سبب الاول ام لا ، كما لو عفى ، اقتصارا فيما خالف الاصل على المتيقن .

الرابع : لو لم يفسل قبل القتل وجب غسله بعده ، عملا بالعمومات .

الخامس : صرح الجماعة ومنهم الشهيدان والمحقق الثاني ، بعدم وجوب

الغسل بمسه بعد الموت ، وعليه يدل اطلاق غير واحد من الاخبار .

(و من مس ميتا من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل او مس قطعة ذات عظم ابينت منه او من حي وجب عليه الغسل) على المشهور المنصور عملا بالاخبار المتجاوزة عن حد الاستفاضة في الاول ، منها المروى في زيادات باب تلقين المحتضرين من التهذيب ، عن احمدها ((ع)) : الرجل

ينغض الميت ، اعليه غسل ؟ فقال : اذا مسه بحرارته فلا ، ولكن اذا مسه بعد ما يبرد فليغتسل .

و بالمروى في الباب عن ايوب بن نوح عن بعض اصحابنا ، عن الصادق عليه السلام : اذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة ، فاذا مسه انسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل ، فان لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه ، في الثاني مطلقا ، ولو ابيئت من ميت ، التفاتا الى الفحوى ، والى المروى عن الفقه الرضوي : وان مسست شيئا من جسد اكله السبع فعليك الغسل ان كان فيما مسست عظم ، وما لم يكن فيه عظم فلا غسل عليك في مسه .

خلافًا للمحكي عن المرتضى فيستحب هذا الغسل مطلقا ، وخلافه شاذ مع انه ليس له دليل صالح . اذ خبر سعيد بن ابي خلف المروى في التهذيب في باب الاغسال ، عن الصادق ((ع)) : الغسل في اربعة عشر موطئا واحدا فريضة والباقي سنة ، مع قصوره سنداً مما ليس فيه دلالة ، اذ المراد بالسنة هو ما ثبت من الاحاديث النبوية لامن ظاهر الآيات القرآنية .

واما خبر القاسم الصيقل المروى في الباب قال : كتبت اليه جعلت فداك هل اغتسل امير المؤمنين ((ع)) حين غسل رسول الله ((ص)) عند موته ؟ فاجابه : النبي ((ص)) طاهر مطهر ، ولكن امير المؤمنين ((ع)) فعل وجرت به السنة . فهو ايضا مع قصوره سنداً و دلالة كسابقه ، مما لا يقوم في مقابلة ما مر من وجوه عديدة .

و للمعتبر فجنح الى عدم وجوبه بمس القطعة ، وفيه ما عرفت من الاجماع المحكي ، والخبرين المعتضدين بالشهرة العظيمة ، مع ان في الذكرى في رده الاصحاب منحصرين في وجوب غسل الميت على الاطلاق وهم الاكثر ، وفي نافيهِ على الاطلاق وهو المرتضى ومن اخذ اخذه فالقول بوجوبه في موضع دون موضع لم يعهد .

فروع :

الاول : الحكم يتعلق بما قبل الغسل وهو مذهب علماء الامصار كما عن المنتهى ، وعليه يدل المروى في الكافي في باب غسل من غسل ، عن عبد الله بن سنان ، عن الصادق ((ع)) : يغتسل الذي غسل الميت ، وان قبل الميت انسان بعد موته وهو حار فليس عليه غسل ، ولكن اذا مسه وقبله وقد برد فعليه الغسل ، ولا بأس ان يمسه بعد الغسل وقبله .

وفي التهذيب في زيادات باب ثلثين المحتضرين في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) : مس الميت عند موته وبعد غسله وقبله ليس به بأس .

وفي الباب عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : لا بأس بان تمسه بعد الغسل وقبله .

وفي الباب في الصحيح عن الصفار : كتبت اليه رجل اصاب يديه او بدنه ثوب الميت الذي يلي جلده قبل ان يغسل ، هل يجب عليه غسل يديه او بدنه ؟ فوقع : اذا اصاب يدك جسد الميت قبل ان يغسل فقد يجب عليك الغسل .

وعليه فالمرور في الباب في الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : يغتسل الذي غسل الميت ، وكل من مس ميتا فعليه الغسل وان كان الميت قد غسل ، محمول على الاستحباب كما قاله التهذيب مع عدم قائله بالوجوب على الظاهر . ومقتضى الخبر الاول عدم الغسل بمسه قبل البرد ، ولا خلاف بين اصحاب في ذلك كما صرح البعض ، وفي الرياض الاجماع ، نعم اختلفوا في وجوب غسل ما مسه به ، فقال الجماعة بعدم اقتصارا فيما خالف الاصل الدال ، على الطهارة على القدر المتيقن وهو نجاسته بعد البرد ، وذهب في الرياض الى الوجوب ناسبا له الى المصنف ايضا ، التفاتا الى صدق الموت المرجح للحكم بالنجاسة ، واعترض بان القطع بالموت انما يحصل بعد البرد ورد بمنع عدم القطع قبله .

اقول الاظهر عندي ما اختاره الجماعة ، التفاتا الى صحيح محمد بن مسلم المتقدم ، والى المروى فى الباب فى الصحيح عن اسمعيل بن جابر : دخلت على الصادق ((ع)) حين مات ابنه اسمعيل الاكبر ، فجعل يقيله وهو ميت ، فقلست : جعلت فداك اليس لا ينبغي ان يمس الميت بعد ما يموت ومن مسه فعليه الغسل ؟ فقال : اما بحرارته فلا بأس انما ذلك اذا برد .

واما اطلاق ما فى التذكرة الميت نجس وان كان ادنيا عند علمائنا اجمع ، الى ان قال : ويظهر بالغسل باجماع علماء الاسلام ، فغير شامل لنحو المقام .
 الثانى : الاظهر عدم وجوب الغسل بمس الشهيد ، عملا بالاصل ، وحملا لاطلاق الامرة الى غيره اما بحكم التبادر او لما يظهر من الاخبار بعد ضم بعضها الى بعض بان غسل المس دائر مدار النجاسة ، وبما اخترناه قد افتى الجماعة فتروا الذخيرة مما لا وجه له يعتد به .

الثالث : هل يجب الغسل بمس عضو كمل غسله قبل تمام غسل الجميع ؟ قولان ولعل الاظهر العدم ، عملا بالاصل ومعنا لانصراف اطلاق الآمرة الى نحوه .

الرابع : وهل العظم المجرد من اللحم يحكم ذات العظم ؟ فيه قولان الاقرب العدم ، عملا بالاصل ، وفى الرياض هذا فى غير السن والضرس واما فيهما فالقول بالوجوب اشد ضعفا ، لأنهما فى حكم الشعر والظفر ، هذا مع الانفصال اما مع الاتصال فيمكن المساواة والوجوب لأنه جزء من جملة يجب بمسها الغسل ، كل ذلك مع عدم طهارته بالغسل ، اما معه ولو بالقرينة كالوجود فى مقبرة المسلمين ، فلا غسل بخلاف الموجودة فى مقبرة الكفار ، قال : واعلم ان كل ما حكم فى مسه بوجوب الغسل مشروط بمس ما تحله الحيوة من اللامس لما تحله الحيوة من الملموس ، فلما انتفى احد الأمرين لم يجب الغسل ، الى ان قال : هذا فى غير العظم المجرد كالشعر والظفر ونحوهما ، اما العظم فقد تقدم الاشكال فيه وهو فى السن اقوى ، ويمكن جريان الاشكال فى الظفر ايضا

لمساواته العظم في ذلك . ولا فرق في الاشكال بين كون العظم والمظفر من اللامس والملبوس .

(ولو خلت قطعة) عبارة من حي او ميت (من عظم او كان الميت من غير الناس غسل يده خاصة) ولو قال غسل العضو اللامس لكان اولي . اما وجوب غسل عضو اللامس في الصورتين فلما سيأتى من نجاسة الميت . لكن لابد من التقييد بما اذا كان هناك رطوبة على الاظهر كما سيظهر . واما عدم الغسل في الصورة الاولى فلما عرفت من الخبرين مضافا الى الاصل .

تنبيه :

استظهر بعض الاجلاء عدم الخلاف في ان مس الميت من الاحداث الموجبة لنقض الطهارة . المتوقف ارتفاعها على الغسل خاصة او مع الوضوء على المشهور المنصور . ويدل على النقض المروي عن الفقه الرضوي حيث قال ((ع)) في باب غسل الميت و تكفينه بعد ذكر غسل المس : وان نسيب الغسل فذكرت بعد ما صليت فاغتسل واعد صلواتك .

ما في المدارك لم اقف على ما يقتضي اشتراط غسل المس في شيء من العبادات . ولا من مانع من ان يكون واجبا لنفسه . نعم ان ثبت كون المس ناقضا للوضوء اتجه وجوبه للامور الثلثة المذكورة الا انه غير واضح .

اقول فيه ما عرفته . مع انه قد تقدم في شرح قول المصنف وكل الاغسال لا بد معها من الوضوء . الى آخره . ما يدل على ايجاب الوضوء . وفي التذكرة يجب الوضوء بالمس لقولهم ((ع)) : كل غسل لا بد معه من الوضوء الا الحنابة فلو اغتسل ولم يتوضأ بطلت . انتهى . وبذلك ظهرنا قضية الحيض والنفاس ايضا للوضوء . والأظهر كونهما ^(١) ايضا كالوضوء واجبا لغيره . بل ظاهر التذكرة ^(٢)

(١) اي الحيض والنفاس . (منه)

(٢) واما المناقشة في استدلال التذكرة باحتمال كون الوضوء واجبا تعبديا فغير وجه لما عرفت في شرح قول المصنف المشار اليه . (منه)

عدم الخلاف فيه حيث قال : لاشئ من الطهارات التلث بواجب في نفسه
عدا غسل الجنابة على الخلاف ، وانما يجب بسببين اما الفذر وشبهه او وجوب
ما لا يتم الا بها اجماعا . انتهى .

اقول الاظهر كون غسل الجنابة ايضا واجبا لغيره كما سبق في بحثها ، و
الاظهر كما صرح البعض عدم منع حدث المس من الصوم ولا من دخول المساجد
عملا بالاصل ، نعم يمنع من دخوله اليها مع عدم غسله للعضو اللامس اما مطلقا
او مع سريان النجاسة الى المسجد على الخلاف .

(النظر الرابع في اسباب التيمم) اي الاسباب المسوغة له (وكيفيته)
و وجوبه ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وانما .

(يجب التيمم لما يجب له الطهارة) لما سيجي ، بانه ظهور عند فقد
الماء ، هذا اذا كانت الطهارة شرطا فيه واما الغسل بالنسبة الى الصوم ففيه
نظر ، كما في الذكرى وغيرها ينشأ من عدم اشتراط الطهارة فيه ، ومن وجوب
الغسل متعذرا فليقل الى بدله التفاتا الى المروي في التهذيب في باب التيمم
عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن آيائه ((ع)) عن ابي ذر : انه اتى النبي (ص)
فقال : يا رسول الله هلكت جامعت على غير ماء ، قال : فأمر النبي (ص) بحمل
فاستتر به ، وبما فاعتسلت انا وهي ، ثم قال : يا أبا ذر يكفيك الصعيد عشر
سنين .

وفي الباب في الصحيح عن حماد بن عثمان عن الصادق ((ع)) : عن الرجل
لا يجد الماء ايتيم لكل صلوة ؟ فقال : لا هو بمنزلة الماء ، ولعل الأقرب
الوجوب .

(وانما يجب عند فقد الماء) مع الطلب على الوجه المعتبر بالاجماع و
الآية والنصوص الآتية انشأ ، قال الله تعالى : ((وان كنتم مرضى او على سفر اوجاء
احد منكم من الغائط او لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا
فامسحوا بوجوهكم وايديكم ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج ولكن

يريد ليظهركم ولستم نعمته عليكم لعلمكم تشكرون)) .

((او تعذر استعماله للمرض)) بان يخاف زيادته او بطؤه برئه او عسر علاجه او المتوقع حدوثه . من غير فرق بين المرض العام لجميع البدن ام لا . لنفسي الحرج و الضرر النفيان و ارادة اليسر و المنع من الالقاء الى التهلكة . هذا مضافا الى الاخبار المستفيضة .

منها المروى في التهذيب في الباب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) : عن الجنب يكون به القروح . قال : لا بأس بان لا يغتسل يتيم . وفي الباب في الصحيح عن داود بن سرحان عن الصادق (ع) في الرجل تصيبه الجنبانة وبه جروح او قروح او يخاف على نفسه من البرد . فقال : لا يغتسل و يتيم .

و نحوه صحيحة ابن ابي نصر عن الرضا (ع) المروية في الباب . (١) والى ظهور عدم الخلاف في المذكورات . وفي التذكرة المرفوعة اذا خاف التلف باستعمال الماء وجب التيمم باجماع العلماء . وكذا ان خاف سقوط عضو او بطلان منفعة عضو . ولو خاف زيادة او بطؤ البرء جاز التيمم عند علمائنا . و ينبغي التنبيه لامور :

الاول : المشهور المصنوع عدم الفرق بين متعدد الجنبانة وغيره في تسويغ التيمم له عند الضرر بالماء . عملا بما دل على نفى الحرج والعسر في هذه الشريعة بقول مطلق كما يأتي تفصيله في اوائل كتاب الصلوة . هذا مضافا الى خبر السكوني المتقدم و اطلاق جملة من الاخبار المتقدمة . والى عدم كون الجنبانة على هذا التقدير محرمة وفاقا للاكثر وعن التحرير الاجماع . مع وجوب دفع (١) وفي النهاية في باب التيمم عن الصادق (ع) المبطلون والكسير يؤمان ولا يغتسلان وقبل لرسول الله ان فلانا اصابته جنبانة فغسلوه فمات فقال : قتلوه الاسألوا الا تيمموا ان شفاء العي السؤال وفي الكافي في اول باب سؤال العالم في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الصادق (ع) عن محمد بن اصابته جنبانة فغسلوه فمات قال : قتلوه الاسألوا فان دوا العي السؤال . (منه)

الضرر المظنون عقلا و نقلا ، قال الله تعالى : ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة .
وعليه فعا عن المفيد والخلاف من ايجاب الغسل مع التعمد ، وان خاف
التلف كما عن ظاهر الاسكافي ، مما لا يلتفت اليه اصلا .

واما المروى في الباب في الصحيح عن سليمان بن خالد وغيره عن
الصادق ((ع)) : عن رجل كان في ارض باردة فتخوف ان هو اغتسل ان يصيبه
عنق من الغسل ، كيف يصنع ؟ قال : يغتسل وان اصابه ما اصابه ، قال : وذكر
انه كان وجعا شديدا الوجع فاصابته جنابة ، وهو في مكان بارد وكانت ليلة
شديدة الريح باردة ، فدعوت الغلظة فقلت لهم : احملوني فاغسلوني ، فقالوا :
انا نخاف عليك ، فقلت : ليس بد فحملوني و وضعوني على خشبات ثم صبوا على
الماء فغسلوني .

وفي الباب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) : عن رجل
تصيبه الجنابة في ارض باردة ولا يجد الماء وعسى ان يكون الماء جامدا ، فقال :
يغتسل على كل ما كان ، حدثه رجل انه فعل ذلك فمرض شهرا من البرد ، فقال :
اغتسل على ما كان فانه لا بد من الغسل ، وذكر ابو عبد الله ((ع)) انه اضطر
اليه وهو مريض فأتوه به مستحنا فاغتسل ، وقال : لا بد من الغسل .

فمع ظهورهما في عدم تعمد الجنابة الذي لا يقول به المخالف ، مما لا
يصلحان لمعارضة المختار الموافق للاعتبار والآيات القرآنية والأحاديث الكثيرة
الدالة على السعة و ارادة اليسر ، كما فصلناها في اوائل كتاب الصلوة في
مسئلة عدم وجوب تقديم الصلوة الفايئة على الحاضرة بما لا مزيد عليه ، وللأخبار
الدالة بطرح ما خالف القرآن وللأمر ياخذ ما اشتهر بين الطائفة من وجوه
عديدة ، سيما بعد الالتفات الى تضمنهما على ما زعمه المستدل بارتكاب
المعصوم ((ع)) أمرا يوجب القاء نفسه الى التهلكة ، والى عدم المنع في ارتكاب
السبب كما عرفت نقل الاجماع عليه .

وعليه فكيف يوجب الانتقام الشديد باتلاف النفس ؟

واما مرفوعتا على بن ابراهيم وعلى بن احمد المرويتان في الباب ،
فضعف سندهما يغني عن التكلم فيهما .
تذنيب :

على المختار لا يجب إعادة الصلوة بعد وجود الماء ، وفاقا للمشهور كما
صرح البعض ، عملا بجملة من الاخبار منها المروى في الباب في الصحيح عن
محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) : عن رجل اجنب فتيمم بالصعيد وصلى ثم
وجد الماء ، فقال : لا يعيد ، ان رب الماء رب الصعيد فقد فعل احد الظهورين
خلافا للمحكي عن الشيخ في المبسوط و النهاية فخائف التلغ على نفسه
يتيمم ويصلي ويعيد الصلوة اذا وجد الماء واغتسل . عملا بالمروى في الباب
عن جعفر بن بشير عن رواه عن الصادق ((ع)) : عن رجل اصابته جنابة في ليلة
باردة يخاف على نفسه التلغ ان اغتسل ، قال : يتيمم فاذا أمن البرد اغتسل و
اعاد الصلوة .

و نحوه صحيحة عبد الله بن سنان المروية في النهاية في الباب بأدنى
تغيير غير مضر ، والاجود حملهما على الاستحباب كما عن الاصحاب جميعا بين
الأخبار .

الثاني : المريض والجريح الذي لا يخاف الضرر باستعمال الماء
كالصداع والحمى الحارة ، لا يجوز له التيمم ، خلافا للمحكي عن بعض العامة
عملا بعموم الآتية ، وفيه ان المتبادر منها غير المفروض .

الثالث : اذا خاف حدوث مرض يسير او زيادته بحيث يحتمل عادة
كالصداع وجع الضرس مع زواله ، فهل يجوز التيمم حينئذ ام لا ؟ قولان و
لعل الاول اقرب ، عملا بما يستفاد من المروى في التهذيب في زيادات باب
صفة الوضوء في الصحيح عن عبد الاعلى مولى آل سام عن الصادق ((ع)) : عشرت
فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرارة كيف اصنع بالوضوء ؟ قال : يعرف
هذا واشباهه من كتاب الله عز وجل قال الله : ((ما جعل عليكم في الدين من

حرج)) او امسح عليه .

واما الاستدلال بالآية بعد الالتفات الى معممية الاجماع المركب ، فانما يتم اذا لم يكن قوله تعالى فلم تجدوا ماء قيد للجميع ، وامامع الاحتمال فيسقط الاستدلال .

الرابع : المرجع في معرفة الضرر بالماء الظن المستند الى الوجدان الحاصل بالتجربة او غيرها او اخبار عدل ، ولو حصل الظن باخبار فاسق او صبي او امرأة او مخالف غير متهم في الدين ، ففي التذكرة الاقرب القبول لأنه يجري مجرى العلامات كما يقبل قول القصاب الفاسق في التذكية ، وتبعه المتأخرون كما قيل قائلًا بعدم وجدان المصرح بخلافه ، ولا بأس به سيما بعد الالتفات الى ما عن ابن زهرة من دعوى الاجماع على ان من اسباب الترخيص الخوف من استعمال الماء .

وعن التحرير يستبيح المريض التيمم مع خوف التلف اجماعا ، ثم قال : هل يستبيحه لخوف الزيادة في العلة او بطؤها او الشين ؟ مذهبنا نعم حصول الترخيص بمجرد الخوف وان لم يكن مع الظن او كان بمحض الجبن ، انتهى .
واما الاستدلال للمطلب بان غاية ما يقيد به الآية اعتبار ظن الضرر ، فيكفي حصوله باي وجه اتفق ، ففيه ما عرفت عن قريب .

الخامس : لو عجز عن الوصول الى الماء بسبب ضيق الوقت بحيث لا يدرك منه بعد الطهارة بقدر ركعة ، فعليه التيمم والاتيان بالصلوة اداء ، وفاقا للمحكي عن المشهور عملا بما دل على عدم جواز تأخير الصلوة عن الوقت كما يسأتى في مقامه .

خلافا للمحقق فقال : من كان الماء قريبا منه و تحصيله ممكن لكن مع فوات الوقت ، او كان عنده و باستعماله يفوت ، لم يجز له التيمم ويسعى اليه لأنه واجد ، وفيه ان مطلق الوجدان غير نافع ، بل الاعتبار الوجدان المتمكن من استعماله شرعا ، و حيث يستلزم التأخير خروج الوقت الممنوع شرعا فليات

بالصلوة بالطهارة الترابية ان رب الماء هو رب الصعيد .
وبما ذكر ظهر ايضا عدم جواز التأخير اذا كان الماء موجودا عنده بحيث
يستلزم الوضوء خروج الوقت ، وفاقا لغير واحد ، فراجع الى صلوة الخوف حتى
يظهر لك مقدار اهتمام الشارع بالوقت .

السادس : وجود الماء في ملك الغير مع عدم الرخصة شرعا بمنزلة العدم
لكن صرح بعض المحققين بجواز الطهارة من مياه الشطوط والانهار والعيون
الجارية مع كونها مملوكة مالم يتحقق اجحاف ، كما يجوز الشرب وسقي الدواب
ونحوهما مما هو متداول بين المسلمين ، ولو لم يعلم بأن الفحوى اذن الارباب
مستندا في ذلك الاجماع المستفهم من السيرة ، وبما ورد في ان المسلمين و
الناس شركاء في الماء والنار .

السابع : اذا اندفع الضرر بتسخين الماء ولو احتاج الى شراء حطب او
استيجار من يسخنه وجب قضاء لحق الواجب المطلق ، وفي التذكرة لو تمكن من
استعمال الماء الحار وجب اسخانه ولا يتيم لان عدم الماء شرط ، وهو قول الفقهاء
وقال داود يتيم لظاهر الآية ، انتهى .

وكذا لو اندفع بقاء الحمام ، او بستر محال الغسل عن الهواء بسرعة ، و
تنشيف الرطوبة منه ، ولو احتاج التحصيل الى حركة عنيفة لم يمكنه تحملها عادة
لكبر او مرض تعين التيم دفعا للحرج .

(او) تعذر استعماله بسبب (البرد) الشديد الذي لا يتحمل مثله عادة ،
عملا بما دل على نفي الحرج ، وبخبري داود وابن ابي نصر المتقدمين و
مقتضاهما جواز التيم بالتألم باستعمال الماء وان لم يخش سوء العاقبة ، كما عن
المنتهى ونهاية الاحكام والميسوط والنهاية والاصباح وظاهر الكافى و
الغنية والمراسم والبيان والجامع ، خلافا للقواعد فلا وفيه ضعف .

والاستدلال بخبر سليمان المتقدم الدال باغتسال مولانا الصادق (ع) في
ليلة باردة وهو شديد الوجع ، مما لا وجه فيه .

وفى حكم البرد الحر كما صرح الجصاعة ، و الرايحة كما صرح غير واحد ،
و التخصيص بالبرد لمكان الغلبة .

(او) تعذر استعماله بسبب (الشين) وهو على ما ذكره غير واحد ما يعلو
البشرة من الخشونة المشوهة للخلقة وربما بلغت تشقق الجلد وخروج الدم ، و
كونه موجبا للترخيص هو المعروف من الاصحاب ، بل نسيه فى المنتهى الى
علما ئنا اجمع و ظاهر جامع المقاصد كما عن ظاهر التحرير ايضا دعوى الاجماع
لكن عن المنتهى انه قيده فى بعض المواضع بالفاحش ، كما اختاره فى جامع
المقاصد ، وجعله فى الرياض اولى لكن ظاهره الافتاء بالاطلاق حاكيا له عن
نهاية الاحكام ايضا ، مستدلا لذلك باطلاق .

وفيه انه انما يحسن لو كان ههنا نص مطلق ولم اجده ، الا أن يرا د
اطلاق الاجماع ، وفيه ان اظهر الاجماع ان اجماع المنتهى وقد عرفت تقييده
فى بعض مواضعها بالفاحش .

وعن الخلاف خوف التأثير فى الخلقة و تغيير شىء منها و التشويه
موجب لجواز التيمم ، لأن الآية عامة فى كل خوف و كذلك الاخبار ، واما اذا لم
يشوه خلقة ولا يزيد فى علة ولا يخاف التلف وان اثر قليلا ، فلا خلاف فى انه
لا يجوز له التيمم ، انتهى .

اقول التحقيق ان يقال : ان يبلغ الشين حد المرض او خيف حصوله او ،
زيادته او بطؤ برئه او عسر علاجه فلا اشكال فى الترخيص ، واما لو لم يصل الى
شىء مما ذكرناه ، ففيه اشكال ينشأ من جواز القول بانصراف اطلاقهم الى ما
ذكرناه سيما بعد ملاحظة ما تقدم عن الخلاف من قوله وان اثر قليلا و من ذكر
الشين و المرض جميعا ، فلو كان المراد الاتحاد لما كان فى التعدد حلاوة ، و
يمكن دفع الاخير بان ذكر الخاص بعد العام مما ليس فيه شناعة سيما فى نحو
المقام الذى كان الاصحاب فى صدد التفصيل والتوضيح للعموم بلوى المسئلة ،
الا ترى انه كان يكفى لهم فى بيان الترخيص الاقتصار على العجز عن استعمال

الماء فمع ذلك عدلوا عنه وفصلوا بما تراء ، فاذن الاجود العمل بالاول اقتصارا فيما خالف الاصل على القدر المتيقن ، سيما بعد اعتضاده ولو في الجملة بأنا لو قلنا بالاطلاق لوجب الحكم ببطلان الطهارة المائية بالنسبة الى كثير من في البلاد الباردة لحصول الشين فيهم ولو في الجملة ، اذ الأمور به حينئذ التيمم فباتيان الطهارة المائية لم يتحقق الصحة والامتنال .

(او خوف العطش) ان لم يكن في الماء سعة عن قدر الضرورة اجماعا ، كما عن ابن زهرة و التحريم و المنتهى ، عملا بالمروى في الكافي في باب الرجل يكون معه الماء في الصحيح ، عن ابن سنان و الاظهر انه عبد الله ، عن الصادق عليه السلام : في رجل اصابته جنابة في السفر و ليس معه ماء الا قليل و خاف ان هو اغتسل ان يعطش ، قال : ان خاف عطشا فلا يهريق منه قطرة و لم يتيمم بالصعيد فان الصعيد احب الي .

و الاجماع المحكية قد دلت بأن افعال التفضيل ليس هنا على بايه بل المراد ان فيه الحب او المراد لا احب منه ، و بما ذكر ظهر وجه الاستدلال بخير ابن ابي يعفور المروى في الباب .

ويدل على المختار ايضا المروى في التهذيب في زيادات باب التيمم في الموثق عن سماعة عن الصادق (ع) : عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته ، قال : يتيمم بالصعيد ويستيقى الماء فان الله عز وجل جعلهما طهورا الماء و الصعيد .

وفي الباب في القوي عن محمد الحلبي عن الصادق (ع) ((الجنب يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل به خاف العطش اغتسل به او يتيمم ؟ فقال : بل يتيمم وكذلك اذا اراد الوضوء ، ولا فرق في العطش بين الحال و المتوقع في زمان يخاف فيه عدم حصول الماء ، عملا بالاطلاق بل لعل ظاهر الاخبار الاخير ، وعليه فالاستدلال في الحال انما هو بالفحوى .

ولو ظن وجود الماء غدا فهل يتيمم كما جنح اليه البعض ام لا كما احتمله ؟^(١)

(١) وهو الذخيرة والتذكرة . (منه)

آخر وهو المنتهى وجهان ينشأن من اصابة العدم وحصول الخوف المقتضى للترخيص فالاول ، و من عدم بدء في العمل بالظن في نحو المقامات التفاتا الى السيرة ، ويمكن الفرق بين الظن القوي فالاول والضعيف فالثاني ، ولعل هذا التفصيل اجود ولا نسلم انصراف الخوف في الاخبار الى نحو المقام ، و مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين الخوف على النفس او شئ من الاطراف او حصول مرض او زيادته ، او خوف ضعف يعجز معه من المشي او تخلف السرفقة مع الاحتياج اليها او مزاوله امور السفر حيث يحتاج اليها .

ولو خاف على رفيقه العطش استبقى الماء و يتيمم كما عن الاصحاب ، اذ حرمة اخيه المسلم كحرمة .

و اولى منه لو خاف على عياله كلا او بعضا ، وكذا لو وجد عطشانا يخاف تلفه وجب ان يسقيه الماء و يتيمم ، خلافا للمحكي عن بعض الجمهور .

و بالجملة كلما ثبت من الشرع وجوب حفظه عن الهلكة او الضرر يكون الحكم فيه كما ذكر ، وعن الجماعة انهم الحقوا بذلك الدواب المحترمة ، وهو كذلك لو كان يتضرر بتلافه ولو في الجملة و اما بدونه ففيه نوع اشكال ، التفاتا الى ان مطلق ذهاب المال غير مسوغ للتيمم ، ولذا وجب صرف المال الكثير لشراء الماء كما يأتي تفصيله .

و اما غير محترم من الحيوان كالمرتد عن فطرة والكافر الحربي و الكلب العقور والخنزير وكلما يجب قتله ، فلا ترخيص فيه الا اذا تضرر بمفارقتهم . وعن المنتهى لو خاف على حيوان الغير التلف ففي وجوبه اشكال ، فان اوجبه فلا قرب رجوعه على المالك بالثمن ، واستقرب البعض عدم الترخيص للعمومات مع القدرة على الماء .

اقول لو كان حيوان الغير وهما ^(١) محترمان مما يحتاج الغير اليه ، بحيث

(١) اي الحيوان والغير . (منه)

يكون فقدّه موجبا لهلاكه أو هلاك أحد من عياله أو تلف بضع أو عضو أو حصول
اجحاف أو مشقة لا تتحمل عادة ، فقد حكم بعض المحققين بوجوب حفظ الماء له
والتيمم ، لكن قال ليس عليه أن يعطى الماء مجاناً بل له أن يأخذ العوض ، وإن
ضايق في العوض فالظاهر أنه لا ينشأ منشأ لحيلة عدم إعطاء الماء بل الإعطاء
لازم لحفظ المحترم ، وله أن يأخذ العوض منه قهراً بحكم حاكم الشرع ولو
بعنوان التقاض ، انتهى .

ولو أمكن أن يتطهر به ويجمع المتساقط من الأعضاء للشرب على وجه
يكتفى به وجب جمعا بين الحقين .

ولو كان ماءً أن ظاهر ونجس وخشى العطش فانه يستقي الظاهر لشربه
والتيمم ، كما عن الأصحاب لعدم جواز شرب النجس والطهارة به فوجوده
كالعدم ، وتأمل البعض (١) ما لا وجه له أصلاً .

ولو تطهر بالماء في موضع العطش فعن نهاية الأحكام أنه استقرب
الأجزاء لامثال أمر الوضوء ، وفيه أن الأمر حينئذ التيمم لا الوضوء ولم يستل
فمن أين الصحة .

(أ) خوف (اللس أو السبع) في طريق الماء سواء كان على النفس أو المال
اجماعاً كما عن الفاضلين ، وعن ابن زهرة الإجماع على أن من أسباب جواز
التيمم الخوف من العدو ، عملاً بالمروى في التهذيب في باب التيمم عن يعقوب
بن سالم عن الصادق (ع) : « عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق
ويساره غلوتيناً ونحو ذلك ، قال : لا أمره أن يفر بنفسه فيعرض له لص أو سبع . »

وفي الباب عن داود الرقي عن الصادق (ع) : « اكون في السفر ويحضر
الصلوة وليس معي ماء ، ويقال إن الماء قريب منا ، فاطلب الماء وأنا في وقت
يمينا وشمالاً ؟ قال : لا تطلب الماء ولكن تيمم فاني أخاف عليك التخلف عن
أصحابك فتضل ويأكلك السبع . »

(١) وهو الذخيرة . (منه)

والحق الاصحاب كما قيل بما ذكر الخوف على الاطراف او البضع او العرض و
الخوف على الفاحشة ، من غير فرق بين الذكر والانثى والخوف على الاهل .
وهل الخوف الحاصل بسبب الجبن كذلك كما عن التحرير ام لا كما عن
المشهور ؟ وجهان والاول اجود ان كان ينشأ الضرر واما ما لا ينشأ الضرر ففي
الحاقه تأمل ، وحكم الرياض بالعدم .

(او) خوف (ضياع المال) بسبب السعي الى الماء وان لم يكن من اللص
او السبع . ويمكن ان يريد بخوف اللص او السبع الخوف على النفس . وبقوله
او ضياع المال ضياعه بسببهما . وفي التذكرة لو كان يقربه ماء وخاف ان سعى
اليه على نفسه من سيع او عدوا وعلى ماله من غاصب او سارق جاز له التيمم
اجماعا ، وعن المنتهى : السبب الثالث ان يخاف على نفسه او ماله لصا او سبعا او
عدوا او حريفا او التخلف عن الرفقة وما اشبهه ، فهو كالعدم لانعرف فيه خلافا .
اقول وبما ذكر ظهر دليل الكل .

ولا فرق في المال بين القليل والكثير للاطلاق .
(او عدم الآلة) كالدلو والرشاء حيث يحتاج اليهما ، والقادر على شد
الثياب بعضها ببعض والتوصل الى الماء بها ولو يشق بعضها وان نقصت
اثمانها مالم يحصل به اجحاف ، متمكن .

(او عدم الثمن) في الحال او المال حيث يمكن تأجيله اليه مع وجود الماء
مع من لا يعطى الا بالثمن ، ولو توصل الى الماء بالهبة او العارية لم يجز التيمم
للممكن ، ولو وجد الماء بثمن لا يقدر عليه فبذل الثمن فهل يجب القبول ام لا (١)
قولان ينشأ من الممكن فالاول ، ومن كونه منته في العادة فالثاني ، ولعل الاول ارجح .
والظاهر ان المنذور على وجه يدخل فيه المحتاج يجب قبوله قولاً واحداً كما

(١) ذهب الى الاول الشيخ والمنتهى كما حكى والذخيرة والى الثاني التذكرة
والشهيد الثاني كما عن الاول . (منه)

قاله البعض (١) .

ولا يجوز مكابرة مالك الماء والآلة عليهما ، لانتفاء الضرورة بفعل اليد بخلاف الماء للعطش والطعام بالمجاعة .

ولو علم مع قوم ماء فعليه ان يطلبه منهم اذا احتل البذل ، كما استظهر البعض مع احتماله عدم الرجوب ، وكذا الحكم في استيهاب الثمن على اشكال لمكان العنة الشديدة ، ولو امتنع من قبول الهبة لم يصح علوته مادام الماء في يد المنتهب لتمكينه كما صرح غير واحد ، ولو عدم الثمن وتمكن من تحصيله بالكسب وجب كما في التذكرة ، ولو كان عادما للثمن وباعه الماء بايع في الذمة ففي التذكرة لم يلزمه شراؤه لما فيه من الضرر باشتغال الذمة ، خلافا للمحكي عن التحرير فيجب ، بل عن المنتهى لو كان عليه دين مستغرق وجب عليه الشراء في الذمة لانه متمكن .

(ولو وجدته) اي الثمن (وخاف الضرر بدفعه) عوضا عن الماء او الآلة (جازله التيمم) لنفي الضرر في الشريعة ، وعن المنتهى لو احتاج الى الثمن للنفقة لم يجب عليه الشراء قولا واحدا (ولو وجدته) اي الماء (بثمن لا يضره في الحال) اي المكلف واردة الحال المقابل للاستقبال وان امكن لكن الاولى ما فسرناه (وجب الشراء وان زاد عن ثمن المثل) اضعافا ، اجماعا كما عن الخلاف عملا بالمرى في التهذيب في باب التيمم في الزيادات في الصحيح عن صفوان عن ابي الحسن ((ع)) : عن رجل احتاج الى الوضوء للصلوة وهو لا يقدر على الماء فوجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم او بألف درهم ، وهو واجد لها يشتري ويتوضأ او يتيمم ؟ قال : لا بل يشتري قد اصابني مثل هذا فاشتريت وتوضأت ، وما يشتري بذلك مال كثير .

وعن تفسير العياشي عن الحسين بن ابي طلحة قال : سألت عبدا صالحا

(١) وهو الذخيرة .

عن قول الله تعالى: ((أوالمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا)) ما حد ذلك ؟ فان لم تجدوا بشرا أو بغير شراء ان وجد قدر وضوئه بمائة ألف أو ألف وكم بلغ ، قال : ذلك على قدر جدته .

وعن دعائم الاسلام قالوا ((ع)) في المسافر يجد الماء بثمن غال ان يشتريه اذا كان واجدا لثمنه فقد وجده الا أن يكون في دفعه الثمن ما يخاف منه على نفسه التلف ان عدمه والعطب فلا يشتري و يتيمم بالصعيد و يصلى .

وعن شرح الكتاب لفخر الاسلام : ان مولانا الصادق ((ع)) اشترى وضوء بمائة دينار ، خلافا للمحكي عن الاسكافي فنفي الوجوب مع غلاء الثمن ولكن اوجب الاعادة اذا وجد الماء ، وله ان خوف ضياع المال اليسير بالسعى الى الماء يوجب التيمم فلا يجب بذل الكثير ، للاشتراك في المعنى ولأنتمضييع للمال ولنفي الضرر ، وفيه انه اجتهاد في مقابلة النص مع ان الفرق واضح .
وعليه فلا وجه لقول المصنف (على اشكال) و اطلاق العبارة كما عن المسالك عدم الفرق بين المجحف وغيره ، خلافا لغير واحد فيقيد وجوب الزائد عن ثمن المثل بعدم الاجحاف بالمال وهو الأوجه ، لما عن المنتهى لو كانت الزيادة كثيرة يجحف بماله سقط عنه وجوب الشراء ولا نعلم فيه مخالفا .
(وكذا الآلة) يجب شراؤها وان زاد عن ثمن المثل مع عدم الاجحاف للتمكن .

تنبيه :

عن نهاية الاحكام لو وجد ماء موضوعا في الفلاة في حب أو كوز ونحوه للسائلة ، جاز له الوضوء ولم يسغ له التيمم لانه واجد ، الا ان يعلم او يظن وضعه للشرب ولو كان كثيرا دلت الكثرة على تسويغ الوضوء منه ، وعن المنتهى في صورة الكثرة لا خلاف في الجواز .

اقول لا بأس في الحكم المذكور في صورة الكثرة لدعوى عدم الخلاف ، واما في صورة القلة فللتوقف في الشك باذن المالك مجال ، بل ربما يأتي التوقف في

صورة الظن بالرضا لكن الأظهر الجواز فيه عملاً بالسيرة .

(ولو فقهه) أي الماء (وجب الطلب) مع الامكان وانتفاء الضرر اجماعاً كما
عن الجماعة . ومع عدمهما أو أحدهما فلا اجماعاً على الظاهر المستظهر به في
بعض العيائر ، عملاً بخبري يعقوب وداود المتقدمين في خوف اللص ، ولو غلب
على ظنه العدم فهل يجب الطلب أم لا ؟ قولان ولعل الأجود الأول وقيام
الظن مقام العلم في الشرعيات على اطلاقه غير مسلم .

وحد الطلب (غلو سهم) يفتح الغين ، وهي مقدار رمية من الرامي بالآلة
المعتدلين كالهباء .

(في الحزنة) يسكون الزاء وهي خلاف السهلة وهي المشتملة على نحو
الاشجار والاحجار والعلو والهبوط المانع من رؤية ما خلفه .

(و) قدر سهمين (في السهلة) عملاً بالمرور في التهذيب في باب التيمم
عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي ((ع)) : يطلب الماء في السفر إن كانت
الحزونة فغلو وإن كانت سهولة فغلوتين لا يطلب أكثر من ذلك ، وقصور السند
منجبر بالاجماع المحكي عن المنتهى وظاهر التذكرة ، بل عن الحلبي دعوى تواتر
النقل به ، وعليه فلا يقوم في مقابلة المروى في الكافي في باب الوقت الذي يوجب
التيمم في الصحيح عن زرارة عن أحدهما ((ع)) : إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب
مادام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم وليصل في آخر الوقت ،
فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل .

من وجوه عديدة سيما بعد الالتفات إلى جواز القول بأن المراد الطلب
في السعة والتيمم عند الضيق ، لأن يكون المراد استيعاب الوقت بالطلب
كما جنح إلى الافتاء به في التحرير مع أنه حينئذ شاذ جداً ، وميل التحرير لا
ينفع في نحو المقام .

كما لا ينفع قول المدارك : والمعتد اعتبار الطلب من كل جهة يرجوا
فيها الإصابة بحيث يتحقق عرفاً عدم وجدان الماء ، انتهى ، في المقام فلا

التفات اليهما ، و مقتضى الخبر الاكتفاء بالطلب في جهة واحدة خلافا للمحكي عن المشهور فيجب في الجهات الاربع ، بل عن الغنية الاجماع وهو الحجة ، و عليه فلا التفات الى ما عن النهاية و الاقتصاد والوسيلة من الاقتصار على اليمين واليسار .

واما ما عن المفيد والحلي من ذكرهما بزيادة الامام فلا يعلم بذلك المخالفة للمختار لكون الخلف مفروغا عنه بالمسير .

فروع :

الاول : لو تيقن عدم الماء في الجهات كلا او بعضا سقط الطلب مطلقا او فيه لقبح الامر بالطلب حينئذ ، ولو تيقن وجود الماء في ازيد من النصاب وجب قصده ما لم يخرج الوقت اذا لم يستلزم فوات مطلوبه ، واذا استلزمه فالاقرب السقوط .

وهل الظن كاليقين كما عن بعض ؟ فيه تردد ، ولعل الاجود الاحتياط ، عملا بالاصل ، مع جواز القول بانصراف الدال على النصاب على غير المفروض .
الثاني : لو عجز عن الطلب ، فهل يجب الاستنابة ولو باجرة كما قاله البعض ام لا ؟ وجهان والاول احوط ، وعليه فهل يشترط في النصاب العدالة كما قاله البعض ام لا ؟ وجهان والاول احوط ، هذا مع وجوب العادل والا فيكفي غيره ، وعلى التقديرين يحتسب لهما .

الثالث : هل يكفي الطلب قبل الوقت كما جنح اليه البعض (١) ام لا اذا امكن التجدد بعده كما عن المصنف وغيره ؟ وجهان .

الرابع : لو اخل بالطلب اللازم عليه فتيمم وصلى ثم وجد الماء ، اعاد الصلوة ان اتى بها في سعة الوقت اجماعا كما حكاه بعض مشايخنا ، لفقد شرطه الذي هو العلم بعدم التمكن ، واما ان اتى بها في الضيق ، فهل هو كالسعة

(١) وهو الذخيرة . (منه)

كما عن ظاهر الخلاف والمبسوط والنهاية أم لا ؟ كما عن الأكثر ، وجهان و
الاخير اجود عملا بالاصل ، نعم هو معاقب بعدم الطلب .

الخامس : لو تمكن من الطهارة المائية و ادراك ركعة من الصلوة ، فهل
عليه التيمم حينئذ كما جنح اليه البعض ^(١) أم لا كما عن التذكرة ؟ وجهان و
الاول اقرب ، لوجوب الاتيان بمجموع الصلوة في الوقت فبتعذر الماء يتعين
الصعيد ، وحديث من ادرك ركعة ، الى آخره ، دال على الادراك لاعلى جواز
التأخير ، فانهم .

(ولو وجد ماء لا يكفي للطهارة تيمم) من غير فرق بين الطهارة تيمم عند
علمائنا عن المنتهى والتذكرة ، وادعى البعض في الوضوء الاجماع صريحا وحكاة
في الغسل عن بعض صريحا ، وعليه فما في الرياض ، وربما حكى عن الشيخ في
بعض اقواله التبعض ، وما عن نهاية الاحكام من احتماله في الغسل صرف الماء
الى بعض الاعضاء ، مما لا وجه له سيما بعد ملاحظة المستفيضة الآمرة بالتيمم من
غير اشارة الى ذلك ، مع الورد في مقام البيان .

منها المروي في زيادات باب التيمم من التهذيب في الصحيح عن محمد
بن مسلم عن احدهما : في رجل اجنب في سفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به ، قال :
يتيمم ولا يتوضأ .

وفي الباب في الصحيح عن الحلبي عن الصادق ((ع)) نحو هذا اذا كان
مكلفا بطهارة واحدة ، واما اذا كان مكلفا بطهارتين كوضوء وغسل فيما عدا
الجنابة على المنصور وكفى الماء لاحدهما وجب استعماله فيه للأصل ، وفاقا لغير
واحد ، وفي التخيير او تقديم ^(٢) الغسل وجهان والاول اجود ، وما عن بعض
بأنه مخير بين الغسل به والتيمم عوضا عن الوضوء ، وبين الوضوء و صرف الباقي
الى بعض اعضاء الغسل ثم التيمم عوضا عن الغسل ، فليس لقوله و صرف الباقي

(١) وهو الذخيرة . (منه)

(٢) وحكم في جامع المقاصد بتقديم الغسل . (منه)

الى بعض اعضاء الغسل دليل يعتد به كما عرفته .

(ولو وجد ماء يكفي لزالة النجاسة خاصة) ولا يكفي لزاليتها و رفع الحدث (ازالها و تيمم) اجماعا كما في التذكرة وعن المنتهى و التحريم لا يعرف فيه خلافا وهو الحجة ، و الحكم مقيد بكون النجاسة غير معفو عنها ، والثوب اذا كانت ^(١) فيه ما يحتاج الى لبسه في الصلوة اما لعدم الساتر او الاضطراب .

(ولا يصح) التيمم (الا بالارض) اي ما يقع عليه اسم الارض سواء كان عليه تراب او كان حجرا او حصا او غير ذلك ، وفاقا للاكثر عملا بالآية بناء على ان الصعيد مطلق وجه الارض كما عن العين و المحيط و لاساس والمفردات للراغب و السامى و الخلاص و الزجاج مع قوله لا اعلم خلافا بين اهل اللغة في ذلك ، و بجملة من الاخبار المروية عنه ((ع)) : جعلت لى الارض مسجدا و طهورا ، و اما زيادة ترابها قبل الطهور كما في بعض كتب الفروع ، فقال بعض الاجلاء : ان متن الحديث في كتب الاخبار خال عن هذه الزيادة ، وقد نقل في الوسائل اربع روايات واحدة من الوافى والثانية من النهاية و اثنتان من الخصال ، والجميع خال عن هذه الزيادة .

و بالمستفيضة الآمرة بالتيمم بالارض منها المروى في التهذيب ففى باب التيمم فى الصحيح عن ابن سنان عن الصادق ((ع)) : اذا لم يجد الرجل طهورا وكان جنبا فليمسح من الارض وليصل ، الخبر .

خلافا للمحكي عن المرتضى فى شرح الرسالة و الحلبي و ظاهر المفيد فلا يجزى الا التراب الخالص ، عملا بالآية بناء على تفسير الصعيد بالتراب كما عن جماعة من اهل اللغة .

و بالمستفيضة كالمروى فى الباب فى الصحيح عن رفاعة عن الصادق ((ع)) : اذا كانت الارض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء ، فانظر اجف موضع تجده فتيمم

(١) اي النجاسة . (منه)

منه ، فان ذلك توسيع من الله .

وفى الباب عن على بن مطر ، عن بعض اصحابنا ، عن الرضا ((ع)) : عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب ، ايتيم بالطين ؟ فقال : نعم صعيد طيب و ماء طهور .

وفى الباب عن معوية بن ميسرة عن الصادق ((ع)) ، وفيه : فان رب الماء رب التراب .

وفى الباب فى الزيادات فى الصحيح عن جميل عن الصادق ((ع)) ، وفيه : فان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا .

وفيه ان الاخبار لا تقوم حجة فى نحو المقام ، لقوة احتمال ورودها مسرود الغالب .

واما الآية فتفسير من فسر الصعيد بالمختار ارجح لما عرفت من الزجاج ، سيما اذا انضم الى ما قاله مجمع البيان حيث قال على ما حكى عنه بعد ان نقل عن الزجاج : لا اعلم خلافا بين اهل اللغة فى ان الصعيد وجه الارض ، وهذا يوافق مذاهب اصحابنا فى ان التيمم يجوز بالحجر سواء كان تراب او لم يكن ، و الى ما فى الرياض : الصعيد عندنا هو وجه الارض ، والى ما عن مصباح المنيرة : الصعيد وجه الارض ترابا كان او غيره ، ثم قال ويقال : الصعيد فى كلام العرب يطلق على وجوه على التراب الذى على وجه الارض وعلى الطريق ، وهذا ينادى بكون الاصل المعنى الاول ، والى ما فسره قوله تعالى : ((فتصيح صعيد زلقا)) اى ارضا ملساء مزلقة ، وقوله ((ع)) : يحشر الناس يوم القيمة عراة حفاة على صعيد واحد اى ارض واحدة .

هذا مضافا الى ان التحقيق ان نقلة اللغة انما يفهمون المعنى من موارد استعمالاتهم ، والذى يظهر من كلماتهم اطلاقه على مطلق الارض مرة ، وعلى التراب اخرى ، ولما كان الارض هى القدر المشترك فالاصل ان يكون حقيقة فيها ، وحمل مطلق الارض على الغالب انما يتوجه لو لم يجوز التيمم على

الحجر لكن الأمر فيه كما ستعلم . مضافا الى ما عرفت في كلام مجمع البيان .
هذا مضافا الى تطرق المنع بكون الغالب التراب الخالص بحيث ينصرف
الاطلاق اليه . اللهم الا ان يفسر التراب الخالص بالصافي عن مخالطة ما لا يقع
عليه الارض ، كالزرنينخ والكحل و انواع المعدن ، كما يظهر من غير واحد في
نقل مذهب المرتضى ومن هذا حذوه ، وعليه فلا خلاف بيننا وبين السيد و
موافقيه لما يظهر من عدم جواز التيمم بالمعادن .

و بالجمله يجوز التيمم بجميع ما يطلق عليه اسم الارض (كالتراب) مطلقا
سواء الأغر وهو الذي بياضه لا يخلص ، والاسود والاصفر والاحمر منه ارمنى
الذى يتداوى به . والابيض الذى يؤكل سفيا ، و المدر وهو الذى ينبت والسبخ
وهو الذى لا ينبت على كراهة ، والبطحاء وهو التراب اللين فى سبيل الماء
باجماع العلماء . قاله فى التذكرة من قولنا سواء الى آخره بعد ان زاد فى اوله
وكلما يطلق عليه اسم التراب يصح التيمم . ثم حكى بعد حكاية الاجماع عن
الاسكا فى المنع من التيمم بالسبخ لقوله تعالى : صعيدا طيبا ، ثم قال وليس
بجيد لأن ارض المدينة سبخة و تيمم النبی منها ، انتهى .

اقول وقد عرفت ايضا ما فى الاستدلال بالآية اللهم الا ان يراد أن
السبخة ليست بارض . وفيه ما ترى قال فى التذكرة و اما الرمل فيجوز التيمم به
على كراهة عندنا لصدق اسم الارض عليه . اقول وكذا الحجر بأنواعه على
الظاهر للصدق .

(و ارض النورة) و ارض (الحص) قبل الاحراق للصدق خلافا للمحكى عن
الحلى فاطلق المنع عنهما للمعدنية ، وفيه منع . وعن النهاية فشرط فى جواز التيمم
بهما فقد التراب وليس بجيد عملا بالاطلاق مع عدم ظهور المقيد .

و اما بعد الاحراق فعن المشهور المنع من التيمم بهما لعدم صدق
الارض ، خلافا للمعتبر و التذكرة كما عن مصباح السيد و الذكرى فالجواز للصدق
وفى التحرير و التذكرة ولا يخرج باللون و الخاصة عن اسم الارض كما لا يخرج

باللون ، ولما رواء التهذيب في باب التيمم عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن
 علي ((ع)) : عن التيمم بالحص ، فقال : نعم ، فقليل : بالنورة ، فقال : نعم ،
 فقال : بالرماد ، فقال : لا انه ليس يخرج من الارض انما يخرج من الشجر .
 وعن نوادر الراوندي بسنده عن علي ((ع)) : يجوز التيمم بالحص والنورة و
 لا يجوز بالرماد لأنه لم يخرج من الارض ، فقليل له : ايتيمم بالصف البالية على
 وجه الارض ؟ فقال : نعم .

وفي التهذيب في زيادات باب كيفية الصلوة في الصحيح عن الحسن بن
 محبوب عن أبي الحسن ((ع)) : عن الحص يؤخذ عليه بالعذرة وعظام الموتى ثم
 يخصص به المسجد ، يسجد عليه ؟ فكتب ((ع)) الى يخطه : ان الماء والنار
 قد طهرا .

و للجماعة فتعم مع الصدق والا فلا وهو الوجه .
 وفي التيمم بالخزف قولان ^(١) ينشأن من خروجه بالطبخ عن صدق الارضية
 فلا ، ومن تطرق المنع اليه فتعم ، والاظهر عندي المنع للشك في صدق الارضية
 و اجراء الاستصحاب في ابقائها انما ينفع لو سلم جواز التيمم على مطلق الارض
 حتى مالو كان المثبت الاستصحاب ، وهو في معرض المنع بل المتبادر هو
 غيره .

(و تراب القبر) ما لم يعلم حصول نجاسة فيه سواء تكرر النبش ام لا بلا
 خلاف منا اجده ، عملا بالاطلاق خلافا للمحكي عن الشافعي فنع اذا تكرر
 نبشه لا اختلاطه بصد يد الموتى و لحومهم وفيه ما ترى .

(و المستعمل) اي المتعلق باعضاء التيمم او المتساقط من الاعضاء اجماعا
 منا على الظاهر ، عملا بالاصل وفي التذكرة بعد ان حكى المنع عن الشافعي
 في احد قوليه : ليس المستعمل الموضع الذي يضرب اليد عليه اجماعا لأنه

(١) المنع للمحقق كما عن الاسكافي والجواز للتذكرة . (منه)

بمنزلة الاناء الذي يغترف منه ، فيجوز ان يتيم جماعة من موضع واحد بان يضرب واحد بعد آخر ، واما التراب الملتصق باعضاء التيم فانه مستعمل اجماعاً ، واما المتساقط من الاعضاء وجهان اصحهما عنده انه مستعمل كالمبتقاة طر من الماء .
(ولا يصح) التيم (بالمعادن) لعدم صدق اسم الارض عليها ، وفي المنتهى ولا يجوز التيم بما ليس بارض مطلقاً كالمعادن والنبات المنسحق والاشجار وغيرها ، سواء كان متصلاً بالارض ام لا وسواء كان من جنسها او لم يكن ، وهو مذهب علمائنا اجمع ، خلافاً للمحكي عن العماني فجوزه بها معللاً بخروجها من الارض ، وفيه ما ترى .

واما التعليل المتقدم في خبري السكوني والنوادير المتقدمين عن قريب ، فغير صالح للاستناد لكان ضعف السند مع عدم الجابر ، مع قرب احتمال ان يراد بالخروج الصادق معه الاسم لا مطلقاً ، كما يترنم بذلك عدم تجويز الخبرين بالرماد مع كونه خارجاً منها بهذا المعنى .

(والرماد) اذا كان من الشجر اجماعاً كما عن المنتهى ، للخبرين المشار اليهما ، واما رماد الارض فالاقرب دورانه مع صدق الارض وجوداً وعدماً ، وفي التذكرة لو احترق التراب حتى صار رماداً فان كان خرج عن اسم الارض لم يصح التيم به ، وعن نهاية الاحكام انه استقرب الجواز برماد الارض واطلق ، وفي الحق التفصيل .

(والاشنان والدقيق) بلا خلاف اجده لعدم الصدق ، واما المروى في الباب عن عبيد بن زرارة عن الصادق (ع) : عن الدقيق يتوضأ به ؟ قال : لا بأس به بان يتوضأ به وينتفع به ، فالمراد بالتوضأ المعنى اللغوي ، كما ربما يؤمن اليه المروى في الباب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق (ع) : عن الرجل يطفى بالنورة فيجعل الدقيق بالزيت يلقه به يتمسح به بعد النورة ليقطع ريحها ، قال : لا بأس .

(والمغصوب) عند علمائنا اجمع كما في التذكرة ، ولو تيم في مكان مغصوب

بتراب مباح لم يبطل تيممه كما صرح البعض ، عملا بالأصل .
ولو حبس في مكان مغصوب ولم يجد ماء مباحا ، أو وجد وكان استعماله
ضارا بالمكان ، فهل يجوز التيمم بترابه مع فقد غيره أم لا ؟ وجهان ينشأن من
خروجه بالاكراه عن النهي لا متناع التكليف بما لا يطاق . ومن افتقاره الى التصرف
في المغصوب زيدا على اصل الكون .

(والتنجس) عند علمائنا اجمع كما في التذكرة ، وعن المنتهى لا تعلم
فيه مخالفا ، لقوله تعالى : صعبا طيبا ، التفاتا الى ما عن مفسري اصحابنا من
تفسير الطيب هنا بالطاهر فتأمل .

(ويجوز) التيمم (بالوحد مع عدم التراب) وعدم الغبار على الثوب و
نظائره عند علمائنا ، كما في التذكرة موميا بدعوى اجماع كما عن ظاهر التحرير
و المنتهى ، عملا بالمرور في المذهب في باب التيمم في الصحيح عن أبي بصير
عن الصادق ((ع)) : اذا كنت في حال لا تقدر الا على الطين فتيمم به فان الاول
بالعذر اذا لم يمكن معك ثوب جاف ولا لبد . فقد رعى ان تنفضه وتيمم به .
وفي الباب في الموثق عن زرارة عن الباقر ((ع)) : ان اصابك الثلج فلينظر
لبد . سرجه فيتيمم من غباره او من شيء منه . وان كان في حال لا يجد الا الطين
فلا بأس ان يتيمم منه .

وفي الباب في الصحيح عن رقاعة عن الصادق ((ع)) : اذا كانت الارض
مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء ، فانظر اجف موضع تجده فتيمم منه فان ذلك
توسيع من الله عز وجل . قال : فان كان في ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيمم من
غباره او شيء مغبر . وان كان في حال لا يجد الا الطين فلا بأس ان يتيمم منه .
وعليه فما عن المذهب من تقديم الوحد على الغبار على الثوب ونحوه
كما يظهر من المتن ايضا ، مما لا وجه له .

واما المروي في الباب عن زرارة عن احمد هـا ((ع)) : رجل دخل الاجمة
ليس فيها ماء وفيها طين ما يصنع ؟ قال : يتيمم فانه الصعيد ، قلت : فانه

راكب ولا يمكنه النزول من خوف وليس هو على وضوء ، قال : ان خاف على نفسه من سيع او غيره و خاف فوت الوقت ، فليتيمم يضرب بيده على اللبد و البردعة و يتيمم و يصلى .

فلما كان ضعف السند ، مما لا يصلح للاعتماد عليه سيما في نحو المقام . وهل كيفية التيمم بالوحد كالتيمم بالارض ؟ كما اختاره بعض مشايخنا كما عن السراير ، او يعتبر بعد ضرب اليدين مسح احديهما بالآخرى وفرك طينتهما بحيث لا يبقى فيهما نداوة ، كما عن الجماعة و منهم الشيخان في القواعد و النهاية ، او يعتبر التجفيف ثم النفث و التيمم به كما عن آخرين .

اوجه اوجهها الاول ، عملا بالاطلاق مع عدم ظهور العقيد ، والاخير ان لم يظهر بعد احوطيتهما ايضا لاحتمال الاختلال بالموالة .

واما التفصيل الذي في التذكرة في كيفية التيمم بالوحد قولان قال الشيخ يضع يديه على الوحد ثم يفركهما ويتيمم به ، وقال آخرون : يضعهما على الوحد حتى يجف يتيمم به ، وهو مروى عن ابن عباس ، وهو الوجه عندى ان لم يخف فوت الوقت فان خاف عمل بقول الشيخ ، انتهى ، فغير مستفاد من الدليل .

(و) كذا يجوز التيمم (بالحجر معه) اى مع وجود التراب ، وفاقا للمحكي عن المشهور بل عن المجمع الاجماع ، عملا بالآية و بخبر الراوندى المتقدم في التيمم بالجنب المتضمن للتيمم بالصفاء الذى هو حجر ، المعتضد بالتعليل الذى تضمنه كخبر السكونى المتقدم هناك ، و ضعف السند هنا منجبر بالشبهة ، خلافا للمحكي عن ظاهر الاسكافى فلا مطلقا ، ولا وجه له يعتد به ، وعن المقنعة و النهاية و الحلى فيجوز مع عدم القدرة على التراب . ولا وجه لهم ايضا يعتد به ، ويرد هم الاخبار الآمرة بالتيمم بالارض و الحجر يصدق عليه الارض اجماعا كما عن التحرير و عرفا و لغة .

واما في حال الاضطرار فيجوز التيمم اجماعا ، كما في المختلف والروضة و لعلهما لم يعتداهما تقدم عن ظاهر الاسكافى .

(ويكره) التيمم (بالسيخة و الرمل) وفاقا للمحكي عن المشهور بل عن التحرير
الاجماع ، خلافا للمحكي عن الاسكافى فاطلق المنع عن الاول ، ولا وجه له يعتد
به ويرده الاطلاق .

(ولو فقد) اى جميع ما تقدم وعليه فمقتضاه تقديم الوحل على الغبار و
فيه ما عرفته ، واما ارجاع الضمير الى التراب فينا في تقديم الاحجار اللبهم الا
ان يكون مجوزا للتيمم بالغبار مع وجود الحجر كما هو ظاهر القواعد والشرائع ،
كما عن المبسوط والمقنعة والمنتهى ونهاية الاحكام وصريح المراسم والجامع ،
لكنه خلاف التحقيق اذ مقتضى الدليل تقديم الحجر على الغبار على الشوب و
نحوه وعلى الوحل مع فقد الحجر تقديم الغبار على الوحل ، واما ارجاع الضمير
الى الارض فينا في تذكير الضمير .

(تيمم بغبار ثوبه و لبد سرجه و عرف الدابة) اتفاقا كما عن الفاضلين ، و
في التذكرة : اذا فقد الصعيد فله احوال ان يجد ثوبا او لبد سرج او عرف دابة
او غير ذلك فانه يتيمم بغبار ذلك عند علمائنا ، الى ان قال : ان يجد الوحل و
يفقد الغبار فانه يتيمم به عند علمائنا ، انتهى .

اقول وعليه يدل بعد اخبار زرارة ورفاعة و ابي بصير السابقات في الوحل
ما رواه التهذيب في باب التيمم في الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) : ارأيت
المواقف ^(١) ان لم يكن على وضوء كيف يصنع ولا يقدر على النزول ؟ قال : يتيمم
من لبد او سرجه او معرفة دابته فان فيها غبارا و تصلى .

و مقتضى عبارة التذكرة ونحوها التخيير بين الثلاثة المتضمن عليها العتق ،
وفاقا للمشهور عملا بالاخبار وغيرها ، خلافا للمحكي عن النهاية فقدم الأخير
على الاولين ، وعن الحلبي فقدم الاول على الاخيرين ، وليس لهما وجه يعتد به
و ذكر الثلاثة ليس للحصر بل لكونها مظنة الغبار .

(١) اى الذى وقف في الحرب . (منه)

وعليه فلو كان معه بساط او ما شاكلة معا يجمع الغبار تيمم به ، عملاً بالأخبار المشار إليها بعد ضم بعضها الى بعض ، بل في ظاهر عبارة التذكرة المتقدمة عليه الاجماع .

ثم المستفاد من خبري أبي بصير و رفاعه اعتبار اجتماع غبار تيمم به في الثلثة ونحوه ، وبذلك صرح البعض كما عن ظاهر الاكثر ، وعليه فلو لم يحسن بالغبار ينفض تحصيلاً له ، ولا يكفي الكامن .

ولو اختص بعض الاشياء المذكورة بكثرة الغبار ففي الرياض يتعين التيمم به ، وهو الاحوط وان كان اثباته بالدليل مشكلاً ، ثم ان المحكى عن ظاهر المرتضى جواز التيمم بالغبار مع وجود التراب ، وصحيحة رفاعه كافية في رده بل ظاهر التذكرة الاجماع على تقديم التراب .

ولو لم يجد الا الثلج فعن الاكثر سقوط فرض الصلوة ، وهو الأظهر ان الطهارة التي اشترطت الصلوة بها الوضوء والغسل والتيمم ، ويعتبر في الاولين الغسل المعتبر فيه الجريان وفي الاخير المسح بالارض او بما ثبتت اعتباره الشارع له كالغبار والوحل اذا قلنا بخروجهما عنه ، واما المسح بالثلج فلم يثبت اعتبار الشارع له ، والشك في تحقق الشرط يستلزم الشك في المشروط ، وعليه فالمكلف حينئذ شاك في تعلق الامر بالصلوة عليه فعليه العمل باصل البراءة اذ الناس في سعة ما لم يعلموا ، خلافاً للمحكى عن المرتضى وسار فيضرب بيديه على الثلج ويتيمم بنداوته ، وعن الشيخين فيضع يده عليه باعتماد حتى يبتل ثم يتوضأ بتلك الرطوبة بان يمسح يده على وجهه بالنداوة ، وكذا في بقية اعضائه وكذا في الغسل ، ولا وجه لهما يعتد به .

واما المروى في الباب عن محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) : الرجل يجنب في السفر فلا يجد الا الثلج او ماء جامداً ، قال : هو بمنزلة الضرورة يتيمم ولا أرى ان يعود الى هذه الارض التي توبق دينه .

فلا دلالة فيه على الاول لاحتماله التيمم بالارض .

واما اخبار الدهن فلا يصح الاستناد اليها ، لما مضى في الوضوء في شرح قول المصنف : وغسل الوجه بما يسمى غسلا .
 (والاولى تأخيرها الى آخر وقت الصلوة الا لعارض لا يرجى زواله) اعلم أنه لا يصح التيمم قبل الوقت ويصح مع تأخيرها اجماعا في المقامين ، كما ادعاه الجماعة واما في سعة الوقت ، ففيه اقوال الجواز مطلقا كما عن الصدوق والبيان وظاهر الجعفي واليزنطي واختاره المصنف في التحرير وظاهر المتن كما عن المنتهى وجماعة من المتأخرين ، ولهم المستفيضة الدالة على عدم اعادة الصلوة اذا تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت .

منها المروى في التهذيب في باب التيمم في الصحيح عن زرارة عن الباقر ((ع)) : فان اصاب الماء وقد صلى بتيمم وهو في وقت ، قال : تمت صلوته ولا اعادة عليه .

وفي الباب في الموثق عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : عن رجل تيمم وصلى ثم بلغ الماء قبل ان يخرج الوقت ، فقال : ليس عليه اعادة الصلوة .
 وفي الباب عن يعقوب بن سالم عن الصادق ((ع)) : في رجل تيمم وصلى ثم اصاب الماء وهو في وقت ، قال : قد مضت صلوته وليتطهر .

وفي الباب عن معوية بن ميسرة عن الصادق ((ع)) : عن الرجل في السفر لا يجد الماء ثم صلى ثم اتى الماء وعليه شيء من الوقت ، ايمضى على صلوته ام يتوضأ ويعيد الصلوة ؟ قال : يمضى على صلوته فان رب الماء رب التراب .

وفي الباب عن علي بن سالم عن الصادق ((ع)) : اتيمم واصلى ثم اجدد الماء وقد بقي على وقت ، فقال : لا تعد الصلوة فان رب الماء هو رب الصعيد .

هذا مضافا الى اطلاق قوله تعالى : اذا قمتم الى الصلوة الى قوله تعالى فلم تجدوا ماء الى قوله تعالى : ((اقم الصلوة لدلوك الشمس)) ، الى آخره ، و الى المروى في الباب في الصحيح عن يعقوب بن يقطين عن ابي الحسن ((ع)) : عن رجل تيمم فصلى فاصاب بعد صلوته ماء ، ايتوضأ ويعيد الصلوة ام يجوز صلوته ؟

قال : اذا وجد الماء قبل ان يمضي الوقت توضأ و اعاد فان مضى الوقت فلا اعادة عليه .

و التقريب يفهم من المفهوم عدم كون علة الاعادة عدم التأخير ، و الأمر بالاعادة محمول على الاستحباب ، كما عن الاصحاب ، و الى المروى في الباب عن محمد بن حمران عن الصادق ((ع)) ، و فيه : و اعلم انه ليس ينبغي لاحد ان يتيمم الا في آخر الوقت ، و التقريب هو ظهور كلمة ينبغي في الاستحباب .

القول الثاني الجواز لكن مع عدم رجاء زوال العذر ، وهو المحكى عن الاسكافي و التحرير و ظاهر العماني و المصنف في جملة من كتبه و كثير من المتأخرين ، و لهم المروى في الكافي في باب الوقت الذي يوجب التيمم في الصحيح عن محمد بن مسلم قال : سمعته يقول : اذا لم تجد ماء و أردت التيمم فأخّر التيمم الى آخر الوقت فان فاتك الماء لم تفكك الارض .

وفي التهذيب في باب التيمم في الزيادات في الموثق عن عبد الله بن بكير عن الصادق ((ع)) ، قلت له : رجل أم قوما وهو جنب و قد تيمم و هم على طهور ، قال : لا بأس فاذا تيمم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت فان فاتته الماء فلن تفته الارض .

و التقريب ان الظاهر من سياق الخبرين انه يؤخر التيمم لعله يحصل له الماء ، فان اتفق عدم حصوله فالارض قائمة مقامه .

القول الثالث المنع مطلقا وهو المحكى عن اكثر القدماء ، و لهم الاجماع المحكى عن الانتصار و الناصرية و الطوسي و القاضي في شرح جمل السيد و الغنية و السرائر ، و المروى عن الفقه الرضوي : و ليس للمتيمم ان يتيمم الا في آخر الوقت .

و يمكن دفع الاجماع بتبصير اكثر المتأخرين الى الخلاف ، سيما مع استلزامه العسر سيما بالنسبة الى وقت العشائين .

و دفع الخبر بذلك ، سيما مع مخالفة الصدوق الذي هو العمدة في

اعتبار ما تضمنه الكتاب المذكور .

وعليه فيبقى الكلام في القولين الاولين ، واولهما ارجحهما لقوة المظنة و
امر الاحتياط واضح .

فروع :

الاول : لو تيمم لصلوة في ضيق وقتها ثم دخل وقت صلوة اخرى ،
فلا يظهر جواز ادائها في اول وقتها على القول بالتضييق ، وفاقا للجماعة كما عن
الشيخ في المبسوط اذا اخبر الدالة على تأخير التيمم لا تناول التيمم بالعمل
بالدال على جواز الصلوة في الصلوة مما لا معارض له ، هذا مضافا الى المروى
في الكافي في باب الوقت الذي يوجب التيمم في الصحيح عن زرارة عن الباقر
عليه السلام : يصلي الرجل بوضوء واحد صلوة الليل والنهار كلها ، قال : نعم
مالم يحدث ، قلت : فيصلي بتيمم واحد صلوة الليل والنهار كلها ، قال : نعم
مالم يحدث او يصيب ماء .

فما عن بعض من القول بوجوب التأخير التفاتا الى ان المقتضى للتأخير
امكان وجود الماء في الوقت وهو متحقق ، ضعيف ، واما ما يستفاد من الصحيحة
من انه لو تيمم لصلوة جاز له الدخول في صلوات آخر ، فالظاهر انه مما لا خلاف
فيه ، وفي التذكرة يستباح بالتيمم الواحد ما زاد على الصلوة الواحدة — من
الفرائض والنوافل اداء وقضاء ، ذهب اليه علماء اهل البيت ((ع)) ، انتهى .
وعليه يدل جملة من الاخبار ايضا ، من المروى في التهذيب في باب
التيمم في الصحيح عن حماد بن عثمان عن الصادق ((ع)) : عن الرجل لا يجد الماء
ايقيم لكل صلوة ؟ فقال : لا هو بمنزلة الماء .

وفي الباب في الصحيح عن زرارة عن الصادق ((ع)) : في رجل تيمم ، قال :
يجزيه ذلك الى ان يجد الماء .

وفي الباب عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن آبائه ((ع)) : لا بأس ان يصلي
صلوة الليل والنهار بتيمم واحد مالم يحدث او يصيب الماء .

وأما خبر أبي همام والسكوني المرويان في الباب وفي الأول يتيمم لكل صلاة حتى يوجد الماء ، وفي الثاني لا يستبجح بالتيمم الا صلاة واحدة و نافلتها ، فمحمولان على الاستحباب .

الثاني : من عليه فائقة فالأوقات كلها صالحة للتيمم ، عملا بالعمومات الآمرة بان وقتها حين الذكر الاتي في كتاب الصلاة في شرح قول المصنف: ولا يترتب الفائقة ، الى آخره ، اليها الإشارة ، من غير ظهور معارض ، والمتبادر من الاخبار المتقدمة الحاضرة .

هذا مضافا الى التعميم المستفاد من المروى في الباب في الزيادات في الصحيح عن جميل عن الصادق ((ع)) ، وفيه : فان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا .

الثالث : يجوز التيمم لصلاة النافلة المرتبة في أول وقتها ، وفاقا للجماعة عملا بالعموم من غير ظهور معارض لاحتمال اختصاص الدالة على تأخير التيمم بالفريضة بحكم التبادر على اشكال ما ، وربما يشعر الرياض بالتضييق وهو الاحوط ، هذا على القول بالمضايقة ، وأما على المختار فالأمر واضح .

والأظهر جواز التيمم للنافلة المبتدأة وفاقا للجماعة ، عملا بالعموم من غير معارض ، ولو تيمم في الاوقات المكروهة للنافلة المبتدأة فالأظهر الصحة وفاقا للجماعة ، اذ الكراهة لا تنافي الانعقاد ، وحكم في التذكرة كما عن التحرير لعدم الجواز ، ولا وجه له يعتد به .

و يجوز بالتيمم للنافلة الدخول في الفريضة اجماعا كما عن الخلاف و المنتهى ، عملا بجملة من الاخبار السابقة ، وفي الرياض : لو اراد التيمم في سعة وقت الحاضرة فليندرس صلاة ركعتين في تلك الحال و يتيمم لها ، ثم يصلي الحاضرة مع السعة .

واعترض عليه في الذخيرة بأن الاحتياج الى هذه الحيلة مبنى على انه لا يجوز التيمم لصلاة النافلة المبتدأة ، بناء على انه لم يجوز التيمم لصلاة النافلة في

سعة وقتها وهو الظاهر من كلامه ، لكن يرد عليه حينئذ ان الظاهر ان انعقاد النذر متوقف على مشروعية المتعلق قبل النذر والامر حينئذ ليس كذلك فتأمل ، انتهى .
وهو جيد ، نعم الحيلة على هذا الاتيان بالنذر قبل دخول الوقت الحاضرة .

الرابع : يتيم لصلوة الآتية كالكسوف بحصولها ، وللجنازة بحضورها ، وللاستسقاء باجتماع الناس في المصلى ، ويمكن الاتيان به في الثاني بعد تفسير الميت وان لم ينتهياً للصلوة ، وفي الثالث بارادة الخروج الى الصحراء ، واما احتمال الاتيان به في الثاني بموته ، وفي الثالث بطلوع الشمس يوم الثالث ، ففيه اشكال .

الخامس : لو دخل مسجدا فيجوز التيمم لصلوة التحية عملا بالعموم .
السادس : لو ظن دخول الوقت ولا طريق له الى العلم فتيمم ثم ظهر فساد ظنه ، فاستقر البعض^(١) البطلان واستشكله آخر ، وامر احتياط واضح .
السابع : لو ظن ضيق الوقت لامارة فتيمم وصلى ثم بان غلطه ، فالأقرب عدم وجوب الاعادة ، اذ امثال الامر يقتضى الاجزاء ، ولجملة من الاخبار المتقدمة النافية للاعادة ، والتقريب اما الاطلاق والفحوى ، خلافا للمحكي عن ظاهر كلام الشيخ في كتبه الاخبارية فيجب الاعادة ولا وجه له يعتد به ، قال في الذخيرة : لو تيمم لمس المصحف وقراءة القرآن وغيرها ، فالظاهر استحابة الباقي وجواز الدخول بذلك في الفريضة ، صرح به المصنف في المنتهى .
التذكيرة بل عبارة التذكيرة تشعر بالاتفاق .

اقول وعليه يدل عموم صحيح جميل المتقدم .

(ويجب فيه) اي في التيمم (النية للفعل) اي القصد بالقلب اليه باجماع علماء الاسلام كما عن الجماعة (لوجوبه) ان كان واجبا (او نذبه) ان كان مندوبا .

(١) وهو الذكري . (منه)

والكلام في ذلك قد مر في بحث الوضوء (متقربا) بالاجماع ، وقد مر الكلام فيه .
 (ولا يجوز رفع الحدث) لعدم زواله به بالاجماع ، كما عن الخلاف ، و
 التحرير والمنتهى والتذكرة بل عن بعض البطلان معه ، وفيه اشكال .
 (ولا يجوز الاستياحة) والمراد بالجواز المعنى اعم حتى لا ينافي الحكم
 بالوجوب كما عن كثير من كتب المصنف ، والكلام فيه كما مر ، وهل يجب تيمم
 البدلية عن الوضوء او الغسل ؟ اما مطلقا كما عن الخلاف او مع عدم مساواة
 تيمميهما في عدد الضربة كما عن التحرير ، او اذا كان في الذمة تيممان احدهما
 بدل من الوضوء والآخر من الغسل كما اختاره بعض مشايخنا ، اولا مطلقا كما
 عن الاكثر .

اوجه اوجبهما الثالث .

(مستدامة الحكم) والكلام قد مر في الوضوء (ثم يضرب يديه الى التراب موافقا
 للمعظم فلا يكفي الوضع المجرد عن الاعتماد كما اختاره الذكري والدروس و
 جامع المقاصد ، التفاتا الى المروى في التهذيب في باب صفة التيمم في
 الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) : انه وضع كفيه على الارض ثم مسح وجهه وكفيه
 ولم يمسح الذراعين بشئ .

وفي الباب في الموثق عن سماعة ، قال : سألته كيف التيمم ؟ فوضع يده
 على الارض فمسح بها وجهه و ذراعيه الى المرفقين .

وفي الباب في الصحيح عن داود بن النعمان عن الصادق (ع) : كيف
 التيمم ؟ فوضع يده على الارض ثم رفعهما فمسح وجهه و يديه فوق الكف قليلا
 ففيه انه معارض بقوة ليث المرادى المروية في الباب عن الصادق (ع) في
 التيمم ، قال : تضرب بكفك على الارض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك و
 ذراعيك .

وفي الباب في الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) : كيف التيمم ؟ قال : هو
 ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة تضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما تنفضة

للوجه ومرة لليدين ، الخبر .

وفى الباب عن زرارة عن الباقر ((ع)) فى التيمم ، قال : تضرب بكفيك الارض ثم تنفضهما و تمسح وجهك و يدك .

وفى الباب فى الصحيح عن اسمعيل بن همام عن الرضا ((ع)) : التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين .

المعتضدة باخبار الكاهلى وزرارة وابن مسلم وغيرها المرويات فى الباب المتضمنات بضربه ((ع)) اليد ، وهذه الاخبار مقدمة اما للاخصية ، او للاعتقاد بالشهرة او لغيرهما من وجوه التراجع ، ومقتضاها بحكم التبادر اعتبار معية اليدين فى الضرب بل عن بعض عليه الاجماع .

فروع :

الاول : صرح الجماعة بأنه يجب وضع باطنهما مبسوطا التفتاتا الى انه المعروف المفهوم فينصرف اليه الاطلاق ، بل ادعى بعض المحققين عليه الاتفاق وهو الاحوط ، وصرح بعض الاجلاء بأنه لو تعذر الضرب بالباطن فالظاهر الجواز بالظاهر ، ونفى فى الذخيرة عنه البعد التفتاتا الى العموم ، و يرد عليهما اشكال بعد الالتفات الى كونهما من الجماعة الحاكمة بوجوب وضع الباطن مع الاختيار التفتاتا الى التبادر ، فافهم والاحتياط لا يترك .

الثانى : لا يجب كون ما يتيمم به موضوعا على الارض كما صرح الجماعة من غير خلاف اطلع عليه ، وحكى عن ظاهر الاصحاب التفتاتا الى العموم المفهوم من المروى فى التهذيب فى زيادات باب التيمم فى الصحيح عن جميل عن الصادق ((ع)) فيه : فان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا .

وقد تقدم فى مسألة تأخير التيمم عن معوية بن ميسرة عن الصادق ((ع)) : فان رّب الماء رّب التراب ، وعليه فلو كان التراب على يده او على بدن غيره اجزأ الضرب عليه عملا بالعموم ، ولو كان على وجهه تراب صالح للضرب فنفى الاجزاء كما ذهب اليه الجماعة ، وعدمه كما ذهب اليه المدارك ، وجهان

ينشأن من العموم فنعم ، ومن توقف العبادة على النقل فلا ، والاول اقوى فيضرب عليه ثم يمسح الوجه ، والاثنيان بدليل صالح لاتمام مذهب المدارك من الاجزاء فيما اذا كان التراب على بدنه او بدن غيره وعدمه فيما اذا كان على وجهه ، مما دونه خرط القتاد .

الثالث : المشهور بين الاصحاب كما ادعاه الجماعة ، انه لا يجب علوق شيء من التراب باليدين ، بل يضرب بهما ويمسح وان لم يعلق بهما شيء ، بل لم اطلع في ذلك على نقل خلاف من متقدمي المتأخرين ولان القدماء الا ما يحكى عن ظاهر الاسكافي انه يجب المسح بالمرتفع على اليد من التراب ، وهو مؤذن بوجوب العلوق ، واليه ذهب جماعة من متأخري المتأخرين .

والاول عندي ارجح لما تقدم في اجزاء التيمم على الحجر الخالص عن التراب ، ولاطلاق الاخبار الآمرة بالضرب على الارض او التراب ، سيما بعد الالتفات الى انعقاد الاجماع على استحباب نفث اليدين من التراب بعد الضرب على ما حكى ، ودلالة الاخبار بذلك منها خبر المرادي وزرارة المتقدمان والى كون المسئلة من العامة البلوى ولو كان العلوق واجبا لاشتهر بحكم العادة . وللأسكافي المروى في الكافي في باب مسح الرأس في الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) : ((لا تخبرني من اين علمت وقلت ان المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ فضحك)) (ع) ثم قال : يا زرارة قال رسول الله (ص) ((ونزل به الكتاب من الله لأن الله عز وجل يقول فاغسلوا ، الى ان قال : ثم فصل بين الكلام فقال واسحوا بروجوهكم فعرفنا حين قال بروجوهكم ان المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، الى ان قال : ثم قال فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا و امسحوا بوجوهكم و ايديكم منه ، فلما وضع الوضوء ان لم يجدوا الماء اثبت بعض الغسل مسحاً لانه قال بوجوهكم ثم وصل بها و ايديكم ، ثم قال : منه اي من ذلك التيمم لانه علم ان ذلك اجمع لم يجر على الوجه لان يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها .

والانصاف ان في الخير نوع ظهور فيما قاله ولكن لا يقوم في مقابلة ما مر لأن
المبظنة فيه اكثر .

الراجع : لو قطعت احدى يديه بحيث لم يبق من محل الفرض شيء
سقط الضرب بها عملا بالاصل ، واقتصر على الضرب بالآخرى ومسح الوجه بها
بلا خلاف اطلع عليه ، ولو بقي من محل الفرض شيء ضرب به عملا بالعموم
فانهم .

ولو قطعنا معا ولم يبق من محل الفرض شيء سقط الضرب بهما كما صرح
الجماعة عملا بالاصل ، لكن قول بعض الاجلاء ان المفهوم من كلام الاصحاب ان
الواجب حينئذ مسح الجبهة بالتراب لأن سقوط احد الواجبين لعذر لا يستلزم
سقوط مالا عذرفيه ، الى ان قال : وربما استدل على وجوب التيمم بما بقي و
الصلوة في الصورة المذكورة ، بما روى من قوله ((ع)) : الميسور لا يسقط بالمعسور ،
وقوله ((ع)) : اذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم .

اقول وجوب مسح الجبهة بالتراب وجوب الاتيان بما بقي ان كان
اجماعا والا فللمناقشة فيه مجال ، واما قول الميسوط : واذا كان مقطوع
اليدين من الذراعين سقط فرض التيمم عنه ويستحب ان يمسح ما بقي لأن ما
أمر الله بمسحه قد عدم فوجب أن يسقط فرضه انتهى ، فغير صريح في سقوط
التيمم اصلا ، نعم لعله ظاهر في السقوط على اشكال ينشأ من ملاحظة كلمة
يستحب ، الى آخره ، وعليه فالسقوط اجود ، واما الخير ان المشار اليهما
فالاستناد اليهما مشكل لما قلناه في اللغات ولو كان بيديه جراحة تمنع من
الضرب بهما او كان كفه نجسة بنجاسة تتعدى الى التراب متى ضرب عليه و
تعذر الازالة ، ففيل انتقل الى الضرب بظهر الكف ان لم يكن كذلك والّا اقتصر
على مسح الجبهة ، ومنهم من قال : ان اليد لو كانت نجسة بنجاسة متعددة
او حائلة فيجب التجفيف وازالة الحائل مع الامكان ، فان تعذر ضرب بالظهر
ان خلا منها والاضرب بالجبهة في الاول وباليد النجسة في الثاني كما لو كان

عليها جبيرة .

اقول الاحتياط في نحو المسائل مطلوب جدا لأن اثبات تلك الاقوال
بالدليل مشكل جدا .

(ثم يمسح بها) اي باليدين جميعا على المشهور ، عملا بجملته من الاخبار
وما عن الاسكافي من الاكتفاء بالمسح باليمين مما لا يلتفت اليه (جبهته من
القصاص الى طرف الانف الاعلى) وهو الذي يلي آخر الجبهة ، وهذا القدر
متفق عليه بين الاصحاب كما في الذكرى والرياض . وعليه يدل المروى عن
فقه الرضوي وفيه : تضرب بيدك على الارض ضربة واحدة تمسح بها وجهك
موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الانف ، الخبير .

والمروى في التهذيب في باب صفة التيمم في الموثق عن زرارة عن الباقر
عليه السلام : عن التيمم فضرب يديه الارض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح بهما
جبهته وكفيه مرة واحدة .

وهو وان ابدل الجبهة بالجبين على ما رواه الكافي في الباب ، ولكن
الاول ارجح اما لمكان الشهرة بين الاصحاب ، او لما عن العماني من تواتر
الاخبار بلفظ الجبهة والكفين في تعليم عمار ، او للرضوي المتقدم اول الاجماع
المنقولة على نفى وجوب مسح الزائد من القصاص الى طرف الانف المعبر عنه
بالجبهة عن الناصرية والانتصار والغنية لمتركية النسخة الاخرى بين الطائفة
اذ ظاهرها مسح الجبين فقط ولا قائل به ، اذ المراد به ما اكتنف الجبهة من
جانبيها مرتفعا من الحاجبين الى قصاص الشعر ، فليمكن المراد به ما يعم
الجبهة او يخص بها ، والاول لا شاهد له فيبقى الثاني لشهادة الرضوي ، وما
تقدم من الاجماع المحكية ، وما استشهد عليه بعض الاجلاء بقوله تدل حسنة
عبد الله بن مغيرة وموثقة عمار على انه لا صلوة لمن لا يصيب انفه ما يصيب جبينه .
وعليه فما قاله الصدوق في الفقيه فاذا تيمم الرجل للوضوء ضرب يديه
على الارض مرة واحدة ونفضهما ومسح بهما جبينه وحاجبيه ومسح على ظهر

كفيه انتهى ، مما لا يعتنى به وإن دل عليه المروى عن الفقه الرضوى : وقد روى
انه يمسح الرجل على جبينه وحاجبيه .

والمروى في النهاية في باب التيمم في الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) عن
عن النبي (ص) وفيه : ثم اهوى بيده الى الارض فوضعها على الصعيدي ثم
مسح جبينه باصابعه وكفيه احدهما بالآخرى ثم لم يعد ذلك ، لما عرفت من
الاجتماع المحكية على وجوب مسح الجبهة ، نعم الاحوط اضافة ما قاله الى
الجبهة سيما بعد الالتفات الى ما عن الامالى حيث يصف دين الامامية بعد
قوله بمسح الوجه من قصاص الشعر الى طرف الانف : وقد روى انه يمسح الرجل
جبينه وحاجبيه و يمسح ظهر كفيه وعليه مضى مشائخنا رضوان الله عليهم انتهى
وان كان القول بعدم وجوب الاضافة قويا .

واما ما حكى عن علي بن بابويه من وجوب استيعاب الوجه بالمسح فيرد
جملة من الاخبار المتقدمة ، ومنها صحيحة زرارة المفسرة للآية كالاجماع المحكى
في الانتصار على عدم وجوب الاستيعاب ، وعليه فالمستغضة الدالة على مسح
الوجه مما لا وجه للاستناد اليها على هذا القول ، سيما بعد الالتفات الى جواز
منع دلالة المسح على الاستيعاب .

وظاهر المتن وجوب الابتداء بالاغلى وهو المحكى عن المشهور ، وعليه
يدل ظاهر الرضوى المتقدم ، خلافا لبعض متأخري المتأخرين فلا يجب عملا
بالاصل . ولعل الاول اظهر مع كونه احوط .

ولا يجب استيعاب مجموع اليدين كما صرح به غير واحد ، عملا بالاطلاق و
صحيحة زرارة المتقدمة عن قريب ، بناء على ان المراد بالجبين فيها اما الجبهة
او ما يعمها والجبين ، ولا يجوز ان يكون المراد الجبين فقط وان اشعر به لفظ
الثنية لما عرفت .

واما استيعاب الجبهة باليد ، فمما لم اطلع على مخالف فيه اصلا ، و
عليه يدل الرضوى المتقدم ، وفي الامالى حيث يصف دين الامامية حكم بأولوية

المسح الى طرف الانف الاسفل ولا بأس به تسامحا .

(ثم يمسح ظهر كفه اليمنى) وحده (من الزند) وهو موصل الذراع في الكف
و يسمى الرسغ يضم الرء فالسین المهيمة فالعین المعجمة (الى اطراف
الاصابع ببطن اليسرى) وهذا التحديد في اليدين هو المشهور ، بل عن الامالي
و الناصرية و الغنية عليه الاجماع ، وعليه يدل المتجاوزة عن حد الاستفاضة
المتقدم الى جملة منها الاشارة ، ومنها المروى عن الفقه الرضوى : ثم تضرب
بهما اخرى فتمسح بها اليمنى الى حد الزند .

وعليه فلا التفات الى ما عن علي بن بابويه من المسح من المرفقين الى
رؤوس الاصابع ، وان دل عليه غير واحد من الاخبار ، مثل قوية ليث المتقدمة في
شرح قوله : ثم يضرب يديه ، ونحوها ، سيما بعد الالتفات الى صحة
زرارة المتقدمة هناك الدالة على انه ((ع)) لم يمسح الذراعين ، فليحمل الاخبار
المخالفة على التقية .

كما لا التفات الى ما عن بعض الاصحاب من ان المسح على اليدين من
اصول الاصابع الى رؤوسها ، وان دل عليه مرسل حماد المروية في الكافي في باب
التيمم عن الصادق ((ع)) : عن التيمم فتلا هذه الآية : والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما وقال فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق قال : فامسح
كفيك من حيث موضع القطع ^(١) وقال وما كان ريك نسيا ، اذ هو مع قطع النظر
عن شدوذ القائل لا يقوم في مقابلة ما مر من وجوه عديدة .

(ثم ظهر اليسرى ببطن اليمنى) وما ذكره المصنف من الابتداء بمسح الوجه
ثم بالكف اليمنى ثم باليسرى مذهب علماء اهل البيت ((ع)) كما في التذكرة ، و
يستفاد من الامالي ايضا الاجماع كما عن المنتهى والتحرير ، وعليه يدل

(١) والتقريب في الاستدلال ان موضع القطع من اصول الاصابع عند الاصحاب
وربما دفع المناقات بينه وبين المستفيضة بحمله على موضع القطع عند العامة
اشارة بالمعروف باللام الى المعهود الخارجي . (منه)

الرضوى المتقدم فلو قدم المؤخر وجب ان يعيد على ما يحصل معه الترتيب
اجماعا كما يستفاد من التذكرة .

واما اعتبار البطن فى الماسح والظهر فى الممسوح ، فاجماعى كما حكاه
بعض مشائخنا و يستفاد من الامالى ايضا ، وفى الكافى فى باب صفة التيمم فى
الحسن او الصحيح عن الكاهلى قال : سأله عن التيمم ، قال : فضرب بيده على
البساط فمسح بهما وجهه ثم مسح كفيه احدهما على ظهر الاخرى .

وعن السرائر من كتاب نوادر احمد بن محمد بن أبى نصر عن عبد الله بن
بكير عن زرارة عن الباقر (ع) : أتى عمار بن ياسر رسول الله (ص) فقال : انى
اجنبت الليلة فلم يكن عندى ماء ، قال : فكيف صنعت ؟ قال : طرحت ثيابى
وقمت على الصعيد فتمسكت فيه ، فقال : هكذا يصنع الحمام ، انما قال الله
فتيمموا صعيدا طيبا ، فضرب بيديه على الارض ثم ضرب احدهما على الاخرى
ثم مسح جبينيه ثم مسح بكفيه كل واحدة على ظهر الاخرى مسح اليسرى على اليمنى
واليمنى على اليسرى .

ولو حصل العذر بالمسح بالباطن فذكر الجماعة انه يمسح بالظاهر ونفى
الذخيرة وهو حسن لعموم الآية وغيرها ، والتخصيص بالباطن بالقدر الذى
اقتضاه الدليل ، وهو صورة الاختيار .

اقول لو كان الدليل فى المسح بالباطن بكونه المتبادر فهذا القول محل
اشكال ، واحتمل بعض الاجلاء مع التعذر الكذائى التولية والاحتياط فى
نحو المقامات مطلوب جدا .

واما استيعاب الممسوح فاجماعى كما عن المنتهى ، ونفى فى الرياض عنه
الخلاف ، فليمسح جميع ظاهر الكفين .

واما الخلل والفرج الواقع بين الاصابع فلا يجب عملا بالاصل ، كما لا يجب
استيعاب الماسح كما صرح الجماعة عملا بالاطلاق ، ولا يجب ايصال الغبار الى
باطن الشعر خفيفا كان او كثيفا اجماعا كما فى التذكرة ، ولا يستحب التكرار ولا

التثليث في التيمم اجماعا كما في التذكرة ايضا ، وما ذكره المصنف من الاكتفاء بضربة انما هو في التيمم بدلا من الوضوء .

(وان كان التيمم بدلا من الغسل ضرب للوجه مرة ولليدين اخرى) وفاقا للمحكي عن الاكثر ، بل يستفاد من الامالى كما عن ظاهر التبيان ومجمع البيان كونه اجماعيا ، خلافا للمحكي عن العماني والاسكافي والعفيد في الغريسة و المرتضى في الجمل و شرح الرسالة و ظاهر الناصرية و الصدوق في ظاهر المقنع و الهداية و ظاهر القاضى و صريح التحرير و الذكرى و كثير من التأخرين قالوا يجب في الجميع ضربة واحدة ، و حكاه في التذكرة عن الازاعى و احمد و اسحق و داود و ابن جرير الطبرى و الشافعى في القديم ، و للمحكي عن اركان العفيد و والد الصدوق في الجميع ضربتين ، لكن عبارة الاخير المحكى لنا عن رسالته اعتبار الثلث مرة للوجه و اخرى لليمنى و اخرى لليسرى ، ولكن لا منافات لاحتمال تعدد قوله ، و حكى في التذكرة الضربتان في الجميع عن الشافعى و مالك و ابى حنيفة و الليث بن سعيد و الثورى ، قال : و روده عن ((ع)) حكى عن ابن سيرين انه قال : يضرب ثلث ضربات ضربة للوجه و اخرى للكفين و الثالثة للذراعين .

و حكى البعض عن الطيمى في شرح المشكوة في حديث عماران في الخبر فوائد ، منها ان في التيمم يكفى ضربة واحدة للوجه و الكفين وهو مذهب على عليه السلام و ابن عباس و جمع من التابعين ، و ذهب عبد الله بن عمر و جابر من التابعين و الاكثرون من فقهاءنا الى ان التيمم ضربتان ، انتهى .

للقائل بالمرة مطلقا المستفيضة المتقدم الى جملة منها الاشارة في مسألة الضرب بالتراب ، و منها موثقنا زرارة المتقدم احديهما في مسألة الجسيمة و الاخرى في مسح اليد اليسرى .

و منها المروى في التهذيب في باب صفة التيمم عن عمرو بن ابى المقدام عن الصادق ((ع)) : انه وصف التيمم بضرب يديه على الارض ثم رفعهما فنفضهما

ثم مسح على جبينه وكفيه مرة واحدة .

و للمرتين مطلقا بعد خير اسمعيل المتقدم في الضرب بالتراب ، المروى في الباب في الصحيح عن محمد والظاهر انه ابن مسلم ، عن احدهما ((ع)) : عن التيمم ، فقال : مرتين مرتين للوجه واليدين .

عن الفقه الرضوي : صفة التيمم للوضوء والجنابة وسائر ابواب الغسل واحد ، وهو ان تضرب بيدك على الارض ضربة واحدة تمسح بها وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الانف ، ثم تضرب بهما اخرى فتمسح بهما الى حصى الزند ، و روى : من اصول الاصابع تمسح باليسرى اليمنى و باليمنى اليسرى على هذه الصفة ، الخبر .

وفي خبر ليث المتقدم في الضرب على التراب : تضرب بكفك على الارض مرتين ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك وذراعيك .

و للثلاث المروى في الباب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام : عن التيمم ، فاضرب بكفيه الارض ثم مسح بهما وجهه ، ثم ضرب بشماله الارض فمسح بها مرفقه الى اطراف الاصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها ، ثم ضرب بيمينه الارض ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه ، ثم قال : هذا التيمم على ما كان فيه الغسل وفي الوضوء الوجه واليدين الى المرفقين والغى (١) ما كان عليه مسح الرأس والقدمين فلا يؤم بالصعيد .

وهذا الخبر لمكان شذوذه وندائه بصدوره من جراب النورة ، مما لا يعتنى به .

واما مستند العتن فالجمع بين الدالة على المرة والدالة على المرتين ، بشهادة المروى في الباب في الصحيح عن زرارة عن الباقر : كيف التيمم؟ قال : هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة تضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما نفضة للوجه ومرة لليدين ، الخبر .

بتقريب كون المراد بقوله ضرب الضربة وكون قوله والغسل كلاما مستأنفا ، و

(١) والغى خل .

فيه انه يحتمل كون قوله والغسل معطوفاً وكون المراد بالضرب النوع ، ومع الاحتمال يبطل الاستدلال ، سيما بعد كون ذلك الاحتمال معترضاً بما تقدم عن الفقه الرضوي .

و بالمروى في الكافي في آخر باب الوقت الذي يوجب التيمم في الموثق عن ابي بصير قال : سألت عن التيمم الحائض و الجنب سواء اذا لم يجد ماء . قال : نعم .

وفي التهذيب في باب صفة التيمم في الموثق عن عمار عن الصادق (ع) : عن التيمم من الوضوء و الجنابة ومن الحيض للنساء سواء ، فقال : نعم . وعليه فالخبر الشاهد دليل على المرتين مطلقاً ، واما الاجماع المحكية فموهون بمصير من عرفته الى الخلاف ، سيما بعد ملاحظة مصير صاحب الآمال في المنع والهداية الى ما عرفته ، وما عن التبيان و مجمع البيان من نقل القول بالضربتين من قوم من اصحابنا فبقى الكلام في القولين الاخيرين ، وارجحهما عندى المرة مطلقاً لاكثرية اخبارها جداً ، فليحمل الدالة بالمرتين على التيقن ، لما عرفت عن شرح المشكوة من كونه مشهوراً بين فقهاءهم سيما بعد ملاحظة ندرة القائل به من اصحابنا ، والاحتياط الجمع بان تيمم مرة بضربة و اخرى بضربتين سيما في البدل عن الغسل .

فرع :

ظاهر الاصحاب كما قاله في الذكرى وغيرها المساواة بين الاغسال في كيفية التيمم ، وعليه يدل خبرا ابي بصير و عمار السابقان ، وفي الذكرى خرج بعض الاصحاب وجوب تيممين على غير الجنب بناءً على وجوب الوضوء هناك ولا بأس به .

اقول وهو جيد بناءً على ان تعدد الاسباب يقتضى تعدد العسبات ، واما الخبران المذكوران فليسا مانعين لجواز التساوي في الكيفية دون الكمية كما صرح في الذكرى ، واما ما استظهره في المدارك والذخيرة من الاكتفاء بالواحد

بناءً على وحدة الكيفية وعدم وجوب نية البدلية ، فانما يحسن لو قلنا بإصالة التداخل والا كما هو الاظهر فلا . نعم لو قيل باجزاء الغسل عن الوضوء مطلقا لكان الواجب هو القول بكفاية الواحد مطلقا ، ولكن الامر عندى ليس كذلك لما مرفى مقامه .

(ويجب الترتيب) كما ذكره المصنف لما مرفى مسح اليسرى ، و عن المرتضى كل من اوجب الترتيب فى المائىة اوجب هنا ، فالتفرقة منفية بالاجماع وقد ثبت وجوبه هناك فثبت هنا .

(والموالة) كما قطع به الاصحاب على ما قاله غير واحد ، واسنده فى المنتهى الى علمائنا مظهر الدعوى الاجماع وهو الحجة ، وظاهرهم هنا الموالة العرفية كما قاله بعض المحققين .

وهل يبطل بالاخلاق بها او يأثم خاصة ؟ وجهان ولعل الأخير اقرب ، عملا بالاطلاق ، ويستفاد من الذخيرة والرياض ان المصنف هنا لم يذكر الموالة وهى فى نسختى موجودة .

تنبيه :

يجب المباشرة فيه بنفسه عملا بظاهر الاوامر ، والاستتابة عند الضرورة فى الافعال فيضرب المعين بيدى العليل ان امكن والا فبيدى نفسه ، كذا عن الاصحاب .

(والاستيعاب) للاعضاء الممسوحة لا الماسحة لما مر .

(ولا يشترط فيه) اى فى التيمم (ولا فى الوضوء طهارة غير محل الفرض من النجاسة العينية) على الاظهر عملا بالأصل ، ولو قلنا فى التيمم بالضيق ، خلافا للمحكى عن التحرير والنهاية والدروس فيشترط تقديم ازالة النجاسة ، ولا وجه له يعتد به .

وهل يجب طهارة مواضع المسح كما قاله الجماعة ام لا كما قاله اخرى ؟ وجهان والاخير اقرب عملا بالأصل ، والاول احوط ، وعليه فلو تعذرت الازالة

سقط اعتبارها ووجب التيمم اذا لم تكن النجاسة متعددة الى التراب ، و الا فيشكل الحكم بالتيمم ، وكلام المصنف يرمى بوجوب طهارة محل الغسل والمسح في الوضوء ايضا ، والاظهر العدم عملا بالاطلاق ، والطهارة من الحدث و الخبث قد يحصل بغسل واحد ، والاستدلال بان اختلاف السبب يوجب اختلاف المسبب ضعيف في نحو المقام ، اذ غرض الشارع في رفع الخبث هو محض الازالة .

تنبيه :

لا يجوز التيمم مع حائل بالاجماع كما ادعاه بعض المحققين ، فعليه ازالة الجبائر والخاتم والطلا ونحوها ، ولو تعذر الازالة فليمسح عليه كما يستفاد من خبر عبد الأعلى المتقدم في الوضوء ، واستظهر بعض الاجلاء عدم الخلاف فيه .

(ولو اخل بالطلب ثم وجد الماء مع اصحابه او في رحله اعاد) على تفصيل مضى في بيان الطلب فراجع اليه .

(ولو عدم التراب) ونحوه من الحجر والغبار والوحل (والماء) الطاهرين (سقطت) الصلوة (اداء) بلا خلاف اطلع عليه ، الا ما حكاه في التذكرة عن المبسوط انه يصلى ويعيد ، ولا وجه له التفاتا الى الشرطية المطلقة الثابتة من قوله (ع) : لا صلوة الا بظهور ، فبانقضاء الشرط ينتفى المشروط (وقضاء) وفاقا للجماعة ، بناء على تبعية القضاء كما استند اليه في التذكرة ، خلافا لآخرين فيجب القضاء التفاتا الى عموم ما دل على قضاء ما فات ، وهو المعتمد .

(وينقضه) اي التيمم (كل نواقض الطهارة) المائية (ويزيد وجود الماء) مع التمكن من استعماله ، فلو تيمم ثم وجد الماء انتقض تيممه ، فاذا عدم وجب عليه استينافه ، وان كان باقيا وجب عليه الغسل او الوضوء ولا يصلى بذلك التيمم ، و هو قول العلماء الا ما عن ابي سلمة والشعبي فقالا : لا يلزمه استعمال الماء ، قاله في التذكرة ، ولا اعتداد بخلافهما ، واخبارنا ناطقة بذهابنا ، منها المروى

في الكافي في باب الوقت الذي يوجب التيمم في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام وفيه : قلت : فيصلّي بتيمم واحد صلوة الليل والنهار كلها ، قال : نعم ما لم يحدث او يصيب ماء ، قلت : فان اصيب الماء ورجا ان يقدر على ماء آخر وظن انه يقدر عليه كلما اراد فعسر ذلك عليه ، قال : ينقض ذلك تيممه وعليه ان يعيد التيمم ، قلت : فان اصاب الماء وقد دخل في الصلوة ، قال : فليتنصرف وليتوضأ ما لم يركع فان كان قد ركع فليتم في صلوته فان التيمم احد الطهورين .

ولو شك في وجود الماء او ظنه لا يبطل التيمم كما صرح في التذكرة عملاً بالاستصحاب ، خلافاً للشافعي كما حكاه في التذكرة فيبطل ولا وجه له ، وفي التذكرة لو قارن ظن وجود الماء مانع من استعماله كعطش او مرض او عدم آلة لم ينقض تيممه اجماعاً ، لجواز التيمم ابتداءً مع هذا المانع فلا يرفع دواعيه انتهى .

واما عدم انتقاضه بخروج الوقت فهو قول العلماء كما في التذكرة ، وهل يعتبر في الانتقاض بالماضي زمان يتمكن فيه من فعل الطهارة المائية ؟ ام يكفي التمكن من اول الامر وان حصل الكاشف بعده ثانياً بان تلف الماء قبل اتعانه مثلاً ؟ فيه وجهان (١) .

وحيث كان وجود الماء ناقضاً (فان وجدته قبل دخوله) في الصلوة انتقض تيممه (و تطهر) اجماعاً كما عن الجماعة ، عملاً بجملة من الاخبار منها ما تقدم اليه الاشارة (وان وجدته وقد تلبس) بالصلوة ولو (بالتكبير اتم) وفاقاً للمحكي عن المشهور ، بل عن السرائر في بحث الاستحاضة الاجماع ، عملاً باستصحاب الصحة وبالمروى عن الفقه الرضوي : فاذا كبرت في صلوتك تكبيرة الافتتاح و او تيممت بالماء فلا تقطع الصلوة ولا تنقض تيممك و اض في صلوتك .

(١) والوجهان ينشأن من الاطلاق فالثاني ومن استحالة التكليف بزمان لا يسعه فالاول . (منه)

والمرؤى في التهذيب في باب التيمم عن محمد بن حمزاة عن الصادق ((ع)) : رجل تيمم ثم دخل في الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ، ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة ، قال : يعض في الصلوة واعلم ان طيس ينفخ لأحدان يتيمم الا في آخر الوقت .

و بالتعليل المفهوم من المرؤى في الباب في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم قال قلت : في رجل لم يصب الماء وحضرت الصلوة فتيمم وصلى ركعتين ثم اصاب الماء اينقض الركعتين او يقطععهما ويتوضأ ثم يصلى ؟ قال : لا ولكنه يعض في صلوته ولا ينقضها لكان انه دخلها وهو على طهور بتيمم .

خلافاً للمحكى عن المقنع والنهاية والعماني والجعفي والمرتضى في الجمل ، فيتم بشرط الدخول في الركوع من الركعة الاولى ، عملاً بصحيفة زرارة المتقدمة عن قريب .

وبالمرؤى في الباب عن عبد الله بن عاصم عن الصادق ((ع)) : عن الرجل لا يجد الماء فتيمم ويقوم في الصلوة فجاء الغلام فقال هو ذا الماء ، فقال ان كان لم يركع فليصرف وليتوضأ ، وان كان قد ركع فليعض في صلوته .

و للمحكى عن الاسكافى : فيتم بشرط الدخول في ركوع الركعة الثانية . والمرؤى في الباب في الزيادات عن زرارة عن الباقر ((ع)) : عن رجل صلى ركعة على تيمم ثم جاء رجل ومعه قريتان من ماء ، قال : يقطع الصلوة ويتوضأ ثم يبنى على واحدة ، غير دال عليه ، كالمرؤى في الباب عن الحسن الصيقل عن الصادق ((ع)) : رجل تيمم ثم قال يصلى فمر به نهر وقد صلى ركعة ، قال : فليغتسل وليستقبل الصلوة ، فقلت : انه قد صلى صلوته كلها ، قال : لا يعيد .

و للمحكى عن سائر : فيتم بشرط الدخول في القراءة ، وعن ابن حمزة فيجب القطع بعد الشروع مطلقاً اذا غلب عن ظنه سعة الوقت بقدر الطهارة والصلوة ، وعدم وجوب القطع ان لم يمكنه ذلك ، واستحياب القطع ما لم يركع ولم اطلع على دليل لهما اصلاً ، ولولا الشهرة الظاهرة والمحكية المعتمدة بما مر لكان القول الثاني ارجح ، لصحة خبر زرارة ، وكون القول الاول موافقاً للمحكى

عن الشافعي ومالك وأبي ثور وداود وأحمد في رواية ، ولكن معها يكون
الاول ارجح اذ هي من أقوى المرجحات سيما اذا كان الخبر المخالف لها
صحيحا بحسب السند والموافق قاصرا .

والاحوط الاتمام ثم الاعادة ، كل ذامع القول بجواز التيمم في السعة ،
والا فيلزم الاستمرار قطعاً اثباتاً للفعل في الوقت المضروب له .

وعلى المختار فهل لا يجوز الرجوع ؟ كما صرح البعض ويستفاد من المتن
ونحوه ، ام يستحب مالم يركع ؟ وجهان ينشأن من تحريم قطع الفريضة فالاول ،
ومن عدم عموم دال على التحريم ، وثبوت الاجماع في المقام غير مسلم ، وفي
دلالة لا تبطلوا مناقشة ، وعلى فرض الدلالة مخصص بالامر بالرجوع مالم يركع ،
الذي لا بد ان يحمل في نحو المقام على الاستحياب اذ هو اقرب المجازات
فالثاني ، وامر الاحتياط واضح .

وهل يستحب العدول الى النفل مع سعة الوقت ادراكاً للفريضة على
النهج الاقوم كما استقر به في التذكرة ؟ ام لا يجوز كما احتمله ايضا واختاره في
الذكرى ؟ وجهان والاخير اقرب ، لعدم المجوز والمعتبر في المضى وعدم
الرجوع هو الاثبات بالتكبير اذ الدخول في الصلوة انما يتحقق باتمامه ، وعليه
فيرجع في الثاني خلافاً للمحكى عن البيان فلا يلتفت في الاثنا ، وفيه ما عرفت .

فسرعان :

الاول : اذا حكمنا باتمام الصلوة مع وجود الماء اما مطلقا واذ تجاوز
محل القطع ، فهل يعيد التيمم لمشروط بالطهارة لو فقد الماء بعد الصلوة ام
لا ؟ قولان اجود هما الثاني ، لم يظهر من الدليل المتقدم يكون تيممه باقيا فلا
وجه للاعادة .

الثاني : لو كان في نافلة ثم وجد الماء ، فهل هي كالفريضة في جواز
المضى كما عن البيان والمسالك ؟ ام ينتقض تيممه كما احتمله قويا في الذخيرة
وغيرها ؟ وجهان ينشأن من الاطلاق فالاول ، ومن انتفاء المانع من استعما ل

الماء لجواز قطع النافلة فالثاني .

(و يستباح به كلما يستباح) بالطهارة (العائية) من الصلوة و الطواف و دخول المساجد وغيرها ، بلا خلاف اجدّه الا ما عن فخر الاسلام من ان التيمم لا يجوز له الدخول في المساجد . محتجا بقوله تعالى : ((ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا)) . قيل : و الحق به من كتابة القرآن لعدم فرق الامة بينهما هنا و يلزمه تحريم الطواف للجنب ايضا وعدم اباحته بالتيمم لاستلزامه دخول المسجد وان لم يصرح به .

اقول وفيه ان الآية على تقدير تسليم دلالتها على ما قاله ، يجب تقييده بالاخبار الكثيرة المعتمدة بالشبهة الكذائية ، ومنها خبر حماد و السكوني السابقان في اوائل المبحث ، وصحيفة محمد بن مسلم المتقدمة في شرح قول المصنف : او تعذرا استعماله للمرض .

ثم اعلم ان مقتضى العموم استحباب التيمم لكل ما يستحب له الوضوء او الغسل مع تعذرهما و بذلك صرح البعض .

(ولا يعيد) التيمم تيمما مشروعا (ما صلى به) في السفر مع ظن ضيق الوقت مطلقا اجماعا كما ادعاه بعض مشائخنا ، وفي الحضر كذلك على المشهور بل عليه اجماع العلماء كافة عدا طائفة من الخلفاء و التحرير و المنتهى خلافا للمحكي عن المرتضى فالحاضر ان تيمم لفقد الماء واجب عليه الاعادة ان وجدّه ، ويردّه بعد الاصل^(١) والاجتماعات المحكية ، المستفيضة منها صحيحة العيص المرويتان في التهذيب في باب التيمم عن الصادق ((ع)) : عن رجل يأتي الماء وهو جنب وقد صلى ، قال : يغتسل ولا يعيد الصلوة .

وفي الباب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) : عن رجل اجنب فتيمم بالصعيد و صلى ثم وجد الماء . فقال : لا يعيد ان رب الماء رب

(١) والمراد بالاصل هنا هو اقتضاء الامثال الاجزاء .

الصعيد فقد فعل احد الظهورين .

وفي الباب في الصحيح عن ابن سنان عن الصادق ((ع)) : اذا لم يجد الرجل طهورا وكان جنبا فليمسح من الارض وليصل فاذا وجد ماء فليغتسل وقد اجزاته صلواته التي صلى .

هذا مضافا الى ان المحكى عن الخلاف الاجماع على عدم الفرق بين المسافرين والحاضر في عدم الاعادة مطلقا ، وكذا الاظهر الاشهر عدم الاعادة مع التيمم في سعة الوقت مطلقا ان جوزناه في الجملة او مطلقا ، عملا بالاصل و الاخبار المشار اليها ، مضافا الى جملة من الاخبار المتقدمة في مسألة جواز التيمم في السعة ، خلافا للمحكى عن العمانى والاسكافى فاجبا الاعادة لصحيح يعقوب المتقدم هناك ، وفيه انه لا يقوم في مقابلة ما مر من وجوه عديدة فليحمل على الاستحباب كما عن الاصحاب .

(ويخص الجنب بالماء المباح او المبدول) للاجوز (و تيمم المحدث و الميت) اقول اذا اجتمع الثلثة و هناك ما يكفي لاحد هم خاصة اختص به مالكه ، ولو كان ملكا لهم جميعا مع عدم وفاء حصة كل بطهارته او لمالك يسمح ببذله فلا ريب ان للمالك التخصيص باليعض او الامساك ، وانما الكلام في الاولى فعن الخلاف التخيير بلا اولوية حيث قال : ان كان لاحد هم فهو احق به وان لم يكن لواحد يعينه تخيروا في التخصيص ، لانها فروض اجتمعت وليس بعضها اولى من بعض فتعين التخيير .

والاظهر تخصيص الجنب وفاقا للمشهور عملا بالمروى في النهاية في باب التيمم في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن الكاظم ((ع)) : عن ثلاثة نفر كانوا في سفر احدهم جنب والثاني ميت والثالث على غير وضوء ، وحضرت الصلوة ومعهم من الماء قدر ما يكفي احدهم ، من يأخذ الماء وكيف يصنعون ؟ فقال : يغتسل الجنب ، ويدفن الميت بتيمم ، و يتيمم الذي هو على غير وضوء ، لان الغسل من الجنابة فريضة ، وغسل الميت سنة ، والتيمم للآخر جاز .

وفي التهذيب في باب الاغسال عن الحسن التفليسي عن ابي الحسن عليه السلام : عن ميت وجنب اجتمعا ومعهما ما يكفي احدهما يغسل ، قال : اذا اجتمعت سنة وفريضة بدء بالفرض .

وفي الباب عن الحسين بن النضر الارمني عن الرضا ((ع)) : عن القوم يكونون في السفر فيموت منهم ميت ، ومعهما جنب ، ومعهما ماء قليل قدر ما يكفي احدهما ، ايهما بدء به ؟ قال : يغتسل الجنب ويترك ميت لأن هذا فريضة وهذا سنة .

خلاف لما حكاه في الشرايع عن بعض فيقدم الميت ، وله المروى في الباب عن محمد بن علي عن بعض اصحابنا عن الصادق ((ع)) : الميت والجنب يتفقان في مكان لا يكون الماء الا بقدر ما يكفي به احدهما ، ايهما اولى ان يجعل الماء له ؟ قال : يتيمم الجنب ويغسل الميت بالماء ، وفيه انه مع ضعف السند وعدم معروفة القائل لا يقوم في مقابلة ما مر من وجوه عديدة . فيما ذكر ظهر ضعف تخيير الخلاف ايضا .

واما المروى في التهذيب في باب التيمم في الموثق عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : عن قوم كانوا في سفر فاصاب بعضهم جنابة ، وليس معهم من الماء الا ما يكفي الجنب لغسله يتوضأون هم هو افضل ، او يعطون الجنب فيغتسل وهم لا يتوضئون ؟ فقال : يتوضأون هم ويتيمم الجنب .

فمع تصور سنده لا يقوم في مقابلة المختار من وجوه عديدة ، مع اني لم اطلع على عامل به اصلا ، هذا اذا لم يمكن الجمع والايان يتوضأون هم المحدث بالحدث الاصغر ، ثم يجمع ويغتسل به الجنب الخالي بدنه من النجاسة ، ثم يجمع ويغتسل به الميت ، وجب لو قلنا بظهوريته ذلك .

وهل يجوز لمالك الماء ان يبذله لغيره مع وجوب الصلوة عليه ، ام لا كما اختاره الجماعة ؟ وجهان والاخير اقرب لشكته من الماء .

(ولو احدث المجنب المتيمم اعاد بدلا من الغسل وان كان) الحدث

(اصغر) سواء وجد ماء لوضوئه ام لا على الاشهر الاظهر ، لعدم ارتفاع الحدث بالتيمم كما مر والاستباحة قد زالت بالحدث ، هذا مضافا الى مفهوم المروي في التهذيب في باب صفة التيمم في الصحيح عن زرارة عن الباقر : كيف التيمم ؟ قال : هو ضرب واحد للوضوء ، الى ان قال : ومتى اصبت الماء فعليك الغسل ان كنت جنبا و الوضوء ان لم تكن جنبا .

فشرط ((ع)) في الوضوء عدم الجنابة وهي كما عرفت موجسودة ، خلافا للمحكي عن المرتضى في شرح الرسالة فالجنب اذا تيمم ثم احدث حدثا اصغر فوجد ما يكفي للوضوء ترضا به فان حدثه الاول قد ارتفع ، وجاء ما يوجب الصغرى وقد وجد ما يكفي لها فيجب عليه استعماله ولا يجزئه تيممه ، انتهى .

ومقتضاه انه لو لم يجد الماء تيمم بدلا من الصغرى خاصة ، وفيه ما عرفت من عدم ارتفاع الجنابة كما يرشد بذلك جملة من الاخبار المتقدمة عن قريب في شرح قول المصنف : ولا بعيد ما صلى به الموجبة للغسل عند وجدان ما يكفي .

(ويجوز التيمم مع وجود الماء للجنابة) اجماعا كما عن الخلاف و هو الظاهر من المنتهى والتذكرة ، خلافا لبعضهم فانما يجوز مع خوف قوت الصلوة ولا وجه له يعتد به ، و يرد به بعد المذكور موثقة سماعة المروية في الكافي في باب من صلى على الجنابة ، وغيرها ، ^(١) واما صحيحة الحلبي المروية في الباب فغير صالحة للمعارضة ، اذ التقييد في كلام السائل .

(ولا يدخل به في غيرها) من الصلوة وما يشترط فيه الطهارة ، اقتصارا فيما خالف الاصل على مورد .

(النظر الخامس فيما به تحصل الطهارة اما) الطهارة (الترابية فقد بينها واما) الطهارة (المائية فبالماء المطلق لا غير) فالمضاف لا يرفع حدثا

(١) اي الموثقة . (منه)

بلا خلاف ، كما عن المبسوط و السرائر ، بل عليه الاجماع كما ادعاه الجماعة (١) لقوله تعالى : ((فان لم تجدوا ماء فتمسوا)) .

و المروى عن الفقه الرضوى : كل ماء مضاف او مضاف اليه فلا يجوز التطهير به و يجوز شربه ، مثل ماء الورد و ماء القرع و ماء الزعفران و ماء الخلق و غيره مما يشبهها و كل ذلك لا يجوز استعماله ، الا الماء القراح والتراب .

و المروى فى التهذيب فى باب التيمم عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يكون معه اللبن يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا انما هو الماء و الصعيد . وفى باب المياه فى الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين اذا كان الرجل لا يقد ر على الماء و هو يقد ر على اللبن ، فلا يتوضأ باللبن انما هو الماء او التيمم الخبر .

و عليه فلا التفات الى ما حكاه فى الخلاف عن قوم من اصحاب الحديث من انهم اجازوا الوضوء بماء الورد ، ولا الى قول الصدوق من تجويز الوضوء و الغسل من الجنابة به ، وان دل عليه خبر يونس المروى فى التهذيب فى باب المياه عن ابي الحسن ((ع)) : الرجل يغتسل بماء الورد و يتوضأ به للصلاة ، قال : لا بأس بذلك ، لما قاله فى التهذيب بعد نقله : فهذا خير شأنا شديد الشذوذ . وان تكرر فى الكتب و الاصول فانما اصله يونس عن ابي الحسن و لم يروه غيره ، وقد اجمعت العصاية على ترك العمل بظاهره ، و ما يكون هذا حكمه لا يعمل به .

و بالجملة لا التفات الى القولين ، كما لا التفات الى ما عن العماني من تجويزه التطهير به اضطرارا ، مع اننا لم نجد مستنده و جعله الجمع بين خبرى ابي بصير و ابن المغيرة و بين خبر يونس فرع ، شاهد يشهد به و هو مفقود . (و كذا ازالة النجاسة) فان المضاف لا يرفع الخبث على المشهور ، عملا

(١) و منهم الشرايع و التذكرة و التحرير كما عن التهذيب و الاستبصار و نهاية الاحكام و الغنية . (منه)

بإصالة بقاء النجاسة ، و بالمرور في التهذيب في باب آداب الاحداث عن
 يزيد عن الباقر ((ع)) : وفيه : لا يجزى من البول الا الماء .
 وفي تطهير الثياب في الصحيح عن ابان بن عثمان عن محمد الحلبي عن
 الصادق ((ع)) : رجل اجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره ، قال : يطل في فيه و
 اذا وجد الماء غسله .

و المعمم عدم القول بالفصل كما صرح البعض (١) .

وفي الباب في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال : سألته عن
 الارض و السطح يصيبه البول او ما اشبهه ، هل تطهر الشمس من غير ماء ؟
 اذ العام المخصص فيما بقي حجة خلافا للمحكي عن المرتضى والمفيد فيجوز
 ازالة النجاسة بغير الماء من المايعات للاجماع المحكي عن المرتضى ، وفيه انه
 موهون بمصير الاعلام الى الخلاف ، و لقوله تعالى : ((و ثيابك فطهر)) .

وفي : اولا دلالة جملة من الاخبار ان المراد بالتطهير فيه التشهير .
 و ثانيا : ان المراد بالطهارة اما المعنى الشرعي فلا نسلم حصولها بغير
 الماء ، او المعنى اللغوي فلا ينفع .

و ثالثا بما سيظهر .

ولا طلاق الاخبار الآمرة بالغسل من النجاسة ، وفيه اولا المنع من الشمول
 لنحو المقام الثقات الى الغالب المتعارف ، و انعقاد الاجماع على جواز الغسل
 بماء النفط و الكبريت مما لا يستلزم رفع اليد عن قاعدة انصراف الاطلاق الى
 الشايع ، و ثانيا انها مقيدة بما مر مضافا الى جملة من الاخبار الآمرة بالغسل
 بالماء .

منها المروي في الباب في الحسن عن الحسين بن ابي العلاء عن
 الصادق ((ع)) : عن البول يصيب الجسد ، قال : صب عليه الماء مرتين ، و عن

(١) وهو شرح مفاتيح . (منه)

الصبي يبول على الثوب ، قال : يصب عليه الماء قليلا ثم تعصره .
ولما رواه في الباب في الزيادات عن غياث بن ابراهيم عن الصادق ((ع))
عن ابيه عن علي ((ع)) : لا بأس ان يغسل الدم بالبصاق .
وفي الكافي في باب البول يصيب الثوب في الصحيح عن حكم بن حكيم
الصيرفي عن الصادق ((ع)) : ايول فلا اصيب الماء وقد اصاب يدي شيء من البول
فامسحه بالحائط و التراب ، ثم تعرق يدي فامسح وجهي او بعض جسدي او
يصيب ثوبي ، قال : لا بأس به .

وفيه انهما مع قطع النظر عن ضعف سند الاول ، لا يقومان في مقابلة ما مر
من وجوه عديدة ، وصحة سند الاخير لا تصير باعنا للاستناد في نحو المقام سيما
بعد ملاحظة عدم زوال البول عن الجسد بالتراب باتفاق منا ومن الخصم كما في
التحرير ، هذا مضافا الى جواز القول برجوع نفى الباس الى نجاسة الممسوس
لا الى طهارة العاس ، بناء على عدم العلم بملاقة الممسوس للنجس ، وحصول
الظن غير كاف في نحو المقام .

و المحكى عن العماني فيجوز ازالة الخبث بالمضاف اضطرارا لا مطلقا ، ولا
وجه له اصلا .

(و) الماء (المطلق ما يصدق عليه اطلاق الاسم من غير قيد) و صدق الماء
عليه مقيدا كما في النهر و البئر ، لا ينافي صدق المطلق و المميز صحة السلب و
عدمه (والمضاف) بخلافه اي ما لا يصدق عليه الماء من غير قيد ، بل انما يصدق
عليه مقيدا (وهما في الاصل) اي في اصل الخلقة (ظاهران) اجماعا و ليس الثاني
مطهرا ، لما عرفت بخلاف الاول فانه مطهر ايضا بالكتاب قال الله تعالى : ((و
انزلنا من السماء ماء طهورا)) ، وقال ((وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم)) .

و السنة المستفيضة منها المروى في التهذيب في زيادات باب الاحداث
في الصحيح عن داود بن فرقد عن الصادق ((ع)) : كان بنو اسرائيل اذا اصاب
احدهم قطرة بول فرضوا لحومهم بالمقاريض ، وقد وسع الله عليكم باوسع ما بين

السما والارض وجعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون ، والاجماع .
 (فان لا تشبها نجاسة فاقسامها أربعة الأول المضاف كالمعتصر من
 الاجسام كماء الورد والماء) المطلق في اصله (الممتزج بها) اي بالاجسام (مزجا
 يسلبه الاطلاق كالمرق) اما لو بقي المطلق الممتزج بالمضاف على اطلاقه جاز
 استعماله في الطهارة اجماعا كما عن غير واحد . اذا كان المضاف مخالفا له في
 الصفات ، وعلى الاظهر اذا كان مسلوب الصفات كماء الورد العديدم الرايحة
 عملا بالاصل ، ودوران الاحكام مدار الاسماء ، خلافا للمحكى عن الشيخ فالحكم
 منوط بالاكثارية او المساواة . وعن القاضي الاقوى عندي انه لا يجوز في رفع
 الحدث ولا ازالة الخبث ، ثم نقل مباحثة جرت بينه وبين الشيخ و خلاصتها :
 تمسك الشيخ باصالة الاباحة وتمسك هو بالاحتياط .
 وفيهما ما عرفت .

و هل الممازجة المذكورة واجبة على فائد الماء الكافي للطهارة المتمكن من
 تحصيله بها كما اختاره غير واحد ، ام لا كما عن الشيخ و تبعه غيره ؟ وجهان
 ينشأن من التمكن من ايجاد الطهارة الاختيارية فلا وجه لتقييد ما دل عليه . و
 من صدق عدم وجدان الماء الكافي فيقيم .
 (وهو) اي المضاف (ينجس بكل ما ينع فيه من النجاسة قليلا كان واكثيرا)
 اجماعا كما عن الجماعة وهو الحجة ، ويدل على خصوص القليل بعد فحوى الدال
 على انفعال قليل المطلق خبر السكوني المروي في التهذيب في باب الذبايح و
 الاطعمة ، وخبر زكريا بن آدم المروي في الصافي والكافي في باب المسكر يقطر
 منه في الطعام . (١)

(١) وخبر السكوني مروي عن الصادق عن علي (ع) عن قدر طبخت فاذا فسى
 القدر فارة فقال: يهراق مرقها ويغسل اللحم ويوكل . وخبر زكريا مروي عن أبي
 الحسن (ع) عن قطرة نبيذ او خمر او مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير
 قال يهراق المرق او يطعم اهل الذمة او الكلاب واللحم اغسله وكله . (منه)

وهل ينجس المضاف الكائن في الكوز مثلا اذا صب بعضه على النجس مع كون ما في الكوز اعلى من النجس بحيث صار متصلا ؟ به الذي يقتضيه الاصل العدم ولم يظهر له مقيد اصلا في نحو المقام . وكذا الكلام في الماء القليل الكائن في الكوز ونحوه ، وعليه يدل السيرة القاطعة ، والمتبادر من الأدلة الآتية الدالة على انفعاله بالملاقاة غير المقام وفي ذلك واضح ، وفي شرح المدارك الاجماع على عدم سراية النجاسة من الاسفل الى الاعلى .
تنبيه :

هل طريق تطهير المضاف النجس ؟ هو ما ذكره في العيسوط بقوله : لا طريق الى تطهيرها بحال الا ان يختلط بما زاد على الكرمن المياه الطاهرة المطلقة ، ثم ينظر فيه فان سلبه اطلاق اسم الماء لم يجز استعماله بحال ، وان لم يسلبه اطلاق اسم الماء وغير واحد اوصافه اما لونه او طعمه او رايحته فلا يجوز ايضا استعماله بحال ، وان لم يغير احد اوصافه ولا سلبه اسم الماء جاز استعماله في جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقة .

او ما ذكره في التحرير ؟ بقوله : ويظهر بالقاء كرمن المطلق فما زاد عليه دفعة ، بشرط ان لا يسلبه الاطلاق وان يغير احد اوصافه .

او ما اشار اليه في القواعد ؟ كما عن المنتهى من الاكتفاء بممازجة الكرله من غير اشتراط للزيادة عليه ، ولا لعدم تغيير احد اوصافه بالمضاف ، بل ولا لعدم سلبه الاطلاق وان خرج المطلق بالاخير عن كونه مطهرا واما الطهارة فتأبى للجميع .

او ما اشار اليه في المختلف ؟ كما عن التذكرة ونهاية الاحكام وجماعة من المتأخرين من الاكتفاء بممازجة الكرله بشرط ان لا يخرج عن الاطلاق ، وان يغير احد اوصافه بالمضاف .

اوجه لعل اوجهها الاخير عملا باصالة طهورية الماء من غير دليل يقتضى الخروج عنه بالتغيير بالمتنجس ، اعلم ان جامع المقاصد صرح بالنسبة الى قول

القواعد ان موضع النزاع ما اذا اخذ المضاف النجس والقي في المطلق الكثير
فسلبه الاطلاق ، فلو انعكس الفرض وجب الحكم بعدم الطهارة جزئاً لان موضع
المضاف النجس نجس لا محالة ، فيبقى على نجاسته لان المضاف لا يطهره و
المطلق لم يصل اليه فينجس المضاف به على تقدير طهارته .

(الثاني الجارى من) الماء (المطلق) والفراد بالجارى هو التابع عمن
عين غير البئر سواء جرى على وجه الارض ام لا ، واما الجارى من غير ينبع فحكمه
حكم الواقف اتفاقاً كما في المشارق ، وفي شموله لما يخرج من الارض بطريق
الرشح اشكال .

(ولا ينجس) الجارى (الا بتغير لونه او طعمه او ريحه) فلو تغير بغير الثلاثة
من الصفات كالحرارة والبرودة فلا ينجس بلا خلاف على الظاهر ، عملاً بالاصل ،
وليكن التغير باحد الثلاثة (بالنجاسة) فلو تغير بالمتنجس او بمجاورة النجاسة
فلا ينجس بلا خلاف في الثاني كما صرح بعض ، وعلى المشهور في الاول عملاً
بالاصل ، خلافاً للشيخ فيه على ما مر عن قريب في تطهير المضاف ، ولا وجه
له يعتد به .

واما نجاسة الماء بالتغير بالنجاسة المذكور (١) في المتن فاجماعى كما
ادعاه الجماعة ، مضافاً الى المروى عن طريق العامة من قوله (ع) : ((خلق الله الماء
طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه .

وفي طريق الخاصة في التهذيب في باب المياه في الصحيح عن حماد بن عيسى
عن الصادق (ع) : ((كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضاً من الماء واشرب ،
فاذا تغير الطعم فلا توضاً منه ولا تشرب .

وفي باب آداب الاحداث في الصحيح عن ابي خالد القباطي عن الصادق
عليه السلام : في الماء يمر به الرجل وهو نقيع فيه الميتة الجيفة ، فقال (ع) :

(١) صفة للتغير . (منه)

ان كان الماء قد تغير ريحه وطعمه فلا تشرب ولا تتوضأ منه . وان لم يتغير ريحه وطعمه فاشرب وتوضأ .

والملاحق للون بالطعم والريح هو المروى في زيادات باب المياه في المتوى عن العلا بن الفضيل عن الصادق ((ع)) : عن الحياض يبال فيها ، قال : لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول .

والمروى عن كتاب البصائر في الصحيح على ما قيل . عن هشام بن عبد ربه عن الصادق ((ع)) ، وفيه : وحيث تسئل عن الماء الراكد فعالم يكس فيه تغير او ريح غالبه قلت : فما التغير ؟ قال : الصفرة .

وعن الفقه الرضوي : كل غد ير فيه من الماء اكثر من كرا لينجسه ما يقع فيه من النجاسات الا ان يكون فيه الجيف فتغير لونه وطعمه ورايحه ، فاذا غيرته لم يشرب منه ولم يتطهر منه .

بعد الالتفات الى الاجماع المركب ، ويمكن الاستدلال لللاحاق بصحيحة حريز السابقة ايضا . ولا يكفي في التغير التقدير^(١) وفاقا للمحكى عن المشهور عملا بالاصل مع عدم ظهور المقيد ، اذ المتبادر من اطلاق الدالة على التغير غيره ، خلافا للمصنف فلا يد من التقدير ولا وجه له يعتد به .

وعلى المختار فالأظهر الحكم بالتنجيس بالتغير وان منع من ظهوره عند الحسن مانع ، كما لو وقع في الماء المتغير بطاهر أحمر دم مثلا وفاقا للجماعة ، عملا بالاطلاق خلافا لبعض مشايخنا فلا التفات الى كون المتبادر من التغير الظاهر عند الحسن وفيه منع .

واما عدم نجاسته^(٢) بالعلاقة بالنجاسة فاجماعي اذا كان كثيرا ، وكذا ان كان قليلا على المشهور المنصور ، بل عن ظاهر الخلاف والخنية والتحريم والمنتهى الاجماع ، عملا بالعمومات الدالة على طهورية الماء .

وبالمروى في الاستبصار في باب البثر يقع فيها ما يغير في الصحيح عن محمد

(١) كما لو وقع في الماء الصافي البول الصافي المسلوب الصفات . (منه)

(٢) اي الماء الجاري . (منه)

بن اسمعيل بن بزيع عن الرضا ((ع)) قال : ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه ، فينزع حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لأن له مادة (١) على أشغال قوى .

و بخبري حرير و القماط السابقين ، خلافا للمصنف كما عن السيد في الجمل فيلحق القليل بالراكد في الانفعال بالملاقاة ، التفتنا الى الاخبار الدالة على اشتراط الكرية في الماء .

منها المروى في الشهيد في زيادات باب العياء في الصحيح عن علي بن جعفر عن الكاظم ((ع)) : عن الدجاجة والحمامة و اشياهما تطأ العذرة ثم يدخل في الماء ، يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا إلا أن يكون الماء كثيرا قدر كرم من ماء ، وفيه أنه لا يقوم في مقابلة ما مر ، اما بالنسبة الى العمومات فلا اعتضاها بالاجتماعات المحكية المعتضدة بالشهرة العظيمة القريبة من الاجماع ، بل نسب جامع المقاصد المختار الى الاصحاب و قال انه اى القول المزيف مما تفرد به المصنف و العام الكذائي على الخاص ، و اما بالنسبة الى خبري حرير و القماط فلان التعارض العموم من وجه ، و الترجيح في جانب المختار .

وكما لا يشترط في الجارى الكرية ، فكذا لا يشترط فيه دوام النبع ، خلافا للدروس كما عن الموجز لا ينقضي فيشترط ، ولا وجه له اصلا . (٢)

(فان تغير نجس المتغير خاصة) تفصيل المطلب اذا تغير بعض الجارى فاما ان يكون الماء متساوي السطوح ام لا ، وعلى التقديرين اما ان يقطع التغير عمود الماء وهو الخط ما بين حافتيه عرضا وعمقا أولا ، وعلى الاول اما ان يبلغ ما ينحدر عن المتغير مقدار الكرام لا .

فهذه ست صور :

الاولى كون السطوح مستوية مع عدم قطع التغير عمود الماء ، فيختص

(١) والتقريب وجود المادة في مطلق الجارى . (منه)

(٢) فذهب الدروس ان الشرط احد الامرين اما الكرية او دوام النبع . (منه)

المتغير بالتنجيس مطلقا ولو لم يبلغ الباقي كوا على الأظهر، خلافا لمن اشترط في الجارى الكرية كما مر .

الثانية الصورة بحالها مع قطع التغير عمود الماء وكان المنحدر عن المتغير كرا . فالحكم كالأولى مطلقا ولو كان ما فوق المتغير مما يلي المادة انقض من الكر، خلافا لمن اشترط الكرية في الجارى كما مر، والقول بعدم انفعاله لو كان قليلا وان اعتبرت الكرية، معللا بان جهة المادة في الجارى على سطحها من المتنجس فلا يفعل به مردود بان مع مساواة السطوح يتحقق الجريان كما يشاهد به العيان .

الثالثة الصورة بحالها مع كون المنحدر عن المتغير دون الكر فينجس للقلّة، وما عن بعض المحدثين من احتمال عدم التنجس مما لا يتم الدليل للشبهة المخالفة، هذا حكم الدون واما حكم فوق المتغير فكما مر .
الرابعة ان تختلف السطوح مع عدم قطع النجاسة عمود الماء، فحكمه كالأولى .

الخامسة الصورة بحالها مع قطع النجاسة عمود الماء مع كون دون المتغير ما يبلغ وكان سطوحه مستوية، فالحكم الطهارة ومع كون السطوح مختلفة فينبغى على الخلاف الآتى انشاء الله في اشتراط استواء سطوح مقدار الكر من الواقف وعدمه، واما فوق المتغير فهو ظاهر مطلقا على المنصور ولو لم يبلغ الكر، بناء على عدم اشتراط الكرية في الجارى .

السادسة الصورة بحالها مع كون دون المتغير دون الكر، فالحكم فيه عدم الطهارة واما قبل المتغير فحكمه كما مر .

(و يظهر بتدافع الماء الطاهر) من المادة (عليه حتى يزول التغير) و يستهلكه بلا خلاف بين الاصحاب كما صرح بعض الاجلاء، عملا ببعض الاخبار الآتية عن قريب في ماء الحمام، هذان اشترطنا في تطهير الماء الامتزاج، واما على الاكتفاء بمجرد الاتصال كما هو القول الآخر، فهل يكفي مجرد زوال التغير

فى الحكم بالطهارة مطلقا كما عن الجماعة ؟ ام يكفى فيه اذا كان للمادة نحو علو على الماء النجس او المساواة له . والا فيشترط الدفع والتكاثركما عن بعض المتأخرين ؟ وجهان والاول اظهر لمكان العادة بعد الالتفات الى الأخبار الدالة على طهوريه الماء ، وما يلزم على من قال باشتراط الكربة فى الجارى ان لا يحكم بالطهارة اصلا فيما اذا تعبر الجارى على وجه لا يبلغ الباقي كرا ، وان استهلك المتغير وحصل من الماء نهرا عظيما . اذا ما يخرج بالنسج لا يكون الا قليلا فينفعل بالعلاقات بعد خروجه . وهكذا فى الخارج ثانية وثالثة وهكذا . و عليه فيمكن ان يجعل هذا من الأدلة على بطلان الاشتراط المذكور .

(و ماء الحمام) أى ما فى حياضه الصغار معالم يبلغ الكر (اذا كانت له مادة من كرفصاعدا) متصلة به (وما الغيث حال تقاطره كالجارى) فى عدم الانفعال بالعلاقات .

اما الحكم الاول فيدل عليه مضافا الى ظهور الاجماع ، المروى فى التهذيب فى زيادات باب دخول الحمام فى الصحيح عن داود بن سرحان عن الصادق ((ع)) : ما تقول ماء الحمام ؟ قال : هو بمنزلة الماء الجارى .

وفى الباب عن بكر بن حبيب عن الباقر ((ع)) : ماء الحمام . عن ابن ابي يعفور عن الصادق ((ع)) : عن ماء الحمام يغسل منه الجنب والصبي واليهودى والنصرانى والمجوسى ، فقال : ان ماء الحمام كماء النهر يظهر بعضه بعضا .

وعن قرب الاسناد عن اسمعيل بن جابر عن ابي الحسن الاول ((ع)) قال : ابتداني فقال : ماء الحمام لا ينجسه شئ .

وعن الفقه الرضوى ماء الحمام سبيله سبيل ماء الجارى اذا كانت له مادة لكن بعد حمل مطلقها على مقيدها المجبور^(١) بعدم ظهور الخلاف . و

(١) أى المقيد بحسب السند . (منه)

في اعتبار الكرية في المادة خاصة كما عن الأكثر، أو مع ما في الحياض مطلقا كما عن بعض واختاره بعض مشائخنا، أو مع تساوي سطحى المادة وما فى الحوض أو اختلافهما بالانحدار. ومع عدمهما فالاول كما عن بعض، أو العدم مطلقا كما اختاره آخر.

أوجه لعل أو جبهها الأخير، عملا باطلاق الاخبار السابقة بعد ضم بعضها الى بعض. هذا اذا كان ما فى الحياض متصلا بالمادة، والا فينقل بالملاقة ان كان ناقصا عن الكر بلا خلاف اطلع عليه، فلو انقل واريد تطهيره بالمادة فلا بد فيها حينئذ من اعتبار الكرية بلا خلاف كما عن بعض.

وعليه فهل يكفى مقدار الكر فيها؟ كما اختاره البعض^(١) ام لابد من الزيادة على الكر بمقدار ما يحصل به الممازجة والخلية بناء على اشتراط الممازجة او بمقدار الماء المنحدر للحوض المتصل به بناء على مجرد الاتصال كما عن آخر^(٢)؟ وجهان ينشأن من الاصل فالاول، ومن انها لو كانت كرا فقط لكان ورود شئ منها على الحياض موجبا لخروجها عن الكرية اذ المعتبر كرية الماء بعد الملاقة فالثاني، ولعل الاول ارجح.

ونجاسة جزء الكر الملقى ليس باولى من طهارة الجزء النجس الملقى. واما الحكم الثانى فهو المشهور بين الاصحاب، خلافا لظاهر التهذيب كما عن صاحب الجامع فيشترط الجريان من الميزاب، للمشهور المروى فى النهاية فى باب المياه فى الصحيح عن هشام بن سالم عن الصادق ((ع)): عن السطح يبال عليه فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب، فقال: لا بأس به ما اصابه من الماء اكثر منه.

وفى الباب فى الصحيح عن على بن جعفر عن الكاظم ((ع)): عن الرجل يمر فى ماء المطر وقد صب فيه خمر فاصاب ثوبه، هل يصلى فيه قبل ان يغسله؟

(١) وهو المدارك . (منه)

(٢) وهو الشيخ على والشهيد الثانى . (منه)

فقال : لا يغسل توبه ولا رجله و يصلى فيه ولا بأس به .

وفى الباب و سئل ((ع)) عن طين المطر يصيب الثوب فيه البول والعذرة والدم ؟ فقال : طين المطر لا يتجس .

فى الكافى فى باب اختلاط ماء المطر عن الكاهلى عن رجل عن الصادق عليه السلام : امر فى الطريق فيسيل على الميزاب فى اوقات اعلم ان الناس يتوضؤون ، قال : ليس به بأس لا تسئل عنه ، قلت : و يسيل على من ماء المطر أرى فيه التغير وأرى فيه آثار القذ رفث قطرات على وينضح على منه والبيت يتوضأ على سطحه فيكف على ^(١) ثيابنا قال : ما يذ بأس لا تغسله كل شئ يراه ماء المطر فقد طهر .

و للآخر المروى فى الباب فى الصحيح عن هشام بن سالم ^(٢) عن الصادق عليه السلام : فى ميزابين سأل أحدهما بول و الآخر ماء مطر فاختلفا فأصاب توب رجل لم يضره ذلك .

و قريب منه خبر محمد بن مروان المروى فى الباب وفى النهاية فى باب المياه فى الصحيح عن على بن جعفر عن مولانا الكاظم ((ع)) : من البيت يبال على ظهره و يغتسل من الجنابة ثم يصيبه المطر ، أيؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلوة ؟ قال : اذا جرى فلا بأس به .

و المشهور هو المنصور لما مر من غير معارض ، الا ثبوت البأس مع عدم الجريان فى مفهوم الأخير ، و الشهرة كافية فى صرفه مع ضعف دلالة و اعميته من النجاسة الى الكراهة .

و اما ما عن بعض المتأخرين يانه ربما يتروك فى الحاقه بالجارى مع ورود النجاسة عليه مع عدم الجريان ، التفاتا الى اختصاص الروايات المتقدمة النافية للبأس عنه بعد الملاقات بوروده على النجاسة ، ففيه مع قطع النظر عما قيل بأنه

(١) وكف البيت يكف وكفا وتوكافا أى فطر وأوكف لغة فيه عن الصحاح .

(٢) الحكم . نسخه بدل .

كأن كان يكون خرقا للاجماع مستندا ، بأننا لم نقف على من نص على ما ذكره هنا بل كل من الحقه بالجاري الحقه بقول مطلق ، وثبوت القول بالتفصيل المذكور في القليل لجماعة في غير المقام لا يستلزم ثبوته هنا لتغايرهما انتهى ، بأن صحيح على بن جعفر المتقدم أولا كاف في رده كاطلاق غيره او عموميه . (١)

تنبيهات :

الاول : لو وقع المطر على ماء نجس غير متغير ، فإن وقع عليه بطريق الجريان او الكثرة ، فلا اشكال في تطهيره له بمجرد الاتصال ، ان اكتفينا في التطهير بمجرد الاتصال ، او بالتدخال والامتزاج ان اعتبرناه ، وخلاف التهذيب غير آت هنا على الظاهر ، اذ الظاهر ان ذكر الميزاب انما هو على جهة التمثيل .
وان لم يحصل الجريان و الكثرة ، فالمشهور المنصور حصول التطهير بالتقاطر ، عملا بمرسلة الكاهلي المتقدمة المنجبرة بالشبهة ، وخلاف التهذيب كما عرفته لا يلتفت اليه ، لكن على القول بالمأزجة لم يبعد اعتباره قد ريعتد به .

وذكر في الرياض عن بعض من عاصره من السادة : الفضلاء الاكتفاء في تطهير الماء النجس بوقوع قطرة واحدة عليه ، ثم قال : وليس يبعد وان كان العمل على خلافه .

الثاني : اذا اصاب في حال تقاطره منجسا كالارض ونحوها استوعب مع النجاسة وزالت العين ، فمقتضى المرسل المتقدم للكاهلي المنجبر بالشبهة حصول الطهارة ، وكذا المرسل الاخر بتقريب عدم القول بالفصل .

الثالث : اذا انقطع التقاطر ، صار ماء المطر في حكم الواقف بلا خلاف كما استظهره البعض .

الرابع : يتقوى الماء القليل الظاهر بماء المطر حال تقاطره ، وبعضه من الانفعال بالملاقاة على المشهور المنصور من كون المطر كالجاري مطلقا ، واما على اعتبار الجريان او الكثرة فيناط بحصول احدهما ، وعن بعض التقوى مع

(١) لمكان ترك الاستفصال . (منه)

عدم الجريان والكثرة ، لا من حيث كون المطر كالجارى مطلقا ، بل لعدم عموم فى
ادلة انفعال القليل بالملاقاة على وجه يشمل المقام .

(الثالث الواقف) اى ما ليس بنابع (كمياه الحياض والأواني والغدران)
جمع غدير وهو : القطعة من الماء يغادرها السيل اى يتركها (ان كان قدرها
كثرا) وله تقديران احدهما الوزن (وهو) على المشهور الذى لم اطلع على مخالف
فيه . بل قيل لاختلاف فيه بينهم ، بل قيل عليه الاجماع المستفيض (ألف ومائتا
رطل) عملا بالمروى فى الكافى فى باب الماء الذى لا ينجسه شئ فى الصحيح .
عن ابن ابي عمير الثقة الذى قيل لا يرسل الا عن ثقة ، عن بعض اصحابنا ، عن
الصادق (ع) ، قال : الكر من الماء الف ومائتا رطل ، وما ينافيه من الأخبار
مطروح او مؤول بما يرجع اليه .

وهل المراد بالرطل هنا المدنى او العراقى ؟ ذهب المشهور (بالعراقى)
وهو المنصور ، التفاتا الى الجمع بين الخبر المتقدم ، وبين المروى فى التهذيب
فى زيادات باب المياه فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام
الغدير ماء مجتمع يبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب .
قال : اذا كان قدر كر لم ينجسه شئ ، والكر ستائة رطل .
وفى مرفوعة ابن النخعي المروية فى التهذيب فى باب آداب الاحداث
عن الصادق (ع) : الكر ستائة رطل .

بحمل الأخيرين على المكى الذى هو ضعف العراقى كما عن الاصحاب .
لامتناع الحمل على المدنى والعراقى لكان الاجماع المخالف ، فتعين المكى
كما يؤيده كون محمد بن مسلم من اهل الطائف .

خلافا للمككى عن السيد فى الصباح والصدوق : فالمراد المدنى ، حملا
لكلام مولانا الصادق (ع) على عادة بلدهم ، وفيه ان الشهرة المعتقدة بما
مر كافية فى الحمل العراقى ، ولو فرض العلم بكون الراوى مدنيا وكون السؤال
فى المدينة ، فما ظنك بالجهل ؟ سيما بعد اعتضاد المختار بالمروى فى

التهذيب في باب المياه عن الكلبي النسابة عن الصادق ((ع)) وفيه : وكم كان يسع الشن ؟ فقال : ما بين الاربعين الى الثمانين الى فوق ذلك ، فقلت : بأى الأرتال ؟ فقال : أرتال مكيال العراق ، والرطل العراقي هو مائة وثلثون درهما على المشهور المنصور ، الدال عليه مكاتبة جعفر بن ابراهيم بن محمد الهمداني ، المروية في الاستبصار في باب مقدار الصاع من ابواب زكاة الفطرة ، عن أبي الحسن ((ع)) : الصاع ^(١) ستة أرتال بالمدني وتسعة أرتال بالعراقي ، قال : واخبرني انه يكون بالوزن ألف و مائة و سبعون وزنة ، اذ تسع هذا المقدار مائة و ثلثون ، والمراد بالوزنة الدرهم .

وعن المصنف في نصاب الغلات من التحرير والمنتهى انه مائة وثمانية وعشرون درهما و اربعة اسباع درهم ، ولا وجه له ، وقيل انه غفلة بغير ريبة .
والرطل المدني مائة و خمسة و تسعون درهما ، كما دلث عليه الخبر .
والرطل المكي ضعف العراقي كما عرفت ، كما ان العراقي ثلثا المدني والرطل العراقي بالمناقل الشرعية عبارة عن احد و تسعين مثقالا ، لأن كل عشرة دراهم تعدل سبعة مثاقيل شرعية ، و بالمناقل الصيرفية ثمانية و ستون مثقالا و ربع مثقال ، اذ كل اربعة مثاقيل شرعية ثلاثة مثاقيل صيرفية .
واذا كان المن التبريزي سبعمائة مثقال وعشرين ^(٢) مثقالا صيرفيا ، فكل

(١) اعلم ان الصاع كما تضمنه الخبر تسعة أرتال بالعراقي وكل رطل عبارة عما ذكره في المتن فيكون الصاع مقداره بالمناقل الشرعية ثمانمائة مثقال و تسعة عشر مثقالا وبالصيرفية ستمائة مثقال و اربعة عشر مثقالا و ربع فينقص الصاع عن المن التبريزي بخمسة و مائة مثقال و ثلثة ارباع مثقال فيزيد عن الصاع رطل ونصف و ثلثة مثقال و ثلثة اثمان مثقال لان الرطل و النصف يبلغ اثنین ومائة مثقال و ثلثة اثمان مثقال وما به التفاوت كان خمسة ومائة مثقال و ثلثة ارباع مثقال فينقص هذا عنسه بثلثة مثاقيل و ثلثة اثمان فيزداد عليه فيكون المن التبريزي عشرة أرتال و نصف و ثلثة مثاقيل و ثلثة اثمان مثقال . (منه)

(٢) اذ المن التبريزي عبارة عن تسع عباسات و كل عباس ثمانين مثقالا فيصير المقدار ما ذكره . (منه)

من تبريزي عشرة ارطال عراقية و نصف رطل و ثلاثة مثاقيل صيرفية و ثلاثة اثمان
مثقال ، فالكر باليمن التبريزي مائة من و ثلاثة عشر مئاً و ثلاثة ارباع من .
التقدير الثاني المساحة و للاصحاب في كميتها اقوال اشهرها و اظهرها
ما اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله (او ما حواه ثلاثة اشبار و نصف طولاً في
عرض في عمق) بأن يضرب احدها في الآخر ثم المجتمع في الثالث ، يبلغ
الجميع مكسراً اثنين و اربعين شبراً و سبعة اثمان شبر . يسئل عن الغنية على
هذا التقدير الاجماع .

عملاً بالمرور في الاستبصار في باب البثريقع فيها ما يغير عن الحسين بن صالح الثوري^(١)
عن الصادق ((ع)) : اذا كان الماء في الركي كرام ينجسه شيء ، قلت : وكم الكر؟ قال : ثلاثة
اشبار و نصف طولها ، في ثلاثة اشبار و نصف عمقها في ثلاثة اشبار و نصف عرضها .
و كون الخبر مروياً في التهذيب في اول باب المياه في الزيادات ، و في
الكافي في باب الماء الذي لا ينجسه شيء ، يدون ذكر المساحة الطولي ، معاً
بضربنا اما لجواز كونه خيراً مغايراً له . اولاً أن ذكر المساحتين يستلزم كون المساحة
الطولي بهذا القدر لا أقل منه والا لم يكن الارض عرضاً . او لما سيأتي وبالمرور
في الكافي في الباب في الموثق عن أبي بصير عن الصادق ((ع)) : عن الكر من
الماء كم يكون قدره ؟ قال : اذا كان الماء ثلاثة اشبار و نصف في مثله ثلاثة اشبار
و نصف في عمقه في الارض فذلك الكر من الماء .

و التقريب انه لما كان في غالب الاشكال يعتاز الطول عن العرض حساً و
هنا ليس كذلك ، ان محط النظر هو جسم مائي يحيط به ستة مربعات متساوية
طول كل ضلع من اضلعها ثلاثة اشبار و نصف ، فمعنى قولنا الكر ما يبلغ تكسيه
اثنين و اربعين شبراً و سبعة اثمان شبر ، انه ما اشتمل على اثنين و اربعين
مجسماً مائياً ، كل منها مكعب الشبر و مجسم آخر هو سبعة اثمان مكعبة والمراد
بمكعب الشبر جسم مائي يحيط به ستة مربعات متساوية طول كل من اضلاعها

(١) عن الحسن بن صالح خل

شبر. وحيث لم يكن الطول والعرض في المقام متازا، فما فرضته طولاً يمكن أن تفرضه عرضاً، فلذا اسقط المعصوم ((ع)) المكان على لسان العرف لفظي الطول والعرض واكتفى بالمقدارين، فقال: إذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصف في مثله، أي في مثل ثلاثة أشبار ونصف، فأحدهما بيان المساحة الطولي والآخر العرضي من غير امتياز، ولما كان العمق ممتازاً فتصدي ((ع)) لبيانها و قال: ثلاثة أشبار ونصف في عمقه.

وهذا المعنى الذي اختلج بخاطري من هذا الخبر الشريف يليق أن يكتب بالنور في حدود الحور، فلا تصغ إلى بعض المعاني البعيدة.

وأما جعل الخبر بياناً للشكل المستدير بعيد جداً فتعمق.

وبالجملة الخبر ظاهر في المختار، أما بتقريب ما عرفته، أو لمكان الإجماع المركب خلافاً للمحكي عن الصدوق وجماعة من القميين فاسقط النصف واكتفوا بالأشبار الثلاثة في الأبعاد الثلاثة، وتبعهم من المتأخرين جماعة، التفاتوا إلى المروي في الكافي في الباب في الصحيح عن البرقي عن ابن سنان، والظاهر أنه محمد كما يرشد إليه تصريح التهذيب في باب آداب الأحداث، وتصريحه في هذا الباب في موضع آخر بعبد الله غير ضاير لظهيرية السهو والاشتباه سيما بعد الالتفات إلى كتب الرجال المبينة لطيفة البرقي وعبد الله، فإذا الخبر (١) مختلف فيه في صحته وإن كان تسميته بمحمد بن سنان قويا لا يخلو عن قوة إن لم نتعد إلى الفوق، عن اسمعيل بن جابر عن الصادق ((ع)): عن الماء الذي لا ينجسه شيء، قال: كَرٌّ؟ قلت: وما الكر؟ قال: ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار. وفيه مع قطع النظر عن قصور السند والدلالة، أنه لا يقوم في مقابلة ما مر من وجوه عديدة، ولمحتمل حيث قال بعد نقل المروي في التهذيب في الباب في الصحيح عن اسمعيل بن جابر عن الصادق ((ع)): عن الماء الذي لا ينجسه

(١) وسند ذكر تفصيل حال محمد بن سنان في كتاب الصلوة، (منه)

شيء ، قال : ذراعان عمقه في ذراع و شبر سعته .

وهذه حسنة ويحتمل أن يكون قد رد ذلك كرا، واليه جنح في المدارك وفيه ان الخبر
لمكان شذوذ العامل مما لا يصح الاستناد اليه سيما بعد الالتفات الى تعارضه بما مر .
واما ارجاعه الى مذ هب القميين يجعل ما فيه تحديدا للكر في العدد و ان المربع
بعد الالتفات الى ضرب نصف القطر المعبر عنه في الخبر بالسعة ، وهو شبر ونصف
لأن كل ذراع شبران غالبا ، في نصف المحيط الذي هو أربعة ونصف ، ان القطر
على ما يقال ثلث المحيط تقريبا ، فالحاصل ستة وثلاثة ارباع ، فيضرب هذا في العمق
الذي هو أربعة اشبار يحصل سبعة وعشرين شبرا كما هو حاصل ضرب مذهب القميين
فلعله لا يخلو عن بعد سيما بعد ملاحظة كون مذ هبهم على الظاهر في المكعب لاندور .
وعليه فلا يحصل الانطياق ، لتفاحش التفاوت ، وللمحكى عن ابن طاووس
فرفع النجاسة بكل مروي جمعا ولا شاهد له يعتد به .

وللمحكى عن القطب الراوندي فاكتفى ببلوغ الابعاد الثلاثة عشرة اشبار و
نصفا ، من غير اعتبار التكسير ، وكأنه التفت الى خبر ابي بصير المتقدم بعد حمله
لفظة في على ما يفيد معنى الجمع والمعينة ، وفيه مع قطع النظر عن كون
لفظ في في نحو المقامات ظاهرا في الضرب ، ان هذا التحديد موجب للتفاوت
العظيم ان ربما يساوي لتحديد المشهور وربما ينقص عنه بقليل ، كما لو فرض
طوله ثلاثة اشبار وعرضه كذلك وعمقه أربعة ونصف . وربما ينقص بكثير كما لو كان
طوله تسعة اشبار وعرضه شبرا وعمقه نصف شبر .

وللمحكى عن الاسكافي فما بلغ تكسيه مائة شبر ، ولم اجد وجهه .
وعن السلمقاني فما لا يتحرك جنباه عند طرح حجر في وسطه ، وهو مع
عدم انضباطه باختلاف اوضاع المياه و اقدار الاحجار وانحاء الطروح ، مطروح
بالاجماع كما عن بعض .

وبالجملة لا شبهة في ارجحية المختار المشهور بين الطائفتين كون الاشبار
في كل من الابعاد ثلاثة ونصف (بشبر مستوى الخلقة) حملا للخبر على الغالب .

فاذا بلغ الماء الكر سواء كان بالوزن أو المساحة (لم ينجس الا بتغيير أحد اوصافه الثلاثة) و الطعم و الرائحة (بالنجاسة) بلا خلاف اجمده في المستثنى منه ، الا ما عن المفيد و سائر فذهبا الى ان ما في الحيض والاواني ينجس بملاقاتها وان بلغ مقدار الكر ، التفاتا الى عموم النهي عن استعمال ماء الأواني . و فيه مع كونه اخص من الدعوى و قوة احتمال وروده مورد الغالب في مياه الاواني من نقصها عن الكر ، انه معارض بالعمومات الدالة على عدم انفعال الكر مطلقا بتعارض العموم من وجه والمرجحات مع الاخيرة . هذا مضافا الى ما قيل بان المفيد الذي نسب اليه هذا القول عبارته في المقنعة وان اوهمت ذلك ، الا ان ورودها مورد الغالب محتمل ، بل لعله ظاهر كما فهمه تلميذه الذي هو اعرف بمذهبه في التهذيب . ولا يبعد ان يكون غيره كذلك .

اقول عبارة سائر في المراسم ظاهرة فيما نسب اليه ، حيث قال : ولا ينجس الغدران اذا بلغت الكر الا ما ، غير احد اوصافها ، وما لا يزول حكم نجاستها فهو ما في الاواني و الحيض بل يجب اهراقه وان كان كثيرا انتهى . و اما نجاسته بالتغيير المذكور فاجماعي ، وعليه يدل ما تقدم في الجارى . وهل يعتبر في عدم انفعال الكثير تساوى سطوح الماء كما عن بعض ؟ ام يكفي الاتصال مطلقا ؟ كما اختاره غير واحد وعن ظاهر الاكثر ، او مع الانحدار خاصة دون التسليم ؟ كما عن بعض .

اوجه اوسطها اظهرها ، و ذلك اما لعموم الاخبار الدالة على عدم انفعال

الكر .

منها صحيحة معوية بن عمار و محمد بن مسلم المرويتان في الكافي في باب الماء الذي لا ينجسه شيء ، عن الصادق (ع) : اذا كان الماء قد ركر لم ينجسه شيء .

او لعدم عموم فيما دل على انفعال القليل بحيث يشمل المقام فيصير

العمل بالاصل والعمومات سليما عن المعارض .

و اما الاستدلال للاول بظهور اعتبار الاجتماع في الماء ، وصدق الوحدة والكثرة عليه من اكثر الاخبار المتضمنة لحكم الكرا اشتراطا او كمية ، ففيه اولا ان هذا الظهور لو سلم في بعض الاخبار فانما هو ظهور المورد لا الاشتراط .
 و ثانيا ان صدق الوحدة عرفا اخص من دعواه لصدق المساواة باتصال الغديرين مع عدم الوحدة .

و ثالثا ان الاصل حمل اللفظ على العموم حتى يظهر العهدية ، فصحيحة معوية المتقدمة متضمنة لما نقلناه من غير سبق سؤال ، فليعمل بمقتضى الاصل .
 و رابعا ان حمل الماء الواقع في الصحيحتين ونحوهما على ما قاله في المنطوق ، مستلزم لحمله عليه في المفهوم ايضا ، فيجب العمل فيما لم يشمل المنطوق والمفهوم بمقتضى الاصل فيتم المطلب ، وعليه فيصير المعنى في انفعال القليل الاجماع المركب او الاولوية ، فقد ظهر بما ذكرناه تقوى كل من الاعلى و الاسفل بالآخر مع صدق الاتصال عرفا وعادة .

(فان تغير) الكر بالنجاسة على الوجه المذكور (نجس اجمع ان كان كرا) من غير زيادة لنجاسة المتغير و نقصان الباقي عن الكر ان كان فينفع بالملاقاة (ويظهر) هذا الماء النجس (بالقاء) كره عليه دفعة) واحدة عرفية ، فان زال التغير والا (فكر) آخر وهكذا (حتى يزول التغير) تحقيق الكلام هنا يقع في مقامين :
 الاول : هل يكفي في تطهير الماء مجرد الاتصال ؟ ام لابد من المعازجة قولان اظهرهما الاول ، عملا بما دل على طهوية الماء ، وعليه فالاجزاء النجسة الملاقية بالاجزاء الطاهرة من الكر الطاهر تصير طاهرة بمجرد الاتصال ، فكذا الاجزاء التالية لها وهكذا ، واستصحاب النجاسة لا يقوم في مقابلة الدالة على طهوية الماء .

و مما يؤيد ^(١) المختار عدم تحقق العلم بالامتزاج ان اريد امتزاج مجموع

(١) انما جعلناه مؤيدا اذ يجوز القول بان الحكم بالطهارة في صورة الامتزاج انما هو للاجماع وهذا لا يقتضي القول بالطهارة بمجرد الاتصال . (منه)

الاجزاء بالمجموع . وان اريد امتزاج البعض فلم يكن المطهر للبعض الآخر
الامتزاج بل مجرد الاتصال ، فيلزم اما القول بعدم طهارته وهو باطل اجماعا ،
اذ ليس وراء الامتزاج المذكور شرط آخر لطهر الجميع ، او القول بالاكثاف بمجرد
الاتصال فحينئذ فيلزم القول بالطهارة مطلقا .

و بالجمله الاظهر عدم اشتراط الامتزاج ، وعليه فالأظهر عدم اشتراط
الدفعه العرفية في القاء الكر ، بل يكفي مجرد الاتصال . بل الاظهر عدم
اشتراط الدفعه العرفية ، اذا لم نقل باشتراط تساوى السطوح على القول
بالمازجة ايضا ، فيحصل التطهير بحصول المازجة ولو قبل القاء تمام الكر ، عملا
بالدالة على مطهرية الماء من غير ظهور معارض .

الثاني : لو قلنا بالدفعه او المازجة او الاتصال ، فالواجب ان لا يتخير
شيء من ماء الكر المطهر كما صرح غير واحد ، اذ بتغير جزء الكر ينفع الباقى
الناقص عن الكر بالملافة ، وعليه ففي اطلاق المتن ما ترى .

فروع :

الاول : المشهور المنصور عدم طهره بزوال التغير من قبل نفسه او بتصفيق
الرياح او وقوع اجسام طاهرة فيه ، عملا بالاستصحاب ، خلافا للمحكى عن يحيى
بن سعيد : فيطهر بذلك . وعن نهاية الاحكام انه احتله ، ولا وجه له ، و
للعوميات الدالة على طهارة غير نافعة في المقام .

الثاني : على المختار من الاكتفاء بمجرد الاتصال ، فهل يكفي مطلقا ؟
ام لا بد هنا من المساواة او علو المطهر كما اختاره البعض؟ ^(١) وهو من لا يرى
بانفعال وان اختلفت السطوح .

وجهان والاول اقرب للعمومات .

الثالث : لو فرق ماء الكر في ظروف عديدة والقى ماء كل منها على حياله

(١) وهو الشارح الفاضل . (منه)

على الماء النجس مع اتصال الانصاب الى الفراغ . فاستظهر بعض الاجلاء عدم افادته الطهارة . الثقات الى ان المفهوم من الاخبار وكلام الأصحاب اختصاص اسم الكر بالماء المجتمع والى انه بوصول اول كل ماء من مياه الظروف الى الماء النجس يجب الحكم بنجاسته لكونه ماء قليلا لاقى نجاسة . قال والعجب من جمع ممن رأيناهم من فضلاء بلادنا البحرين انهم يحكمون بالتطهير بذلك بل يفعلونه . وقد حضرت ذلك غير مرة . انتهى .

(وان كان) الماء الواقف اكثر من كر . فان تغير جميعه فحكمه كما مر . و ان تغير بعضه (فالمتغير خاصة ان كان الباقي كرا ويظهر) حينئذ يزوال التغير ولو بالعلاج . اذ الباقي كر غير متغير كالملقى (او بالقاء كر طاهر عليه دفعة) و ذكر الدفعة هنا مستغنى عنه وان كان غير مفسد . اذ المقصود زوال التغير (او يتموجه حتى يستهلكه ^(١) الطاهر) والدليل على الكل العمومات من غير معارض .

(وان كان) الماء الواقف (اقل من كر نجس بجميع ما يلاقيه من النجاسة وان لم يتغير وصفه) بها وفاقا للمعظم . بل عن الجماعة عليه الاجماع . وهو الحجة مضافا الى مفهوم جملة من الاخبار المتقدمة المشترطة للكرية . والى الاخبار التى هى بحسب المعنى متواترة على الظاهر المحكى عن الجماعة .

منها المروى فى التهذيب فى باب المياه فى الصحيح عن الفضل عن الصادق (ع) : عن فضل البهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيول والبغال والوحوش والسباع . فلم اترك شيئا الا سألته عنه . فقال : لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب . فقال : رجس نجس لا تتوضأ بفضلة واصيب ذلك الماء و اغسله بالتراب اول مرة ثم بالماء .

وفى الباب فى الصحيح عن محمد بن محمد عن الصادق (ع) عن الكلب يشرب من

(١) أى المتغير .

الأناء . قال : اغسل الأناء الخبر وفي الباب في الصحيح عن حريز عن أخيه عن الصادق ((ع)) : إذا ولغ الكلب في الأناء فصبه .

وفي الباب في الزيادات في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر ((ع)) : عن الدجاجة والحمامة واشباههما تطأ العذرة ثم يدخل في الماء . يتوضأ منه للصلوة ؟ قال لا إلا أن يكون الماء كثيراً ، قدر كرم ماء .

وفي الباب المذكور في الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يجد في أنائه فارة وقد توضأ من ذلك الأناء مراراً وغسل منه ثيابه واغتسل منه وقد كانت الفارة منسلخة ، فقال : إن كان رآها في الأناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ، ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الأناء فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء ، ويعيد الوضوء والصلوة ، الخبر .

وفي آخر زيادات باب التيمم في الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) في رجل معه أناء فيهما ماء وقع في أحدهما قدر ، ولا يدري أيهما هو ، وليس يقدر على ماء غيره ، قال : يهرقهما جميعاً ويتيمم .

ونحوه في الكافي في باب الوضوء من سور الدواب في الموثق عن سماعة عن الصادق ((ع)) . وفي الكافي في الباب في الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) وفيه : كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه ، إلا أن ترى في منقاره دماً ، فإن رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب .

وفي الكافي في باب الوضوء من سور الحائض في الصحيح عن سعيد الأعرج عن الصادق ((ع)) : عن سور اليهودي والنصراني ، فقال : لا .

وفي باب النوادر قبل أبواب الحيض في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن ((ع)) : عن رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً فأصاب أناءه هل يصلح له الوضوء منه ؟ فقال : إن لم يكن شيء يستمين في الماء فلا بأس ، وإن كان شيئاً بيناً فلا يتوضأ منه ، وعن رجل رعف وهو يتوضأ فقطر قطرة في أنائه ، هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : لا ، فتأمل .

وفي باب الرجل يدخل يده في الأناة عن شهاب بن عبد ربه عن الصادق عليه السلام ، في الرجل يسهر فيغمس يده في الأناة قبل أن يغسلها : أن لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء .

إلى غير ذلك من الأخبار التي يجد ها المتتبع ، حتى عن بعض أنه جمع في ذلك مائتي حديث .

خلافًا للمحكي عن العمانى فقال بالعدم مطلقا ، لأخبار أقويها ما رواه في الكافي في باب الماء الذي فيه قلة في الصحيح بإبراهيم عن محمد بن الميسر عن الصادق ((ع)) : عن الرجل الجنب ينتهي إلى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل منه ، وليس معه أناة يغرف به ويداه قد رتان ، قال : يضع يده ويتوضأ ثم يغتسل ، هذا ما قال الله عز وجل : ((ما جعل عليكم في الدين من حرج)) .

وفيه مع قطع النظر عن احتياجه إلى ثبوت الحقيقة في كل من القليل و القذر في الأقل من الكرو والنجاسة في زمان صدوره ، أن الحمل على التفتية أقرب قريب ، إذ المحكي عن مالك والأوزاعي والثوري وداود وابن المنذر والذهاب إلى قول العمانى ، وهو المروى عن ابن عباس وحذيفة وأبي هريرة والحسن وسعيد بن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى وجابر بن زيد ، هذا مضافا إلى أن لو فرضنا تعدد الأخبار الصريحة الصحيحة الدالة على مذهب العمانى بحيث بلغت مائة بل وأزيد ، لكان قاصرا عن مقاومة خبر ضعيف ذهب إليه معظم الطائفة ، مع أن أخبارهم في المختار بالغلة بما سمعته ، وبالجملة الذهاب إلى مذهب العمانى ينبنى عندى بالقصور في الفقاهة .

وللمحكي عن الشيخ فيما لا يكاد يدركه الطرف من النجاسة مطلقا كما عن المبسوط ، أو من الدم خاصة كما عن الاستبصار ، الثغرات إلى صحيحة علي بن جعفر المتقدمة في الكافي في باب النوادر وفيه ما في التذكرة بأن إصابة الأناة لا يستلزم إصابة الماء ، ومع ذلك شاذ غير صالح لمعارضة ما مر .

وللمحكي عن المرتضى فيما إذا ورد الماء على النجاسة حيث قال في

المسائل الناصرية ، بعد قول جده الناصر : لافرق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء ، ما لفظه : هذه المسئلة لا اعرف فيها لأصحابنا قولاً صريحاً ، ثم نقل عن الشافعى : الفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه ، واعتبار القلتين فى الثانى دون الاول ، وقال بعده : و يقوى فى نفسى عاجلاً ان يقع التأمل صحة ما ذهب اليه الشافعى ، والوجه فيه ان لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة لادى ذلك الى ان الثوب لا يطهر من النجاسة الا بأيراد كر من الماء عليه و ذلك يشق ، فدل على ان الماء الوارد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة ولا الكثرة ، كما يعتبر فيما ترد النجاسة عليه انتهى .
وفيه ان مقتضى عموم المفهوم فى الاخبار المشتركة بالكربة التعميم ، وما ذكره مجرد استبعاد فى الاحكام الشرعية التعبدية ، اذ لا منافاة بين حصول الطهارة بالماء القليل و نجاسته بتلك العلاقة ، اذ غاية ما يستفاد من المانع عن التطهير بالنجس هو ما كان نجسا قيل التطهير لا ما كان نجسا بذلك التطهير كحجر الاستنجا وغيره ، هذا مضافا الى تأمله فى فتواه ، وعد ذلك قولاً مشكلاً مع انه على تقديره شاذ محجوج بما مر ، سيما بعد اعتضاده الى المروى فى التهذيب فى باب تطهير الثياب فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام : عن الثوب يصبى البول ، قال : اغسله فى المكن مرتين فان غسلته فى ماء جار فمرة واحدة ، والمكن كما عن الصحاح الاجانة التى يغسل فيها الثياب ، وعليه فلا وجه لتبعية بعض (١) متأخرى المتأخرين له (٢) اصلاً ، وليعلم ان الظاهر انعقاد الاجماع على عدم الفرق فى انفعال القليل ، بين ملاقاته مع عين النجاسة او المنتجس ، ونسبه فى المشارق الى ظاهر الاصحاب .
(و يطهر بالقاء كر طاهر عليه دفعة) وقد عرفت تحقيق هذه المسئلة ، و عرفت حصول التطهير بالاتصال بالجارى او الكثير او نزول الغيث عليه على

(١) وهو المدارك والذخيرة . (منه)

(٢) اى للمرتضى . (منه)

التفاصيل السابقة .

و هل يطهر القليل النجس باتامه كرا ؟ كما عن المرتضى في المسائل
الرسية والحلى وابنى سعيد و حمزة والمحقق والشيخ على ، وهم بين مصرح
بعدم الفرق بين اتامه بظاهر او نجس ، وبين مقيدله بالظاهر ، وبين مطلق
يتناول بظاهرة الأمرين .

ام لا ؟ كما عن الاكثر .

وجهان و الأخير اقرب ، عملا بالاستصحاب ، واما ما عن الحلى من
احتجاجة على ما اختاره بالاجماع ، و بقوله ((ع)) : اذا بلغ الماء كرا لم يحمل
خبثا ، زاعما يكون الخبر مجمعا عليه عند المخالف و المؤلف ، و بقوله تعالى :
ينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ، و قوله : وان كنتم جنبا فاطهروا ، و قوله :
فلم تجدوا ماء فتيمموا ، و قوله ((ع)) : لأبي ذر اذا وجدت الماء فاسح جلدك ،
و بقوله ((ع)) : اما انا فلا ازيد ان احثى على رأسى ثلث حشيات فاذا اتى قد
طهرت .

ففى ما ذكره المحقق : اما عن الاجماع ، فقال : باننا لم نقف على هذا فى
شئ من كتب الاصحاب ، ولو وجد كان نادرا ، بل ذكره المرتضى (رض) فى
مسائل منفردة و بعد اثنان او ثلاثة ممن تابعه ، و دعوى مثل هذا اجماعا غلط ،
اذ لسنا بدعوى المائة نعلم بدخول الامام ((ع)) فيهم ، فكيف بفتوى الثلاثة و
الأربعة .

واما الخبر فاننا لم نزوه مسندا ، و الذى رواه مرسلا المرتضى والشيخ أبو
جعفر و آحاد ممن بعده ، و الخبر المرسل لا يعمل به ، و كتب الحديث عن
الأئمة ((ع)) خالية عنه اصلا ، واما المخالفون فلم أعرف به عاملا سوى ما يحكى
عن ابن حنبل وهو زيدى منقطع المذهب ، و ما رأيت اعجب ممن يدعى اجماع
المخالف و المؤلف فيما لا يوجد الا نادرا فإذن الرواية ساقطة ، واما اصحابنا
فرووا عن الأئمة ((ع)) : اذا كان الماء قد ركر لم ينجسه شئ ، و هذا صريح فى

أن يلوغه كرا هو المانع لتأثره بالنجاسة ولا يلزم من كونه لا ينجسه شيء بعد البلوغ رفع ما كان ثابتا فيه و منجسا قبله ، و الشيخ رحمه الله قال بقولهم ((ع)) و نحن قد طالعنا كتب الاخبار المنسوبة اليهم فلم نر هذا اللفظ ، و انما رأينا ما ذكرناه وهو قول الصادق ((ع)) : اذا كان الماء قد ركر لم ينجسه شيء و لعزل غلط من غلط في هذه المسئلة لتوهمه ان معنى اللفظ واحد .

و اما الايات و الخبر البواقى ، فالاستدلال بها ضعيف لا يفتقر الى جواب . لانا لا تنازع في استعمال الطاهر المطلق ، بل بحثنا في هذا النجس اذا بلغ بظهور ، فان ثبت طهارته تناولته الاحاديث الآمرة بالاغتسال وغيره . و ان لم يثبت طهارته فالاجماع على المنع منه ، فلا تعلق له اذن فيما ذكره ، و هل يستجير محصل ان يقول النبي ((ص)) احثوا على رأسى ثلث حثيات مما يجتمع غسالة البول و الدم و بلغة الكلب ، انتهى . و انما نقلناه بطوله لجودة محموله .

و الاجماع المنقول بخبر العدل و ان كان حجة لكن لا مطلقا ، بل مع حصول المظنة و هي هنا غير حاصلة ، لذهاب الاكثر الى الخلأ .

فروع :

الاول : لو جمد الماء القليل فلاقته نجاسة ، فالأظهر انه كالجامدات فيختص موضع الملاقة بالنجاسة ، وفاقا لبعض لان جموده أخرجه عن المائية عرفا ، و الاحكام تابعة للتسمية ، و عن نهاية الاحكام و التحرير التوقف .

الثاني : لو عرض الجمود للماء بعد النجاسة فتطهيره يتوقف على عبوده مايعا ، لا متاع مداخله الطاهر لاجزائه و فيها ما هو باق على الجمود .

الثالث : لو طارت الذبابة عن النجاسة الى الثوب او الماء ، فعن الشيخ و المحقق في الفتاوى : العفو لعسر الاحتراز و لعدم الجزم ببقائها لجفافها في الهواء ، و عن الذكري : وهو يتم في الثوب دون الماء .

الرابع : لو وجد نجاسة في الكرو شك في وقوعها قبل الكربة او بعدها ،

فهو طاهر ان كان زمان الكر مورخا ، ولو شك في بلوغ الكرية فعن المصنف ومن تبعه انه ينجس بالملاقاة ، وعلل بان المقتضى وهو ملاقة النجاسة موجود ، والمانع وهو الكرية مشكوك والاصل عدمه ، وجنح البعض الى الطهارة التفاتا الى المروى في التهذيب في باب المياه عن حماد عن الصادق عليه السلام الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر .

أقول الاصل المتقدم على القول بصحة الاستناد اليه ، انما يجري فيما لو كان الماء على القلة يقينا ، واما لو علم بكثرته ثم شك في قلته ، فلا يخلو اما يحصل الشك بسبب احتمال النقصان فالاصل عدم النقصان ، او بسبب انه رأى نقصان الماء وشك في انه حينئذ هل باق على الكرية ام لا ؟ فجريان الأصل هنا بان يحكم بالبقاء مشكلا ، او لا بد في الاستصحاب من بقاء الموضوع ، واما الاستناد بالحديث في الطهارة ففيه اشكال ، اذ الشارع نوع الماء على نوعين فحكم بالنجاسة بالملاقاة في نوع وهو ما دون الكر ، وبعد منها في نوع آخر وهو البالغ حد الكر ، فنحن حينئذ شاكون بان هذا الماء هل هو داخل في أفراد الاول ؟ حتى نحكم بالنجاسة ، او في افراد الثانى ؟ حتى نحكم بالطهارة والانصاف ان المسئلة محل اشكال .

(القسم الرابع ماء البئر) وهو مجمع ماء تابع من الأرض لا يتعداها غالبا ولا يخرج عن سماها عرفا ان تغير بالنجاسة نجس اجماعا (و يطهر بالنزح حتى يزول التغير) على المنصور الذى اختاره المصنف ، كما يأتى من عدم انفعاله بالملاقاة ، عملا بصحيح ابن البرزغ المتقدم فى اوائل الجارى .

و بالمروى فى الكافى فى باب البئر فى الصحيح عن ابي اسامة عن الصادق عليه السلام : عن الفارة والسنور والدجاجة والطير والكلب ، قال : ما لم يتفسخ او يتغير طعم الماء ، فيكفيك خمس دلاء ، فان تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح .

ولا يعارضه المروى فى التهذيب فى باب تطهير المياه فى الصحيح على

الأظهر لمكان ابراهيم عن معوية عن الصادق ((ع)) : لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلوة مما وقع في البئر الا ان يمتن . فان امتن غسل الثوب واعاد الصلوة و نزلت البئر .

لقصوره عددا ودلالة بل سنداً ، لان في ابراهيم اختلافا بين كون السند به حسنا او صحيحا ، وان كان الأظهر مما عرفت ، ولكن ذلك مما يمدخله في القصور في مقام التعارض .

واما لو قلنا بانفعال البئر بالعلاقة ففي الاكتفاء به ، كما عن المفيد و الجماعة ، او وجوب نزح الجميع مع الامكان ، والا فالتراوح مطلقا كما عن الصدوقين والمرضى وسائر ، او الاكتفاء بما يزول به التغير مع تعذر نزح الكل كذلك كما عن الشيخ ، او وجوب نزح الاكثر مما يحصل به زوال التغير واستيفاء المقدركما عن ابن زهرة والذكرى ، او وجوب ذلك مع ورود التقدير في النجاسة والا فالجميع فان تعذر فالتراوح كما عن الحلبي والمحقق والشيخ على والشارح الفاضل ، او وجوب نزح الكل فان غلب فاكثرا الامر من زوال التغير والمقدر كما عن الدروس وظاهر التحرير ، او نزح ما يزيل التغير اولا ثم استيفاء المقدر بعده ان كان لها مقدروالا فالجميع فان تعذر فالتراوح كما عن المحقق وغيره او وجوب اكثر الامر من زوال التغير والمقدر ان كان تقديره والا بزوال التغير كما عن جماعة من المتأخرين .

اوجه اوجهها الأخير ، عملا بالدال على المقدر والدال على زوال التغير . واما الرضوى : فان تغير الماء وجب ان ينزع الماء كله فان كان كثيرا و صعب نزحه يستقون منها على التراوح من الغدوة الى الليل ، فلمكان قصور السند لا يقوم في مقابلة ما مر .

وعلى القول بعدم الانفعال بالعلاقة لو زال التغير بنفسه او بعلاج ، يظهر بذلك لانه المفهوم عرفا ، بعد ملاحظة خبري ابن بزيع و ابي اسامة السابقين .

وعلى القول بالانفعال فالاقرب عدم الطهر بذلك .
وعليه فهل يجب نزح الجميع حينئذ كما عن الجماعة ؟ او الاكتفاء بما يزول
معه التغير لو كان اذا حصل العلم بذلك والا فالاول كما عن اخرى ؟ وجهان
اقربهما الاخيران لم يكن لهما تقديرا وكان وانقضى قبل زوال التغير التقدير .
عملا بالفحوى وان كان تقديرا وانقضى بعد الزوال فالاقرب مراعاة انقضائه ايضا
(وان لم يتغير لم ينحس) وفاقا لاكثر المتأخرين . كما عن العمانسى و
الحسين بن عبيد الله الغضائرى والشيخ فى بعض اقواله ، عملا بصححتى ابن
البيزيع و معوية المتقدمين ، و بالمروى فى التهذيب فى باب تطهير العياة فى
الصحيح عن على بن جعفر عن الكاظم ((ع)) : عن يثرب ما وقع فيها زنبيل من
عذرة رطبة او يابسة ، او زنبيل من سرقين ، يصلح الوضوء منها ؟ قال : لا بأس .
وفى الباب فى الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق ((ع)) : فى الفارة
تقع فى البئر فيتوضأ الرجل منها و يصلى وهو لا يعلم ، ايعيد الصلوة و يغسل
ثوبه ؟ فقال : لا يعيد الصلوة ولا يغسل ثوبه .
وفى الباب فى الصحيح عن محمد بن احمد عن ابي اسامة و ابي يوسف عن الصادق ((ع))
قال : اذا كان له ريح نزع منها عشرون دلو .
وفى الباب باسناد فيه ابان عن ابي اسامة و ابي يوسف عن الصادق ((ع))
اذا وقع فى البئر الطير والدجاجة والفارة فانزع منها سبع دلاء ، قلنا : فما
تقول فى صلوتنا ووضوئنا و ما اصاب ثيابنا ؟ فقال : لا بأس به .
وفى الباب فى الموثق عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : بئر يستقى منها
و توضأ به و غسل منه الثياب و عجن به ثم علم انه كان فيها ميت ، قال : لا بأس
ولا يغسل الثوب ولا تعاد منه الصلوة .
الى غير ذلك من الاخبار المعتمدة باختلاف الاخبار فى مقدار النزح
جدا ، و بالاخبار الدالة على عدم نجاسة الماء والكر بالملاقاة ، هذا مضافا الى
الاصل والآيات .

(و) لكن (اكثر اصحابنا) القدماء (حكموا بالنجاسة) بمجرد الملاقاة، بل عن الحلّى والعصريّات للمحقق نفى الخلاف ، بل عن الانتصار والغنية الاجماع، لاستفاضة الاخبار بالنزح للنجاسات ، وللمروى فى الكافى فى باب البثر فى الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن يزيد قال : كتبت الى رجل اسأله ان يسئل ابا الحسن الرضا ((ع)) عن البثر تكون فى المنزل للوضوء ، فتقطر فيها قطرات من بول او دم او يسقط فيها شئ من عذره كالبحرة ونحوها ، ما الذى يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلوة ؟ فوقع ((ع)) بخطه فى كتابي : ينزح دلاء منها . وفى التهذيب فى باب تطهير المياه فى الصحيح عن على بن يقطين عن الكاظم ((ع)) : عن البثر تقع فيها الحمامة و الدجاجة او الفارة او الكلب او الهرة فقال : يجزيك ان تنزح منها دلاء فان ذلك يطهرها انشاء الله .

وفى باب التيمم فى الصحيح عن عبد الله بن ابي يعفور وعنيسة عن الصادق ((ع)) : اذا اتيت البثر وانت جنب فلم تجد دلو ولا شيئا تغرف به ، فتيمم بالصعيد فان رب الماء رب الصعيد ، ولا تقع فى البثر ولا تفسد على القوم ماء هم .

وفيه اما الآمرة بالنزح فمع عدم التلازم بين النزح والنجاسة ، انها معارضة بما مر ، ومقتضى الجمع الحمل على الاستحباب ، مضافا الى وروده فيما ليس بنجس .

واما خيرا ابن يزيد وعلى فلمكان وهنهما بنزح الدلاء للمذكورات فيهما مع اختلاف تقاديرها ، مما لا يقوم معارضة فى مقابلة ما مر ، هذا مضافا الى قرب صدورهما كغيرهما من جراب النورة اذ عن اكثر العامة القول بالنجاسة والى كون الاول مكتوبة وهى قلما تخلو عن شئ ، والى وقوع لفظ التطهير فيه فى السؤال ، والتقرير فى المقام الذى عرفت مذهب العامة غير نافع ، والى اقربية حمل الطهارة على المعنى اللغوى ، والحل على تساوى الطرفين من دون كراهة بالنسبة الى حمل الدالة على الطهارة الى غير معناه .

واما خير عبد الله ففيه ان الافساد اعم من النجاسة ، فلعله هنا باعتبار
تغير الماء واختلاطه بالطين .

واما الامر بالتيمم فيمكن ان يكون ذلك من جملة الاعذار المسوغة للتيمم ،
اما المكان المشقة او لتضرر الغير باستعماله ، ولعل الأخير اقرب كما يومى الخبر .
ومما يستأنس على المسوغة فى نحو المقام ، المروى فى الكافى فى باب
الوقت الذى يوجب التيمم فى الصحيح عن الحسين ابن ابى العلاء الصادق
عليه السلام : عن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو ، قال : ليس عليه ان ينزل
الركبة ، ان رب الماء هو رب الارض فليتيمم .

فبقى الكلام فى الاجماع المحكى ، وهو وان كان قويا سيما اذا اعتضد
بالشهرة القديمة ، ولكن يوهنه الشهرة المتأخرة اذ هم ادق نظرا ، والاخبار
المتقدمة التى تكون دلالتها على العدم كالنور على الظور .

وعليه فالاقرب ايضا مذهب المصنف المخالف لما عن اكثر العامة ، وامر
الاحتياط واضح .

وعلى المختار من القول بالطهارة ، فهل يجب النزع تعبدًا كما عمن
المنتهى ؟ ام يستحب ؟ وجهان والاخير اظهر ، وفاقا للاكثر ، التفاتا الى شدة
الاختلاف المظهر للاستحباب سيما بعد الالتفات الى الامر بالنزع فيما ليس
نجسا ، و الى ندرة القائل والواجب التعبدى ، و الى كون المجاز الاستحباب
الذى قيل انه مجاز مشهور بالنسبة الى اوامر الائمة ((ع)) .

وعلى المختار فالأظهر الحكم بالطهارة مطلقا ولو لم يبلغ الكر بلا خلاف
اطلع عليه ، الا ما عن ابى محمد الحسن بن محمد البصرى فاشتراط فى الحكم
بلوغ الكر ، وله خير الثورى المتقدم فى مساحة الكر ، وفيه انه لما كان الضعف
والشدود مما لا يصلح لمعارضة ما مر ، وفى الاستبصار الحسن بن صالح راوى هذا
الحديث زيدا بترى متروك الحديث فيما يختص به .

اقول و يحتمل حمله على التقية ايضا ، كما احتمله وفى الاستبصار قائلًا : بأن

من الفقهاء من سوى بين الابار والغدران في قلتها وكثرتها ، فيجوز ان يكون الخبر ورد موافقا لهم ، انتهى .

نعم في موثقة عمار المروية في التهذيب في زيادات باب المياه عن الصادق ((ع)) : عن البئر يقع فيها زنبيل عذرة يابسة او رطبة ، فقال : لا بأس اذا كان فيها ماء كثير .

وعن الفقه الرضوي : وكل بئر عمق مائها ثلاثة اشبار ونصف في مثلها ، فسيلها سيل ماء الجارى ، الا ان يتغير لونها او ريحها .
ولكن الانصاف انهما ايضا لمكان تصور السند وشدوذا القائل ، لا يقومان في مقابلة ما مر .

واما الاستناد الى مفهوم نحو قوله : اذا كان الماء قد ركر ، الى آخره ، فغير نافع اذا التعارض بين ما تقدم للمختار وبينه العموم من وجه وال ترجيح معنا وعن الذكري عن الجعفي انه يتغير في ماء البئر ذراعين في الابعاد الثلاثة حتى لا ينجس ولم اجد وجهه ، وحيث كان المختار الطهارة مطلقا فلا مزيد فائدة في البحث عن بيان المقدرات ، ولكن تتبع المصنف بيانا لما هو الاظهر في الامر الاستحيائي .

(و اوجبوا نزح الجميع في موت البعير) وهو كما عن اهل اللغة وجماعة من الاصحاب الا بل بمنزلة الانسان فيشمل الذكر والانثى والصغير والكبير ، وعن ابن زهرة والحلي كون الحكم متفقا عليه بين الاصحاب ، وعليه يدل المروى في الكافي في باب البئر في الصحيح عن الحلبي عن الصادق ((ع)) : اذا سقط في البئر شيء صغير فمات فيها فانزح منها دلاء ، وان وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء ، فان مات فيها بعيرا وصب فيها خمر فلتنزح .

وفي التهذيب في باب تطهير المياه في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : ان سقط في البئر دابة صغيرة او نزل فيها جنب فنزح منها سبعة دلاء ، فان مات فيها ثور او نحوه او صب فيها خمر فنزح الماء كله .

و مقتضى الاخير وجوب نزح الجميع للشور وفاقا للمحكى عن الاكثر ، وهو
كما عن بعض الذكور من البقر ، و الاقرب اعتبار الاسم عرفا ايضا وعليه فالصغير
محل شك خلافا للمحكى عن الحلبي فالكر للشور ، وليس له وجه يعتد به .

(و وقوع المني) وعن الغنية والسرائر الاجماع .

(و دم الحيض و الاستحاضة و النفاس) وعن الكتابين الاجماع ، لكن
المستند في ذلك كالمني من النصوص غير معلوم .

(و السكر) وعن الكتابين الاجماع ، عملا بخبري الحلبي وعبد الله
السابقين ، و بالمرؤى في التهذيب في باب تطهير المياه في الصحيح عن معوية
بن عمار عن الصادق (ع) : في البثر يبول فيها الصبي او يصب فيها بول او
خمر ، فقال : ينزح الماء كله .

و اورد على الاخير بعدم قائل في نزح الجميع في البول ، وعلى رواية
عبد الله بانها مخالفة للمشهور في الدابة الصغيرة ، وعن المشهور عدم الفرق
في الخمر بين القليل و الكثير حتى عن الحلبي كونه متفقا عليه بينهم .

خلافا للمحكى عن المقتنع فينزح للقطرة عشرون دلوا ، وله السروى في
الباب عن زارة عن الصادق (ع) : بثر قطر فيها قطرة دم او خمر ، قال : الدم
و الخمر والميت و لحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلوا فان غلبت
الريح نزحت حتى تطيب .

و اورد مع قطع النظر عن ضعف السند ، بان ظاهرة الاكتفاء بالعشرين
في الخمر و ما ذكر معه ، مع عدم ظهور قائل .

وفي خبر كردويه المروى في الباب عن ابي الحسن : عن البثر يقع فيها
قطرة دم او نبيذ مسكر او بول او خمر ، قال : ينزح منها ثلثون دلوا وعن التحرير
الميل بالعمل بالعشرين والثلثين .

اقول مقتضى القول بالوجوب ترجيح المشهور لا لاطلاق الاخبار السابقة ،
لعدم صدق الصب على القطرة ، او للشك فيه ، بل لما سمعته عن الحلبي ، وعدم

تضمن الاخبار الحاكمة لنزح الجميع ما عدا الخمر من المسكرات غير ضاير في نحو المسئلة ، التي عرفت فيها نقل الاجماع ، سيما بعد الالتفات الى اعتضاد التعميم بالاخبار المطلقة على المسكر لفظ الخمر ، بناء على ان الاطلاق اعملى الحقيقة كما عن بعض ، او المجاز يقتضى لمكان حذف وجه الشبه الاشتراك في جميع وجوه الشبه مطلقا ، او المتعارفة منها ، وما نحن فيه منها فتأمل جدا .

(و الفقاع) اجماعا حكى عن الغنية و السرائر ، وعن الذكري الحاق العصير العنبي بعد الاشتداد بالخمر لشبهه به وهو قياس ، وعن الحلبي ايجاب نزح الجميع لبول مالا يوكل لحمة و لروثه به الا بول الرجل والصبي ، وعن القاضى ايجاب الجميع لعرق الايل الجلالة وعرق الجنب من حرام ، وعن البصروي الحاق خروج الكلب و الخنزير حييين ، وعن بعضهم الحاق الفيل ، ولا وجه للكل يعتد به .

(فان تعذر) نزح الجميع (لكثرة تراوح اربعة رجال يوما) وعن المنتهى لا يعرف فيه مخالف بين القائلين بالتنجيس ، وعن الغنية الاجماع ، عملا بالمروى في التهذيب في باب تطهير المياه في الموثق عن عمار عن الصادق (ع) عن بئريقع فيها كلب او فارة او خنزير ، قال : ينزف كلها فان غلب عليه الماء فلينزف يوما الى الليل ، ثم يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين فينزفون يوما الى الليل ، وقد طهرت .

وعن الفقه الرضوي : وان كان كثيرا وصعب نزحه فالواجب عليه ان يكثرى اربعة رجال يستقون منها على التراوح ، من الغداة الى الليلة .

وعدم القول بوجوب نزح الكل للفاة غير ضاير في الاول ، ككلمة ثم الدالة بظاهرها على النزح في يومين ، اذ هو حينئذ كالعام المخصص فيما بقي حجة . مع ان عن التحرير اسقاط ثم ، هذا مضافا الى جواز قراءة ثم بفتح الثاء ، و الى جواز حملها على غير الترتيب الخارجى ، كقوله تعالى : ((كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون)) .

و مقتضى المتن كما عن الأشهر عدم اجزاء النساء ، وهو مقتضى الرضوى ، وكذا خبر عمار بناء على ما عن جملة من أهل اللغة من اختصاص القوم بالرجال لكن في التذكرة حكم باجزاء النساء والصبيان ، قال : لصدق القوم عليهم .
 أقول عن القاموس : القوم جماعة من الرجال والنساء معا أو الرجال خاصة أو يدخله النساء على التبعية ، وعن الصفاني ربما دخل النساء تبعاً . انتهى ، وعليه فيرجح كلام التذكرة لكن هاتين العبارتين الشاهدتين ناديتان بعدم انصراف الإطلاق على النساء لو سلم كونه حقيقة في المعنى الشامل لهن ولهن ، هذا مع كون المتن هو الاحوط ، أما الصبيان فليست اعرف لادخالهم وجهاً ، كما لا اعرف لقول التذكرة ايضاً .

ولو نهض القويان بعمل الأربعة فالأقرب الاجزاء وجهاً يعتد به في الأحكام التعبدية ، سيما أحكام البئر ، وإطلاق اليوم في خبر عمار يشعل الطويل والقصير ، ومقتضى الرضوى كون التراوح من الغداة إلى الليلة ، وهو المحكى عن الأكثر ، وعن بعض من طلوع الشمس وهو ضعيف ، وعلى المختار لا بد من ادخال جزء من الليل متقدماً ومتأخراً من باب المقدمة ، وتهيئة الأسباب قبل ذلك ، ولا يجزى مقدار اليوم من الليلة ولا المطلق ، عملاً بظاهر الخبرين ، وعن جماعة انهم استثنوا من الاشتغال بالنزح الصلوة جماعة والاكل جميعاً ، التفاتاً إلى قضاء العرف بذلك ، وعن بعضهم نفى الاستثناء ، وعن آخر الاقتصار على الأول فارقاً بينهما ان الثاني يمكن حصول حال الراحة ، بخلاف الأول فإن الفضيلة الخاصة للجماعة لا تحصل إلا به .

وعن الحلّى كيفية التراوح ان يستقي اثنان بدلوا واحد يشحاذ بانه الى ان يتعبا فاذا تعبوا قعدا ، وقام هذان واستراح الآخران ، خلافاً للمحكى عن الجماعة فطريقه ان ينزح كل اثنين وقتاً بان يكون احدهما فوق البئر يمتنع بالدلو والآخر فيها يملأه ، ثم يستريحان فيقوم الآخران كذلك ، والأول اقرب إلى التعارف ، إلا ان يبلغ الماء في القلة الى ان لا يمتلئ الدلو بمجرد الوضع بل

كان محتاجا الى الامتلاء .

(و نزح كرفى موت الحمار) بلا خلاف كما قيل ، وفى المروى فى الباب عن عمرو بن سعيد عن الباقر (ع) : عما يقع فى البثر بعد اشياء الى ان قال : حتى بلغت الحمار والجمل ، قال : كرم من ماء ، وفى الاستدلال به مناقشة لما عرفت من حكم الجمل ، لكن لا بأس فى الاستحباب .

(و البقرة) وفاقا للجماعة ولم اطلع على نص ، واستجود بعضهم لحاقها بالثور لصحيحة ابن سنان المتقدمة ، ولا بأس بهما على ما اخترناه تسامحا .
(و شيهيما) كالبعغل و الفرس وغيرهما ، على ما عن الثلثة و اتباعهم ، و لا بأس به على ما اخترناه .

(و نزح سبعين دلوا من دلاء العادة) اذ هي المرجع فى نحو المقام ، و اما ما عن بعض بان المراد بالدلاء الهجرية ثلثون رطلا ، وعن الجعفى اربعون رطلا فمتروك عند المشهور ، لكن عن الفقه الرضوى : اذا سقط فى البثر قارة او طائر او سنور وما اشبه ذلك ، فمات فيها ولم يتفسخ نزح منه سبعة دلاء من دلاء هجر ، و الدلو اربعون رطلا ، و العمل على المشهور .

و اما ما عن ظاهر البعض من الاكتفاء بما يعتاد على تلك البثر وان كان نحو أنية الفخار اذا كان مما يستقى به فى البلد غالبا ، فضعيف اقتصارا على المنقول .

ولو اختلف الدلو المعتاد فى البثر ولم يخلب البعض ، فالاصغر مجز و الاكبر اولى ، وان غلب البعض فهو اولى .

ولو نزح باناء عظيم ما يخرج الدلاء المقدرة ، فهل يجزى كما عن بعض ؟ ام لا كما عن الجماعة ؟ وجهان و الاخير اقرب عملا بالمنقول .

(فى موت الانسان) اجماعا كما عن الغنية والمنتهى و ظاهر التحرير ، عملا بالمروى فى التهذيب فى باب تطهير المياه فى الموثق عن عمار عن الصادق عليه السلام : عن رجل ذبح طيرا فوقع بدمه فى البثر ، فقال : ينزح منها دلاء

هذا اذا كان ذكيا فهو هكذا . وما سوى ذلك ما يقع في البئر الماء فيموت فيه . فأكثره الانسان ينزح منها سبعون دلو . واقله العصفور ينزح دلو واحد . وما سوى ذلك فيها بين هذين .

ومقتضى الاطلاق عدم الفرق بين الصغير والكبير والذكر والانثى . بل بين المسلم والكافر . وفاقا للمشهور . خلافا للمحكي عن الحلبي والشيخ ابي علي فينزع للكافر الجميع ويمكن تشييده بمنع شمول الاطلاق لنحوه على اشكال . وكيف كان فهو احوط .

(وخمسين في العذرة الذائبة) كما عن الثلاثة واتباعهم . وعن الشيخ ذكر ذلك في العذرة الرطبة . وعن المفيد ان كانت العذرة رطبة او ذابت و تقطعت فيها . نزح منها خمسون دلو . وعن المرتضى فان ذابت و تقطعت فخمسون دلو . وعن ابن زهرة انه استدل عليه بالاجماع . وعن الفقيه والمفتع و ابيه والمحقق انه يستقى اربعون الى خمسين ان ذابت فيها . والاصل فيه المروى في الباب عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : عن الجنب يدخل البئر فيغتسل منها . قال : ينزح منها سبع دلاء . وعن العذرة تقع في البئر . فقال : ينزح منها عشر دلاء فان ذابت فاربعون او خمسون دلو .

وظاهر الخبر مع الصدوقين . ولعل بناء المشهور استصحاب النجاسة مع احتمال كون التردد من الراوى . وهو وان كان محل نظر ولكن الوقوف على المشهور متعين . والمراد بالعذرة فضلة الانسان كما عن تهذيب اللغة والغريبيين ومهذب الاسماء . والمراد بالذوبان تفرق اجزائها في الماء . وعن بعض انه احتمل الاكتفاء بذوبان بعض الاجزاء .

(والدم الكثير غير الثلاثة كذبح الشاة) وكون الخمسين في الدم الكثير هو المحكى عن الاكثر . بل عن الغنية الاجماع . وعن السرائر عدم الخلاف الا من المفيد . وعن المفيد ينزح للكثير عشر دلاء . وعن المرتضى ينزح للدم بين دلو واحد الى العشرين . ومستندهم من النص غير واضح .

نعم في الكافي في باب البئر في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن ((ع)): عن الرجل ذبح شاة فاضطربت فوقعت في بئر ماء و او داجه تشخب دما ، هل يتوضا من تلك البئر ؟ قال : ينزع منها ما بين الثلثين الى الاربعين دلوا ثم يتوضا منها ولا بأس به .

وعن جماعة العمل بهذا الخبر ، وعن ظاهر البعض العمل بضعوته في مطلق الدم الكثير ، وفيه ما ترى فتأمل .

و مقتضى اطلاق الفتوى عدم الفرق بين دم نجس العين وغيره . وقد يرجح عدم الحاق الاول لغلظ نجاسته ، واختصاص مورد الخبر بدم ذبح الشاة والمعتبر في القلة والكثرة ما كانت في نفسها كما عن المشهور ، وعن القطب الراوندي بالنسبة الى ماء البئر في الغزارة والنزارة ، وحكى عن المصنف ايضا ولا يساعده النص .

(و اربعين في موت السنور والكلب) وعن ابن زهرة الاجماع ، و عن الفقيه ان وقع فيها كلب نزع منها ثلثون دلوا الى اربعين دلوا وان وقع فيها سنور نزع منها سبع دلا ، وعن المقنع انها فيها كلب او سنور فانزع منها - ثلثين دلوا الى اربعين دلوا وقد روى سبع دلا .

و مستند المتن ما روى عن كتاب الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي عن الصادق ((ع)): عن السنور ؟ فقال : أربعون دلوا وللكلب وشبهه .

و كان مستند المقنع المروي في التهذيب في باب تطهير المياه ، في الموثق عن سماعة عن الصادق ((ع)): عن الفارة تقع في البئر الى ان قال : وان كانت سنورا او اكبر منه نزعته منها ثلثين دلوا او اربعين دلوا بالخبر ، ولكن استفادة الكلب منه مشكل ، فانهم .

(و الخنزير والتعلب والارنب) وعن الشيخين انها الحقا بالكلب ما اشبهه في جسمه مثل المذكورات و الشاة والغزال وغيرها ، و دلالة خبر علي المتقدم قبيل المتن المتضمن لقوله ((ع)): وللكلب وشبهه ، على ذلك مشكل .

و يدل على قول الفقيه ينزح تسعة دلاء الى عشرة في وقوع الشاة و ما أشبهها ، المروى في التهذيب في الباب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن أبيه عن علي ((ع)) : الدجاجة و مثلها تعوت في البئر ينزح منها دلوان وثلاثة ، فإذا كانت الشاة و ما أشبهها فتسعة او عشرة .

و عن المقنع : ان وقعت في البئر شاة فنزح منها سبعة ادلاء ، وكأنه استدل الى المروى في الباب عن عمرو بن سعيد بن هلال عن الباقر ((ع)) : عما يقع في البئر ما بين الفارة و السنور الى الشاة ، فقال : كل ذلك يقول سبع دلاء و العمل بالكل جيد على ما اخترناه تسامحا ، و عن بعض نزح الجميع للخنزير لكان نحوه الواقع في خبر عبد الله المتقدم في البعير ، وفيه ما ترى .

(و بول الرجل) و عن الغنية الاجماع لخبر علي بن ابي حمزة المروى في الباب عن الصادق ((ع)) : عن بول الصبي العظيم يقع في البئر ، فقال : دلوا واحدا ، قلت : بول الرجل ، قال : ينزح منها اربعون دلوا .

و اما ما عن المنتهى من الاكتفاء بثلاثين في القطرة من البول مطلقا فشاف . ولا يلحق ببول الرجل بول المرأة على ما حكى عن المشهور ، خلافا للمحكي عن الجماعة فالحقوه به ، و منهم الحلبي مدعي تواتر الاخبار عن الاثمة عليهم السلام بالأربعين لبول الانسان ، و عن ابن زهرة الاجماع في الأربعين لبول الانسان البالغ ، و ظاهر المتن و النص عدم الفرق بين بول المسلم و الكافر كما عن ظاهر الاصحاب ، و يحتمل الفرق بناء على انصراف الاطلاق الى المسلم ، على اشكال قوى .

(وفي وقوع نجاسة لم يرد فيها نص) وفاقا للمحكي عن العيسوط و ابن حمزة ، عملا بالمرسل المروى عن العيسوط عنهم ((ع)) : ينزح منها اربعون دلوا وان صارت مبخرة ، و قيل : الجميع وهو المحكي عن الحلبي و ابن زهرة المحقق و اكثر المتأخرين ، عملا باستصحاب النجاسة ، و عن ابن طاوس نزح الثلاثين ، و عن الشهيد في الشرح نفى اليأس عنه ، عملا بالمروى في زيادات باب المياه من

التهديب عن كردويه عن ابي الحسن ((ع)) : عن بئر يدخلها ماء المطر وفيه
البول والعذرة وابل الدواب واوراشها وخرؤ الكلاب ، قال : ينزح منها ثلثون
دلو وان كان مبخرة ، وفي الرياض معناها المنتنة وروى بفتح الميم والخاء و
معناها موضع النتن .

وارجح الأقوال اولها ، لالما تقدم اذ هو خير مرسل متروك الظاهر غير
معلوم الصدور ، بل لصحيح ابن بزيع المتقدم الدال على طهر البئر مع التغيير
بالنجاسة بالنزح حتى يزول من غير ايجاب نزح الجميع فمع عدم التغيير اولى ،
وعليه فانتفى القول بالجميع .

وعليه فلا بد من القول بالاربعين ، عملا بالاستصحاب مع عدم المخرج
لضعف دليل الثلثين جدا ، اذ هو ليس من محل النزاع في شيء .

هذا على القول بانفعال البئر بالملاقاة ، واما نحن فنستريح عن ذلك .
(و ثلثين في وقوع ماء المطر مخالطا للبول والعذرة وخرؤ الكلاب) لخبر
كردويه المتقدم المعتمد بالعمل ، واذا خالطه البعض فيكفي الثلثين بطريق
اولى .

(وعشرة في العذرة اليابسة) بلا خلاف كما عن الحلبي ، وعن الغنية
الاجماع ، وقد تقدم خبر ابي بصير في العذرة الذائبة .

(والدم القليل غير الثلثة كذبح الطير والرعاف اليسير) وفاقا للمحكي عن
الشيخ وجماعة قيل وعن المفتح في القطرات من الدم عشرة دلاء و ربما ظهر منه
عشرين في كلام منه فيه ايضا ، وفي الفقيه وان قطر فيها قطرات من دم استقى
منها دلاء ، وعن المقنعة ان كان الدم قليلا نزح منها خمس دلاء ، وعن المحقق
والمنتهى المصير الى دلاء يسيرة بعد نقل ذلك عن ابن بابويه .

و يدل على الاخير المروي في الكافي في باب البئر في الصحيح عن
علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن ((ع)) : عن رجل ذبح دجاجة او حمامة
فوقعت في بئر ، هل يصلح ان يتوضأ منها ؟ قال : ينزح منها دلاء يسيرة ثم

يتوضأ منها ، وعن رجل يستقى من بئر فبرعف فيها . هل يتوضأ منها ؟ قال :
ينزح منها دلاء يسيرة .

وقد تقدم في شرح قول المصنف : واكثر اصحابنا حكموا بالنجاسة ، صحيح
محمد بن اسمعيل بن بزيع ، ولم اجد للمتن والمقنعة دليلاً يعتد به .
(وسيع في موت الطير كالحمامة والنعامة وما بينهما) كما عن السراير و
غيره ، او كالدجاجة والحمامة اما خاصة كما عن الصدوق ، او بزيادة ما شبهه كما
عن الشيخين وغيرهما ، للاجماع المحكى عن الغنية ، وفي الذخيرة بعد نقل
المتن : كذا ذكره الاصحاب .

وفي خبر ابي اسامة المروى في التهذيب في باب تطهير المياه عن
الصادق ((ع)) : اذا وقع في البئر الطير والدجاجة والغارة ، فانزح منها سبع
دلاء .

وفي الباب عن علي عن الصادق ((ع)) : عن الغارة تقع في البئر ، قال :
سبع دلاء ، وعن الطير والدجاجة تقع في البئر ، قال : سبع دلاء .
وفي الباب في الموثق عن سماعة عن الصادق ((ع)) : عن الغارة تقع في
البئر او الطير ، قال : ان ادركته قبل ان ينتن نزلت منها سبع دلاء .
لكن يعارضها صحيح الفضلاء المروى في الباب عن الباقرين ((ع)) في
البئر يقع فيها الدابة والكلب والطير فتموت . قال : يخرج ثم ينزح من
البئر دلاء .

وخبر اسحق المتقدم في الارنب .

وصحيح ابي اسامة المروى في الباب عن الصادق ((ع)) : في الغارة و
السنور والدجاجة والطير والكلب ، قال : فاذا لم ينفسخ او يتغير طعم الماء
فيكفيك خمس دلاء ، وان تغير الماء فخدمته حتى يذهب الريح .

وخبر البقباقي المروى في الباب عن الصادق ((ع)) : في البئر يقع فيها
الغارة والدابة او الكلب او الطير فيموت ، قال : يخرج ثم ينزح من البئر دلاء .

وصحيح على بن يقطين المروى في الباب عن الكاظم (ع) : عن البئر تقع فيها الحمامة أو الدجاجة أو الفارة أو الكلب أو الهرة ، فقال : يجزيك أن تنزح منها دلاء .

وعن الاستبصار الجمع بين الدالة على السبع والدال على الخمس ، تارة بالتفسخ وعدمه ، و أخرى بالفضل ، و أما الدال على الدلاء فيمكن حملها على المقيّد ، و أما خبر اسحق فقاصر عن المعارضة ، و على المختار من عدم الانفعال فالأمر سهل .

(و الفارة إذا انفسخت) أو تسلخت بلا خلاف كما استظهره البعض ، و عن الجماعة الحاق الانتفاخ بالتفسخ ، و منهم المصنف حيث قال (أو انتفخت) ولا دليل عليه أجده سوى ما عن الغنية من الإجماع عليه ، و ما عن الحلبي من كون الانتفاخ أول درجة الانفساخ بأباه العرف واللغة ، والدليل على السبع جملة من الأخبار ، والدال على الثلث محمول على عدم الانفساخ و الانسلاخ و الانتفاخ ، و الدال على الدلاء محمول على المقيّد .

(و بول الصبي) وفاقا للمحكي عن الأكثر ، بل عن السرائر والغنية الإجماع ، عملا بالمروى في التهذيب في باب تطهير العياض عن منصور عن عدة من أصحابنا عن الصادق (ع) : ينزح منها سبع دلاء إذا بال فيه الصبي .

و هل المراد بالصبي الصبي الأكل للطعام مطلقا ؟ كما عن الأكثر و منهم المصنف كما يظهر من قوله الآتي في بول الرضيع .

أو الذي لم يفتد باللبن أو اغتذى به مع غلبة غيره عليه ؟ كما عن الذكري .

أو الذي لم يكن في الحولين مطلقا ؟ كما عن الحلبي .

أوجه و الوقوف على الأول أولى ، سيما بعد الإيحاء إليه المروى عن الفقيه الرضوي : بول الصبي إذا أكل الطعام استقى منها ثلث أدل و إن كان رضيعا استقى منه دلو واحد ، و هذا الخبر يدل على المحكي عن الصدوق و المرتضى من نزح ثلث دلاء في بول الصبي وقد أكل ، ولكن الوقوف على السبع أولى و

أقرب .

و أما ما عن ابن حمزة من وجوب السبع في بوله مطلقا ، ثم وجوب الثلاثة فيه اذا اكل ثلاثة ايام ، ثم الواحد فيه اذا لم يطعم ، فمستنده غير واضح .
و اما ما عن سلار من اطلاقه السبع في بوله ، ضعيف لما سيظهر من التفصيل .

و اما خير علي بن ابي حمزة المتقدم في بول الرجل الدال على نزح دلو واحد في بول الصبي العظيم ، فمما لا يصلح لمعارضة المختار من وجوه .
كما لا يصلح لذلك خبر معوية المروى في الباب ، الدال على نزح الجميع في بول الصبي ، وعن الاصحاب حمل على الاستحباب او حصول التغير .
هذا على القول بالانفعال ، و اما على المختار فالأمر في هذه الأخبار سهل في الغاية .

(و اغتسال الجنب) فيها مطلقا كما عن الجماعة ، لخبر ابي بصير المروى في الباب عن الصادق (ع) : عن الجنب يدخل البئر فيغتسل منها ، قال : ينزح منها سبع دلاء .

او ارتماسه ، كما عن كتب الشيخين و سلار و بنى حمزة و ادريس و البراج و سعيد و غيرهم ، ولم اجد ما يدل على اعتباره خاصة ، وليس ما عن الحلبي من دعوى الاجماع على ثبوت الحكم في المرتس مسافاة لاطلاق ما يأتي .

او مباشرته مطلقا كما عن المفيد لظاهر الصحاح ان عبر في بعضها بالدخول كصحبة محمد المروية في الباب عن احدهما (ع) : اذا دخل الجنب البئر نزح منها سبع دلاء ، وفي اخرى بالوقوع كصحبة الحلبي المتقدمة في البعير ، وفي اخرى بالسقوط كصحبة عبد الله بن سنان المتقدمة هناك ، اللهم الا ان يدعى تبادرا لغتسال .

وهل يشترط خلو بدن الجنب من النجاسة ؟ كما عن ظاهر الاكثر و اليه أشار المصنف بقوله : (الخالي من النجاسة العينية) ام لا كما عن المنشهي ؟

وجهاً ينشأ من اعتبار الحيثية فالاول . و من اطلاق الاخبار المتقدمة فالثاني
ولولا ما تقدم في المعنى من الاجماعين المحكيين لكان الاخير بالنسبة الى المعنى
حسناً . سيما مع كثرة مصاحبته له . ولكن معيها الترجيح مع الاشتراط .

(و خروج الكلب حياً) وفاقا للمشهور . عملاً بالمرئى في الباب في الصحيح
عن ابي مريم قال حدثنا جعفر قال : كان أبو جعفر (ع) يقول : اذا مات الكلب
في البئر نزحت . و قال جعفر (ع) : اذا وقع فيها ثم اخرج منها حياً نزح منها
سبع دلاء .

خلافاً للمحكي عن الحلبي فيجب نزح الاربعين ولا وجه له يعتديه . وكذا
ما عن البصري من نزح الجميع فيه وفي الخنزير كما تقدم .

(و خمس في ذرق الدجاج) في المشهور لكن عن المفيد و سلار و ابن
البراج و ابن ادريس و الحلبي التقييد بالجلال . ولم أقف على نص مطلقاً .

(و ثلث في موت الفارة) مع عدم الانفساخ او الانتفاخ ايضاً كما عرفت .
وفاقاً للمحكي عن الاكثر . عملاً بالمرئى في الباب في الصحيح عن معوية بن عمار
عن الصادق (ع) : عن الفارة و الوزغة تقع في البئر . قال : ينزح منها ثلث دلاء .

و وجه التقييد يظهر مما مر بعد الالتفات الى خبر ابي عبيدة و ابي سعيد

المكاري المرويين في الباب . خلافاً للمحكي عن الصدوقين فدلو واحد في صورة

عدم التفسخ . ولم اجد وجهه . و مقتضى الصحيحة نزح الثلث في الوزغة وفاقاً

للمحكي عن الصدوقين والشيخين ومن تبعهما . وعن الحلبي و سلار دلو واحد .

و عن الحلبي نفى ذلك مطلقاً . وعن المحقق وغيره استحباب النزح ولا بأس به

على ما اخترناه . فليكن ثلث دلاء (و الحية) وفاقاً للمحكي عن الاكثر . ويمكن

الاستدلال عليه بالمرئى في الكافي في باب البئر في الصحيح عن الحلبي عن

الصادق (ع) : اذا سقط في البئر شيء صغير فمات فيها فانزح منها دلاء . لأن

الثلث اقل ما احتمله الجمع .

(و دلو في العصفور) وفاقاً للمشهور . بل عن الغنية الاجماع للموسق

المروى في التهذيب في باب تطهير المياه عن عمار عن الصادق (ع)، وفيه :
 وأقله العصفور ينزح منها دلو واحد . فما عن ظاهر الصدوقين من التخصيص
 بالصعوبة المفسرة في القاموس على ما حكى عنه بالعصفور الصغير ، مما لا يعتنى به
 في مقابلة المختار (و شبهه) كما عن المشهور ، و مستند غير واضح ، قيل : وفسر
 العصفور بما دون الحمامة و شبهه و بمضاهيه في الجسم و المقدار ، ولا يخفى ما
 بينهما من التنافي ، وعن البعض انه نوع من الطير ، وعن الجماعة انه الأهل
 الذي يسكن الدور و لعله الأقرب ، وعن الراوندي الحكم بخروج الخنافس عن
 شبهه العصفور معللا بانه نجس ، و اعترضه المحقق في النجاسة بأنه لا دليل
 عليها فلو علل بأنه مسخ فمنع مسخه ثم نجاسة المسخ .

(و بول الرضيع الذي لم يفتد بالطعام) وفاقا للمحكي عن الأكثر للرضوى
 المتقدم في الصبي ، الذي هو كالعام المخصص فيما بقي حجة .
 (و كل ذلك عندى مستحب) لما اشرنا اليه .
 و ينبغي التنبيه لأمر :

الاول : هل ينحصر طريق تطهير البئر في النزح حيث حكم بنجاسته ؟
 كما عن المحقق ، أم لا ؟ فيشارك غيره من المياه في الطهارة بممازجة الجارى و
 القاء الكرو و نزول الغيث كما عن الجماعة .

وجهاً ينشأ من ظاهر الاخبار الآمرة بالنزح فالاول ، ومن قوة احتمال
 حمل تلك الاخبار على الغالب من انحصار المطهر فيه ، وعليه فالعمومات
 الدالة على مطهرية الماء سالمة من المعارض فالثانى ، ولعله الأرجح .

الثانى : لو غار ماء البئر بعد النجاسة ، فعلى المختار لا اشكال في
 الطهارة وكذا على القول الآخر كما عن الجماعة ، الثغنا الى ان مقتضى
 للطهارة ذهاب الماء وهو حاصل بالنزح والغور ولا يعلم كون العايد هو الغامر
 والاصل الطهارة ، والى ان النزح قد تعلق بماء البئر لا بماء ولا يعلم بوجوده
 والحال هذه .

وفى الوجهين نظر اما الاول فلجواز القول بان المقتضى النزح باعتبار ايجابه جريان الماء المطهر لارض البئر ومائها ، واما الثانى فلان ارض البئر نجسة ولم يعلم لها مطهر بالغور .

الثالث : اذا تعددت النجاسة فذهب البعض الى التداخل مطلقا ، والجماعة الى العدم مطلقا ، وفى التحرير ان كانت الاجناس مختلفة لم يتداخل النزح كالظير والانسان ولو تساوى المنزوح كالكلب والسنور ، وان كان الجنس واحدا ففى التداخل تردد .

اقول الأظهر العدم مطلقا عملا بالأصل .

الرابع : هل يلحق جزء الحيوان بكله فى نزح مقدر له كما عن بعض ؟ او يلحق بغير المنصوص كما عن آخر ؟ وجهان والأخير حسن ان كان منزوح الكل اكثر مما ينزح لما لانص فيه ، وان كان اقل فيكفى منزوح الكل للجزء ايضا للأولوية .
الخامس : حكى عن الجماعة بان البئر كما يطهر بالمنزح كذا يطهر الدلو والرشاء والمياشر ، وفى الذخيرة لا ينجس جوانب البئر بما يصيبها من الماء المنزوح للمشقة المنفية ، ويحكم بالطهارة عند آخر اجزاء الدلاء ، والمتساقط معفو عنه للمشقة العظيمة ولان الطهارة معلقة على النزح وقد حصل ، والظاهر عدم وجوب غسل الدلو كما صرحوا ، والظاهر عدم الخلاف فيه وعلى بعدم البيان من الشارع ، لأنه لو كان نجسا لتعدت الى الماء ويلزم ان يكون زيادة النزح موجبة لنجاسة الماء .

وهل ينجس التازح ما يلاقيه من الماء المنزوح على القول بالانفعال ؟ فيه وجهان أقربهما نعم . وصرح الشهيد بالعدم معللا بعدم امر الشارع بالغسل وفيه تأمل انتهى .

اقول لما لم اجد نصا كما بالطهارة فيما قالوه ولما كان الأظهر عندنا عدم الانفعال ، فالاعراض عن المناقشات الواردة فى هذه الكلمات اولى .

السادس : يجب اخراج النجاسة قبل الشروع فى النزح اتفاقا ، كما عن

المنتهى وعن الذكرى لو سقط الشعر في الماء نزع حتى يظن خروجه ان كان شعر نجس العين ، فان استمر الخروج استوعب فان تعذر لم يكف التبرأوح مادام الشعر لقيام النجاسة والنزع بعد خروجها او استحالتها وكذا لو تفتت اللحم ولو كان شعر ظاهر العين امكن اللحاق لمجاورته النجس مع الرطوبة و عدمه لطهارته في اصله .

السابع : لا يعتبر في النزع النية كما صرح في الذخيرة قائلان ظاهرهم الاتفاق عليه ، قال : ولا يعتبر في النازح البلوغ والاسلام فيجوز ان يتولاه الصبي والكافر مع عدم مباشرته الماء ، ولا يعتبر الذكورية ولا الانوثة الا في التبرأوح ولا يعتبر الدلو في النزع لاصالة التغيير ولا في نزع الجميع ، وكذا في نزع الكر لان الغرض اخراج هذا المقدار وقد حصل انتهى .

أقول اما في نزع سائر المقدرات فقد عرفت ان الاظهر كونها بالدلو . (تتمة لا يجوز استعمال الماء النجس في الطهارة مطلقا) ولو في حال الاضطرار ، ولا في الاكل والشرب اختيارا اجماعا كما قاله غير واحد ، والمراد بعدم الجواز في الاخير التحريم وكذا في الاول مع اعتقاد حصولها به ومع عدمه فالمراد عدم الاعتداد اذ لا دليل على التحريم حينئذ .

(ولو اشتبه النجس من آت تاين اجتنبا و يتيم) عند عدم التمكن من غيره اتفاقا كما عن الجماعة ، عملا بالمرؤى في التهذيب في آخرباب التيمم فس الزيادات في الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : في رجل معه انا ان فيهما ماء وقع في احدهما قذر ولا يدري ايها هو وليس بقدر على ماء غيره ، قال : قال يهرقهما جميعا و يتيم .

و نحوه في الحكم موثقة سماعة المروية في الكافي في باب الوضوء من سور الدواب ، وعن الفقه الرضوى : اذا كان انا ان وقع في احدهما ما ينجس الماء ولم يعلم في ايها وقع فليهرقهما جميعا وليتيم .

فروع :

الاول : هل يجب الازالة كما عن الشيخين ؟ او بشرط ارادة التيمم كما عن ظاهر الصدوقين ؟ او العدم مطلقا كما عن صريح البعض حاكيا عن ظاهر الاكثر ؟ اوجه ينشأ من اطلاق الاخبار المتقدمة فالاول ، ومن الاصل وقوة احتمال ارادة الكناية عن النجاسة في الاخبار السابقة كما ينادى بذلك الأمر باراقة الماء القليل الراكد بوقوع النجاسة فيه مع عدم كونه للوجوب عند أحد كما صرح البعض الثالث ، ومن تحقق فقدان الماء الموجب للتيمم فالثاني ، ولعل القول بعدم الاهراق مطلقا ارجح وامر الاحتياط واضح .

الثاني : لافرق في وجوب الاجتناب مع الاشتباه بين ما لو كان الماء في انائين او اكثر ، كما عن صريح كثير من الاصحاب ، بل استظهر غير واحد عليه الاتفاق ، وفي التذكرة لو نجس احد الانائين واشتبه اجتنبا ووجب غسلهما معا ولولم يجدا ماء غير مائهما تيمم وصلى ولا اعادة عليه ، ذهب اليه علماءنا اجمع سواء كان عدد الطاهر اكثر او اقل او تساويا ، وسواء الحضر والسفر وسواء اشتبه بالنجس او بالنجاسة ، وظاهره ايضا دعوى الاجماع ، وعليه فلا يضر ورود الاخبار بخصوص الانائين ، مضافا الى تنقيح المناط كما ادعاء بعض المحققين وعليه فلا فرق بين ذلك في انائين او غديرين كما صرح بعضهم .

الثالث : لولاقي احد هما شيئا طاهرا ، فهل يحكم بنجاسة الملاقى كما عن المنتهى ام لا كما اختاره الجماعة ؟ وجهان والاخير اقرب ، عملا بالأصل وكونه في حكم النجس في جميع الاحكام اول الكلام .

الرابع : لو اشتبه الاناء المتيقن طهارته بأحد الانائين المشتبهين بالنجاسة فالظاهر المنع من استعمالهما ، وفاقا للمنتهى وغيره لاصالة بقاء وجوب الاجتناب عن كل واحد من الانائين المشتبهين بالنجاسة ، فيجب الاجتناب عن كل ما اشتبه باحد هما من باب المقدمة .

الخامس : مقتضى النص وكلام الأصحاب وجوب التيمم والحال هذه ، سواء امكن الطهارة باحد هما والصلوة ثم تطهير الاعضاء مما لاقاه الماء والوضوء

بالآخرام لا واستظهر بعض الاجلاء عدم الخلاف فيه .

السادس : لا يجوز النحرى بتحصيل الامارات المرجحة لطهارة أحدهما كما عن صريح الاصحاب لثبوت النهى ، و القرينة التى لا تثمر اليقين غير كافية فى الخروج عن عهدة النهى الشرعى .

السابع : و حيث لا يجوز الطهارة والتيمم بالماء و التراب المغصوبين مع العلم بالغصبة بالاجماع كما فى التذكرة لو اشتبه بغيره ، وجب اجتنابهما معا كما صرح الجماعة بلا خلاف اطلع عليه ، فان توضأ بكل منهما فالأقرب البطلان مع الانحصار لعدم الامر ، والصحة ان وجد غيرهما مما يجوز التصرف فيه شرعا لوجود الامر ، غاية الامر كونه عاصيا .

الثامن : يجب الطهارة فى المشتبه بالمضاف بكل منهما اجماعا كما فى التذكرة ، ولا دليل على الجزم بالنية فى نحو المقام ، ولو انقلب احدهما و صب ماء فعن الاصحاب انه يجب الوضوء بالآخر والتيمم ، اذ الحكم بالوضوء معلق بوجود ان الماء والتيمم بعده ، فاذا وجد ما يشك فى كونه ماء كان وجوب كل من الوضوء والتيمم مشكوكا و حيث لا ترجيح وجب الاتيان بهما ، تحصيلاً للبرائة اليقينية ، وعليه فما المدارك الذى يجب استعماله فى الطهارة ان كان هو ما علم كونه ماء مطلقا فالمتجه الاجتزاء بالتيمم وعدم وجوب الوضوء به كما هو الظاهر وان كان هو ما لم يعلم كونه مضافا اكتفى بالوضوء ، فالجمع بين الطهارتين غير واضح مما لا راحة فيه .

نعم عنهم وجوب تقديم الوضوء على التيمم وجهه غير واضح ، الآن يقال ان قبل الانقلاب كما يجب الوضوء به ولا يجوز الاتيان بالتيمم مع اعتقاد الشرعية فالأصل البقاء الى ان يعلم بارتفاع النهى ، وهو انما يتحقق بعد الاتيان بالوضوء بالواحد الباقى بعد الانقلاب ، فانهم .

التاسع : المشتبه بالمستعمل فى الطهارة الكبرى على القول بعدم ارتفاع الحدث به ، يجب الطهارة بهما معا كما صرح غير واحد لأنه واجد للماء البتة .

تنبيهات :

الاول : لا شبهة في الحكم بالتنجيس لو حصل العلم بملاقاته للنجاسة
واما لو حصل الظن بها ، فهل يحكم بالتنجيس مطلقا ؟ وان لم يستند الى سبب
شرعى كما عن الحلبي ، ام لا مطلقا ؟ وان استند الى شهادة العدلين بل لا بد
من القطع واليقين كما عن القاضى ، ام الاول ؟ ان استند الى شهادة العدلين
واخبار ذى اليد وان لم يكن عدلا ، والثانى ؟ ان لم يكن كذلك كما عن المشهور
بين المتأخرين ومنهم المصنف ، لكن فى موضع من التذكرة حكم بقبول قول
العدل الواحد ايضا .

اوجه اوجهها الاخير ، لنا على عدم القبول اذا لم يكن مستند الى شهادة
العدلين واخبار ذى اليد الاصل ، والاخبار المتجاوزة عن حد الاستفاضة
القريبة من التواتر لم ندع به ، منها المعروى فى التهذيب فى آخر باب تطهير
الثياب فى الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : كل شئ نظيف حتى تعلم انه
قد رافاذا علمت فقد قدروا لم تعلم فليس عليك .

وفى الباب فى الزيادات فى الصحيح عن زرارة قال قلت : اصاب ثوبى
دم رعا ف او غيره او شئ من منى فعلمت اثره الى ان اصيب له الماء ، فاصبت
وحضرت الصلوة ونسيت ان بثوبى شيئا صليت ، ثم انى ذكرت بعد ذلك ،
قال : تعيد الصلوة وتغسله ، قلت : فأنى لم اكن رأيت موضعه وعلمت انه قد
اصابه و طلبته فلم اقدر عليه ، فلما صليت وجدته ، قال : تغسله وتعيد ، قلت :
فانى ظننت انه قد اصابه ولم اتيقن فنظرت فلم أر شيئا ثم صليت فرأيت فيه ، قال :
تغسله ولا تعيد الصلوة ، قلت : لم ذلك ؟ قال : لأنك كنت على يقين من
طهارتك ثم شككت فليس ينبغى لك ان ينقض اليقين بالشك ابدا .

وفى زيادات باب المياه فى الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : عن الرجل
يجد فى اناءه فارة وقد تروضا من ذلك الاناء مارا وغسل منه ثيابه واغتسل منه
وقد كانت الفارة منسلخة ، فقال : ان كان راها فى الاناء قبل ان يغتسل او

يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما راها في الاناء ، فعليه ان يغسل ثيابه و يغسل كلما اصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء والصلوة ، وان كان انما راها بعد ما فرغ من ذلك و فعله ، فلا يمس من الماء شيئاً وليس عليه شيء ، لأنه لا يعلم متى سقط فيه ، ثم قال : لعله ان تكون انما سقطت فيه تلك الساعة .

وفي زيادات باب اللباس في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام انه سئل : انى اعير الذمي ثوبى وأنا اعلم انه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير فيرده فأغسله قبل أن أصلى فيه؟ قال : ابو عبد الله ((ع)) صل فيه ولا تغسله من اجل ذلك ، فانك اعترته اياه وهو طاهر و لم تستيقن انه نجسه ، فلا بأس ان تصلى فيه حتى تستيقن انه نجسه .

وفي الباب في الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق ((ع)) : عن الثياب السابرية يعملها المجوس وهم اخباث وهم يشربون الخمر و نسأوهم على تلك الحال اليسها ولا اغسلها و أصلى فيها ، قال : نعم ، قال : معرفة فقطعت له قميصا و خطته و فتلت له ازرا را و رداً من السابري ثم بعثت بها اليه فى يوم الجمعة حين ارتفع النهار ، فكأنه عرف ما اريد فخرج فيها الى الجمعة .

وفي الاستبصار في باب الرجل يصلى في ثوب فيه نجاسة عن حفص بن غياث عن جعفر عن ابيه عن على ((ع)) : ما ايا الى ابول اصابنى او ما اذا لم اعلم . الى غير ذلك من الاخبار التى لو اردنا نقلها ليطول المقام جداً .

واما اعتبار شهادة العدلين ، فيدل عليه المروى في الكافي في باب الجبن عن عبد الله بن سليمان عن الصادق ((ع)) : عن الجبن ، قال : كل شيء لك حلال يجيئك شاهدان يشهدان عندك ان فيه ميتة .

وعن الكليني و الطوسى بسنديهما عن الصادق ((ع)) : كل شيء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك و ذلك مثل الثوب فيكون عليك قد اشتريته وهو سرقة ، الى ان قال : والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به البينة .

و الحكم في مسئلة الحلية و الحرمة كالحكم في مسئلة الطهارة و النجاسة و هما من باب واحد ، مع ان التحريم في الاول انما نشأ من حيث النجاسة ، وسند الخبرين منجيران بالشبهة المتأخرة ، و يعضده ما استظهره بعض الأجلة من عدم الخلاف في أنه لو كان الماء مبيعاً فأدعى المشتري فيه العيب بكونه نجساً وأقام شاهدین عدلين بذلك فإنه يتسلط على الفسخ وما ذاك الا لثبوت النجاسة واما ما في المشارق من المناقشة بان قبول شهادتهما في الصورة المفروضة لا يدل على ازید من ثبوت جواز الرد و أخذ الأرض عليه ، واما ان يكون حكمه حكم النجس في سایر الاحكام فلا ، بل لا بد له من دليل شرعی ، مما لا ينبغي ان يصغى اليه كيف واستحقاق جواز الرد او أخذ الارض انما هو فرع ثبوت النجاسة و حكم الشارع بها ، ومتى ثبت النجاسة ترتبت عليها أحكامها التي من جعلتها هنا العيب الموجب لجواز الرد والارض .

و اما اعتبار ذي اليد ، فلما ادعاء بعض الاجلاء من ظهور اتفاق الاصحاب على قبول قول المالك في طهارته ثوبه وائاثه و نحوهما و نجاستها ، وعليه يدل جملة من الاخبار ، منها المروى عن الحميري في قرب الاسناد عن عبد الله بن بكير عن الصادق ((ع)) : عن رجل اعار رجلاً ثوباً فصلی فيه وهو لا یصلی فيه ، قال : لا یعلمه ذلك ، قلت : فان علمه ، قال : یعید فتدبر .

وفي التهذيب في زیادات باب اللباس في الصحيح عن البرنظی قال : سألت عن الرجل یأتی السوق فیشتري جبة فرو ولا یدری اذکیة هی ام غیر ذکیة ، أیصلی فیها ؟ فقال : نعم لیس علیکم المسئلة . ان أبا جعفر ((ع)) کان یقول : ان الخوارج ضیقوا علی انفسهم بجبهاتهم ان الدین اوسع من ذلك .

وفي الباب عن سعد بن اسمعيل بن عيسى عن ابي الحسن ((ع)) : عن الجلود الفراء یشتريها الرجل فی سوق من اسواق الجمال یسئل عن ذکاته اذا کان البایع مسلماً غیر عارف ؟ قال : علیکم أن تسئلوا عنه .

وعليه يدل أيضا اخبار معوية (١) وعمار وعلى بن جعفر المرويات في التهذيب في كتاب الاطعمة والذبايح من التهذيب ، واما ما ذهب اليه في التذكرة من قبول قول العدل الواحد فلم أجد عليه وجهها قابلا للذكر ، المفهوم آية النبأ ولكن في عمومها بحيث يشمل نحو المقام نوع تأمل ، مع معارضته بالآيات الناهية عن اتباع المظنة ، وبالأخبار المتقدمة الحاكمة باتباع العلم في الطهارة والنجاسة .

تذنيب :

حكى عن بعضهم تقييد قبول قول العدلين في ذلك بذكر السب ، قال لاختلاف العلماء في المقتضى للتجسس الا ان يعلم الوفاق فيكتفى بالاطلاق استحسنته في المعالم ، وعن الجماعة ومنهم التذكرة انهم قيدوا الحكم بقبول الاخبار الواحدة بنجاسة مائه بما اذا وقع الاخبار قبل الاستعمال ، فلو كان بعده لم يقبل بالنظر الى نجاسة المستعمل له فان ذلك في الحقيقة اخيار بنجاسة الغير فلا يكفي فيه الواحد وان كان عدلا ، ولأن الماء يخرج بالاستعمال عن ملكه ان هو في معنى الاتلاف او نفسه .

أقول ربما يتنافى هذا التقييد خبر الحميري المتقدم عن قريب ، لكن يمكن دفعه بالمروى في زيادات باب اللباس من التهذيب في الصحيح عن العيص بن القاسم عن الصادق (ع) : عن رجل صلى في ثوب رجل آيما ثم ان صاحب (١) خبر معوية بن عمار عن الصادق (ع) عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيه بالبختج ويقول قد طبخ على الثلث وانا أعلم انه يشربه على النصف فقال خمر لا يشربه قلت: فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث ولا يستحله على النصف يخبرنا ان عنده بختجاً على الثلث وقد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه يشرب منه قال: نعم على بن جعفر عن أخيه موسى (ع) عن الرجل يصلي على القبلة لا يوتقيه أتاني بشراب زعم انه على الثلث ايحل شربه فقال لا يصدق الا ان يكون مسلماً عارفاً وعمار بن موسى عن الصادق (ع) عن الرجل يأتي الشراب فيقول هذا مطبوخ على الثلث فقال ان كان مسلماً لا عارفاً ظاهراً ولا عارفاً مؤناً فلا بأس بان تشرب . (منه)

الثوب أخبره انه لا يصلى فيه . قال : لا يعيد شيئا من صلوته . مع ان هذا التقيد مما يعضده الاصل فتأمل جدا .

الثانى : لو وجد العدلان فى ثوب الغير نجاسة فلا يجب عليهما الاخبار . عملا بالاصل المعتضد بخبر الحميري المتقدم . و بالمروى فى الكافى فى باب صفة الغسل فى الصحيح عن عبد الله سنان عن الصادق عليه السلام : اغتسل ابنى من الجنابة . فقليل له : قد أقيت لمة فى ظهرك لم يصبها الماء . فقال له : ما كان عليك لو سكنت ثم مسح تلك اللمة بيده .

و مقتضى الاصل ايضا عدم وجوب الاعلام لو وجد النجاسة فى طعام الغير و شرابه . وليس ذلك من باب الامر بالمعروف . لعدم كون الجاهل بالنجاسة مكلفا بالاجتناب .

الثالث : مقتضى الاصل توقف المحكوم بنجاسته على عوده بالطهارة على العلم بحصول التطهير الشرعى . او ما يقوم مقام العلم من شهادة العدلين او العدل الواحد لو اعتبرناه . التفاتا الى عموم مفهوم آية النبأ لو قلنا بشموله لنحو المقام . وعليه فلا يحكم بالطهارة من غير هذه الطرق . فلذا عن الجماعة أنهم يهيبون ثيابهم النجسة القصارين او يبيعونها ثم يشترونها منهم اذ راجا له فى اخبار ذي اليد . ولكن المستفاد من السيرة ان كل ذي عمل مؤمن على عمله مالم يظهر خلافه . ألسنت تنظر الى العلماء والأتقياء وغيرهم ؟ من دفعهم ثيابهم النجسة الى نسوانهم او جاريتهم او الغسالين فيسترجعونها منهم . و يصلون فيها من غير طلب شهادة العدلين على رفع النجاسة . بل يكتفون بمجرد أقوالهم فى التطهير الشرعى حملا لأقوالهم على الصحة .

فلو كان بناء الأمر على ما مر لمكان الأمر كذلك . اذ المسئلة من الأمور العامة البلوى فى الغاية . و حيث لم يرد عنهم (ع) نص و اشتهر بين الشيعة سلوك ما أشرنا اليه . يجب الحكم بمتابعتهم .

و يعضدهم فى عملهم هذا ما نرى من الأخبار من الحكم بصحة شراء اللحم

والفرو ونحوهما ، من اسواق المسلمين مع عدم المسئلة عنهم .
 وفي خبر عبد الأعلى عن الصادق (ع) : ولا يغسل مكانها اي الحجامة ،
 لأن الحجامة مؤتمن اذا كان ينظفه ولم يكن صيبا صغيرا ، وما دل على جواز وطئ
 المرأة بمجرد قولها بالنقاء من الحيض وما ضاهاه .

الرابع : اذا وقع الاشتباه في طهارة الواقع في الماء القليل ، بنى على
 أصل الطهارة من غير خلاف يعرف ، كما قاله بعضهم (١) ولو وقع صيد مجروح
 حلال اللحم ونجس الميتة في الماء القليل فعات ، واشتبه استناد موته الى التذكية
 او الماء ، وكان العجل الملاقى للماء منه خاليا من النجاسة ، فهل يحكم بطهارة
 الماء حينئذ ؟ كما عن الجماعة ومنهم المصنف في بعض كتبه والمحقق الشيخ علي
 او بنجاسته ؟ كما عن اخرى ومنهم المصنف في اكثر كتبه وابنه فخر المحققين .
 وجهان والاول اقرب ، عملا بأصالة الطهارة من غير ظهور مخصص لا احتمال
 استناد الموت الى الجرح ، واما ما استند اليه بعضهم للقول الآخر بقوله : و
 تحريم الصيد ثابت بالاجماع ، وجملة من الاخبار منها صحيحة الحلبي عن
 الصادق (ع) : انه سئل عن رجل رمى صيدا وهو على جبل او حائط ، فيخرق
 فيه السهم فيموت ؟ فقال : كل منه وان وقع في الماء رميتك فعات ولا تأكل منه
 والحكم بتحريم اللحم يدل على عدم تحقق الذكاة وذلك يقتضي الحكم
 بموته حتف انفه ، وهو ملزوم للنجاسة ، وفيه ان تحريم اللحم لا يدل على عدم
 العلم بتحقيق الذكاة بل انما يدل على عدم العلم بتحقيق التذكية اذ شرط الحل التذكية
 التي هي امر وجودي وهي غير معلومة ، فاصالة تأخر الحادث حاكمة بكون الصيد
 ميتة ، واصالة الطهارة مقتضية للحكم بطهارة الماء ، فالعمل بمقتضى الأصلين
 هو المتعين في البين .

نعم لو وجدنا دليلا يدل على منجسية مطلق الميتة ، ولو كان الحاكم بكونها

(١) وهو الذخيرة . (منه)

الميتة الاستصحاب ، لكان القول بنجاسة الماء مما لا مهرب عنه ، ولكن لم اطلع بعد عليه ، والحاصل ان الاستصحابيين الموضوعى والحكمى اذا امكن الجمع بينهما ، فيجب العمل بهما اعمالا للدليلين ، والا فالموضوعى مقدم كما هو المشهور كما حكاه غير واحد من مشائخنا ، والا مرفيعا نحن فيه من قبيل الاول .

(ويستحب تباعد البثر عن البالوعة) التى يرمى فيها ماء النزع او غيره من النجاسات (سيج اذرع ان كانت الارض سهلة) اى رخوة (او كانت البالوعة فوقها والا فخمسة اذرع) المشهور بين الاصحاب استحباب التباعد بينهما بقدر خمس اذرع ان كان البثر فوق البالوعة قرارا او كانت الارض صلبة ، والا فسبع جمعا بين المروى فى الكافى فى باب البثر تكون الى جنب البالوعة ، عن الحسن بن رباط عن الصادق (ع) : عن البالوعة تكون فوق البثر ، قال : اذا كانت فوق البثر فسبعة اذرع ، وان كانت اسفل من البثر فخمسة اذرع من كل ناحية ، وذلك كثير .

وبين المروى فى الباب عن قدامة بن ابى يزيد الحمار عن بعض اصحابنا عن الصادق (ع) : كم أدنى ما يكون بين البثر وبئر الماء و البالوعة ؟ فقال : ان كان سهلا فسبعة اذرع ، وان كان جبلا فخمسة اذرع ، ثم قال : ان الماء يجرى الى القبلة الى يمين ، و يجرى عن يمين القبلة الى يسار القبلة ، ويجرى عن يسار القبلة الى يمين القبلة ، ولا يجرى من القبلة الى دبر القبلة .

واما المروى فى التهذيب فى زيادات باب المياه عن محمد بن سليمان الديلمى عن أبيه عن الصادق (ع) : عن البثر يكون الى جنبها الكنيف فقال لى : ان مجرى العيون كلها مع مهب الشمال ، فاذا كانت البثر النظيفة فوق الشمال والكنيف اسفل منها لم يضرها اذا كان بينهما اذرع ، وان كان الكنيف فوق النظيفة فلا اقل من اثني عشر ذراعا ، وان كانت تجاها بهذا القبلة وهما مستويان فى مهب الشمال فسبعة اذرع .

فغير منطبق على ما نقله الاكثر عن الاسكافى : ان كانت الأرض رخوة والبثر

تحت البالوعة فليكن بينهما اثني عشرة ذراعا ، وان كانت صلبة او كانت البئر فوق البالوعة فليكن بينهما سبع اذرع .

فتابعة المشهور اولى من متابعة الاسكافى ، وما يظهر من المتن فالصور على المشهور ست ، وذلك لان الارض اما ان تكون صلبة او رخوة وعلى كل منهما اما ان يكون البئر اعلى قرارا او انزل او مساوية ، ففي اربعة منها وهى الصلبة باقسامها الثلاثة وعلو قرار البئر فى الرخوة ويستحب التباعد بخمس اذرع وما عدا ذلك سبع ، وعن جماعة الضم الى الفوقية الحسية الفوقية بالجهة فى صورة تساوى القرارين ، بناء على ان جهة الشمال اعلى وان مجارى العيون منها . وحينئذ يحصل من ذلك الفوقية والتحتية والتساوى بحسب الجهة ايضا ، فتصير صور المسئلة اربعا وعشرين ، اذ باعتبار الجهة تحصل اربع صور : لأن البئر اما تكون فى جهة الشمال والبالوعة فى الجنوب ، او بالعكس ، او يكون البئر فى جهة المغرب والبالوعة فى جهة المشرق ، او بالعكس ، وعلى الأربع يجرى الست المتقدمة ، ومن ضرب اربع فى ست يحصل اربع وعشرون ، ففي سبع عشرة منها يكون التباعد بخمس اذرع ، وفي سبع منها بسبع .
تنبيه :

لا تنجس البئر بالبالوعة وان تقاربتا ما لم يتصل نجاستها بها ، ومعه تنجس اما مطلقا كما يراه الحاكم بنجاستها بمجرد الملاقة ، او مع التغير كما اخترناه ، وفي الاكتفاء بالظن ما عرفته من التفصيل .

(واسأر الحيوان كلها طاهرة عدا الكلب والخنزير والكافر والناصب)
السور لحة اما البقية والفضلة كما عن الصدوق ، او البقية بعد الشرب كما عن الازهري ، وحكى عن مجمع البحرين عن المغرب وغيره ان السور هو بقية الماء التى يبقونها الشارب فى الاناء او فى الحوض ثم استعير لبقية الطعام ، ولما عن الفيومى : السور بالهمزة من الفارة وغيرها كالريق من الانسان ، وعن الحلى : السور عبارة عما شرب منه الحيوان او باشره بجسمه من المياه او سائر المايعات ، و

فى التحرير: بقية المشروب ، وعن الشهيد و جماعة : ماء قليل باشره جسم حيوان ، وفى المدارك وغيره : الأظهر فى تعريفه فى هذا الباب انه ماء قليل لاقاه فم حيوان .

أقول الأظهر عندى انه الماء أو ساير المايعات الباقى بعد الشرب ، و السور تابع للحيوان فى النجاسة ، وقد وقع الخلاف فى مواضع باعتبار الخلاف فى النجاسة على ما صرح البعض ، منها سور اليهود والنصارى ، فعن المفيد فى اكثر كتبه النجاسة ، وعن الغرية و ظاهر الاسكافى الكراهية .

ومنها سور المجسمة و المجبرة ، فعن الشيخ فى بعض كتبه النجاسة ، و عن الاكثر المخالفة له فى المجبرة ، وعن بعض المخالفة فى المجسمة .
ومنها سور من لم يعتقد الحق غير المستضعف ، فعن الحلّى النجاسة ، وعن المرتضى نجاسة غير المؤمن وهو يقتضى نجاسة سوره ، وعن الباقر خلاف ذلك .

ومنها سور ولد الزنا ، فعن المرتضى النجاسة لانه كافر ، وعن الصدوقين ايضا النجاسة ، وعن الحلّى القول بكفره .

ومنها سور ما عدا الخنزير من انواع المسوخ ، فعن الشيخ الذهاب الى نجاستها فنجس سورها ، كما عن الاسكافى وابن حمزة خلافا للمحكى عن الاكثر ، و يأتى انشاء الله فى بحث النجاسات تحقيق هذه المسائل .

ثم المحكى عن الاكثر كون سور الحيوان تابعا له فى الطهارة ، خلافا للمحكى عن النهاية فاستثنى سور ما اكل الجيف من الطير ، وعن المرتضى و الاسكافى استثناء الجلال ، وعن ظاهر التهذيب المنع من سور ما لا يؤكل لحمه وكذا عن الاستبصار لكن استثنى فيه سور الفارة و نحو البازى و الصقر من الطيور ، وعن المبسوط ما لا يؤكل لحمه من الانسية^(١) كلها نجسة عدا ما لا يمكن التحرز

(١) خلاف الوحشية . (منه)

منه والفأرة والحية والهرة وغير ذلك .

وما اختاره الأكثر هو الأظهر ، ويدل عليه صحيح الفضل المتقدم في بيان انفعال الماء القليل والمرى في الكافي في باب الوضوء من سور الدواب في الموثق عن عمار عن الصادق (ع) : عما يشرب منه الحمامة ؟ فقال : كل ما اكل لحمه فتوضأ من سوره واشرب ، وعما يشرب منه ياز او صقرا وعقاب ؟ فقال : كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا ان ترى في منقاره دما ، فان رأيت في منقاره دما فلا يتوضأ منه ولا تشرب .

وفي الباب عن أبي بصير عن الصادق (ع) : فضل الحمامة والدجاجة ولا بأس به والطير .

وفي التهذيب في باب المياه في الصحيح عن محمد عن الصادق (ع) : عن الكلب يشرب من الاناء ؟ قال : اغسل الاناء ، وعن السنور ؟ قال : لا بأس ان يتوضأ من فضلها ، انما هي من السباع .

وفي الباب عن معوية بن شريح عن الصادق (ع) : عن سور السنور والشاة والبقرة والبعير والحصار والفرس واليغل والسياع يشرب منه او يتوضأ منه ؟ فقال : نعم اشرب منه وتوضأ ، قلت له : الكلب ؟ قال : لا ، قلت : اليس هو سبع ؟ قال : لا والله انه نجس .

وفي الباب عن معوية بن ميسرة نحوه .

وفي الباب في الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق (ع) : في الهرة انها من اهل البيت و يتوضأ من سورها .

وفي الباب عن أبي الصباح عن الصادق (ع) عن علي (ع) : لا تدع فضل السنور أن تتوضأ منه ، انما هو سبع .

وفي الباب في الصحيح عن زرارة عن الصادق (ع) في كتاب علي (ع) : ان الهرة سبع ولا بأس بسوره ، وانى لاستحيى من الله ان ادع طعاما لأن الهراكل منه .

وفي الاستبصار في باب سور ما يؤكل لحمة عن اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام : ان أبا جعفر كان يقول : لا بأس بسور الفارة اذا شربت من الأناء ان تشرب منه و تتوضأ منه .

وفي الاستبصار بعد نقل موثقة عمار المتقدمة : هذا خبر عام في جواز سور كل ما يؤكل لحمة من سائر الحيوان ، وان ما لا يؤكل لحمة لا يجوز استعمال سورته ، وما تضمن هذا الخبر من جواز سور طيور لا يؤكل لحمتها مثل البازي و الصقر اذا عرى منقارهما من الدم ، مخصوص ما بين ما لا يؤكل لحمة من جواز استعمال سورته ، ثم نقل خبر اسحق و قال : الوجه فيه ان نخصه ما بين ما لا يؤكل لحمة من حيث لا يمكن التحرز عن الفارة و يشق ذلك على الانسان ، فعفى لأجل ذلك .

أقول : وفيه ان هذا المفهوم معارض بما هو أقوى منه فليترك البتة ، مع جواز القول بان التخصيص بالوصف ^(١) المذكور بنا ، على ثبوت الحكم بدونه كلية لمكان الكلب و نحوه .

فرع :

المصور المحكى عن المشهور طهارة فم البقرة بمجرد زوال العين مطلقا و لو لم تغيب عن العين ، عملا باطلاق خبري معوية و زرارة ، و باطلاق ما عن الخلاف بعد ما حكم بجواز الوضوء من سور البقرة التي اكلت الفارة ، حكى عن بعض المخالفين اعتبار الغيبة عن العين ، ثم قال : والذي يدل على ما قلناه اجماع الفرقة على ان سور البقرة ظاهر ولم يفصلوا ، وعليه فما يترنم به ما حكى عن نهاية الاحكام حيث قال : لو نجس فم البقرة بسبب أكل الفارة و شبهه ثم وقعت في ماء قليل و نحن نتيقن نجاسة فمها فالأقوى النجاسة ، لأنه ماء قليل لاقي نجاسة و الاحتراز يعسر عن مطلق المولوغ لاعن المولوغ بعد تيقن نجاسة

(١) أي ما اكل لحمة . (منه)

الغم ، ولو غابت من العين واحتمل ولو غها في ماء كثير او جار لم ينجس ، لأن الأناء معلوم الطهارة فلا يحكم بنجاسته بالشك ، انتهى .

مما لم اجد له وجها يقوم في مقابلة ما مرّ المعتضدة بالسيرة ، نعم لا شك في الحكم بالنجاسة مع بقاء عينها ، وكالهرة في الحكم المتقدم غيرها من ساير الحيوانات غير الادمي كما عن الجماعة من غير خلاف يعرف ، عملا بمفهوم موثقة عمار المتقدمة بعد الالتفات الى ظهور عدم القائل بالفصل .

واما الادمي ، فهل يحكم بطهارته بمجرد غيبته زمانا يمكن فيه ازالة النجاسة مطلقا ؟ كما عن بعض ، او بشرط علمه بالنجاسة واهليته للازالة بكونه مكلفا عالما بوجوب ازالة عليه او استحبابها ؟ كما عن آخر ، او بشرط تلبسه بما يشترط فيه الطهارة ؟

أقول اظهرها الاول ، عملا بسيرة المسلمين ، نعم لو قطع بعدم التطهير الشرعي ، فليحكم بالنجاسة مطلقا سواء غاب ام لا ، زالت عين النجاسة ام لا ، عملا بالاصل ولا دليل في الادمي يدل على كفاية مجرد زوال العين .

(و) الماء القليل (المستعمل في رفع الحدث طاهرا) اجماعا كما حكاه غير واحد ، سواء في ذلك الأصغر والأكبر (ومطهر) ان كان الحدث اصغر اجماعا كما حكاه الجماعة ، وكذا ان كان اكبر من الخبث اجماعا كما عن المنتهى وولد . وعن السرايرو التحريم والتذكرة والمختلف ونهاية الاحكام نفي الخلاف لتصهم على حصصه الخلاف فيما يأتي ، نعم يدل الذكرى على وجود المخالف ولكن لا اعتداد به في نحو المقام اصلا ، واحتمال كونه من العامة وان كان محتملا ، ولكن الظاهر من سياق عبارته انه منّا ، وكيف كان فلا التفتات اليه للاصل والعمومات مع عدم المخصص .

وعن الحدث على المنصور في الرياض عن المشهور ، عملا بالعمومات ، و بالعمري في التهذيب في الزيادات في باب دخول الحمام في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) : الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره اغتسل من مائه؟

قال : نعم لا بأس ان يغتسل منه الجنب ، ولقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى وما غسلتهما الا لما لزم بهما من التراب .

والمروى فى الاستبصار فى باب الماء المستعمل فى الصحيح عن على بن جعفر عن ابي الحسن ((ع)) وفيه : وان كان الماء متفرقا وقد ران يجمعه والا اغتسل من هذا ومن هذا ، وان كان فى مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه .

وان امكن الاستدلال به لكن حمله الاستبصار على الضرورة ، كما يدل عليه المروى فى اواخر باب حكم الجنابة من التهذيب فى الصحيح عن ابن يزيع كتبت الى من يستلهم عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء او يستقي فيه من بئر فيستنجى فيه الانسان من بول او يغتسل فيه الجنب ، ما حده الذى لا يجوز ؟ فكتب : لا يتوضأ من مثل هذا الا من ضرورة اليه .

اللهم الا ان يدعى عدم القول بالفصل بعد الالتفات الى عدم العشور بمن حكى هذا التفصيل فى المقام ، مع ما ترى من ذكر الشيخ فى الاستبصار كثيراً ماء المجموع التبرعية .

وكيف كان فالأظهر ما عرفته ، خلافاً للمحكى عن الصدوقين والشيخ : فلا يجوز عملاً بالمروى فى التهذيب فى باب دخول الحمام فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما ((ع)) : عن ماء الحمام ؟ فقال : ادخله بازار ولا تغتسل من ماء آخر الا ان يكون فيه جنب ، او يكثر اهله فلا يدري فيهم جنب ام لا .

وفى الباب عن حمزة بن احمد عن ابي الحسن الاول ((ع)) : عن الحمام ؟ قال : ادخله بغير غشّ بصرى ، ولا تغتسل من البير التى يجتمع فيها ماء الحمام ، فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والنامب لنا اهل البيت وهو شرهم .

وفى باب المياه عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل ، فقال : الماء الذى يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من

الجنابة لا يجوز ان يتوضأ منه واشباهه ، واما الذي يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف فلا بأس ان يأخذ غيره ويتوضأ به .

وفي الاول قصور دلالة لجواز رجوع كلمة فيه الى ما آخر اولاً ، وعدم اضرار مطلق كون الجنب ثانياً ، وعدم اضرار الشك في وجوده ثالثاً ، وعدم اضرار الاغتسال في الماء الكثير مع شمول الاطلاق له رابعاً .

واما الخبران الأخيران فمع قصورهما سنداً مع عدم الجابر ، اذ نسبة الخلاف المنع الى اكثر الاصحاب ، معارضة بنسبة الرياض الجواز الى المشهور مع تحقق الشهرة المتأخرة التي اهلها اذ ق نظرنا من القدماء ، مع مطابقة جماعة من القدماء كالمحكي عن علم الهدى وفحل العلماء وابن زهرة لهم في القول بالجواز (١) ، ان احتمال كون النهي فيهما لوجود النجاسة في المغتسل من الجنابة قوى في الغاية ، فراجع الى بحث الجنابة في مسألة الترتيب ، و انظر الى جملة من الأخبار التي نقلناها هناك ، حتى يظهر لك صحة ما نقلنا .

وعليه فيندفع الاستدلال ، اذ موضع النزاع ما اذا كان بدن المغتسل خالياً عن النجاسة كما صرح غير واحد ، نعم الأحوط المنع ، وعليه فينبغي القطع بعدم المنع فيما ينتضح من الغسالة في الأثناء فيه ، كما أفتى بذلك الصدوق للمروى في الكافي في باب اختلاط ماء المطر في الصحيح عن شهاب بن عبيد ربه عن الصادق (ع) ، انه قال : في الجنب يغتسل فيقطر الماء عن جسده في الأثناء وينتضح الماء من الأرض فيصير في الأثناء : انه لا بأس بهذا كله . وفي الباب في الصحيح عن الفضيل بن يسار عن الصادق (ع) : في الرجل الجنب يغتسل فينتضح من الماء في الأثناء ، فقال : لا بأس ، ما جعل عليكم في الدين من حرج .

واما فضل الماء الذي يظهر منه ، سواء كان بعد تمام التطهير ام لا ، فلا خلاف في جواز رفع الحدث به كما في المزارق ، التفاتاً الى المروى في التهذيب في باب الاغتسال في الزيادات في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير عن الباقر والصادق (ع) «

(١) مرتبط بقولنا فمع قصور (منه)

وفيه : اغتسل هو أي النبي ((ص)) و زوجته بخمسة امداد من ماء واحد ، قال زرارة فقلت : كيف صنع هو؟ قال : بدأ هو فضرب بيده في الماء قبلها وانقى فرجه ، ثم ضربت فانقت فرجها ، ثم افاض هو وافاضت هي على نفسها حتى فرغا ، الخير .

وفى باب حكم الجنابة في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احد هما ((ع)) : كان رسول الله ((ص)) يغتسل بخمسة امداد بينه وبين صاحبه ، و يغتسلان جميعا من ماء واحد .

كما لاخلاف اطلع عليه في الجواز في الكثير ، وعن ظاهر جمع عدم الخلاف فيه ، وعليه يدل المروى في التهذيب في باب العيا في الزيادات في الصحيح عن صفوان عن الصادق ((ع)) : عن الحياض التي ما بين مكة الى المدينة ترد ها السباع وتلغ فيها الكلاب و تشرب منها الحمير و يغتسل منها الجنب و يتوضأ منه ، فقال : وكم قدر الماء ؟ قلت : الى نصف الساق والى الركبة ، فقال : توضأ منه .

وعلى القول بالمنع ينبغي التخصيص بالجنب كما اقتصر عليه البعض ، فالحاق الغير به يحتاج الى دليل و بعد لم يظهر ، نعم في الحاق الحيض به وجه قوي ، التفاتا الى الاستقراء في احكامهما ، ولكن عن الاكثر ذكر الخلاف في الحدث الاكبر .

وعليه فالأحوط هو الاجتناب من غسالة الحدث الاكبر مطلقا وان كان في تعيينه نظر ، واما غسالة الاغسال المندوبة ، فلعله لاخلاف في عدم المنع كما صرح به الجماعة على ما حكى عنهم ، وعليه يدل الأصل والعمومات .

(وفي رفع الخبث نجس سواء تغير بالنجاسة) كما هو اجماعي (اولا) على اشهر الاقوال على ما قاله غير واحد و اظهرها ، عملا بعموم مفهوم الاخبار الدالة على نجاسة القليل ، و بعموم جملة من الاخبار على اهراق ماء الركوة والتور و الأنا ب مجرد ملاقاتها مع المتنجسات ، كالاصبع النجس او اليد القذرة الدالة بظاهرها على النجاسة .

ومنها المروى في التهذيب في باب آداب الاحداث في الصحيح عن
البزنطي عن ابي الحسن ((ع)) : عن الرجل يدخل يده في الاناء وهي قدرة ؟
قال : يكفي (١) الماء (٢) .

وفي مضمرة ساعة المروية في الباب في الموثق : وان كانت اصابته جنابة
فأدخل يده في الماء فلا بأس به ان لم يكن اصاب يده شيء من المنى ، وان
كان اصاب يده فأدخل يده في الماء قبل ان يهريق على كفيه فليهرق الماء .
وفي باب المياه عن أبي بصير عن الصادق ((ع)) : عن الجنس يجعل
الركوة او التور فيدخل اصبعه فيه ؟ قال : ان كانت يده قدرة فاهرقه ، وان كان
لم يصيبها فليغتسل منه .

وبالمروى عن التحرير والخلاف و المنتهى عن العيص قال : سألته عن
رجل اصابه قطرة من طشت فيه وضوء ؟ فقال : ان كان من بول او قدر فيغسل
ما اصابه ، وعن بعض النسخ : وان كان وضوء الصلوة فلا يضره .
والاضرار والقصور منجبران بالشبهة ، خلافا للمحكي عن بعض الاصحاب
فظاهر مطلقا للأصل وما سيأتى في الاستنجا وضعفه ظاهر ، وعن البعض
فالتطهارة مطلقا مع ورود الماء على النجاسة وفيه ما عرفته في شرح قول المصنف
وان كان اقل من كرجس ، وعن البعض فالتطهارة في الولوغ مطلقا وفي
الثانية من غسالة الثوب والنجاسة في الاولى منها التفاتا الى ما تقدم في
دليلي التطهارة والنجاسة مطلقا ، وفيه ما ترى ، وصرح البعض بان مرجح
هذا القول بالنسبة الى غسالة الثوب ، الى ان الغسالة كالمحل بعد هذا اي
بعد انفصالها عن المحل ، وبالنسبة الى الولوغ الى انها كهو بعد الغسل ،
كما ان مرجع القولين بالتطهارة مطلقا او في الصورة الخاصة الى الأخير خاصة .

(١) كفأت الاناء قلبته ليفرغ ما فيه واكفأت لغة من معرب .

(٢) الأناء خل .

وعلى المختار يكفي في تطهير الغسل مرة مطلقا لو قلنا بالاكْتفاء بها فيما لم يرد فيه التعدد، عملا بالاطلاق مع عدم صدق البول و البولغ على غسلتهما نعم لو قلنا بالمرتين في مطلق النجاسات لكان الواجب هنا أيضا القول، بذلك، خلافا للمحكي عن الجماعة فالغسالة كالمحكي قبل تلك الغسلة، فإن كانت من الغسلة الأولى وجب تمام العدد ومن الثانية نقضت واحدة وهكذا، التفاتا إلى أن نجاستها فرع نجاسة المحل فتخف بخفتها، وفيه أنه وجه اعتباري لا يصح التمسك به في أحكام الله .

وعن بعض^(١) فهي كهو قبل الغسل فيجب كمال العدد مطلقا، وفيه أن الأحكام تابعة للإمامي، فإن لم يصدق البول أو البولغ على غسلتهما و قلنا بالتعدد للبول أو البولغ و بعده في سائر النجاسات، فما الوجه في التعدد؟ مع أن مقتضى الاطلاقات كفاية المرة .

و للمحكي عن بعض^(٢) كما تقدم فهي كهو بعد تلك الغسلة في الثوب، ولا وجه له يعتد به .

فرعان :

الأول : ما يزال به الخبث لا يرفع الحدث، سواء قلنا بالطهارة أم لا، إجماعا نقله في التحرير كما عن المنتهى مستدلين بخير عبد الله بن سنان المتقدم في المستعمل في رفع الحدث، وعليه فلا اعتداد بمخالف نادر في المسئلة لو كان، كما ربما يستفاد من الدروس .

الثاني : قد عرفت وقوع الإجماع على تنجس الغسالة بالتغير والمعتبر منه هو التغير في أحد أوصافه الثلاثة، وعن نهاية الأحكام أنه استقرب زيادة الوزن فيه مجرى التغير، وهو شأن مطالب بالدليل .

(الأماء الاستنجاة) من الحدثين (قائه طاهر) إجماعا، كما عن المنتهى

(١) وهو نهاية الأحكام . (منه)

(٢) وهو الخلاف . (منه)

لجملة من الاخبار ، منها المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الصحيح
عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي عن الصادق (ع) : عن الرجل يقع ثوبه على
الماء الذي استنجى به ، أينجس ذلك ثوبه ؟ قال : لا .

وفي الكافي في باب اختلاط ماء المطر في الصحيح عن الاحول ، عن
الصادق (ع) : اخرج من الخلا فاستنجى بالماء فيقع ثوبى في ذلك الماء الذي
استنجيت به فقال : لا بأس به ، وعن العطل عن الاحول عن الصادق (ع) عن
الرجل يستنجى فيقع ثوبه في الماء الذي يستنجى ، فقال : لا بأس به ، فسكت ،
فقال : او تدري لم صار لا بأس به ؟ قلت : لا والله جعلت فداك ، فقال : ان
الماء اكثر من القدر .

خلافاً للمحكى عن أحد قولى الشيخ فالطهارة انما هي في الفسلة الثانية
لا الاولى ، ويرده بعد الشذوذ ، اطلاق الاخبار .

وللمحكى عن المرتضى فالرخصة على سبيل العفو ، ويرده الاجماع المحكى
وظاهر الاخبار ، الدالان على الطهارة ، وتظهر الشبهة في استعماله ثانياً في
ازالة الخبث او التناول ، واما رفع الحدث به وبامثاله ما تزال به الخبث
فقد سبق نقل الاجماع على المنع ، واما نسبة العفو في الرياض الى التحرير ،
فليس له وجه ، بل عبارته اما مجملة او ظاهرة الطهارة ، والظاهر انعقاد
الاجماع على عدم الفرق بين المخرجين كما أشرنا اليه ، واستدل الجماعة و
منهم التحرير لذلك بصدق الاستنجاء لكل منهما .

وطهارة ذلك الماء ثابت (ما لم يتغير بالنجاسة) في اوصافه الثلاثة لاجماع
كما استظهره المشارق (او يقع على نجاسة خارجة) عن محل الاستنجاء ، كان
وقع على الارض النجسة ونضح على الثوب ، عملاً بالمتبادر من الاخبار .

او عن حقيقته كالدّم المستصحب لذلك ، واولى من ذلك اذا كان الخارج
منهما غير الحديشين من سائر النجاسات ، ومقتضى الاطلاق عدم الفرق بين
المتعدى وغيره الا ان يتفاحش بحيث لم يصدق على ازالته اسم الاستنجاء ، و

لابين ان ينفصل مع الماء اجزاء نجاسة متميزة ام لا ، خلافا للمحكي عن الجماعة فاشتروا الأخير وهو الاحوط ، وان كان في تعيينه نظر ، ولا بين سبق الماء اليد او سبقهاله ، وعن بعضهم اشتراط سبقه وهو ضعيف ، اذ وصول النجاسة اليها لازم على كل حال ، نعم لو اتفقت جعلها قبل الماء لغرض آخر لا للغسل كانت في معنى النجاسة الخارجية ، ولا بين زيادة الوزن وغيره ، واشترط الشهيد عدم زيادته كما تقدم عن نهاية الاحكام في مطلق الغسالة ، ولا وزن له في نظر الاعتبار ، ويكفي في الطهارة عدم العلم بالتغير ونحوه من المشتراطات .

(وغسالة الحمام نجسة) ولعله الظاهر من المحكي عن النهاية : غسالة الحمام لا يجوز استعمالها على كل حال ، والحلى حيث قال : غسالة الحمام هو المستنقع به لا يجوز استعمالها على حال ، وهذا اجماع ، وقد وردت به عن الأئمة ((ع)) اثار معتددة قد اجمع الاصحاب عليها لا اجد من خالف فيها .

والمحكي عن الصدوقين : عدم جواز التطهير بها حيث قال محمد : لا يجوز التطهير بغسالة الحمام لانه يجتمع فيه غسالة اليهود والمجوسى والمبغض لآل محمد ((ع)) وهو شرهم ، وقريب منه عن أبيه في رسالته اليه .

والتحرير والنافع كما عن القواعد عدم جواز الغسل بها ، وعليه يدل بعد خير حمزة المتقدم في المستعمل في الحدث الاكبر ، ما رواه الكافي في باب ماء الحمام عن ابن ابي يعفور عن الصادق ((ع)) : لا تغتسل في البئر التي تجمع فيها غسالة الحمام ، فان فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يطهر الى سبعة ابا^(١) وفيها غسالة الناصب وهو شرهما ، ان الله لا يخلق خلقا شرا من الكلب ، وان الناصب اهون على الله من الكلب .

وما رواه الصدوق في العلل في باب آداب الحمام في الموثق عن عبد الله بن ابي يعفور عن الصادق ((ع)) وفيه : واياك ان تغتسل من غسالة الحمام ،

ففيها تجتمع غسالة اليهود و النصراني و المجوسي و الناصب لنا أهل البيت ،
وهو شرهم فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا انجس من الكلب وان الناصب
لنا أهل البيت انجس منه .

و ذهب الجماعة و منهم التحرير و المحكى عن المنتهى الى الطهارة ، و
هو الاقرب عملا بالاصل ، و العمومات المعتمدة بالمروى في الكافي في باب ماء
الحمام عن ابي يحيى الواسطي عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن العاصي : عن
مجمع الماء في الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب ؟ قال : لا بأس .
نعم لا يجوز الاغتسال بها لما مر .

و اما عدم جواز التطهير بها مطلقا استنادا الى اجماع الحل ، ففيه
نوع اشكال سيما بعد ملاحظة رد المحقق في التحرير له ، ولكن الأحوط ذلك
بل لعله الاظهر ، و اما ما يتراءى من ظاهر كلامه من دعواه اجماع على النجاسة
فلا يلتفت اليه مع احتمال منع ظهوره في ذلك ، نعم الأحوط القول بالنجاسة
و عليه فالحكم ثابت .

(ما لم يعلم خلوها من النجاسة) و اما مع العلم بالخلو عنها فليحكم
بالطهارة ، عملا بالاصل و العمومات من غير ظهور معارض ، اذ المستنبط من
الاخبار المتقدمة بعد التدبر فيها عدم كونها شاملة لنحو المقام ، و عليه فليحكم
بالطهارة ايضا للعمومات . المياه المنحدرة في سطح الحمام محكومة بالطهارة
حتى يعلم القذارة ، عملا بالاصل و العمومات مع اختصاص الاخبار المتقدمة
بغير المقام .

هذا مضافا الى صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في المستعمل في الحدث
الاكبر ، وفي التهذيب في الزيادات في باب دخول الحمام في الصحيح عن
محمد بن مسلم : رأيت أبا جعفر جاثيا من الحمام و بينه و بين داره قذر ،
فقال : لولا ما بيني و بين داري ما غسلت رجلي ولا نحيت ماء الحمام .

وفي الباب في الموثق عن زرارة : رأيت أبا جعفر ((ع)) يخرج من الحمام

فيمضى كما هو لا يغسل رجله حتى يصلى .

(و يكره الطهارة بالمسخن بالشمس في الاواني) اما مطلقا كما عن اطلاق اكثر الاصحاب ، او مع القصد الى ذلك كما عن الخلاف مدعيا عليه الاجماع ، عملا بالمروى في التهذيب في الزيادات في آخر باب دخول الحمام عن اسمعيل بن ابي زياد عن الصادق (ع) عن النبي (ص) : الماء الذي تسخن الشمس لا توشأوا به ولا تغسلوا به ولا تعجنوا به ، فانه يورث البرص .

وفي باب الاغسال في الزيادات عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن (ع) : دخل رسول الله (ص) على عايشة وقد وضعت قمقمها في الشمس ، فقال : يا حميرا ما هذا ؟ فقالت : اغسل رأسي وجسدي ، قال : لا تعودى فانه يورث البرص .

و الحمل على الكراهة لمكان الاصل و اتفاق الاصحاب على عدم الحرمة كما صرح البعض ، والمروى في الباب عن محمد بن سنان عن بعض اصحابنا عن الصادق (ع) : لا بأس بان يتوضأ بالماء الذي يوضع في الشمس ، وخبر اسمعيل مما يدل على اطلاق الاكثر من عدم اعتبار القصد ، ومقتضاه كراهة استعماله في العجيين ايضا كما عن الذكرى والصدوق ، ولا بأس به لكن عن بعضهم انه الحق بالطهارة ساير وجوه الاستعمالات من تناول و ازالة النجاسة ، ولا أجد وجهه اللهم الا ان يكون الوجه التعليل في الخير ، فافهم .

و ظاهره ايضا التعميم بالنسبة الى الآنية و الانهار والحياض وغيرها ، لكن عن التذكرة و نهاية الاحكام نفى الكراهة في غير الآنية ، و ظاهره ايضا العموم في كل آنية و بلد ، فما احتمله البعض من التخصيص ^(١) بالاواني المنطبعة غير الذهب و الفضة و بالبلاد المفرطة في الحرارة لوجه اعتباري ، مما لا يصغى اليه في الاحكام التعبدية .

(١) وهو نهاية الاحكام . (منه)

وفى زوال الكراهة بزوال السخونة ، وجهان الاظهر الغدم عملاً بالاستصحاب
 وصرح البعض^(١) بان الكراهة مختصة بصورة يوجد ماء غيره ، واما فى صورة
 الانحصار فيزول الكراهة ، للمنافاة بين رجحان الترك وجوب الفعل انتهى ،
 ولو جعلنا الكراهة فى العبادات بمعنى اقل ثواباً ، لكان لتعميم الكراهة وجه
 فليتأمل .

(و المسخن بالنار فى غسل الاموات) اجماعاً كما عن المنتهى والخلاف
 للمستفيضة ، الا مع الحاجة كشدة البرد المتعسر معه التفصيل او اسباغه كما عن
 بعض ، للمروى عن الفقه الرضوى : ولا يسخن له ماء الا ان يكون بارداً جيداً
 فتوفى الميت مما توفى به نفسك ، ولا يكون الماء حاراً شديداً ولكن فاتراً ، و
 ذيل الخبر يدل على ما عن العقيد وغيره من الاقتصار فى السخونة على ما تندفع
 به الضرورة .

(و سور الجلال و آكل الجيف) وفقاً للمحكى عن المشهور ، عملاً بالمروى
 فى الكافى فى آخر باب الوضوء من سوء الدواب عن الوشاء عن ذكره عن
 الصادق ((ع)) : انه كان^(٢) يكره سوء كل شئ لا يؤكل لحمه ، وقد سبق خلاف
 من عرفته .

(و الحايض المتهمة) كما عن النهاية والوسيلة والسرائر ، عملاً بالمروى
 فى التهذيب فى باب المياه فى الموثق عن عيص بن القسم عن الصادق ((ع)) :
 عن سوء الحائض ؟ قال : توضأ منه ، وتوضأ من سوء الجنب اذا كانت مأمونة
 وتغسل يدها قبل ان تدخلها الاناء ، وقد كان رسول الله ((ص)) يغتسل هو
 وعائشة فى اناء واحد ويغتسلان جميعاً .

وفى الباب عن على بن يقطين عن ابي الحسن ((ع)) : فى الرجل يتوضأ

(١) وهو الذخيرة .

(٢) قال : بخ ل .

بفضل الحائض ، قال : اذا كانت مأمونة فلا بأس .
 ومقتضاها اختصاص عدم الكراهة بالمأمنة ، ولعله لذلك قيد كراهة سوء
 الحائض بغير المأمنة في الشرايع كما عن المقنعة والمراسم والجامع والمهذب و
 لا بأس به ، وعليه فيدخل في الكراهة الحائض المجهول حالها .
 بل عن الاسكافي والمصباح : كراهة سوء الحائض من غير تقييد ، وعليه
 يدل اطلاق المروى في الكافي في باب الوضوء من سوء الحائض عن غيبة عن
 الصادق (ع) : اشرب من سوء الحائض ولا تتوضأ .
 وفي الباب عن الحسين بن ابي العلا عن الصادق (ع) : عن الحائض
 يشرب من سوءها ؟ قال : نعم يتوضأ منه .
 ولكن يمكن تقييد اطلاقهما بالاولين ، ومقتضى الكل كراهة الوضوء لا مطلق
 استعمال ، بل ظاهر الاخيرين عدم كراهة الشرب ، وعليه فالاطلاق غير واضح ،
 ولكن لا بأس به مسامحة ، بل قيل : الظاهر الاتفاق عليه (١) .
 واما ما عن المنع من المنع عن الوضوء والشرب من سوءها مطلقا ،
 فغير وجه ان اراد الحرمة ، وان اراد الكراهة فنعم الوفاق .
 وعن الشيخين والحلي والبيان وغيرها اللاحاق بها كل من لا يؤمن ،
 ولا بأس به مسامحة بل ، ربما يترنم عليه الخبران الاولان بنوع من النقمة .
 (و البغال والحمير) والخيل وفاقا للمحكي عن المشهور ، عملا بالمروى
 في الكافي في باب الوضوء من سوء الدواب عن سعادة ، قال : سألته هل يشرب
 سوء رشي من الدواب ويتوضأ منه ؟ فقال : اما الابل والبقر والغنم فلا بأس .
 التفاتا الى المفهوم وليس للتحريم اجماعا وللأخبار .
 (والفارة والحية) لما تقدم في الجلال ، وظاهر التحرير
 عدم الكراهة .

(١) اي على التعميم .

(و ما مات فيه الوزغ^(۱)) خلافا لما حکاه فی التحریر عن النہایة فلا يجوز استعمال ما وقع فيه الوزغ وان خرج حیا ، ونحوه عن الصدوق ، ویرد ہما المرور فی التہذیب فی باب المیاء فی الزیادات فی الصحیح عن علی بن جعفر عن الکاظم (ع) : عن الخطایة والحیة والوزغ تقع فی الماء فلا یموت یتوضاً منه للصلوة ؟ قال : لا یأس بہ .

والاجود الکراہة کما فی التحریر ، للمرور فی التہذیب فی باب تطہیر المیاء عن ہرون عن الصادق (ع) : عن الفارة والعقرب وأشیاء ذلك تقع فی الماء فیخرج حیا ، هل یشرب من ذلك الماء یتوضاً منه ؟ قال : یشرب منه ثلاث مرات ، وقلیلہ وکثیرہ بمنزلہ واحدة ، ثم یشرب منه یتوضاً منه غیر الوزغ فانه لا ینتفع بما یقع فیہ .

وانما حملناه علی الکراہة لخیر حفص ومروعة محمد ، المرورین فی آخر باب المیاء من التہذیب عن الصادق (ع) : لا یفسد الماء الا ما کان له نفس سائلة .

(والعقرب) لموثقة سماعة المروية فی الکافی فی باب الوضوء من سوء الدواب عن الصادق (ع) : عن جرة وجد فیہا خنفساً قد مات ؟ قال : القہ و توضاً منه ، وان کان عقرباً فارق الماء وتوضاً من غیرہ .

وعن النہایة والقاضی النجاسة ، والخبران فی قبیل العقرب یردہما .
(النظر السادس فیما یتبع الطہارة النجاسات عشرة البول والغائط من الحيوان) (ذی النفس السائلة) وفسر بالدم القوی الذی یشیر بقوة من

(۱) قیل : یک صنف از اصناف وزغہ را سام ابرص می گویند و آنرا عجم آفتاب پرست می گویند چون در غالب اوقات در صحراہا رو بآفتاب دارد و سام ابرص یعنی صاحب زہر پیس ہم زہر دارد و ہم بدنش سیاه و سفید است گوئیا پیس دارد و صنفی دیگر از اصناف وزغہ غطایہ است و اکثر اوقات در معمورہ می باشد و آن را مارماہی می گویند . (منہ)

العرق عند قطعه (غير المأكول) اللحم بأجماع العلماء كافة، نقله في التذكرة كما عن المنتهى والتحرير والغنية، سواء كان تحريمه (بالإصالة كالأسد أو بالعروض كالجلال) وفي التذكرة رجيع الجلال من كل الحيوان وموطوء الإنسان نجس لانه حينئذ غير مأكول ولا خلاف فيه، وفي المختلف ذرق الدجاج الجلال نجس أجماعاً، انتهى .

وعليه فما عن العماني والفقير والجعفي من طهارة ذرق الطيور الغير المأكول اللحم وأبوالها مطلقاً، التفاتا إلى المروى في الكافي في باب أبوال الدواب في الصحيح على الأظهر لمكان إبراهيم عن أبي بصير عن الصادق ((ع)) كل شيء يطير فلا بأس ببوله وخرثه .

مما لا يصح الاستناد إليه، أما أولاً فلاطلاق أجماع التذكرة، وإطلاق الأجماع المحكى عن المنتهى والتحرير، وخروج الجماعة غير ضاير في الأجماع بل في التذكرة .

وقول الشيخ في المبسوط بطهارة ذرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور، لرواية أبي بصير ضعيف، لأن أحداً لم يعمل بها، انتهى .
ومقتضاه نسبة الخلاف فيما قاله إلى المبسوط فقط، وكيف كان فلا اعتداد بهم في مقابلة الأجماعات المحكية .

وثانياً إن خبر أبي بصير معارض بالمروى في الباب في الصحيح على الأظهر لمكان إبراهيم عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه، والمعم للرجيع الأجماع على عدم الفرق بينه وبين البول على الظاهر المحكى عن الناصريات، والتعارض بينهما وإن كان العموم من وجه، ولكن الشهرة المعاضدة لما مر مما يرجح الأخير، والأمر بالفصل فيه للنجاسة بالأجماع المحقق والمحكى .

هذا مضافاً إلى اعتضاد المختار بالمؤثق المروى عن المختلف عن كتاب عمار عن الصادق ((ع)) : قال : خروء الخطاف لا بأس به وهو ما يؤكل لحمه، ولكن

التذكرة لانه استجار بك واوى الى منزلك .

التفاتا الى نوعه بان المعيار فى الطهارة والنجاسة فى الطيور حل الاكل لا الطيران ، فقد ظهر بها ذكرناه ان ما عن المبسوط بول الطيور و ذرقها كلها طاهر الا الخفاش فانه نجس ، مما لا ينبغى الالتفات اليه .

واما خبر غياث المروى فى التهذيب فى باب تطهير الثياب عن جعفر عن ابيه : لا يأس بدم البراغيث والبق وبول الخشافيف ، فقد حكم الشيخ بشذوذه ، ثم احتمل كونه واردا مورد التقية ، هذا مع معارضته بخبر داود المروى فى الباب عن الصادق (ع) : عن بول الخفافيش يصيب ثوبى فاطلبه ولا اجده قال : اغسل ثوبك ، والترجيح معه .

واما ما عن الاسكافى من طهارة بول الصبي الذى لم يتغذى بالطعام ، شاذ على خلافه الاجماع فى التذكرة كما عن المرتضى ، وخبر السكونى المروى فى الباب مع فصوره سنداً ودلالة ، معارض بصحيفة الحلبي المروية فى الكافى فى باب البول يصيب الثوب ، والمرجحات معها .

وانما قيد المصنف بذى النفس لطهارتهما فيما ليس له نفس سائلة اجماعاً كما فى مجمع الفائدة ، وفى المشارق استظهر الوفاق ، وفى غيرهما (١) لاختلاف بين الاصحاب فى طهارة رجيع مالا نفس له كالذباب ونحوه انتهى ، وعلى الطهارة يدل الاصل والعمومات .

فرع :

بول ما يؤكل لحمه ورجيعه طاهر عند علمائنا اجمع قاله فى التذكرة عملاً بجعلة من الاخبار ، منها المروى فى التهذيب فى باب تطهير الثياب فى الموثق عن عمار عن الصادق (ع) : كل ما اكل لحمه فلا يأس بما يخرج منه .

وفى الكافى فى باب احوال الدواب فى الصحيح عن زرارة ، انها قالوا : لا

(١) هو الحدائق .

تغسل ثوبك من بول شئ يؤكل لحمه .

واما ما عن الاسكافي من نجاسة بول الفرس و الحمار والبغل وروشها ،
فشاذ و موافقة الشيخ في النهاية له غير نافع لرجوعه الى قول المشهور في كتابه
المناخر ، هذا مع دلالة الاخبار مضافا الى العمومات ، ومنها الخبران
السابقان على الطهارة منها المروى في الباب عن ابي الاعز عن الصادق ((ع))
انني اعالج الدواب فربما خرجت بالليل وقد هالت وراثت ، فيضرب احدها
برجله او يده فينضح على ثيابه ، فاصبح فارى اثره فيه ، قال : ليس عليك شئ .
وفي الباب في الصحيح عن ايان عن الحلبي عن الصادق ((ع)) : لا بأس
بروث الحمير و اغسل ابوالها .

والمعجم الاجماع المركب ، والقلب غير مسموع ، لرجحان اجماعنا
بالشهرة و غيرها .

وفي التهذيب في زيادات باب تطهير الثياب عن المعلى و ابن ابي
يعفور قالا : كنا في جنازة و قربنا لعله (حمار) فبال فجاءت الريح ببوله حتى
صكت وجوهنا و ثيابنا ، فد خلنا على ابي عبد الله ((ع)) فأخبرنا ، فقال : ليس
عليكم شئ .

وعن قرب الاستناد في الصحيح على ما قيل عن ابن رباب عن الصادق
عليه السلام : عن الروث يصيب ثوبي وهو رطب ؟ قال : ان لم تغذره فصل فيه
والمعجم ما عرفته .

واما الاخبار الدالة على النجاسة كالمروى في الباب عن عبد الرحمن عن
الصادق ((ع)) : عن الرجل يصيبه ابوال بهائم ايغسله ام لا ؟ قال : يغسل
بول الفرس و البغل و الحمار ، وينضح بول البعير و الشاة ، وكل شئ يؤكل
لحمه فلا بأس ببوله .

فمحموله على الكراهة كما يترنم بذلك المروى في الباب عن زرارة عن
احدهما ((ع)) : في ابوال دواب تصيب الثوب فكرهه ، فقلت : ليس لحومها

حلالا ؟ فقال : بلى ولكن ليس مما جعله الله للاكل .

او على التقية التى هى فى الاحكام الشرعية اصل كل بلية .

واما ما عن الشيخين من نجاسة ذرق الدجاج ، استنادا الى العروى فى الاستبصار فى باب ذرق الدجاج عن فارس قال : كتب اليه رجل يسئله عن ذرق الدجاج تجوز الصلوة فيه ؟ فكتب : لا .

فمع ضعفه سندا جدا ، اما محمول على الجلال كما قاله فى الاستبصار ، او على التقية كما احتمله فيه ايضا ناسيا له الى كثير من العامة ، هذا مع معارضته بالعروى فى الباب عن وهب بن وهب عن جعفر عن ابيه ((ع)) : لا باس بخسر الدجاج والحمام يصيب الثوب ، وضعف السند منجبر بالشهرة العظيمة التى لا يفيد معها دعوى شذوذ المخالف ، كما يترنم به ما قيل بان الشيخ فى كتابي الحديث وافق المشهور ، فيمكن ان يقال الخلاف منحصر فى المفيد ، وبالجمله ليس هذا القول دليل يعتد به ولو فى الجمله ، فليعمل بالكلية المتقدمة من غير ريب وشبهة .

(والمنى من كل حيوان ذى نفس سائلة وان كان ماكولا) اجما عا كما عن الجماعة ، عملا بجمله من الاخبار منها العروى فى التهذيب فى باب تطهير الثياب فى الصحيح عن سعد بن مسلم عن احمدهما ((ع)) : عن المذى يصيب الثوب ؟ فقال : ينضجه بالماء ان شاء ، وقال فى المنى الذى يصيب الثوب : فان عرفت مكانه فاغسله وان خفى عليك فاغسله كله .

وفى الباب فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) : ذكر المنى فشدده وجعله اشد من البول .

واما ما لانفس له سائلة فمنيه طاهر بلا خلاف اطلع عليه ، عملا بالاصل مع عدم ظهور معارض لجواز القول بان المتبادر من الاخبار الدالة على نجاسة المنى غير المقام .

هنا امور :

الاول : المذى والوذى طاهران ، عن شهوة كان او غيرها ، عند علمائنا اجمع ، الا ابن الجنيد فانه نجس المذى الجارى عقيب شهوة قاله فى التذكرة ويرد الاسكافى المستفيضة ومنها خير محمد المتقدم ، وما دل على النجاسة اما محمول على الاستحياب او التقية ، وفى المختلف لنا اجماع الامامية على طهارته وخلاف ابن الجنيد غير معتد به ، فان الشيخ لما ذكره فى كتاب فهرست الرجال واثنى عليه قال : الا ان اصحابنا تركوا خلافه لانه كان يقول بالقياس .

الثانى : كل رطوبة تخرج من القبل والذى يرفى طاهرة عدا البول والغائط والدم والعنى ، بلا خلاف اجمعه بيننا . عملا بالاصل .

الثالث : القي طاهر على الاشهر كما فى التذكرة وهو الاظهر ، عملا بالاصل ، ويخبر عمار المروى فى الباب فى الزيادات ، وفى التذكرة نقل الشيخ عن بعض علمائنا النجاسة ، وبه قال الشافعى لانه غذاء متغير الى الفساد ، ومنع صلاحيته للعة ، ولو لم يتغير فهو طاهر اجماعا ، ولو تغير غايطا فهو نجس اجماعا ، انتهى .

اقول لا ريب فى نجاسته لو كان متغيرا بحيث يسمى غايطا .
(والميتة من ذى النفس السائلة مطلقا) اذ ما كانت او غيره اجماعا كما حكاها جماعة والنصوص بذلك متجاوزة عن حد الاستفاضة ، منها المروى فى التهذيب فى زيادات باب المياه عن جابر عن الباقر (ع) : اياه رجل فقال له : وقعت قارة فى خابية فيها سمن او زيت ، فما ترى فى اكله ؟ فقال : لا تاكله ، فقال له الرجل : القارة اهون على من اترك طعامى من اجلها ، فقال : انك لم تستخف بالقارة وانما استخفقت بدینك ، ان الله حرم الميتة من كل شئ .

وفى الباب فى الاصل فى الموثق عن عمار عن الصادق (ع) : عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما اشبه ذلك يموت فى البثر والزيت والسمن وشبهه ، قال : كلما ليس له دم فلا باس به .

وفى الباب عن حفص عن الصادق (ع) : لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس

سائلة .

وعن الفقه الرضوي : وان مسست ميتة فاغسل ثوبك وليس عليك غسل ،
ان عليك ذلك في الانسان وحده .

وعن البحار عن الراوندی بسنده عن الكاظم عن ابيه عن علي ((ع)) : ما لا
نفس له سائلة اذا مات في الادم فلا بأس باكله .

الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة ، وان كنت في شك في شمول الميتة و
نحوها الواقعة في الاخبار لميتة الانسان ، فاضف اليها المروى في باب تطهير
الثياب من التهذيب عن ابراهيم بن ميمون عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يقع
ثوبه على جسد الميت ؟ قال : ان كان غسل الميت فلا تغسل ما اصاب ثوبك
منه . وان كان لم يغسل الميت فاغسل ما اصاب ثوبك منه .

وفي الكافي في باب غسل من غسل الميت في الصحيح عن الحلبي عن
الصادق ((ع)) : عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت ؟ قال : يغسل ما اصاب
الثوب .

وعن الطبرسي عن الحميري انه كتب الى القائم ((ع)) : روي لنا عن العالم
عليه السلام انه سئل عن امام صلى يقوم بعض صلواتهم وحدثت عليه حادثة ؟
كيف يعمل من خلفه ؟ قال : يؤخر و يتقدم بعضهم و يتم صلواتهم ويغتسل منه
من مسه ، التوقيع ليس على من مسه الاغسل اليد .

وعنه قال كتبت اليه : وروي عن العالم ((ع)) ان من مسه بحرارته غسل
يده ومن مسه وقد برد فعليه الغسل ، وهذا الميت في هذه الحالة لا يكون
الا بحرارته ، والعمل بذلك على ما هو ولعله ينجسه بثلثيه ولا يمسه ، فكيف
يجب عليه الغسل ؟ التوقيع اذا مسه في هذا الحال لم يكن عليه الاغسل يده .

وعن الفقه الرضوي وان مس ثوبك ميت فاغسل ما اصاب .

ومقتضى خبر حفص المتقدم عدم نجاسة ميتة غير ذي النفس . و ظاهر
التذكرة كونه اجماعيا كما عن صريح المنتهى والتحرير ، والخلاف المحكي عن

النهاية وابن حمزة في العقرب والوزغة شاذ . يردء خيرا عمار والراوندي المتقدمان عن قريب . كما يردء ما عن الخلاف ان مات في الماء القليل ما يؤكل لحمه مما يعيش في الماء لا ينجس الماء . وفي التذكرة حيوان الماء المحرم مما له نفس سائلة اذا مات في ماء قليل نجسة عندنا . لانفعال القليل بالنجاسة عندنا . انتهى .

(واجزاؤها سواء ابيئت من حي او ميت) كما هو المقطوع به في كلام الاصحاب كما في المدارك . وعن المعالم لانعرف فيه خلافا . بل استظهر بعض الاجلاء عدم الخلاف . بل استظهر بعض المحققين عليه الاجماع . ونسب في التذكرة نجاسة ما ابيين من ادمى مما تحله الحيوة الى علمائنا . وبالجمله الظاهر وقوع الاجماع على ذلك . وما يترأى من الصدوق في النهاية من نقل خبر مرسل دال على طهارة جلد الميتة بعد الالتفات الى ما قاله في اول النهاية من ايراده ما يفتى به . فمع قطع النظر عن قول البعض برجوعه عما قاله مما يردء قول التذكرة جلد الميتة نجس باجماع العلماء الا الزهري والشافعي في وجه .

والمروى في التهذيب في باب ما يجوز الصلوة فيه من اللباس في الزيادات في الصحيح عن الحلبي عن الصادق ((ع)) : لا لباس بالصلوة فيما كان من صوف الميتة . ان الصوف ليس فيه روح .

ومقتضى التعليل عموم نجاسة اجزاء الميتة التي حلها الحيوة . كما يستأنس بذلك جملة من الاخبار المروية في الكافي في باب الصيد بالحبال . الدالة على ان من اخذ الحباله فقطع منه شيئا فهو ميت . والمعم الاجماع المركب . لكن فيما عدا الاجزاء الصغار المنفصلة عن بدن الانسان كالبثور والثاسول وغيرهما . فان الجماعة ومنهم المنتهى قد حكموا بطهارتها . وهو الاقرب عملا بالاصل . من غير ظهور معارض يعتد به . سيما بعد الالتفات الى المروى في الباب في الصحيح عن علي بن جعفر عن الكاظم ((ع)) : عن الرجل يكون به

الثالول أو الجرح ، هل يصلح أن يقطع الثالول وهو في صلوته ، أو نتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه ؟ قال : أن لم تتخوف أن يسيل الدم فلا بأس ، وإن تخوف أن يسيل الدم فلا يفعله .

(إلا ما لا تحله الحيوة كالصوف والشعر والوبر والعظم والظفر) و الظلف والقرن والحافر والريش والبيض إذا اكتسى القشر الأعلى ، بلا خلاف بين الأصحاب في هذا كله كما صرح في المدارك ، عملاً بظاهر تعليل خبر الحلبي المتقدم ، وبجملة من الأخبار منها المروى في النهاية في باب الصيد في الصحيح عن زرارة عن الصادق ((ع)) : عن الأنفة تخرج من الجدي الميت ؟ قال : لا بأس به ، قلت : اللبن يكون في ضرع الشاة وقد ماتت ؟ قال : لا بأس به ، قلت : فالصوف والشعر وعظام الفيل والبيضة تخرج من الدجاجة ؟ فقال : كل هذا ذكي لا بأس به .

وفي الكافي في باب ما ينتفع به الميتة في الصحيح عن حريز عن الصادق عليه السلام : اللبن واللبن والبيضة والشعر والصوف والقرن والناب والحافر وكل شيء يفصل من الشاة والدابة ، فهو ذكي وإن أخذته منه بعد أن يموت فأغسله وصل فيه .

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المروية في الباب .

وفي التهذيب في باب الذبايح ومقتضى خبر زرارة المتقدم كجملة من الأخبار المروية في البابين : استثناء الأنفة أيضاً ، وهو كذلك إجماعاً كما عن ابن زهرة .

واختلف أهل اللغة في تفسيرها ، فعن الجوهري : هي كرش الحمل و الجدي ما لم يأكل ، وقريب منه عن الصراح والجمهرة ، وعن القاموس بكسر الهمزة وتشديد الحاء وقد تكسر الفاء والمنفحة والمنفحة شيء يستخرج من بطن الجدي المراضع أصفر فيعصر في صوفه فيغلظ كالجبين ، وتفسير الجوهري الأنفة بالكرش سهو ، وعن الفيومي : بكسر الهمزة وفتح الفاء وتثقيب الحاء

أكثر من تخفيفها ، ثم نقل عن التهذيب : لا يكون الانفحة الا لكل ذي كرش ، وهو شئ يستخرج من بطنه اصفر يعصر في صوفه متبله فيغلظ كالجبين ، ولا يسمى انفحة الا وهو رضيع فاذا رعى قيل استكرش ، اى صارت انفحته كرشا .

وعن مجمع البحرين عن المغرب : انفحة الجدى بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء ، وتشديد ها وقد يقال منفحة ايضا ، شئ يخرج من بطن الجدى الصغير يعصر في صوفه متبله في اللبن فيغلظ كالجبين ولا يكون الا لكل ذي كرش ويقال انها كرشه الا انه مادام رضيعا يسمى ذلك الشئ انفحة ، فاذا قطم و رعى العشب قيل استكرش ، انتهى .

وباختلافهم اختلف اصحابنا ، فذهب الحلى الى الجوهرى ، والمصنف وغيره الى القاموس وهو الاقرب ، لما يستفاد من بعض الاخبار انها شئ يصنع بها الجبن ، ولا ريب انه انما يصنع ما قاله القاموس .

روى الكافى فى باب ما ينتفع به من الميثة عن الثمالى عن الباقر (ع) فى حديث طويل قال قتادة : اخبرنى عن الجبن ، فقال : انه ربما جعلت فيه انفحة الميت ، قال : ليس بها باس ، ان الانفحة ليست لها عرق ولا فيها دم ولا لها عظم انما تخرج من بين فرث و دم ، ثم قال : ان الانفحة بمنزلة دجاجة ميتة خرجت فيها بيضة ، فهل توكل تلك البيضة ؟ فقال : لا ولا امر فقال له ابو جعفر (ع) : ولم ؟ قال : لانها من الميتة ، قال له : فان حضنت تلك البيضة فخرجت منه دجاجة ، اناكلها ؟ قال : نعم ، قال : حرم عليك البيضة وحلل لك الدجاجة ، ثم قال : فكذلك الانفحة مثل البيضة ، الخبر .

وان شئت فقل حصل الشك فى كون الانفحة المستثناة هل هى اللبن المستحيل ام الكرش ؟ بسبب الاختلاف المتقدم ، والمتيقن منه ما فى داخله لانه متفق عليه كما حكاه بعض مشائخنا حاكيا عن الروضة .

وعلى المختار من التفسيرين لا يشترط فى طهارتها ان يكون الجدى راضعا ، عملا بالاطلاق ولا غسلها بالاطلاق مع عدم الامكان فى الغلب ، نعم لو

فسرناها بالكرش فلعل الاظهر وجوب غسل ظاهرها كظاهر البيضة لمكان
الملاقاة ، ومقتضى الاطلاق ايضا عدم الفرق في طهارة المذكورات بين
الحيوان المحلل وغيره اذا كان ظاهرا حال الحياة ، ولا اعرف في ذلك خلافا
الا ما عن المصنف في نهاية الاحكام وهي من نجاسة بيض الجلال وما لا يؤكل
لحمه مما له نفس سائلة ، ولا وجه له .

وما عن صاحب المعالم من التردد في خصوص الانفحة من غير المحلل
كالموطوء ، ولا وجه له ايضا يعتد به في مقابلة الاطلاق .

ومقتضاء ايضا عدم الفرق في طهارة الصوف والشعر والريش والوبر بين
اخذها بالجزء والقلع ، الا انها على الاول غير محتاجة الى الغسل اتفاقا كما
في المشارق ، وعلى الاخير محتاجة الى غسل موضع الملاقاة كما عن الاصحاب
للملاقاة ، خلافا للمحكي عن النهاية فخص بالاول ، ولا وجه له يعتد به ، وعدم
الاشتراط في البيض باكتساء القشر الاعلى ، لكن ظاهر الاصحاب الاتفاق على
اشتراطه وان اختلفوا في التعبير بالجلد الغليظ او الفوقاني او القشر الاعلى
او الجلد الصلب .

ويدل على الاشتراط المروي في الباب عن غياث عن الصادق ((ع)) في
بيضة خرجت من است دجاجة ميتة ، فقال : ان كانت البيضة اكتست الجلد
الغليظ فلا بأس ، فلا يضر ما عن المعنع من عدم تعرضه لهذا الشرط ، نعم
لا يشترط في القشر الاعلى الصلابة كما ذكرها بعض بل يكفي فيه الغلظة .

وفي طهارة لبن الميتة قولان اظهرهما الطهارة ، عملا بجملة من الاخبار
منها خبر زرارة وحريز السابقان ، بل عن الخلاف والغنية الاجماع .

واما المروي في الصافي في الباب عن وهب عن جعفر عن ابيه عن علي
عليه السلام : عن شاة ماتت فحلب منها لبن ؟ فقال ((ع)) : ذلك الحرام محض ،
فقال في الاستبصار هذه رواية شاذة وراويها وهب بن وهب وهو ضعيف ، ويحتمل
مع تسليم الخبر ان نحمله على ضرب من التقية لانه مذهب بعض العامة .

واما ما عن الحلبي لوجه التنجيس انه ما يبع في ميتة ملاس لها ، فاجتهدا
في مقابلة النص ، نعم لو لاقى جسدها بعد الحلب من الضرع لوجب الحكم
بالنجاسة .

و مقتضى الاطلاق عدم الفرق في اللبن بين ما كحل اللحم وغيره ، لكن
المصنف في بعض كتبه حرر محل النزاع في الاول من غير تعرض للثاني والاطلاق
اجسود .

واما المسك فظاهر اجماعا كما في التذكرة والذكرى ، وكذا فارته عندنا
سواء اخذت من حية او ميتة ، وللشافعي فيها وجهان قاله في التذكرة وفي
الذكرى وفارته طاهرة وان اخذت من غير المذكي ، وعليه يدل المروى في
باب ما يجوز الصلوة فيه من اللباس في الزيادات في الصحيح عن علي بن جعفر
عن الكاظم (ع) : عن فارة المسك يكون مع الرجل يصلي وهي معه في جيبه او
ثيابه ، فقال : لا بأس بذلك ، و ظاهر التذكرة دعوى الاجماع .

لكن عن المنتهى : فارة المسك اذا انفصلت عن الظبية في حيوتها او بعد
التذكية طاهرة ، واذا انفصلت بعد موتها فالأقرب النجاسة ، ويمكن الاستدلال
عليه بالمروى في الباب في الصحيح عن عبد الله بن جعفر انه كتب الى ابي محمد
عليه السلام : يجوز للرجل ان يصلي ومعه فارة مسك ، فكتب : لا بأس به اذا كان
ذكيا ، بناء على ارجاع الضمير الى الظبي المدلول عليه بالفارة ، وكون المراد
من الذكي هو المذبح ، لكن لعل الاول ارجح نظرا الى ما عرفت من ظاهر عبارة
التذكرة ، وخلافه في المنتهى غير ضاير اذ تصنيف التذكرة متأخر ، سيما بعد
ملاحظة صحيح علي بن جعفر المتقدم وعدم ذكر الظبي في اللفظ في خبر
عبد الله ، وقرب ان يراد من الذكي الطاهر من النجاسات الخارجية العرضية
وامر الاحتياط واضح .

(الامن نجس العين كالكلب والخنزير والكافر) بلا خلاف اجده ، الاما عن
المرتضى رحمه الله فذهب الى طهارة ما لا تحلله الحيوة من نجس العين ، ويرده

خيرا سليمان و بريد المرويان في التهذيب في باب الذبايح ، وخبر زارة و بريد المرويان في اواخر كتاب المكاسب من التهذيب ، الدالات على غسل اليد بملاقاة شعر الخنزير ، والمعمم الاجماع المركب على الظاهر ، بل في خبر الاخير دلالة في اللفظ على مشاركة الكلب له في وجوب غسل اليد بعسه ، وتفصيل المدارك بين الكافر بالطهارة و اخويه فالنجاسة احداث قول ثالث على الظاهر مع ان الله سبحانه قال انما المشركون نجس .

واما ما استدلل للمرتضى من خبر زارة المروى في الكافي في باب البثر و خبر الحسين بن زارة المروى فيه في باب ما ينتفع به من العيثة ، فقاصران عن مقاومة المختار من وجوه عديدة ، فليطرحا او يحملا بما لا ينافي المختار ، او على التقية كما حكى ذلك المذهب عن ابي حنيفة .

واما ما عن المرتضى من دعواه الاجماع على ما اختاره ، فهو هو بانفراده على ما قاله كما صرح البعض .

تنبيه :

الاظهر كون ميت الادمي كغيره من عدم نجاسة الملاقى له الا برطوبة وفاقا للجماعة ، عملا بالاصل ، و بالمروى في التهذيب في اواخر باب آداب الاحداث عن عبد الله بن بكير في الموثق على (١) الظاهر عن الصادق (ع) : عن الرجل يبول ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط ، قال : كل شيء يابس ذكي ، خلافا للمصنف في غير واحد من كتبه و غيره فتتعدى الى الملاقى له ببيوسة ايضا ، وفي دلالة خبري ابراهيم و الحلبي السابقين في شرح قول المصنف : و العيثة مسن دي النفس ، الى آخره ، لذلك مناقشة كالرضوى الاخير المتقدم هناك بل لعل الاظهر منها حالة الرطوبة .

نعم مقتضى الاطلاق التوقيع المؤيد بالرضوى الاول المتقدم هناك

(١) والوجه فيه ان في السند محمد بن خالد وهو مشترك وان كان الاظهر كونه الثقة . (منه)

التعميم ، وعليه فيتعارض خير عبد الله معه بتعارض العموميين من وجه ، فان لم نقل بتقديم خير عبد الله لكون عموميه استغراقيا لغويا و تطرق التقييد الى الاطلاق اهن من تخصيص العموم ، فلا اقل من الحكم بالتساقط ، فاصلنا سالم عن المعارض ، سيما بعد تأيده بفحوى المروى في التهذيب في باب تطهير الثياب في الصحيح عن علي بن جعفر عن الكاظم ((ع)) : عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت ، قال : ينضجه و يصلى فيه ولا باس .

وعليه فلا اعتماد على هذا القول مطلقا سواء قلنا بعدم تعدى نجاسة ذلك الملاقى للميت بيبوسة الى ما لاقاه اصلا كما عن المنتهى ، او لتعدى برطوبة خاصة كما عن ظاهر الرياض ، وعن الشيخ حسن انه قواه على تقدير القول بالتعدى مع اليبوسة .

ولا على ما عن الحلّى من عدم تعدى نجاسة جسد الميت مطلقا مع وجوب غسل الملاقى له تعبدا ، مع ان في تطبيق عبارته المحكية في الكافي عنه مسحة محل نظر ، سيما بعد الالتفات الى المحكى عنه من قوله بنجاسة اللين في ضرع الميتة لكان نجاسة الملاقى بالرطوبة .

واما ما يستفاد من اطلاق كلام المصنف المتقدم في غسل المس من نجاسة الملاقى لميتة غير الادمى مع اليبوسة ، فمما لا يلتفت اليه اصلا سيما بعد الالتفات الى خبر علي المتقدم ، والى المروى في الباب في الصحيح عن علي بن جعفر عن الكاظم ((ع)) : عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت ، هل يصلح له الصلوة فيه قبل ان يغسله ؟ قال : ليس عليه غسله و ليصل فيه ولا باس .

واما المروى في الباب عن يونس بن عبد الرحمن عن بعض اصحابه عن الصادق ((ع)) : هل يجوز ان يمس الثعلب والارنب او شيئا من السباع حيا او ميتا ؟ قال : لا يضره ولكن يغسل يده ، فمحول على الاستحباب قطعا ، اذ لم يقل احد بثبوت الحكم المذكور مع الحيوة ايضا ، كما صرح البعض .

تذنيب :

مقتضى الاطلاق النص و الفتوى النجاسة بمجرد الموت وان لم يبرد ، وعليه يدل التوقيع المشار اليه ، بل عن الخلاف و التحرير و المنتهى و التذكرة عليه الاجماع ، خلافا للمدارك وغيره فبعد البرد خاصة للمروى في التهذيب في باب تلقين المحتضرين^(١) في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) : مس الميت عند موته و بعد غسله و القبلة ليس به بأس ، وفيه انه لا يقوم في مقابلة مأمّر من وجوه ، فليحمل نفى البأس على نفيه بالاضافة الى الاغتسال بمسه ، او على ما اذا لم يمسه برطوبة على المختار ، او على ما اذا لم يخرج روحه بالمرة .

فقد ظهر بما حررناه كون نجاسة ميت الادمى عينية من وجه لمكان التعدى الى الغير ، و حكمية من اخر لمكان زوالها بالغسل ، و افتقاره الى النية كالجنبانة وقد ورد في الاختيار ان غسل الميت لمكان خروج النطفة .

(و الدم من ذى النفس السائلة) بلا خلاف قاله في التذكرة ، وفي المنتهى هو مذهب علماء الاسلام ، وفي التحرير هو مذهب علمائنا عدا ابن الجنيّد فانه قال : اذا كان سعته دون سعة الدرهم الذي سعته كعقد الابهام الا على لم ينجس الثوب ، وفي الرياض و قول ابن الجنيّد مخالف للاجماع .

اقول و النصوص في المطلب متجاوزة عن حد الاستفاضة منها المروى في التهذيب في باب تطهير الثياب عن عبد الله بن ابي يعفور عن الصادق ((ع)) ما تقول في دم البراغيث ؟ قال : ليس به بأس ، قلت : انه يكثروا يتفاحش ، قال : وان كثر ، قلت : فالرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى ان يغسله ، فيصلّى ثم يذكر بعد ما صلى ، ايعيد صلوته ؟ قال : يغسله ولا يعيد صلوته ، الا ان يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلوة .

واما المروى في الباب عن مثنى بن عبد السلام عن الصادق ((ع)) : انسى حككت جلدى فخرج منه دم ، فقال : ان اجتمع قدر حمصة فاغسله والا فلا .

(١) من الزيادات .

وان امكن جعله مستندا للصدوق في النهاية حيث قال : وان كان الدم دون حمصة فلا بأس بان لا يغسل الا ان يكون دم الحيض ، فانه يجب غسل الثوب منه ومن البول والمني قليلا او كثيرا . و تعاد منه الصلوة علم به ام لم يعلم ، انتهى .

لكنه بخلاف الاسكافي لا يقوم في مقابلة ما مر من وجوه عديدة ، ومقتضى تقييد المتن طهارة دم غير ذي السائلة ، ويستفاد من التحرير والمنتهى و التذكرة دعوى الاجماع عليها ، كما عن الخلاف وابن زهرة والحلي والشهيد ، وعليه يدل خبر عبد الله المتقدم ، والمعجم عدم القائل بالفرق كما ادعاه البعض . وعن الخلاف والغنية والسراير والتحرير والمختلف والذكري الاجماع على طهارة دم السمك . وعن التحرير لو كان دم السمك نجسا لوقف اباحة اكله على سفح دمه بالذبح كحيوان البر ، لكن الاجماع على خلاف ذلك فانه يجوز اكله بدمه .

فروع :

الاول : الدم المختلف الذبح في حيوان مأكول اللحم خلال طاهر اجماعا على الظاهر المحكى عن المختلف للسيرة . ولظاهر قوله تعالى : قل : ((لا أجد فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجس)) ، بناء على تخصيص الحرمة بالمسفوح الظاهر في الحل لغيره المستلزم للطهارة ، للاجماع على تحريم النجس ، اذ المسفوح لغة كما صرح البعض المصبوب اي الذي انصب من العرق كثرة . يقال سفح الرجل الدم من باب منع صبه ، وسفحت دمه اذا اسفكته .

ولا فرق بين تخلفه في العروق اوفي اللحم او البطن ، ما لم يعلم دخوله شيء من الدم المسفوح او تخلفه لعارض ، كما صرح في الرياض وحكم بانه لو تخلف لعارض كجذب الحيوان له بنفسه او لذبحه في ارض منحدره ورأسه على فان ما في البطن حينئذ نجس ، وفي المشارق واشترائط المذكور كما قاله وغيره

ايضا مما لا باس به ، ولكن لا ندري وجه التخصيص بالبطن في قوله : فان ما في البطن حينئذ نجس . اذ الظاهر انه لا فرق بين ما في البطن وما في العروق وغيرها ، وكأنه من باب المثال .

اقول ولعل الوجه في التخصيص ، اما عدم انفكاك اللحم عن الدم ولو غسل مائة مرة القول بعدم جواز اكله فتأمل ، اولان الدم الخارج من العروق لا يدخل اليها ثانيا يجذب الحيوان له بنفسه ، بل انما يدخل في البطن فينجس ما في البطن خاصة ، ولكن ذلك ينفع اذا كان المانع نحو جذب النفس ، واما لو كان الانحدار المذكور وما ضاهاه ففيه اشكال .

و بالجملة لو قذف على المعتاد فالمتخلف طاهر حلال ، ولا يضر فيه كون المكان منحدرًا في الجملة ، او جذب الحيوان له بنفسه على النهج المعتاد . و اما لو حصل مانع علم به عدم خروج الدم كما كان ينبغي الخروج ، فالمسئلة عندئذ محل اشكال ينشأ من الآية المتقدمة ، و من اطلاق الاخبار الدالة على نجاسة الدم ، المحتضده بقوله تعالى : ((انما حرم عليكم الميتة والدم)) . و امر الاحتياط واضح .

و اما ما يظهر من الرياض من نجاسة الدم اذا كان جزء من محرم كدم الطحال ، ففيه ايضا اشكال ، و الاحتياط مطلوب .

الثاني : ظاهر الاصحاب كما استظهره الجماعة نجاسة الدم اتمتخلف في حيوان غير مأكول اللحم ، ولا بأس به عملا بالاطلاق .

الثالث : العلقه التي يستحيل اليها النطقه نجسة كما عن الخلاف مدعيا على ذلك الاجماع . وفي الذكرى بعد نقل ذلك ، قال في التحرير : لانها دم حيوان له نفس وكذا علقه البيضة ، وفي الدليل منع ، و تكونها في الحيوان لا يدل على انها منه .

الرابع : الصديد ظاهران خلا عن الدم بلا خلاف اجده ، عملا بالاصل ، واستحالته من الدم غير ضاير .

الخامس : ولو اشتبه الدم الطاهر بالنجس فالاصل الطهارة ، وكذا باقى النجاسات ، قال فى الذكرى : ولا بأس به .

(و الكلب و الخنزير) بالاجماع كما حكاه الجماعة ، و النصوص بذلك مستفيضة ، منها المروى فى التهذيب فى باب المياه فى الصحيح عن الفضل عن الصادق (ع) : و فيه : عن فضل الكلب ؟ فقال : رجس نجس .

وفى الباب فى الصحيح عن محمد بن الصادق عليه السلام : عن الكلب يشرب من الأنا ؟ قال : اغسل الأنا .

ومنها اخبار حريز و على و محمد الفضل المرويات فى باب تطهير الثياب الدالة على نجاسة الكلب .

و خبر على بن جعفر المروى فى الباب الدالة على نجاسة الخنزير . و جملة من الأخبار المشار اليها فى شرح قول المصنف : الا من نجس العين الدال على نجاسة شعر الخنزير ، و المعجم الاجماع المركب ، هذا مضافا الى قوله تعالى فى الآية المتقدمة فانه رجس . وهو هذا النجس بلا خلاف كما عن التهذيب ، و الاخبار الواردة بخلاف الاخبار المشار اليها مطروحة او مؤوله او محمولة على التقية ، ان عن ابي حنيفة طهارة الكلب ، وعن الزهري و داود طهارة الكلب و الخنزير .

(و اجزائهما) بلا خلاف اطلع عليه الا فيما لا تحله الحيوة فقد عرفت الخلاف فيه مع جوابه ، ثم ان مقتضى الاصل و اختصاص النصوص بحكم التبادر بالبرى طهارة البحرى ، فما عن الحلّى من القول بنجاسة كلب الماء تبعاً للاسم ضعيف ، هذا ان قلنا بكون اللفظ حقيقة فى الجنس كما عن الاكثر ، و اما لو قلنا بالاشتراك اللفظى كما عن المنتهى ، و الحقيقة و المجاز كما عن التحرير و نهاية الاحكام ، فالامرا واضح .

ثم لا اشكال فى نجاسة المتولد منهما مع الموافقة فى الاسم ، و اما مع المخالفة فى طهارته و نجاسته قولان ، و الطهارة اقرب على اشكال ما .

واما ما يتولد بين احدهما وبين حيوان آخر ، فهو تابع للاسم من غير خلاف يعرف .

(والكافر) بجميع اصنافه (وان اظهر الاسلام اذا جحد ما يعلم ثبوته من الدين) ضرورة (كالخوارج) وهم اهل النهر وان ومن دان بمقاتلتهم ، كما صرح غير واحد (والغلاة) وهم الذين اعتقدوا في واحد من الأئمة ((ع)) انه الاله كما صرح غير واحد . وقد يطلق الغالى على من قال بالهبة احد من الناس .

والحكم بنجاسة كل كافر اجماعى على ما حكى عن المرتضى والشيخ وابن زهرة والحلى والمصنف في عدة من كتبه ، وعليه يدل قوله تعالى: ((انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام)) ، اذ النجاسة هنا المعنى الشرعى ، اما على القول بثبوت الحقيقة الشرعية قبل زمان صدور الخطاب فواضح . واما على القول بالعدم فلمكان كلمة فلا يقربوا الصارفة عن المعنى اللغوى اعنى الاستقذار اوضح الطاهر^(١) بالمعنى اللغوى ، المعتمدة بان بيان النجاسة اللغوية ليس من وظيفة الحكمة الربانية ، وعليه فيتعين ارادة المعنى الشرعى لكونه اقرب المجازات لمكان كثرة الاستعمال ، فارادة النجاسة الباطنية كما عن بعض ، مما لا يساعد القاعدة الاصولية . واختصاص الآية بالمشرك غير ضاير لعدم القايل بالفصل حتى بالنسبة الى اليهود والنصارى^(٢) بعد الالتفات الى قوله تعالى ((وقالت اليهود عزيز بن الله وقالت النصارى المسيح بن الله)) الى قوله: ((سيحانه و تعالى عما يشركون)) وقال تعالى: ((انهم اتخذوا الحبارهم و رهبانهم اربابا من دون الله سبحانه و تعالى عما يشركون)) وقال لعيسى ((ع)): ((أنت قلت للناس اتخذوني و ابنى الهين)) اثنتين .

هذا مضافا الى دلالة الاخبار على نجاستهما ، ومنها المروى في الكافي

(١) اى الطاهر هنا يكون المراد منه المعنى اللغوى . (منه)

(٢) وكان النصارى يقولون انه ثالث ثلاثة و اليهود انه ثانى اثنين . (منه)

فى باب الوضوء من سوء الحائض فى الصحيح عن سعيد الاعرج عن الصادق عليه السلام : عن سوء اليهودى والنصرانى ؟ قال : لا .

وفى التهذيب فى باب تطهير الثياب عن ابى بصير عن الباقر (ع) انه قال فى مصافحة المسلم لليهودى والنصرانى ، قال : من وراء الثياب فان صافحك بيده فاغسل يدك .

وفى الباب فى الصحيح عن على بن جعفر عن الكاظم (ع) : عن فرائش اليهودى والنصرانى ينام عليه ؟ قال : لا بأس ولا يصلى فى ثيابهما ، وقال : لا يأكل المسلم مع المجوسى فى قصعة واحدة ولا يقعد على فراشه ولا مسجده ولا يصافحه ، وعن رجل اشترى ثوبا من السوق ليس لا يدري لمن كان ، هل يصلح الصلوة فيه ؟ قال : ان اشتراه من مسلم فليصل فيه وان اشتراه من نصرانى فلا يصلى فيه حتى يغسله .

والى غير ذلك من الاخبار ، وخروج بعض الافراد بقيام دليل ، غير قادح فى الحجية .

واما الاخبار الدالة على طهارتهما ، فمطروحة ، او مؤوله بما لا ينافى المختار ، او محمولة على التقية التى هى فى الاحكام الشرعية اصل كل بلية ، اذ عنهم كلا او جلا القول بالطهارة ، مع انه لم يظهر منا قائل بطهارة اهل الكتاب الا ما عن الاسكافى وقد ترك الاكثر نقل خلافه ، بل ادعى الجماعة الاجماع على خلافه من غير اعتداد به ، ولا ريب فى شذوذه وعدم الاعتناء بخلافه فى نحو المقام اصلا ، سيما بعد الالتفات الى انه كثيرا ما يوافق العامة ويختار طريقهم ، حتى فى مثل حجية القياس الذى حرّمته من ضروريات مذهب الشيعة .

واما عبارة الشيخ فى النهاية فصريحة فى نجاسة الكفار ، واما ما ذكر بعد ها بقريب مما يومى بطهارتهم فعؤول بتأويل قريب دال على عدم منافاته لعبارة السابقة .

واما ما عن العماني من القول بطهارة سوء اهل الكتاب ، فغير دال على

المخالفة ، لقوله بعدم انفعاله الماء القليل بعد الالتفات الى ما عن بعض (١) بانه المصطلح عليه بين الفقهاء من لفظ السوء حيثما ذكروه ، فتدبر .
واما ما قاله في التحرير ان للمفيد في اليهود والنصارى قولين احدهما النجاسة ذكره في اكثر كتبه ، والاخر الكراهة ذكره في الرسالة الغريبة ، ففيه ان لفظ الكراهة في كلام القدماء غير ضاثر في المصطلح عليه بين متأخري الطائفة ، فكلامه غير ضاثر في الخلاف ، بل الظاهر منه العدم بعد الالتفات الى ان تلميذه علم الهدى والشيخ كيف يدعيان الاجماع مع خلافه ، مع وفور اعتقادهما به .

وعلى فرض مخالفة هؤلاء الجماعة ، فلا ريب في جواز الاستناد الى الاجماع المحكية وغيرها من الأدلة ، نعم لا يجوز الاستناد الى شيء من الأدلة المذكورة في نجاسة من عدا الخوارج والغلاة والتواصب من سائر فرق المسلمين ، فاذن الاظهر فيهم هو الطهارة ، عملاً بالاصل والعمومات وبما دل على اسلامهم من حيث الشهادات ، كالمروى في اصول الكافي في باب ان الايمان يشرك الاسلام في الموثق عن سماعة عن الصادق (ع) وفيه : الاسلام شهادة ان لا اله الا الله والتصديق برسوله (ص) ، به حققت الدماء و عليه جرت المناكح والموارث ، وعلى ظاهره جماعة الناس .

وفي الباب عن حمran عن الباقر (ع) وفيه : الاسلام ما ظهر من قول او فعل ، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها ، وبه حققت الدماء و عليه جرت الموارث وجاز النكاح .

بعد الالتفات الى المروى في النهاية في باب العماء عن علي (ع) ، انه سئل : اتتوضأ من فضل وضوء جماعة المسلمين احب اليك او اتتوضأ من ركوعي ابيض مخمر ؟ فقال (ع) : لا بل من فضل وضوء جماعة المسلمين ، فان احب دينكم

(١) اي الماء القليل .

الى الله الحنيفية السمحة السهلة .

و بالمستفيضة بل المتواترة كما قيل الحاكمة بحمل ما يوجد فى اسواق المسلمين والطهارة ، ومنها خبر على بن جعفر المتقدم مع القطع بقدرة الامامية فى ازمة صدور تلك الاخبار ، وعدم انعقاد سوق خاص لهم بحيث يكون الأحكام المزبورة واردة عليه ، وبالسيرة والاثارة المخيرة بعدم احتراز الأئمة (ع) والأصحاب عنهم فى شئ من الأزمات ، على احد يظهر عدم كونه من جهة النقية وباستلزام النجاسة العسر والخرج المنفى فى هذه الشريعة ، وبكونه من الامور العامة البلوى ، فلو كان الحكم فيهم النجاسة لوجب الاشهار كاشهار الشمس فى رابعة السماء ، مع ان الامر فى طرف الضد من ذلك ، اذ لم نطلع على مخالف الا ما عن المرتضى من القول بنجاسة غير المؤمن ، والحلى من القول بنجاسة من لم يعتقد الحق عدا المستضعف ، وليس لهما دليل يعتد به الا ما يفهم من بعض الاخبار من اطلاق لفظ الكفر عليهم ، كالمروى عن اكمال الدين عن الصادق (ع) : ((: الامام علم بين الله عز وجل وبين خلقه من عرفه كان مؤمنا ومن انكره كان كافرا .

وفيه مع قطع النظر عن ساير المناقشات ، ان الخبر قد أثبت صغرى القياس ، اعنى قولك هذا كافر ، ولكن ليس لكلية كبراك أعنى قولك وكل كافر نجس دليل من الاربعة ، (١) وليس لك الاستناد الى عموم الاجماع المحكية المتقدمة ، لو هنها بمصير المعظم الى الخلاف ، وعليه فالشكل عقيم .

واما الاستناد فى نجاستهم الى قوله تعالى : ((كذلك يجعل الرجس على الذين لا يؤمنون)) ، فيتوقف على كون المراد من الرجس فيه النجاسة الشرعية ، واثباته خروط القتاد ، نعم لو علمنا بانهم عالمين بان النبى (ص) جعل مولانا عليا (ع) خليفة بلا فصل ومع ذلك ينكرونه ، لوجب الحكم بكفرهم ونجاستهم

(١) اى الأدلة الاربعة . (منه)

لكونهم رادين حينئذ للنبي ((ص))، ولكن اثبات دونه خرق الفتاد .
 وفيما ذكرنا ينقدح لك الجواب عما حكى عن المصنف في شرح كتاب (١)
 فص الياقوت المتضمن لقوله : دافعوا النص كفرة عند جمهور اصحابنا ومن
 اصحابنا من يفسقهم ، من قوله اما دافعوا النص على امير المؤمنين (ع) بالامامة
 فقد ذهب اكثر اصحابنا الى تكفيرهم ، لان النص معلوم بالتواتر من دين محمد
 ((ص)) فيكون ضروريا اي معلوما من دينه ضرورة ، فجاحده يكون كافرا كما يجحد
 وجوب الصلوة وصوم شهر رمضان .

وعما حكى عن محمد صالح المازندراني في شرح اصول الكافي : ومن
 انكرها يعنى الولاية فهو كافر ، حيث انكر اعظم ما جاء به الرسول واصلا من
 اصوله ، انتهى .

وحاصل الجواب ان المصنف ومن تبعه ان اراد ان النص الوارد يكون
 على (ع) خليفة الرسول بلا فصل ، قد صار يهوى المذهب فمكروه خارج عن
 المذهب لا عن الدين ، الا ان يعلم بثبوته عن النبي ((ص)) ، فهو حينئذ كافر
 نجس لرجوعه الى انكار الرسول ، ولكننا لسنا في بيان هذا المقام .

ومحصل الكلام ان ما قاله في كتاب فص الياقوت من كفر هؤلاء عند
 جمهور اصحابنا ، فلا نسترحش عنه بل نحاضده بما في التهذيب . بعد قول
 المقتعة : لا يجوز لأحد من اهل الايمان ان يغسل مخالفا للحق في الولاية ولا
 يصل على غيره الا ان تدعوه ضرورة الى ذلك من جهة التقية الى آخره ، بما لفظه
 فالوجه فيه ان المخالف لأهل الحق كافر فيجب ان يكون حكمه حكم الكفار ، الا
 ما خرج بالدليل .

وبما عن الحلبي : المخالف لأهل الحق كافر بلا خلاف بيننا ، انتهى .
 ولكن ذلك غير نافع فيما نحن فيه ، اذ لم يقدح دليل على نجاسته كل ما يسمى

(١) وهذا الكتاب للشيخ بن بخت من متقدمي اصحابنا على ما قاله
 بعض الأجلة . (منه)

كافرا . الست ناظرا الى الأخبار المطلقة على تارك الصلوة الكافر مع ان الأمر فيه كما تعلمه . و بطور آخر ان كان مراد فص الياقوت ومن تبعه ان جمهور اصحابنا ذهبوا الى كونهم كافرين بالكفر العقابل للاسلام ، ففيه منع واضح ، وان كان المراد غير ذلك فلا يجدى فى المقام ، لعدم دليل على كلية الكبرى .

واما الحجة على نجاسة الخوارج والغلاة والنواصب والمنكر لضرورى الدين ، فهو الاجماع المحكى عن الجماعة . ويدل على الأخير المروى فى اصول الكافى فى باب آخر منه ان الاسلام قبل الايمان فى الصحيح عن عبد الرحيم المدوح لقول الصادق ((ع)) فى هذا الخير له رحمتك الله ، عن الصادق ((ع)) و فيه : لا يخرج به الى الكفر الا الجحود والاستحلال ان يقول للحلال هذا حرام و للحرام هذا حلال ، ودان بذلك فعند^(١)ها يكون خارجا من الاسلام والايمان داخل فى الكفر ، وكان بمنزلة من دخل الحرم ثم دخل الكعبة واحداث فى الكعبة حدثا ، فاخرج عن الكعبة وعن الحرم فضربت عنقه وصار الى النار .

وعلى نجاسة الناصب جملة من الاخبار منها موثقة ابن ابي يعفور المتقدمة فى غسالة الحمام امتمضنة لقوله ((ع)) : فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا نجس من الكلب ، وان الناصب لنا اهل البيت انجس منه ، لكن الاستدلال بهذا الخبر موقوف على القول بصيرورة النجس حقيقة قبل صدور الخطاب فى المصطلح عليه بين الطائفة ، فان قلت فعليك بعد ادعائك بدلالة النص على نجاسة الناصب ان تحكم بنجاسة كل من قال بالاول والثانى ، بعد الالتفات الى المروى عن مستطرفات السرائر من كتاب المسائل الرجال ومكاتباتهم لمولانا ابي الحسن على بن محمد الهادى ((ع)) ، فى جملة مسائل محمد بن على بن عيسى قال : كتبت اليه اسئله عن الناصب ، افحتاج فى امتحانه الى اكثر من تقديمه الجنب والطافوت واعتقاده بامامتهما ؟ فرجع الجواب : من

(١) ذلك ج ل .

كان على هذا فهو ناصب .

قلت الخبر لمكان قصور السند مما لا يصح الاستناد اليه في نحو المقام ، نعم يظهر من الاخبار ان الناصب من نصب العداوة على اهل البيت ، وابغض الشيعة من حيث التشيع و تظاهر العداوة عليهم لذلك ، قال في الرياض : و المراد بالناصب من نصب العداوة لأهل البيت ((ع)) او لأحدهم ، و اظهر البغضاء لهم صريحا او لزوما ككراهية ذكرهم و نشر فضائلهم والأعراض عن مناقبهم من حيث انها مناقبهم و العداوة بمحبيهم بسبب محبتهم .

و روى الصدوق ابن بابويه عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) قال : ليس الناصب من نصب لنا اهل البيت لأنك لا تجد احدا يقول أنا أبغض محمد وآل محمد ، ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم انكم تتولوننا وانكم من شيعتنا ، الى ان قال : وفي بعض الاخبار ان كل من قدم الجيت و الطافوت فهو ناصب ، واختاره بعض الأصحاب ان لا عداوة اعظم ممن قدم المنحط عن مراتب الكمال ، وفضل المنخرط في سلك الأغبياء الجهال ، على من تسنم ارج الاجلال حتى شك انه الله المتعال .

وعن السيد نعمة الله : اما الناصبي و احواله و احكامه هو انما يتم ببيان امرين الاول في بيان معنى الناصب الذي ورد الروايات انه ينجس وانه شر من اليهودي و النصراني و المجوسي وانه كافر باجماع الامامية ، والذي ذهب اليه اكثر الأصحاب ان المراد به من نصب العداوة لآل محمد و تظاهر ببغضهم ، كما هو الموجود في الخوارج و بعض ما وراء النهر ، ورتبوا الاحكام في سباب الطهارة و النجاسة و الكفر و الايمان و جواز النكاح و عدمه على الناصبي بهذا المعنى ، وقد تظن شيخنا الشهيد الثاني من الاطلاع على غرائب الاخبار فذهب الى ان الناصبي هو الذي نصب العداوة لشيعة اهل البيت و تظاهر بالقدح فيهم ، كما هو حال اكثر المخالفين لنا في هذه الامصار في كل الأعصار انتهى .

أقول وعلى نحو خير ابن سنان قد روى بعض الأجلاء عن معاني الأخبار بسند معتبر على ما قاله ، من معلى بن خنيس قال : سمعت الصادق (ع) يقول ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت ، لأنك لا تجد أحدا يقول أنا أبغض محمدا وآل محمد ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم انكم تتولوننا وتبرئون من أعدائنا .

أقول وعليه فإذا رأينا من أهل الخلاف من يظهر العداوة للشيعة من انهم يحبون أهل البيت (ع) ، فعلينا ان نحكم بكفرهم ونجاستهم كما نحكم بذلك على من آذاهم (ع) ، وإذا لم تعلم ذلك منهم فنحكم بأسلاهم بحسب الظاهر وان كانوا مخلصين في النار كساير الكفار ، وأما من علمنا منه العداوة لأهل البيت (ع) من غير ان يظهر العداوة ، فالحكم بنجاستهم مشكل بل الأظهر العدم ، وذلك اما لعدم شمول اخبار الناصب له حقيقة ، أو لأن العتبار منها غيره ، أو لما تعلم من حال النبي (ص) مع فلان وفلان وفلانة واغتساله معها في أناء واحد ، نعم الظاهر الحكم بنجاستهم في زمان اظهروا العداوة لأهل البيت (ع) ، عملا بما يستفاد من اخبار الناصب من غير ظهور معارض يعتد به .

وكذا الكلام فيمن خرج عن الفرقة الاثني عشرية من ساير افراد الشيعة كالزيدية والواقفية والفتحية ونحوها ، فانهم ايضا كأهل السنة ما لم يظهروا العداوة لأهل البيت (ع) ، عملا بالأصل وبما مر إليه الاشارة المعتصدة بالشبهة ، وان كانوا هم الكلاب المظورة كما عن القدماء انهم سموهم بذلك ، و الاخبار الآتية قاصرة عن اثبات نجاستهم مطلقا .

وهي ما أشار إليه بعض الأجلاء قال : ومن الاخبار الدالة على ما ذكرناه أي نجاستهم ، ما رواه الكشي في كتاب الرجال باسناد عن ابن أبي عمير عن حماد قال : سألت محمد بن علي الرضا (ع) عن هذه الآية : ((وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصية)) قال : وردت في النصاب والزيدية والواقفية من النصاب .

وما رواه فيه ايضا بسنده الى عمر بن يزيد قال : دخلت على الصادق (ع) فحدثني مليا في فضائل الشيعة ثم قال : ان من الشيعة بعدنا منهم شرم النصاب فقلت : جعلت فداك اليس ينتحلون مودتك ويثيرون من عدوكم؟ قال : نعم ، قلت : جعلت فداك بين لنا لنعرفهم ، قال : انما هم قوم يفتنون يزيد ويفتنون بموسى (ع) . وما رواه ايضا قال : ان الزيدية والواقفية والنصاب بمنزلة واحدة .

و روى القطب الراوندى فى كتاب الخرايج والجرايج عن احمد بن محمد بن مطهر قال : كتب بعض اصحابنا الى الصادق (ع) ، من اهل الجبل يسئله عن وقف على ابي الحسن موسى ، أتولاهم ام اتبرئ منهم ؟ فكتب : اترحم على عمك لا يرحم الله عمك وتبرئ منه فاننا الى الله بئى منهم فلا تتولاهم ولا تعد مرضاهم ولا تشهد جنايزهم ولا تصل على احد منهم مات ابدا ، سواء من جحد اماما من الله تعالى او زاد اماما ليست امامته من الله تعالى وجحد او قال ثالث ثلثة ، ان الجاحد من آخرنا جاحد من اولنا والزائد فينا كالناقص الجاحد امرنا . وينبغى التنبيه على امور :

الاول : فى نجاسة المجسمة قولان ينشآن من الأصل و اظهارهم الشهادتين فالطهارة ، و من استلزام الجسمية للحدوث المستلزم لانكار ما ثبت من الدين ضرورة فالنجاسة ، وفى الرياض هم قسمان مجسمة بالحقيقة ، و هم الذين يقولون ان الله جسم كالاجسام ، ولا ريب فى كفر هذا القسم ، وان تردد فيه بعض اصحابنا ، ومجسمة بالتسمية المجردة وهم القائلون بأنه جسم كالاجسام وفى نجاسة هذا القسم تردد ، وكان الدليل الدال على نجاسة الاول دال على الثانى ، فان مطلق الجسمية يوجب الحدوث وان غاير بعضها بعضا ، انتهى .

وفى نجاسة المجبرة ايضا قولان ، والاحتياط فيهما مطلوب جدا .

الثانى : ذهب المشهور الى طهارة ولد الزنا ، وهو المنصور للأصل و اظهار الشهادتين ، خلافا للمحكى عن الحلى فنجس ، قيل : القول بكفره منقول

عن السيد المرتضى وابن ادريس^(١)، و باقى علمائنا حكموا باسلامه وهو الحق انتهى .

و خبر ابن ابي يعفور المتقدم فى غسالة الحمام ، و مرسله الوشاء المروية فى التهذيب فى باب المياه ، قاصران عن اتعام مذهب الحلى من وجوه عديدة .
تذنيب :

قال فى البحار نسب الى الصدوق و المرتضى و ابن ادريس القول بكفر ولد الزنا وان لم يظهره ، ثم قال : هذا مخالف لأصول العدل اذ لم يفعل باختياره ما يستحق به العقاب ، فيكون عقابه ظلما و جورا و ليس بظلام للحديد انتهى .

و عن الاكثر انه لو آمن ليدخل الجنة . وقد دلت المستفيضة ان شرط دخول الجنة طيب الولادة ، وفى بعض الاخبار الأخير فى ولد الزنا ولا فى بشره ولا فى شعره ولا فى لحمه ولا فى دمه ولا فى شيء منه يعنى ولد الزنا ، وفى بعض الاخبار ان ولد الزنا ان عمل خير اجزى به وان عمل شرا جزى ، و عن المحاسن بسنده عن ابي بكر قال : كنا عنده و معنا عبد الله بن عجلان ، معنا رجل يعرف ما تعرف و يقال انه ولد زنا ، فقال : ما تقول ؟ فقلت : ان ذلك ليقال ، فقال : ان كان ذلك كذلك بنى له بيت فى النار من صدر يرد عنه و هج جهنم و يؤتى برزقه .

والذى يظهر لى فى الجمع بين الأخبار ، انه فى الغالب لا يكون مؤمنا ، وان كان مؤمنا فإيمانه مستعار ، وان ثبت إيمانه وكان مستقرا يكون ثوابه فى النار كما أشار اليه صاحب البحار بقوله : يمكن الجمع بين الأخبار على وجه يوافق قانون العدل بان يقال : لا يدخل الجنة لكن لا يعاقب فى النار الا بعد أن يظهر منه ما يستحقه و مع فعل الطاعة و عدم ارتكاب ما يحبطه يثاب فى النار

(١) و سيأتى فى الكفارات فى الباب الثانى ما يعنىك . (منه)

على ذلك ، ولا يلزم على الله تعالى أن يثيب الخلق في الجنة .
 ويدل عليه خبر عبد الله بن عجلان ، ولا ينافيه خبر عبد الله بن أبي يعفور ،
 وأشار به ما أشرنا إليه قبل خبر أبي بكر إذ ليس فيه تصريح بأن جزاءه يكون في
 الجنة ، وأما العمومات الدالة على أن من يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
 الجنة ، يمكن أن يكون مخصصا بتلك الأخبار .

الثالث : ولد الكافرين يتبعهما في النجاسة من غير ظهور مخالف وهو
 الحجة ، وأما الاستدلال للقول المشهور من تبعية ولد الكافر لأبيه في الكفر ،
 بما رواه الصدوق في الفقيه في النكاح في باب حال من يموت من أطفال
 المشركين عن جعفر بن بشير وطريقه إليه في المشيخة صحيح عبد الله بن سنان
 قال : سألت الصادق (ع) عن أولاد المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث ؟
 قال : كفار والله أعلم بما كانوا عاملين ، يدخلون مداهل آبائهم .

وفي الباب عن وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : أولاد
 المشركين مع آبائهم في النار ، وأولاد المسلمين مع آبائهم في الجنة .
 ففيه مناقشة إلا أن تدفع بأن مقتضى الأول كون أيدان أطفالهم بعد الموت
 كأبدانهم فليحكم حينئذ بالنجاسة ، والظاهر عدم القول بالفصل ، وبعضه
 الخبر الثاني والمروي في الكافي في باب (١) الأطفال مرسل حيث قال : وفي
 حديث آخر أما أطفال المؤمنين فيلحقون بآبائهم وأولاد المشركين يلحقون بآبائهم
 وهو قوله تبارك وتعالى : ((يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي هلكوا فيها)) .

وأما جملة من الأخبار المروية في الباب الدالة على تأجيل النار على
 الأطفال فمن دخلها كان سعيداً ومن امتنع كان شقياً أدخل في النار ، فيمكن
 الجمع بأن المطيعين هم أولاد المؤمنين والممتنعين أولاد الكافرين ، أو بما
 احتمله بعض الأجلة بحمل أخبار التأجيل على غير أطفال المؤمنين والكافرين .

(١) وهو في كتاب الطهارة . (منه)

بناءً على ما ثبت بالأخبار من تقسيم الناس الى مؤمن وكافر ومسلم ، فالاولان لا يقومان في الحساب ولا ينشر لهما الدواوين ولا ينصب لهما الموازين فانه يساقون بعد البيعة الى الجنة ان كانوا مؤمنين والنار ان كانوا كافرين ، وهذان الفريقان يلحق بهم اولادهم في الجنة والنار كما صرحتم به تلك الأخبار ، واما المسلمون وهم اهل المعشر يقفون في الحساب وينشر لهم الدواوين وتنصب لهم الموازين ، فهؤلاء الذين تأجج لأولادهم النار .

او الحكم بالكفر على اولاد المشركين ، والايمان على اولاد المؤمنين ، الى يوم القيمة حتى انهم في البرزخ يلحقون بهم اما في الجنة او النار تمتد الى يوم القيمة ، فيقع التكليف لهم والامتحان بالنار ، وبذلك يتميز اصحاب الجنة الأخروية الموجبة للخلود والنار كذلك .

تذنب :

يحكم بطهارة ولد الكافر اذا سباه المسلم بلا خلاف ظاهر أجده ، بل استظهر البعض عدم الخلاف بينهم في طهارته قال : وان اختلفوا في تبعيته للمسلم في الاسلام بمعنى ثبوت احكام المسلم وهذا امر زايد على الحكم بالطهارة وصرح في الذكرى ببقاء الحكم بطهارته او نجاسته على الخلاف في تبعيته للمسلم وعد منها ، حيث قال : ولد الكافر نجس ولو سباه مسلم وقتلنا بالتبعية طهر وآفلا . أقول حيث لم يظهر مخالف بينهم في الحكم بالطهارة ، فلا اشكال فيها بحمد الله كما سيأتي التفصيل في الجهاد انشاء الله فانتظر .

(والمسكرات) المايعة بالاصالة ، وعلى نجاسة الخمر منها الاجماع في التذكرة كما عن النزهة والخلاف والميسوط والناصرات والغنية والسراير ، مضافا الى الصحاح المستفيضة كغيرها من المعتمدة كالمروى في الكافي في كتاب الصلوة في باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر عن جزان الخادم قال : كتبت الى الرجل (ع) أسأله عن الثوب يصيب الخمر ولحم الخنزير ، أيصلي فيه ام لا ؟ فان اصحابنا قد اختلفوا فيه ، فقال بعضهم : صل فيه فان الله انما

حرم شربها ، وقال بعضهم : لا تصل فيه ، فكتب ((ع)) : لا تصل فيه فانه رجس .
 فالخبر قد ارشدك الى الاستدلال بالآية ^(١) ايضا ، بل في التهذيب
 بعد الاستدلال بالآية : والرجس هو النجس بلا خلاف ، والمراد في الباب
 في الصحيح عن علي بن مهزيار : قرأت في كتاب عبد الله بن محمد السلي أبي
 الحسن ((ع)) : جعلت فداك روى زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله ((ع)) في
 الخمر يصيب الرجل انهما قالا : لا بأس بان يصلى فيه انما حرم شربها ، وروى
 زرارة عن أبي عبد الله ((ع)) انه قال : اذا أصاب ثوبك خمر ونبيذ يعنى المسكر
 فاغسله ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاغسله كله ، وان صليت فيه فأعد
 صلوتك ، فاعلمنى ما آخذ به ، فوقع بخطه ((ع)) : خذ بقول أبي عبد الله ((ع)) .
 وفي التهذيب في باب الذبايح في الصحيح عن محمد بن مسلم عن
 الباقر ((ع)) : عن آنية اهل الذمة والمجوس ؟ فقال : لا تأكلوا في آنيتهم ولا
 من طعامهم الذي يطبخون ، ولا في آنيتهم التي يشربون فيها الخمر .
 وفي زيادات باب ما يجوز الصلوة فيه من اللباس في الصحيح عن عبد
 الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم انه يأكل الجري
 ويشرب الخمر فيرده ، أي صلى فيه قبل ان يغسله ؟ قال : لا يصلى فيه حتى
 يغسله ، بناء على مرجوحية العجاز بالنسبة الى التخصيص المستنبط من المروى
 في الباب في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) ، انمسل وأنا حاضر اني
 اعير الذمى ثوبى وأنا اعلم اني شرب الخمر وياكل لحم الخنزير فيرده على ، فاغسله قبل ان
 اصلى فيه ، فقال ابو عبد الله ((ع)) : صل فيه ولا تغسله من أجل ذلك ، فانك اعترته اياه
 وهو طاهر ولم تستيقن انه نجسه ، فلا بأس أن تصلى فيه حتى تستيقن انه نجسه .
 خلافا للمحكى عن الصدوق والعماني والجعفي فذهبوا الى طهارة الخمر
 استنادا الى جملة من الأخبار لا تقوم في مقابلة ما دل على المختار من وجوه
 (١) وهي قوله : ((انما الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان
 فاجتنبوه)) ، الى آخر الآية . (منه)

عديدة . فلتحمل على التقية التي هي في الأحكام الشرعية اصل كل بلية، اذ حكى الطهارة في التذكرة عن داود وربيعة والشافعي في أحد قوليه، مع ما تعلمه من دأب خلفاء بني أمية وبني عباس ووزرائهم وارباب الدولة بالنسبة الى ارتكاب شرب الخمر ما تعلمه حتى حكى ان بعضهم يؤم الناس وهو سكران .
واما حمل اخبار النجاسة على التقية، فما يرد ما قيل من اتفاق العامة على اكل الجري وطهارة اهل الكتاب وحل النبيذ مع وجودها في الأخبار المتقدمة على نحو ما عرفت، هذا مع شذوذ المخالف، فلا معنى لميل بعض متأخري المتأخرين الى موافقة من رفضه الأصحاب مع كثرة الأخبار الدالة على مذهبهم، وخرق الأخبار المخالفة من ايديهم .

وحيث ثبت نجاسة الخمر فليحكم بنجاسة سائر الأشربة المسكرة لعدم القائل بالفرق، كما صرح غير واحد، وعن الخلاف والتحرير الاجماع على نجاستها، وعن الناصريات كل من حرمها نجسها، ولجملة من الأخبار منها خبر ابن مهزيار المتقدم، والمرى في التهذيب في باب تطهير الثياب عن عمار عن الصادق (ع) وفيه: لا يصلى في ثوب قد أصابه خمر، وسكر حتى يغسل .
ثم المحكى عن الاصحاب اختصاص نجاسة المسكر بالمائع بالأصل، فالجامد بالاصالة ظاهر، وعليه يدل الأصل مع عدم ظهور المخرج لاختصاصه بحكم التبادر بالأول، فالظاهر ان مراد المتن ونحوه من الاطلاق هو المقيد .
(والعصير اذا غلا واشتد) وفاقا للمحكى عن المشهور خلافا للجماعة فالطهارة للأصل والعمومات وهو الأظهر لعدم دليل على الاول، عد المرى في التهذيب في باب الذبايح في الموثق عن معوية بن عمار عن الصادق (ع) عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيه بالبختج^(١) ويقول: قد طبخ على الثلث وانا أعرفه انه يشرب على النصف، فقال: خمر لا تشربه .

(١) البختج بالباء الموحدة ثم الخاء المعجمة ثم التاء المثناة من فوق وفي آخره جيم هو العصير من العنب المطبوخ معرب من بخته كذا قيل . (منه)

بناءً على كونه خمرًا حقيقة كما عن الصدوقين والكليني والبخاري، أو كونه كالخمر في الأحكام ومنها النجاسة، وفي الأول منع واضح وكذا في الثاني لجواز القول بتبادر خصوص الشرب في وجه الشبه، مع أن الخير مروي في الكافي في باب الطلا وليس فيه كلمة خمر، نعم لو حصل فيه الاسكار فينجس للعموم المتقدم.

هنا أمور يحسن التنبيه عليها لكثرة الاحتياج.

الأول: لا خلاف في حلية العصير العنبى قبل الغليان للأصل والأخبار، وأما بعد الغليان وقبل ذهاب ثلثيه فيحرم إجماعاً على الظاهر المحكى عن غير واحد، وعليه يدل خبراً حماد المرويان في الكافي في باب العصير، وخبر عبد الله بن سنان المروية فيه في باب العصير الذي قد مسّه النار، والمستفاد من موثقة ذريح المروية فيه في باب العصير عن الصادق ((ع)) : إذا نشّ العصير أو غلى حرم، عدم الفرق بتحريمه بالغليان بين وقوعه بالنار أو غيرها، وبه صرح الجماعة، وكذا لا فرق في ذهاب ثلثيه بين الأمرين كما عن الجماعة لأطلاق الأخبار، وظاهر البعض الميل إلى الاختصاص بالنار فلو ذهب بنفيها فالتحريم باق، للتبادر وهو الأحوط وإن كان في تعيينه نظر ولا ينافيه المروي في الكافي في باب أصل تحريم الخمر في الصحيح عن إبان عن زرارة عن الباقر ((ع)) وفيه : إذا أخذت عصيراً فاطبخه حتى يذهب الثلثان وكل واشرب حينئذٍ الخبر، لمكان كلمة حتى فافهم.

ويكفى في التحريم مجرد الغليان كما صرح البعض، حاكياً عن ظاهر النصوص وأكثر الفتاوى، وعن القواعد اعتبار الاشتداد أيضاً ولا وجه له.

الثاني: المنصور المشهور كما صرح الجماعة عدم حرمة الزبيب بالغليان، عملاً بالأصل والعمومات كقوله تعالى: ((قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً)) إلى ((طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة))، إلى آخره، وقوله تعالى: إنما حرم عليكم الميتة إلى آخره، وقوله تعالى: ((ويستألفونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات))، إلى

آخروه ، وقوله تعالى : ((ولا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم)) . وقوله تعالى : ((خلق لكم ما فى الارض جميعا)) .

وفى الأخبار انما الحرام ما حرم الله فى كتابه مع الاشارة فى غير واحد منها بقراءة قل لا أجد الآية ، خلافا للمحكى فى الدروس عن بعض معاصريه وبعض فضلائنا المتقدمه فالحرمة ، واختارها من متأخري المتأخرين جماعة ، ولهم المروى فى الكافى فى باب ^(١) الطلا باسناد فيه سهيل بن زياد عن على بن جعفر عن الكاظم ((ع)) : عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ، ثم يؤخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه ، ويبقى الثلث ، ثم يرفع و يشرب منه السنة ؟ قال : لا بأس به .

وفى باب صفة شراب الحلال فى الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : عن الزبيب كيف يطبخه حتى يشرب حلالا ؟ فقال : تأخذ ربعا من زبيب فتنقيه ، ثم تطرح عليه اثنى عشر رطلا من ماء ثم تنقعه ليلة ، فاذا كان من الغد نزعته بسلافته ، ثم تصب عليه من الماء بقدر ما يغمره ، ثم تغليه بالنار غلية ، ثم تنزع ماء فتصبه على الماء الاول ، ثم تصرجه فى اناء واحد جميعا ، ثم توقد تحته النار حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث وتحت النار ، ثم تأخذ رطلا من العسل الخبر .

وفى الباب عن عمار ، وصف لى ابو عبد الله ((ع)) المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالا ؟ فقال لى : خذ ^(٢) ربعا من زبيب ونقه ^(٣) و صب عليه اثنى عشر رطلا من ماء ثم تنقعه ليلة فاذا كان ايام الصيف وخشيت ان ينش جعلته فى تنور مسخون ^(٤) قليلا حتى لا ينش ثم تنزع الماء منه كله ، حتى اذا اصبحت صيبت

(١) وهو فى كتاب الاطعمه والاشربة . (منه)

(٢) وتنقيه ح ل

(٣) تأخذ ح ل

(٤) مسجور ح ل

عليه من الماء بقدر ما يخمره ، الى ان قال : ثم تخليه بالنار ولا يزال تغليه حتى يذهب الثلثان ويبقى الثلث . ثم تأخذ لكل ربع رطلا من الحسل ، الخبز .
وفي الباب عن اسمعيل بن الفضل البهاشمي : شكوت الى أبي عبد الله
قر أقر نصيبى في معدتى وقلة استمرارى الطعام ، فقال لى : لم لا تتخذ نبيذا
نشره نحن " وهو يعمرى الطعام ويذهب بالقراقر و الرياح من البطن . فقلت له :
صفه لى جعلت فداك ، فقال : تأخذ صاعا من زبيب . الى ان قال : ثم طبخته
طبخا حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه . الى ان قال : وهو شراب طيب لا يتغير
إذا بقي ان شاء الله .

وعن الزيد بن زيد النرسى وزيد الزراد عن الصادق (ع) : فى الزبيب يدق
ويلقى فى القدر ويصب عليه الماء ؟ قال : حرام حتى يذهب ثلثاه . قلت :
الزبيب كما هو يلقى فى القدر ، قال : هو كذلك سواء إذا دلت الحلاوة الى الماء
فقد فسد كلما فلا بنفسه او بالنار فقد حرم الى ان يذهب ثلثاه .

وفيه ان هذه الاخبار لا تقوم فى مقابلة العمومات المعتضدة بالشبهة ،
سيما بعد ملاحظه قصور الكل سندا ، والموتى وان نقول بحججه لكن فى نحو المقام
مما لا التقات اليه اصلا . بل لو تعددت الأخبار جدا وصح سندها كلالا ينبغى
الالتفات اليها اصلا . وان كانت دلالتها صريحة ، مع ان تلك الاخبار عدا خبر
زيد الذى لاحجية فيما يرويه اصلا . وخبر على الذى لا دلالة فى المطلب . مما
يتطرق المناقشة فى دلالتها . اذ للمتدبر فى مضمونها ان يقول : لا يلزم من
الأمر بطبخه على الثلث ان يكون ذلك لأجل حليته بعد ان حرم بالغليان . بل
يجوز ان يكون لئلا يكون مسكرا يمكنه كما يترنم به خيرا على و اسمعيل المتقدمان ،
او يكون لأجل تحصيل الخاصية والنفع الذى لا يحصل الا بطبخه على الوجه
المزبور كما يترنم به ما روى فى الكافى فى آخر باب الأشربة وما هو متداول الآن
بين الاطباء فى الحكم بالغلى حتى يذهب الثلثان فى كثير من الأشربة .

واما ما ورد فى خبرى عمار من قوله حتى يشرب حلالا كما فى الاول ، او

حتى يصير خللاً كما في الثاني ، فمع كونهما واقعين في خبر عمار المتفرد
بروايات الغرائب ، انهما في السؤال و تقرير المعصوم بعد الالتفات الى ان
كل ما ذكره ((ع)) في الكيفية عدا الغلى حتى يذهب الثلثان ، لا دخل له في
الحلية بالاجماع غير نافع سيما في نحو المقام .

واما قوله ((ع)) في خبر عمار الأخير الضعيف بحسب (١) السند : حتى لا
ينش ، بعد الالتفات الى ظهور كون المحافظة على عدم النشيش الذي هو
صوت الغليان كما قاله غير واحد ، لخوف تحريمه بالنشيش ، فغير مسموع ،
لجواز القول بان المحافظة من النشيش لغرض آخر لأنه يحرم بعد ذلك ، كما
يستأنس بذلك حصول التحريم على هذا الغرض بالغلى الى ان يذهب الثلثان
المأمور به ثانياً ، فالأمر بالمحافظة من النشيش لذلك ليس فيه مزيد فائدة ، وكما
ان ذهب الثلثين على ذلك مطهر للتحريم الحاصل بالغليان ، فكذا مطهر
للتحريم الحاصل بالنشيش ، وجعل الفائدة طول زمان التحريم على الثاني دون
الاول ، مما لا يجترى النفس ان يدفع لها احتمال كون المحافظة من النشيش
لغرض آخر ، ولعله لهذا ما عن متأخري أصحابنا من الأعراض عن هذه الأخبار
ولم يلتفتوا اليها ، كما أشار اليه الشارح الخ بما لفظه أعلم ان في الكافي في
باب صفة شراب الحلال بعض الاخبار الموهمة للتحريم لكن لا دلالة عليه عند
التأمل الصحيح فارجع و تدبر .

واما الاستدلال للتحريم بالمروى في الكافي في باب العصير الذي قد
سنه النار في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : كل عصير اصابته
النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ، ففيه ان حمله على العموم يخالف
للاجماع ، و البناء على التخصيص يستلزم التخصيص المستفح عند العقلاء ، فليقل
ان المراد بالعصير عصير العنب خاصة كما عن ظاهر الأصحاب كافة ، واعترف

(١) اذ في السند محمد بن يحيى عن علي بن الحسن او عن رجل عن علي
بن الحسن بن الفضل . (منه)

به جماعة على ما قيل ، وعليه يدل المروى في الكافي في باب ما يتخذ منه الخمر في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ((ع)) عن رسول الله ((ص)) الخمر من خمسة : العصير من الكرم ، والنقيع من الزبيب ، والبتع ^(١) من الغسل ، والمززر من الشعير ، والنبيذ من التمر .

وفي الباب عن علي بن اسحق الهاشمي عن الصادق ((ع)) عن النبي ((ص))

نحوه .

واما القول بشهادة العرف على كونه اسما لما يؤخذ من الأجسام التي فيها المائية كالعنب والرمان والبطيخ ونحوها . واما الأجسام التي فيها الحلاوة او الحموضة ويراد استخراج حموضتها او حلاوتها مثل الزبيب والتمر والساق والذرشك ، فانما يستخرج اما بنبيذها في الماء ونقعها فيه زمانا يخرج الحلاوة او الحموضة . او انها تمرس في الماء من اول الامر من غير نقع ، او انها تغلى في النار لأجل ذلك .

ففيه نوع مناقشة ، الا ان تجر بما عن الجماعة من اهل اللغة ، فعن الفيومي : عصرت العنب ونحوه عصرا استخرجت ماءه ، قال : ان نقعت الدواء وغيره انقاعا تركته في الماء حتى انتقع . قال : ويطلق النقيع على الشراب المتخذ من ذلك ، فقال : هو نقيع التمر والزبيب وغيره اذا ترك في الماء حتى ينقع من غير طبخ .

وعن ابن الأثير : وفي حديث الكرم يتخذونه زبيبا ينقعونه اي يخلطونه بالماء ليصير شرابا ، الى ان قال : والنقيع شراب يتخذ من زبيب او غيره ينقع في الماء من غير طبخ .

وعن الصدوق : عصير العنب ونحوه يعصر فهو معصور وعصر استخراج ما فيه ، الى ان قال : وعصيره ما يجلب منه ، قال : والنقيع البئر الكثير الماء الجمع انتقعه ، وشراب من زبيب ، او كل ما ينقع تمرا او زبيبا او غيرها .

(١) بكسر الباء وسكون التاء . (منه)

عن مجمع البحرين: العصير من العنب يقال عصرت العنب عصرا من باب ضرب استخرجت ماءه، واسم الماء العصير فعيل بمعنى مفعول، والنقيع شراب يتخذ من زبيب ينتقع في الماء من غير طبخ، قال: والنبيذ ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير ونحو ذلك، انتهى .
وعليه فالكلية في الصحيحة باعتبار ما هو اعم من ان يسكر كثيرا ام لا، أخذ من كافر او مسلم مستحل لما دون الثلث ام لا عارف ام لا وان كنت مع ذلك في شك في تعيين المراد من العصير، فقل لا ريب في شموله لعصير العنب واما شموله لساير المعصورات فمحال شك، فليحكم في المخالف للاصل على القدر المتيقن، هذا مضافا الى اننا لو قلنا بشموله لنحو ماء الزبيب ايضا معاشاة، لكان هذا الخبر معارضا بالاخبار الواردة على تحريم العصير المظهرة بان العلة مشاركة ايليس في ثمرة شجرة الكرم وكون الثلثين له، فاذا ذهب نصيبه حل الباقي، ولا ريب ان الزبيب قد ذهب ثلثاه مع زيادة .

ومنها خبر ابي الربيع و خالد المرويان في الكافي في باب اصل تحريم الخمر المتضمنان لمنازعة ايليس مع آدم (ع) في الكرم ومحاكمة روح القدس بينهما برمي النار المذهبة للثلثين، وقوله: اما ما ذهب فحظ ايليس وما بقي فلك يا آدم .

وصحيح ابن ابي نصر عن ايان عن زرارة عن الباقر (ع) المروى في الباب المتضمن لغرس نوح الحيلة هي بالضم الكرم او اصل من اصوله، ولمنازعة ايليس معه فيها، ولقوله (ع): فجعل نوح له الثلثين، فقال ابو جعفر (ع): اذا أخذت عصيرا فاطبخه حتى يذهب الثلثان وكل واشرب حيثنك فذاك نصيب الشيطان .

وخبر سعيد المروى في الباب عن الصادق (ع) المتضمن لمنازعة ايليس مع نوح (ع) في الكرم، ولقوله: فطرح جبرئيل نارا فاحرقت الثلثين وبقي الثلث، فقال: ما احرقت النار فهو نصيبه وما بقي فهو لك يا نوح خلال .

واما الاعتراض بان ذهاب الثلثين بالشمس انما يتم اذا كان قد نشرتها او غلا حتى يحرم ، ثم يحل بعد ذلك بذهاب الثلثين ، والغليان بالشمس غير معلوم فضلا عن النشيش المفسر بصوت الغليان ، واما ما جف بغير الشمس فلا غليان فيه فلا وجه لتحريمه ، حتى يحتاج الى التحليل بذهاب الثلثين على ان فى اطلاق العصر على ما فى حبات العنب كما ترى ضعيف ، ان ظاهرها اعتبار ذهاب الثلثين مطلقا بعد الغلي كان ام لا .

وبالجملة الأظهر الحلية لما مر المعتقد بما نقله البعض عن المسالك وغيره حيث قال : استدل فى المسالك على الحلية بصحيفة ابى بصير ، قال : كان الصادق ((ع)) تعجبه الزبيبة ، وهذا ظاهر فى الحمل لان طعام الزبيبة لا يذهب فيه ثلثا ماء الزبيب كما لا يخفى ، انتهى .

واقتفاء فى هذه المقالة المولى الأردبيلى فى شرح الارشاد ، وقال بعض مشايخنا بعد الاستدلال به : لان الظاهر ان المراد بالطعام الذى يطبخ منه الزبيب او طبخ فيه ماء الزبيب ، وهو لا يستلزم ذهاب ماء الزبيب غالبا كما هو واضح .

أقول والاستدلال به لا يخلو من اشكال ، لعدم العلم بكيفية ذلك الطعام ومن المحتمل الحمل على الأنسبه الزبيبة التى فى الأخبار ، لكن استدلال الشهيد الثانى والمولى الأردبيلى ربما يؤذن بكونهما عالمين بكيفية ذلك على الوجه الذى ذكره ، ولعله وصل اليهم ولم يصل الينا ، انتهى . وهو جيد .

الثالث : الأظهر حلية ماء التمر مع الغليان ولم يذهب ثلثاه ، وفاقا للمشهور بل كان أن يكون اجماعا ، بل عن بعض التصريح بعدم الخلاف فيه وهو الحجة ، مضافا الى الأصل والعمومات والاخبار الدالة على دوران الحكم حلا وحرمة على مدار الاسكار وعدمه ، منها خبر عبد الله بن حماد المروى فى الكافى فى باب النبيذ المتضمن لسؤال الوفد عن النبي ((ع)) عن النبيذ ، و لجوابه ((ص)) بعد وصفهم له النبيذ بذكر اشياء منها قولهم : ويوقد تحته حتى

ينطبخ فإذا انطبخ اخذوه ، الى أن قال : ثم يصب عليه من عكر ، بما لفظه يا :
هذا قد اكثرت ايسكر ؟ قال : نعم ، قال : فكل مسكر حرام .

وصحيح عبد الرحمن المروى في الباب عن الصادق ((ع)) ، المتضمن
لسؤال رجل عنه عن النبيذ ، فقال : حلال اصلحك الله انما سألت عن النبيذ
الذي يجعل فيه العكر فيغلى حتى يسكر ، فقال ((ع)) : قال رسول الله : كل
مسكر حرام .

ولعل وضع العكر لاجل اسراع الاسكار وكان وزانه وزان الخمرة في العجين
كما ينادي بذلك خبر سماعة ، المروى فيه في باب ان رسول الله حرم كل مسكر
المتضمن لقوله ((ع)) : لا يصلح في النبيذ الخميرة وهي العكر^(١) وصدر هذا
الخبر ايضا دال على الدوران المذكور .

ومنها اخبار معوية والفضيل وكليب وصفوان ويزيد المرويات في الباب
وخبر حنان المروى فيه في باب النبيذ عن الصادق ((ع)) : قال له رجل : ما تقول
في النبيذ فان ابا مريم يشربه ويزعم انك امرته بشربه ؟ فقال : صدق ابو مريم
سألني عن النبيذ فاخبرته انه حلال ، ولم يسئلني عن المسكر ، الى ان قال قال
رسول الله ((ص)) : كل مسكر حرام .

وخبر الكلبي النسابة المروى في الباب عن الصادق ((ع)) : عن النبيذ ؟
فقال : حلال ، قلت : انا تنبذه فتطرح فيه العكر وما سوى ذلك ، فقال ((ع)) :
شه شه تلك الخمرة المنتنة .

وخبر ايوب المروى في الباب ، وخبر محمد بن مسلم المروى فيه في باب
الظروف عن أحدهما ((ع)) : عن نبيذ قد يسكن غليانه ؟ فقال : قال رسول الله
((ص)) : كل مسكر حرام .

خلافا لنادر من متأخري المتأخرين فيحرم ، التفاتا الى المروى في التهذيب

(١) العكر دودي الزيت وغيره وعن القاموس دودي كل شيء . (منه)

في باب الذبايح في الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : عن النضوح المعتق ، كيف يصنع به حتى يحل ؟ قال : خذ ماء التمر فاغله حتى يذهب ثلثا ماء التمر ، وفيه ان النضوح كما عن النهاية : ضرب من الطيب تفوح رائحته ، وعن مجمع البحرين : ان في كلام بعض الأفاضل النضوح طيب مايع ينقعون التمر والسكر والقرنفل والتفاح والزعفران واشباه ذلك في قارورة فيها قدر مخصوص من الماء ويشد رأسها ، ويصيرون اياما حتى ينش ويتخمر وهو شايع بين نساء الحرمين الشريفين ، وكيفية تطيب المرأة به ان تحط الأزهار بين شعر رأسها ، ثم ترش به الأزهار ليستد رائحتها ، قال : وفي احاديث اصحابنا انهم نهوا نساءهم عن التطيب به ، بل امر ((ع)) باهراقه في البالوعة ، انتهى .

ولعله اشار بالأمر بالا هراق ما رواه الكافي في باب النوادر والواقع قبل باب الغنا عن عتمة : دخلت على ابي عبد الله ((ع)) وعنده نساؤه ، قال فشم رائحته النضوح ، فقال ما هذا قالوا نضوح يجعل فيه الضياح ، فامر به فاهريق في البالوعة ، وعلى هذا فتحمل خبر عمار على ان الغرض من طيبه حتى يذهب ثلثاه انما هو لئلا يصير خمرا ببقائه مدة ، لان غليه على هذا الحد الذي يصير به ديسا يذهب الاجزاء المائية التي تصير بها خمرا لو مكث مدة كذلك ، فاذا ذهبت امن من الخمرة كما يترنم بالمذكور قوله النضوح المعتق على صيغة اسم المفعول اي الذي يراد جعله عتيقا ، وما يعضد المعنى المذكور ما روى عن عمار عن الصادق ((ع)) : عن النضوح ؟ قال : يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ، ثم يتمشطن ، التفاتا الى ترنم الخبر بان الغرض منه التمشيط و الوضع في الرأس ، فالمراد من السؤال في الروايتين عن كيفية عمله هو التحرز عن صيرورته خمرا نجسا يمتنع الصلوة فيه اذ تمشطن به ، والا فهو ليس بماكول ولا الغرض من السؤال عن كيفية عمله هو حل اكله ، حتى يكون الأمر بغليه على مثل هذه الكيفية لحل اكله ، فلو فرضنا انه طبخ على النصف مثلا و تمشطن به في الحال ، فانه وان فرضنا تحريم اكله كما يدعيه الخصم الا انه لا قائل بنجاسته

كما ادعاه البعض ، ولكن لما كان الغرض هو حفظه و تيقينه زمانا كما عرفت فلولم يعمل على هذه الكيفية لصار خمرنا نجسا ، فأمر ((ع)) بطبخه على هذه الكيفية لهذه العلة ، ولو فرضنا دلالة الخبر على الحرمة بأقوى دلالة ، لكان الواجب طرحها في نحو هذه المسئلة .

وما يقوى اعتمادك بالمشهور في هذه المسئلة والمسئلة السابقة ويسكن اضطرابك ، ان الموقع للاضطراب هو وقوع لفظ الحل في خبر عمار و تغرد به بالتهافت و نقل الغرايب مما ليس فيه استتار ، فلذا تغرد هو من بين الرواة بذكر هذا اللفظ ولما فهم المشهور ذلك عدلوا عنه ، والظاهر ان غرضه من الحل هو ما يقابل النجاسة ، والاحتياط في المسئلتين سيما السابقة مطلوب .

الرابع : عصير التمر اذا غلا ليس بنجس اجماعا ، على الظاهر المصرح به في بعض العبارات ، عملا بالأصل والعمومات ، وكذا عصير الزبيب ، ولا اعلم بالنجاسة قائلا لقاله في الذخيرة ، ويستفاد من المحكم عن الشارح الفاضل في شرح الرسالة وجود القول بها ، وكيف كان فهو ضعيف ، عملا بالأصل والعمومات .

الخامس : لا شبهة في كون الماء الخارج من العنب محكوما بالحرمة مع الغليان قبل ذهاب ثلثيه ، سواء خرج بنفسه او بالعصر او بالطبخ ونحوها ، و الظاهر وقوع الاجماع عليه ، و انما الكلام في ان الماء الكائن في حبة العنب اذا غلى ، فهل يحكم بحليته ؟ كما يظهر من بعض الميل اليه ، ام لا كما حكى عنهم ؟ وجهان ينشآن من الأخبار الواردة في عليه تحريم العصير المتقدم في ماء الزبيب اليها الاشارة فالثاني ، وخبر زرارة المتقدم هناك المتضمن لقوله ((ع)) اذا أخذت عصيرا فاطبخه حتى يذهب الثلثان وكل واشرب حينئذ فالاول ، لعدم صدق العصير له ، ولعله الأرجح ، ولكن الاحتياط لا ينبغي ان يترك .

السادس : مقتضى اطلاق النص والفتوى عدم الفرق في تحريم العصير العنبي بالغليان وتوقف حله بذهاب ثلثيه ، بين طبخه وحده او مع شيء آخر ،

وعليه تدل الأخبار الواردة في العلة ^(١) المشار إليها ، المعتضد بما مروى عن الحلبي عن كتاب سائل الرجال عن أبي الحسن علي بن محمد ((ع)) : أن محمد بن عيسى كتب إليه : عندنا طبخ يجعل فيه الحصرم وربما يجعل فيه العصير من الحنظل ، وإنما هو لحم يطبخ به .

وقد روى عنهم ((ع)) في العصير : أنه إذا جعل على النار لم يشرب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ، قال : الذي يجعل في القدر ^(٢) من العصير بتلك المنزلة ، وقد اجتنبوا كله إلى أن يستأذن مولانا في ذلك فكتب : لا بأس . السامع : لو وقع في ماء قدر يغلى على النار حبة عنب أو حبات قلائل وخرج ماؤها فالحكم هو الحلبي ، لعدم صدق العصير حينئذ لمكان اضمحلاله ، ولصدق المائية ، والاحكام تابعة للاسامى العرفية .

وكذا الحكم لو كان ما يضمحل فيه شيئاً محرماً من العصير وهو ما بعد غليانه وقبل ذهاب ثلثيه ، وبذلك صرح البعض ، وعن الشارح المقدس في جملة كلام له : فاما ما يضمحل فيمكن الحكم بكونه حلالاً مثل قطرة عرق أو بصاق حرام في حب ماء أو قدر بل في كوز كبير ، للاضمحلال ولا يبعد أن يكون مدار الحكم فإن كان بحيث إذا اخذ واكل وشرب لم يعلم وجود الحرام فيه يكون حلالاً ، وإن كان يعلم وجوده فيه يكون حراماً ، واستند في ذلك بعد الأصل والعمومات وحصر المحرمات بما رواه النهاية في باب الصيد في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : كل شيء يكون فيه حرام وحلال فهو لك حلال أبداً حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه .

(١) أي علة تحريم العصير .

(٢) وظاهر الخبر أن حكم العصير مطبوخاً مع غيره حكمه منفرداً وكان السائل توهم اختصاص الحكم المذكور بالعصير منفرداً وشك في جريان ذلك فيه أن يطبخ مع غيره لأن ظاهر قوله الذي يجعل في القدر بتلك المنزلة يعني يذهب ثلثاه كما روى فاجابه بتفي البأس مع ذهاب الثلثين إشارة إلى أن هذا الحكم ثابت له مطلقاً منفرداً أو مع غيره . (منه)

أقول وفي الفرض لا يعرف الحرام بعينه لمكان الاضمحلال ، واما لسوكان
يقدر ادى الحلاوة الى الماء لكن بحيث يصدق الماء لا العصير ، ففيه اشكال اذ
يلوغه في الفرض الى درجة الاضمحلال والاستهلاك مشكل ، لكن حكم بعض
الأجلاء بالحلية مع الاضمحلال قال : وان ادت اليه الحلاوة ، والاشكال الذي
اشترناه ينشأ من صحة عبد الله هذه ، فافهم .

الثامن : ماء الحصرم ظاهر مطلقا وان غلى مع عدم ذهاب ثلثيه بلا
خلاف يعرف ، عملا بالأصل والعمومات ، واختصاص المحرم الى غيره ، وكذا
الخل لما مر ، واختصاص المحرم بحكم التبادر الى غيره .

التاسع : لو قلنا بحرمة عصير الزبيب او التمر بعد الخلى ، فهل يختص
الحرمة بالماء الخارج عنهما ام لا بل يحرمان مع الغليان وان لم يخرج ماؤهما ؟
ام يحرم الاول معه وان لم يخرج ماؤه دون الثاني ؟ اوجه اوجهها الاول ، عملا
بالأصل واختصاص المحرم بحكم التبادر الى الغير .

(و) من النجاسات (الفقاع) اجماعا كما عن الانتصار والخلاف والغنية و
المنتهى ونهاية الأحكام وظاهر المبسوط والتذكرة ، وفي الرياض هو من
تفردات علمائنا . هذا مضافا الى المروى في الكافي في باب الفقاع عن هشام بن
الحكم عن الصادق (ع) : عن الفقاع ؟ فقال : لا تشربه فانه خمر مجهول ، فاذا
أصاب ثوبك فاغسله . المعتضد بجملته من الأخبار المروية في الباب الدالة على
كونه خمرا ، والمرجع فيه التسمية سواء اتخذ من ماء الشعير ام لا ، كما صرح
بذلك غير واحد .

وينبغي التنبيه على امور :

الاول : عرف الجنب من الحرام نجس على الأظهر الأشهر ، بل بين
القدماء بل في الخلاف وظاهر ابن زهرة والأماشي الاجماع ، وعليه يدل
المروى عن الفقه الرضوي : اذا عرقت في ثوبك وانت جنب وكانت الجنابة من
الحلال فتجوز الصلوة فيه ، وان كانت حراما فلا تجوز الصلوة فيه حتى يغسل .

وعن الذكرى عن محمد بن حمام باسناد ه الى ادريس بن يزداد الكفر
ثوبى ، انه كان يقول بالوقوف قد دخل سر من رأى فى عهد ابي الحسن ((ع)) فأراد
ان يسئله عن الثوب الذى يعرق فيه الجنب ، ايصلى فيه ؟ فبينما هو قائم فى
خلاف باب لا ينتظاره ، اذ حركه ابو الحسن ((ع)) بمقرعة ، فقال : ان كان من
حلال فصل فيه وان كان من حرام فلا تصل فيه .

وعن البحار عن كتاب المناقب لابن شهر آشوب نقلا من كتاب المعتمد
فى الاصول عن على بن مهزيار : وردت العسكر وانا شاك فى الامامة ، فرأيت
السلطان قد خرج الى الصيد فى يوم من الربيع الا انه صايف والناس عليهم
ثياب الصيف . وعلى ابي الحسن لبايد وعلى فرسه تجفاف ليرود وقد عقدت
ذنب فرسه . والناس يتعجبون ويقولون الا ترون الى هذا المدنى وما قد فعل
بنفسه ! فقلت فى نفسى : لو كان اماما ما فعل هذا . فلما خرج الناس الى
الصحراء لم يلبيثوا اذا ارتفعت سحابة عظيمة هطلت فلم يبق احد الا ابتل ثم
غرق بالمطر . وعاد ((ع)) وهو سالم من جميعه ، فقلت فى نفسى : يوشك ان يكون
هو الامام ، ثم قلت اريد ان اسئله عن الجنب اذا عرق فى الثوب فقلت فى
نفسى : ان كشف وجهه فهو الامام ، فلما قرب عنى كشف وجهه ثم قال : اذا كان
عرق الجنب فى الثوب وجنابته من حرام لا يجوز الصلوة فيه وان كان جنابته من
حلال فلا بأس ، فلم يبق فى نفسى بعد ذلك شبهة .

و رواه فى البحار باسناد آخر عنه ((ع)) مثله ، وقال : ان كان من حلال
فالصلوة فى الثوب حلال وان كان من حرام فالصلوة فى الثوب حرام .

والدلالة على النجاسة تتم بضميمة الاجماع المركب ، وبالرضوى المتقدم ،
و يعضد المختار الناهى من غسالة الحمام معللا باغتسال الجنب من حرام و
الزانى ، وعليه فيصير اكثر المتأخرين الى الطهارة استنادا الى الأصل والعمومات
مما لا وجه له ، وقيل تفريعا على النجاسة لافرق بين ان يكون رجلا او امرأة ، و
لا ان يكون زنا او لواطاً ، او وطئ بهيمة او ميتة وان كانت زوجته ، سواء كان مع

الجماع انزل ام لا ، والاستمنا باليد كالزنا .

اما لو وطى فى الحيض او الصوم فالأقرب طهارة العرق فيه ، وفى المظاهرة اشكال ، ثم قال : ولو وطى الصغير اجنبية و الحفنا به حكم الجنابة بالوطى . وفى نجاسة عرقه اشكال ينشأ من عدم التحريم فى حقه ، انتهى .

و الأقرب عدم استثناء الوطى فى الحيض و الصوم .

الثانى : المنصور المحكى عن المشهور بين القدماء نجاسة عرق الابل الجلالة ، بل عن ظاهر ابن زهرة الاجماع عملا بالمروى فى التهذيب فى باب الصيد فى الصحيح عن هشام بن سالم عن الصادق ((ع)) : لا تأكلوا لحوم الجلالة وان اصابك من عرقها فاغسله .

وفى الباب فى الصحيح عن حفص بن اليعتري عن الصادق ((ع)) : لا تشرب من البان الابل الجلالة وان اصابك شئ من عرقها فاغسله .

وفى النهاية فى الباب عن داود عن الصادق ((ع)) : انه نهى عن ركوب الجلالات و شرب البانها ، فقال : ان اصابك شئ من عرقها فاغسله .

وعليه فما ذهب اليه الجماعة من القول بالطهارة مما لا يلتفت اليه .

وعن بعض الاصحاب والنزعة تعميم الحكم فى مطلق الجلال ، ولهذا الخبر الاول والأخير ، ولعله لا بأس به مع كونه احوط .

الثالث : المشهور المنصور هو طهارة المسوخ عدا الخنزير ، عملا بالأصل والعمومات ، وصحيح الفضل المروى فى التهذيب فى باب المياه ، خلافا للمحكى عن موضعين من المبسوط مدعىا فى احدهما الاجماع ، فالنجاسة عيناً و لعاباً ولا وجه له يعتد به ، والخير الناهى عن بيع القرد و شرائها مع قطع النظر عن سنده غير مغن عن الجوع ، والاجماع المحكى موهون بمصير المعظم الى الخلاف ، حتى عن الخلاف الاجماع على جواز تمشط بالعاج واستعمال المداهن منه ، وعن المراسم والوسيلة والاصباح فالنجاسة لعاباً ولا وجه له .

الرابع : أظهر طهارة الشعلب والأرنب والفارة والوزغة وفقاً لجمهور

المتأخرين ، لما مر في المسوخ مضافا الى الأخبار المستفيضة في الفارة ، ومنها صحيح سعيد المروى في التهذيب في باب الذبايح وصحيحتا اسحق و علي بن جعفر المرويتان في التهذيب في باب المياه^(١) ، ودل خبر علي هذا على طهارة الوزغ ايضا ، والى خبري الحسين بن شهاب وعبد الرحمن المرويين في زيادات باب ما يجوز الصلوة فيه الدالين على جواز الصلوة في جلود الثعالب اذا كانت ذكية ، ولو كانت نجس العين لما قبلت التذكية .

واما صحيح علي بن جعفر المروى في باب المياه ، وصحيح معوية المروى في باب تطهير المياه ، وصحيح علي بن جعفر المروى في باب تطهير الثياب ، فالكل قاصر في الدلالة على نجاسة الفارة فلا التفات اليها ، كما لا التفات الى رسالة يونس المروية في الباب الدالة على نجاسة الشعلب والأرنب وغيرهما من السباع ، فلمكان قصوره سندا بل ودلالة ، مع ان التكافؤ شرط في المعارضة واما خبر معوية المروى في باب تطهير المياه الأمر ينزج ثلث دلاء في الفارة و الوزغة الواقعتين في البئر ، فلا يصح الاستناد اليه في نجاستهما ، كما لا يصح الاستناد الى المروى عن الفقه الرضوي : ان وقع في الماء وزغ اهريق ذلك الماء وان وقع فيه فارة او حية اهريق الماء ، وان دخل فيه حية و خرجت منه صب ذلك الماء ثلث اكف واستعمل الباقي ، وقليله وكثيره بمنزلة واحدة .

وحيث لا تكافؤ فليحمل الأخبار المعارضة على الاستحباب ، وعليه فما عن موضع من المبسوط و موضع من نهاية من الحكم بنجاسة الاربعة مع حكمه بكراهة الرابع في الموضع الآخر من الأول وكراهة الثلث في الموضع الآخر من الثاني ، وعن المراسم والمقنعة فينجس الاخيران خاصة ، وعن الحلبيين فالأولان كذلك ، وعن القاضي فهما مع الرابع مكرها للثالث ، مما لا التفات اليه ، و ما عن الغنية من الاجماع على نجاسة الاولين موهون بصير المعظم الى الخلاف .

(١) من الزيادات .

الخامس: المشهور المنصور طهارة لبن الجارية، عملا بالأصل والعمومات المعتضدة بالشبهة العظيمة التي لم يظهر لها مخالف، إلا ما عن الاسكافي من القول بنجاسته، وربما نسب الى الصدوق ايضا لنقله في الفقيه الرواية الآتية مع انه قال في اول كتابه ما قاله، وفيه نوع اشكال.

وكيف كان فالأظهر ما عرفته، ولا يقوم في مقابلة المروى في التهذيب في باب تطهير الثياب عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي (ع): لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل ان تطعم، لأن لبسها يخرج من مائة امهاولين الغلام لا يغسل منه الثوب ولا بوله قبل ان يطعم لأن لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين، لوجه عديدة.

السادس: الحد يد طاهر بالاجماع وعليه يدل جملة من الأخبار، والدال على نجاسته مما لا يصح الاعتماد عليه، فليحمل على الاستحباب كما عن الأصحاب.

السابع: المتولد من النجاسات كالذود طاهر بلا خلاف يعرف للأصل والعمومات، فالتردد المحكى عن المحقق الثقات الى الأصل، مما لا وجه له اذا الأحكام تابعة للأسامي.

(ويجب ازالة النجاسات) قليلها وكثيرها اذا كانت مما لا يعفى عنها (عن الثوب) اذا لم يكن عنده غير الثوب النجس (والبدين للصلاة والطواف) الواجبين وتشرط لهما مطلقا اجماعا، إلا من الاسكافي كما قيل في دون سعة الدرهم من النجاسات عدا الحيض والمني فلو لم يوجب ازالة حكمنا بالطهارة واطلاقات المستفيضة كافة لدفعه كما تدفع ما عن بعض الأصحاب من نفى الياس عما يترشح على الثوب والبدن من النجاسات مطلقا او مقيدا بالبول خاصة عند الاستنجاء، كما عن مفارقات السيد، هذا مضافا الى خصوص المروى في التهذيب في باب تطهير الثياب في الزيادات في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابراهيم (ع): عن رجل يبول بالليل فيحسب ان

البول اصابه فلا يستيقن ، فهل يجزئه ان يصيب على ذكره اذا بال ولا يشتف ؟ قال : يغسل ما استبان انه اصابه وينضح ما يشك فيه من جسده او ثيابه و يشتف قبل ان يتوضأ .

(و دخول المساجد) ولو امن من التلويث على الأظهر لما يأتى فى كتاب الصلوة ، لكن حكى الاجماع عن الخلاف على جواز دخول الحيض من النساء ، و عن الأصحاب جواز دخول المجروح والسلس والمستحاضة مع امن التلويث ، و لا بأس فى الحكم بجواز دخولهم مع امن التلويث ، خرجنا عما دل على عدم الجواز اطلاقا بالدليل .

و الحق الجماعة بالمساجد المصاحف والضرايح المقدسة ، وقد قطع الأصحاب كما صرح البعض بوجوب الازالة على الفورية كفاية ، وعليه فلو أدخل بالازالة وصلى فى ضيق الوقت فقد صحت صلوته وكذا لو صلى مع السعة على الأصح ، اذ التحقيق ان الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن ضده ولا عدم الأمر به ، نعم هو عاص بالتأخير عمدا .

(وعن الآنية للاستعمال) اذا كان الاستعمال موحيا لتعدى النجاسة الى ما هو مشروط بالطهارة كالاكل والشرب ، اختيارا اجماعا . وعن مسجد الجبهة لما يأتى ، والحكم مقيد بدخول الوقت ، لعدم وجوب الشرط قبل وجوب المشروط .

(وعفى فى التوب والبدن عن دم القروح والجروح اللازمة) بحيث لا ينقطع الدم قليلا كان او كثيرا اجماعا ، كما صرح البعض مضافا الى النصوص منها المروى فى التهذيب فى باب تطهير الثياب فى الصحيح عن ليث المرادى عن الصادق ((ع)) : الرجل يكون به الدماميل والقروح فجده و ثيابه مملوءة دما و قيحا ، فقال : صلى فى ثيابه ولا يغسلها ولا شئ عليه .

وفى الباب فى الصحيح عن ايان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبيد الله عن الصادق ((ع)) : الجرح يكون فى مكان لا يقدر على ربطه فيسيل منه الدم

والقيح فيصيب ثوبى فقال ((ص)) فقال دعه فلا يضرك ان لا يغسله .

وفى الباب فى الموثق عن سماعة عن الصادق ((ع)) : اذا كان بالرجل جرح سائل فاصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرأ وينقطع الدم .

وفى الكافى فى باب الثوب يصيبه الدم عن ابي بصير : دخلت على ابي جعفر ((ع)) وهو يصلى ، فقال لى قائدى : ان فى ثوبه دما ، فلما انصرف قلت له : ان قائدى أخبرنى ان بثوبك دما ، فقال لى : ان بى دما ميل ولست اغسل ثوبى حتى تبرأ .

وفى الباب فى الموثق عن سماعة قال : سألته عن الرجل به القرح او الجرح فلا يستطيع ان يربطه ولا يغسل دمه قال يصلى ولا يغسل ثوبه كل يوم الا مرة فانه لا يستطيع ان يغسل ثوبه كل ساعة .

وعن مستطرفات السرائر نقلا من كتاب البنزطى عن عبد الله بن عجلان عن ابي جعفر قال سألته عن الرجل به القروح لا يزال يدهمى كيف يصنع ؟ قال : يصنع وان كانت الدما ميل تسيل .

وعن الكتاب المذكور عن البنزطى عن العلا عن محمد بن مسلم قال قال : ان صاحب القرحة التى لا يستطيع صاحبها ربطها ولا حبس دما ، يصلى ولا يغسل ثوبه فى اليوم اكثر من مرة ، والأظهر العفو الى البر مطلقا سواء شقطة^(١) الازالة ام لا ، وكان له فترة ينقطع فيها ام لا ، وفاقا للجماعة ، عملا بجملته من الاخبار المتقدمة المعتضدة بالمروى عن عمار عن الصادق ((ع)) عن الدما ميل فتتفجر وهو فى الصلوة قال يمسحه و يمسح يده بالحائط او بالأرض ولا يسقطع الصلوة .

ولا يلتفت الى ما يشعره خبر محمد بن مسلم المتقدم ، لان خبر سماعة الاول المعتضد بخبر ابي بصير وغيره لدفعه كفيلا .

(١) من المشقة .

واما كلمة لا يزال يدعى الواقعة في خبر عبد الله المتقدم ، فمع وقوعها في السؤال الغير المخصص لعموم الجواب ، مما لا يفتى بعد النظر التام الى المكالمات العرفية ، كقولهم فلان لا يزال يتكلم بكذا وكذا عن الجوع كلفظ جرح سائل .

وهل المراد بالبرء الاند مال او الامن من خروج الدم ؟ وجهان و لعل الاول اجود اقتصارا على ظاهر اللفظ ^(١) في الامور التعبدية ، وعليه فتحدد يد العفو بالانقطاع من غير ذكر تقييد كما عن الجماعة ، او الانقطاع بما يتسع لأداء الصلوة كما عن التحرير والذكرى ، مما لا ينبغي الالتفات اليه كما لا ينبغي الالتفات الى اناطة العفو بحصول المشقة بالازالة كما عن القواعد والشرايع و ظاهر نهاية الأحكام والغنية ، والى جعله وعدم وقوف الجريان مناطا في العفو كما عن التحرير والمنتهى والسرائر ، والى الاستشكال في وجوب ازالة البعض اذا لم يشق كما عن نهاية الأحكام ، والى ايجاب ابدال الثوب مع الامكان كما عن المنتهى ونهاية الأحكام معللا بانتفاء المشقة فينتفى الترخيص لأنتفاء المعلول عند انتفاء علته ، وفيه انه اجتهاد في مقابلة النص ، وعن الشيخ الاجماع على عدم وجوب عصب الجرح وتقليل الدم ، بل يصلو كيف كان وان سال وتفاحش الى ان يبرء ، قال : وهذا بخلاف المستحاضة والسلس والمبطون ، اذ يجب عليهم الاحتياط في منع النجاسة وتقليلها بحسب الامكان .

فروع :

الاول : لو تعدى الدم عن محل الضرورة من الجرح والقرح في الثوب و البدن ، فهل يسرى العفو كما جنح اليه البعض ام لا كما عن المنتهى وغيره ؟ وجهان والاول اقرب عملا بالاطلاق .

الثاني : لو لاقى هذا الدم بنجاسة اخرى فلا عفو ، اقتصارا فيما خالف

(١) وهو كلم تبرا الواقع في خبرى ساعة وأبى بصير . (منه)

الأصل على القدر المتيقن ، ولو أصابه ما يبع طاهر كالعرق ونحوه . فهل يسرى العفو كما استظهره المدارك أم لا كما عن مستقرب المنتهى ؟ وجهان والأول أقرب للاطلاق .

الثالث : إذا لاقى هذا الدم جسم برطوبة ، ثم لاقى الجسم بدن صاحب الدم أو ثوبه ، فهل يثبت العفو فيه كأصله كما عن بعض ؟ أم لا كما عن مستقر المصنف في المنتهى ونهاية الأحكام ؟ وجهان ينشأان من الأولوية فالأول ، ومن وجوب الاختصار فيما خالف اطلاق الدال على إزالة النجاسة على القدر المتيقن فالثاني .

الرابع : يستحب لصاحب الفروج والجروح غسل ثوبه في كل يوم مرة ، وفاقا لغير واحد ، عملا بخير سماعه الأخير ، وخبر محمد بن مسلم ، والحمل على الاستحباب إنما هو لعدم وجود القائل بالوجوب كما قاله بعض الأجلة .
(وعما دون سعة الدرهم البغلي من الدم المسفوح مجتمعا) اجماعا كما حكاه المصنف وغيره ، عملا بالمروي في التهذيب في باب تطهير الثياب في الصحيح عن عبد الله بن أبي يعفور عن الصادق ((ع)) : الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلي ثم يذكر بعد ما صلى ، أيعيد صلاته ؟ قال : يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعا فيغسله ويعيد الصلوة .

وفي الباب عن اسمعيل الجعفي عن الباقر ((ع)) قال في الدم يكون في الثوب : أن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلوة ، وإن كان أكثر من قدر الدرهم وكان راه فلم يغسله حتى صلى ، فليعد صلاته .

وفي الباب عن جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن الباقر ((ع)) و الصادق ((ع)) : لا بأس بأن يصلي الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقا شبه النضح وإن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ، ما لم يكن مجتمعا قدر الدرهم .
وفي الكافي في كتاب الطهارة في باب الثوب يصبه الدم في الصحيح عن

محمد بن مسلم قال قلت له : الدم يكون في الثوب على وأنا في الصلوة ؟ قال :
ان رأيت و عليك ثوب غيره فاطرحه وصل ، وان لم يكن عليك غيره فامض في صلوتك
ولا اعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم ، وما كان اقل من ذلك فليس بشئ ،
رأيت قبل او لم تره ، فان كنت قد رأيت وهو اكثر من مقدار الدرهم فضيعت
غسله و صليت فيه صلوة كثيرة فاعد ما صليت فيه .

و رواه النهاية في باب ما يصلى فيه عن محمد بن مسلم عن مولانا الباقر
عليه السلام يادني تغيير غير محل .

وعن الفقه الرضوي : ان اصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلوة فيه ما لم يكن
مقدار الدرهم و اف ، و الوافي ما يكون وزنه درهما و ثلثا ، و ما كان دون الدرهم
الوافي فلا يجب غسله عليك ولا بالصلوة فيه ، وان كان الدم حصة فلا بأس بأن
لا تغسله الا ان يكون دم الحيض فاغسل ثوبك منه و من العنى قل او اكثر ، و اعد
منه صلوتك علمت به او لم تعلم .

و الاقتصار في العفو عن الثوب خاصة كما عن الجماعة الثقات الى كونه
مورد الأخبار فلا وجه لاطلاق البدن ، مما لا يصحى اليه ، اما لما عن المنتهى
من نسبة الحاق البدن بالثوب الى اصحابنا مشعرا بالاجماع عليه ، و للمروى
في التهذيب في باب كيفية الصلوة في الزيادات عن ابي حمزة عن الباقر (ع) :
ان ادخلت يدك في انفك و انت تصلى فوجدت دما سائلا ليس برعاف ففته
بيدك .

وفي النهاية في باب صلوة المريض في الحسن عن يكر بن اعين ، ان أبا
جعفر (ع) رأى رجلا رفع وهو في الصلوة و ادخل يده في انفه فأخرج دما
فاشار بيده افركه بيدك وصل .

و مقتضى غير واحد من هذه الأخبار عدم العفو عما زاد عن قدر الدرهم
وهو اجماعي كما حكاه غير واحد ، و عليه يدل ما دل على نجاسة الدم ، و انما
الكلام في العفو عما كان بمقدار الدرهم فالمشهور المنصور عدم ، اقتصارا فيما

خالف الدال على وجوب الازالة على القدر المتيقن ، ولأخبار عبد الله وجميل والرضوى السابقات ، خلافا للمحكي عن المرتضى و سائر فالحقو لخبر محمد بن مسلم المتقدم وفيه انه لا يقوم في مقابلة ما مر من وجوه عديدة .

ثم المستفاد من الاكثر ان المراد بالبغلي الكبير الوافي المضروب من درهم و ثلث ، بل عن بعض عليه الاتفاق ، وعليه قد دلّ الرضوى المتقدم . و اختلفوا في سعته فبين من قدره بسعة الدينار كما عن العماني . وبسعة العقد الا على من الابهام كما عن الاسكافي ، وبما يقرب من سعة اخمص الراحة كما عن الحلبي . وحكى اعتبار سعة العقد الا على عن السبابة ومن الوسطي ، والكل مما لا دليل عليه ، الا ان المحقق في التحرير نسب الاول الى الأشهر .

وفي المذهب لابن فهد بعد نقل تفسير العماني والاسكافي فالعمل بالاول اي تفسير العماني اولى لأنه اشهر ، ويعضده المروى عن مسيل على بن جعفر : وان اصاب ثوبك قدر دينار من الدم فاغسله ولا تصل فيه حتى تغسله ، وان الحلبي شاهده بنحو ما نسب اليه .

لكن يمكن رفع التعارض بين الأقوال ، لجواز اختلاف سعة افراد الدراهم كما نشاهده الآن .

وفي التحرير بعد اقتضاره على نقل مذهبي العماني والاسكافي : والكل متقارب والتفسير الاول اشهر .

أقول وحيث لم ينقل قول سوى المذكور واعتبار سعة العقد الا على من السبابة ومن الوسطي ضعيف جدا كما يظهر بالتتبع ، فينحصر الأمر بين مذهب العماني والاسكافي والحلي . والاول وان كان مجملا في الان ولكن يمكن تبيينه ومطابقته مع الباقيين بالاتفاق الى العادات والسيرة الجارية في الأعمار والأعصار ، النتيجة بان ما كان وزنه درهما وثلثا اذا ضرب بسكة المعاملة يختلف سعته زيادة ونقصا ، بحيث يعلم قطعاً ان من افراد ما ذكره الحلبي والاسكافي من غير ان يكون فردا نادرا بحيث لا ينصرف اطلاق الدرهم اليه ، سيما

بعد دعوى الحلّى بالمشاهدة حيث قال : الدرهم البغلى منسوب الى مدينة قد يمة يقال لها بغل قريبة من بابل بينهما قرب من فرسخ ، متصلة ببليدة الجامعين ، تجد فيها الحفرة و الخالون دراهم واسعة ، شاهدت درهما من تلك الدراهم و هذا الدرهم اوسع من الدينار المضروب بمدينة السلم المعتاد و يقرب سعته من سعة اخمص الراحة ، انتهى .

و قوله باوسعية الفرد الخاص من الدرهم الذى راه عن دينار مدينة السلم غير ضاير ، اذ لسنا فى صدق ان تعلم سعة دينار المدينة فى عصر الحلّى . مع انك قد عرفت حكم المحقق بتقارب تفسير العمانى والاسكافى و تفسير الاسكافى يقرب تفسير الحلّى كما صرح بذلك فى الرياض ، حيث قال بعد نقل البغلى : باسكان الغين و تخفيف اللام منسوب الى رأس البغل ضربه الثانى فى (١) ولايته بسكة كسروية فاشتهر به ، و قيل بفتحها و تشديد اللام منسوب الى بغل قرية بالجامعين ، كان يوجد بها دراهم يقرب سعتها من اخمص الراحة و هو ما انخفض من الكف ذكر ابن ادريس انه شاهده كذلك ، و شهادته فى قدره مسموعة ، و قدر ايضا بعقد الابهام العليا وهو قريب من اخمص الكف ، و قدر بعقده الوسطى ، والظاهر انه لا تناقض بين هذه التقديرات لجواز اختلاف افراد الدراهم من الضارب الواحد كما هو الواقع ، و اخبار كل واحد عن فرد راه ، انتهى .

و اختلفوا فى وجه التسمية بالبغلى فى التحرير و التذكرة و السراير انه لنسبته الى قرية بالجامعين ، و عليه فهو مفتوح مشدد اللام على ما حكى عن الجماعة ، فى الذكرى : البغلى باسكان العين منسوب الى رأس البغل ضربه الثانى فى ولايته بسكة كسروية وزنه ثمانية دنانيق ، و البغلية كانت تسمى قبيل الاسلام الكسروية فحدث لها هذا الاسم فى الاسلام و الوزن بحاله ، و جرت فى

المعاملة مع الطبرية وهي اربعة دوانيق^(١) وهذه التسمية ذكرها ابن دريد، و قيل منسوب الى بغل قرية الجامعين كان يوجد فيها دراهم يقرب سعتها من الخصى الراحة لتقدم الدراهم على الاسلام، قلنا لا ريب في تقدمها وانما التسمية حادثة والرجوع الى المنقول اولى، انتهى.

ومراده بالمنقول ما نقله عن ابن دريد، وعن مجمع البحرين عن بعضهم انه كانت الدراهم في الجاهلية مختلفة فكان بعضها خفافا وهي الطبرية، وبعضها ثقلا كل درهم ثمانية دوانيق وكانت تسمى العنبدية، وقيل البغلة نسبت الى ملك يقال له رأس البغل فجمع الخفيف والثقيل فجعلوا درهمين متساويين فجاء كل درهم ستة دوانيق، ويقال ان عمر هو الذي فعل ذلك لأنه لما اراد جباية الخراج طلب الوزن الثقيل، فصعب على الرعية فجمع بين الوزنين واستخرجوا هذا الوزن.

وفي المذهب لابن فهد: البغلي بفتح الغين المعجمة وتشديد اللام وهو الذي سمعناه من الشيوخ، ثم نقل كلام الذكري وقال: واتباع المشهور بين الفقهاء اولى من اتباع المنقول عن ابن دريد، انتهى.

ولا ثمر في هذا الاختلاف عملا، واما الاستشكال بأن اكثر الأخبار المتقدمة قد وردت عن الباقر والصادق ((ع)) ومن بعدهما، والدراهم الذي استقر عليه امر الاسلام في زمانهم ((ع)) انما هو ستة دوانيق، واطلاق الأخبار انما ينصرف اليه، فمدفوع بما عرفت من الفقه الرضوي المعتضد بعمل الأصحاب.

(وفي المتفرق خلاف) فالمحكي عن الطوسي والحلي وابن سمي و التلخيص عدم وجوب الازالة مطلقا وان زاد الجميع عن مقدار الدرهم وتفاخس واختاره المحقق في المنايع ومختصر النافع والمدارك والذخيرة وغيرهم، ونسبه في الذكري الى المشهور، خلافا للمحكي عن ابن حمزة واكثر المتأخرين

(١) قلنا كان في زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ الدرهم منهما واستقرار الاسلام على ستة دوانيق.

فتجب الازالة مع بلوغ المجموع قدر الدرهم ، وكذا سلاسل لكن ان زاد عن مقداره ،
وللمحكى عن النهاية والتحرير فتجب الازالة بشرط التفاحش ، والاول أظهر
لخبري ابن ابي يعفور وجميل السابقين ، بعد الالتفات الى التبادر في الاول ،
والي الشهرة المحكية الجابرة لضعف سند الثاني ، وعليه فلا ينبغي الالتفات
الى العمومات كما استدل للقول الثاني ، واما القول الثالث فلا وجه له اصلا في
الاحكام التعبدية التي لا مدخل للعقل فيها اصلا .

(غير الثلاثة) فانه يجب ازالتهما وان نقص عن سعة الدرهم ، اما الحيض
فلا نعرف خلافا فيه ، بل عن بعض الاتفاق ، ويدل عليه بعد ذلك الرضوي
المتقدم ، والمروى في الكافي في باب الرجل يصلي في التوب وهو غير طاهر (١)
عن ابي بصير عن الصادق (ع) او الباقر (ع) : لا تعاد الصلوة من دم لا تبصره
غير دم الحيض فان قليله وكثيره في التوب ان رآه او لم يره سوا .

واما الاستحاضة والنفاس فعن الحلبي نفي الخلاف فيهما ، بل عن صريح
الغنية وظاهر الخلاف الاجماع ، وهو الحجة مضافا الى اعتضاد الثاني بمادّل
على كونه دم الحيض المحتبس في ارحام النسوة ، والحق التحرير دم الكلب و
الخنزير حاكيا له عن الراوندى وابن حمزة ايضا ، والحق المصنف في بعض كتبه
وغيره دم مطلق نجس العين الشامل لهما وللکافر والميتة ، ويرده عمسوم اخبار
العفو ، مع ان عن الحلبي انكار اللاحاق مدعيا عليه الوفاق ، فيما ذكر ظهر العفو
فيما عدا الثلاثة مطلقا ، فما ذهب اليه نادر (٢) من متأخري المتأخرين من وجوب
ازالة دم الخير مطلقا ، استنادا الى مرفوعة البرقي عن الصادق (ع) قال : دمك
انظف من دم غيرك ، اذا كان في ثوبك شبه النضج من دمك فلا بأس ، وان كان
دم غيرك قليلا كان او كثيرا فاغسله .

وعن الفقه الرضوي : وروى دمك ليس مثل دم غيرك .

(١) غالما او جاهلا .

(٢) وهو الحدائق . (منه)

وهما مع قصور السند وعدم الجابر، مما لا يصح الاعتماد عليهما في نحو المقام مع أن في دلالة الثاني ما تراه. نعم يشكل القول بالعفو في خصوص دم حيوان غير ماكول اللحم، بعد الالتفات إلى ما يأتي في كتاب الصلوة من موثقة ابن بكير الدالة على فساد الصلوة في شعره وبره وجلده وبوله وكل شيء منه، بناءً على أن التعارض بينها وبين الأخبار المتقدمة الدالة على العفو في الدم العموم من وجه، لكن الظاهر تقديم الدالة على العفو لما ترى في كلمات من تراهم من الأصحاب من التعرض لاستثناء خصوص الدماء الثلاثة، أو مع ازدياد دم الكلب والخنزير، أو نجس العين من غير التفات إلى دم مطلق غير ماكول اللحم، فلو لم يكن ذلك أيضاً معفو لكان عليهم التنبيه عليه كما تنبهوا فيما علمته.

فروع:

الأول: لو أصاب الدم المعفو عنه ما يع طاهر ولم يبلغ المجموع درهم، ففي بقاءه على العفو وعدمه قولان يشأن من عدم زيادة الفرع عن الأصل، ومن وجوب الاقتصار فيما خالف الأصل^(١) على القدر المتيقن.

ولو أزال عين الدم بما لا يطهره، ففيه أيضاً وجهان، ونفى البعض الريب في العفو عنه.

الثاني: إذا أصاب الدم وجهي الثوب بالتفشي، فهل هو دم واحد مطلقاً؟ أم واحد في الرقيق دون الصفيق؟ أم يجب إحالته إلى العرف؟ أقوال أوجهها الأخير، لكن الظاهر منهم الأول.

الثالث: لو اشتبه الدم المعفو عنه بغيره كدم الفصد بدم الحيفض، فالأقرب العفو كما في الدروس اقتصاراً فيما خالف أخبار العفو على القدر المتيقن، ولو اشتبه الدم الطاهر بغيره فالأصل الطهارة قاله في الدروس.

أقول إن أراد أن يحكم بهذا الأصل بطهارة هذا الدم ففيه اشكال، وإن

(١) والمراد بالأصل الإطلاق ما دل على وجوب الإزالة. (منه)

أراد أن يحكم به بطهارة الملاقي فجيد ، وعليه فمن رأى في بدنه أو لباسه دماً بقدر الدرهم أو أزيد ، وشك في كونه دم الطاهر أو النجس ، فيجوز الدخول به في الصلوة إن علم طهارة بدنه ولباسه قبل الرؤية ، عملاً بالاستصحاب المقتضى لطهارة بدنه ولباسه حينئذ ، فمع طهارة البدن واللباس يجوز الدخول في الصلوة ، ولو كانت الطهارة ثابتة بالاستصحاب ، إذا عتبار العلم القطعي بالطهارة المشترطة في اللباس والبدن شيء ، دونه خوط القتاد ، فليتأمل في التفصيل جداً .

(و) عفى أيضاً (عن نجاسة ما لا يتم الصلوة فيه) حال كونه (منقرداً) كالنكة و الجورب و شبههما (حال كونها) في محالها وإن نجست بغير الدم) بلا خلاف اعرفه في أصل الحكم في الجملة ، بل عليه الإجماع عن الجماعة ، والنصوص بذلك مستفيضة . منها المروى في التهذيب في باب ما يجوز الصلوة فيه في الزيادات عن حماد بن عثمان عن ^(١) رواه عن الصادق ((ع)) : في الرجل يصلّي في الخف الذي قد أصابه قدر ؟ فقال : إذا كان مما لا يتم فيه الصلوة فلا بأس .

وفي الباب في العوشق أو الصحيح عن زرارة عن أحدهما ((ع)) كلما كان لا يجوز الصلوة فيه وحده ، فلا بأس بأن يكون عليه شيء مثل القلنسوة و النكة و الجورب .

وفي الباب عن الحلبي عن الصادق ((ع)) : كل ما لا يجوز الصلوة فيه وحده فلا بأس بالصلوة فيه مثل النكة الأبرشم والقلنسوة والخف والزناز يكون في السراويل و يصلّي فيه .

وفي الباب عن زرارة عن الصادق ((ع)) : إن قلنسوتي وقعت في بول فأخذتها فوضعتها على رأسي ثم صليت ، فقال : لا بأس .

وفي الباب عن إبراهيم بن أبي البلاد عن حدّتهم عن الصادق ((ع)) : لا

(١) عن زرارة خ ل .

بأس بالصلاة في الشيء الذي لا يجوز الصلاة فيه وحده ، يصيبه القذر مثل القلنسوة والتكة والجورب .

وفي باب تطهير الثياب عن عبد الله بن سنان عن أخيه عن الصادق (ع) كل ما كان على الانسان او معه مما لا يجوز الصلاة فيه وحده ، فلا بأس ان يصلى فيه وان كان فيه قذر ، مثل القلنسوة والتكة والكمرة والنعل والخفين وما أشبه ذلك .

وعن الفقه الرضوي : ان اصاب قلنسوتك او عمامتك او التكة او الجورب الخف منى او بول او دم او غائط ، فلا بأس بالصلاة فيه وذلك ان الصلاة لا يتم في شيء من هذه وحده .

ومقتضى عموم اكثر تلك الأخبار تعميم الصلاة في كل ما لا يتم الصلاة فيه منفردا سواء كان ملبوسا او محمولا في محالها ام لا ، بل صرح خير عبد الله بالأوليين وفاقا للمحكي عن الأشهر ، خلافا للمحكي عن الحلبي وغيره فيختص بالملابس مطلقا ، واختاره المصنف لكن زاد القيد بكونها في محالها ، وعن الراوندي فخص الحكم بخمسة أشياء : القلنسوة والتكة والجورب والخف والنعل ، ولا وجه لشيء من هذه الأقوال يعتد به ، مع ان قدر المسلم من تقييد الاطلاقات الآمرة بالصلاة هو اشتراط كون البدن واللباس ظاهرين من النجاسة .

ولا دليل على التقييد بالنسبة الى المحمولات ايضا ولو كان من جنس اللباس اذا لم يكن ملبوسا ، وعليه فحكم البعض ببطلانها لو كان معه دراهم نجسة ، وحكم الميسوط كما حكى وغيره بالبطلان لو حمل قارورة مشدودة الرأس بالرصاص وفيها بول او نجاسة مما لا دليل عليه ، وعليه فالمتجه الحكم بالصحة من التلويت مطلقا^(١) كما أفتى به الجماعة . عملا بالاطلاق من غير ظهور معارض في نحو المقام ، ومقتضاه جواز حمل الحيوان في الصلاة مطلقا سواء كان نجسا

(١) سواء كانت قارورة ام لا وكانت مشدودة الرأس ام لا : (منه)

أم طاهرا صبيا كان أم غيره . وركوب مولانا الحسين ظهر جدّه قد نقله الجمهور كافة كما صرح البعض . وحدث حملته (ص) لأمامة قد نقله التحرير ، وجواز الصلوة في العمامة النجسة إذا كانت على الهيئة المعهودة ، بناءً أما على عدم صدق الثوب عليها عرفا حينئذ كما قاله في المدارك ، أو على الشك في ذلك كما قاله في الذخيرة ، ويمكن الحكم بالجواز فيها ولو فرض صدق الثوب عليها ، بناءً على كونها مما لا يتم الصلوة فيها منفردا .

كما افتى بالجواز الصدوق مستدلا بذلك ، وعن والده أيضا ، وعليه يدل الرضوي المتقدم . وحمل كلام الصدوق على العمامة الصغيرة كالعصاية كما عن الراوندي قال : لأنها لا يمكن سترة العورة بها ، بعيد .

توضيح المطلب الظاهر أن المراد بالسائر للعورة ماله عرض و طول بحيث يمكن إرادته من الخلف إلى القدام و شد طرفيه ، بحيث يكون ذلك مانعا عن رؤية الواقف في الأطراف للعتورتين بنفسه ، من غير أن يحتاج إلى تعمل وعناية و تصرف ، كيف لا ولولم نقل وعمنا السائر لما يحتاج في سترة إلى ذلك أيضا لكانت التكة وماضاهاها أيضا ساترة للعتورتين ، إذ ليس العورة إلا القضيبي و المبيضتين وحلقة الدبر ، وإمكان سترها بها بعناية مما لا وجه في إنكاره ، مع أن النصوص المتقدمة قد حكمت بعدم سائرتها .

وعليه فلا ريب أن وزن العمامة مع كونها عمامة كوزان التكة والقلنسوة من عدم كونها ساترة للعورة حينئذ ، فإذا أنهت و أخرجت عن ذلك فلا يجوز الصلوة فيها حينئذ لأنها ثوب سائر للعورة ، وإذا بقيت على كونها عمامة فيجوز الصلوة فيها لأنها حينئذ غير ساترة للعورة ، نعم الاحتياط مما لا ينبغي تركه سيما بعد الالتفات إلى خلو أكثر الأخبار من التمثيل بها ، فلو كانت كالقلنسوة ونحوها لكانت أحق بالتمثيل بها ، وليس للرضوي جابر يعتد به بعد الالتفات إلى ما ذكرناه ، وإن كان القول بالحوازم ذلك لا يخلو عن رجحان ما ، سيما بعد الالتفات إلى عمل الصدوقين بالرضوي .

والأفضل إزالة النجاسة عن كل ما لا يتم الصلوة فيه كما عن غير واحد ، ولا بأس به مسامحة ، وفي خير عبد الرحمن المروى في التهذيب في باب ما يجوز الصلوة فيه عن الصادق (ع) : إذا صليت فصل في نعليك إذا كانت طاهرة فإنه يقال ذلك من السنة .

تنبيه :

لو خرج الدم من الجسد لكن لم يبرز الى فضاء البدن بل اختص تحت الجلد ، فهل يجب اخراجه كما عن البيان ؟ ام لا كما اختاره بعض الأجلة ، وجهان والأخير أقرب ، عملاً بالأصل ، واختصاص الدال بالازالة بحكم التبادر الى غير محل الفرض .

ولو شرب خمرا أو اكل ميتة ، فهل يجب القيء كما عن المنتهى ؟ ام لا كما في المدارك ؟ وجهان ينشأن مما ذكره المنتهى بأن شربه محرم فاستدامته كذلك فالاول ، ومن الأصل مع عدم دليل يقتضي حرمة الاستدامة فالثاني ، وهو الأظهر ، وأما ما قاله بعض الأجلة بما لفظه : ويمكن الاستدلال هنا بوجوب القيء مما رواه في الوافي في الموثق عن عبد الحميد بن سعيد قال : بعث أبو الحسن (ع) غلاما يشتري له بيضا فأخذ الغلام بيضا أو بيضتين فقامر بهما ، فلما أتى به أكله فقال مولى له : ان فيه من القمار ، قال : فدعا بطشت فتقبأ فقاءه ، ففبه ما ترى ، نعم الاولى القيء .

(ولا بد من العصر الا في بول الرضيع) أقول لا بد هنا من بسط جملة من الأحكام في مقامات .

الاول : يغسل الثوب والبدن من البول من غير الرضيع بالما ، القليل مرتين على المشهور المنصور ، بل ظاهر التحرير كونه اجماعيا ، عملاً بصحيح حتى محمد بن مسلم ، وصحيح حتى أبي اسحق وابي أبي يعفور ، المرويات في التهذيب في باب تطهير الثياب ، وبالمروى في الكافي في باب البول يصيب الثوب في الحسن عن الحسين بن أبي العلا عن الصادق (ع) : عن البول يصيب الجسد ؟

قال : صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء ، وعن الثوب يصيبه البول قال : اغسله مرتين . وعن الصبي يبول على الثوب ؟ قال : يصب عليه الماء قليلا ثم يعصره . وعن مستطرفات السراير نقلا من كتاب الجامع لأحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت عن البول يصيب الجسد ؟ قال : صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء وسألت عن الثوب يصيبه البول ؟ قال : اغسله مرتين .

وعن الفقه الرضوي : فان اصابك بول في ثوبك فاغسله من ماء جاريرة ، ومن ماء الراكد مرتين . ثم اعصره ، خلافا للمحكي عن المنتهى والبيان فمرة مطلقا للاطلاق فيقيد به ما مر ، وللمدارك كما عن المعالم فخصا التعدد بالثوب عملا بالاطلاق فيما عداه . فيقيد به اخبار أبي اسحق والحسين واحمد السابقات . هذا في غير مخرج البول ، واما الكلام فيه فقد عرفته في مقامه .

ومقتضى الاخبار الفصل بين المرتين كما صرح غير واحد تحصيلا لهما ، فعن الذكرى من الاكتفاء بايصال الماء بقدر الغسلتين . وما في المدارك من الميل اليه ان كان الايصال بقدر القطع ايضا ، مما لا وجه لهما يعتد به في الأحكام التعبدية .

ثم ان مقتضى العروى في التهذيب في باب تطهير الثياب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق (ع) : عن الثوب يصيبه البول ؟ قال : اغسله في المرن مرتين ، فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة .

والفقه الرضوي المتقدم : كفاية المرة في الغسل بالجاري ، وفاقا لجماعة خلافا لظاهر جملة من العبائر فالتعدد مطلقا وهو ضعيف ، والاطلاق مقيد بالخبرين .

وهل الراكد الكثير كالجاري كما قاله الجماعة ؟ ام كالقليل كما عن الجامع فيعتبر فيه التعدد ايضا ؟ وجهان ولعل الاخير اقرب ، لفهم خير محمد هذا ، واطلاق الدالة على التعدد .

وهل يجب التعدد فيما عدا الثوب والبدن ايضا اذا اصابه البول ام لا ؟

قولان اجود هما الآخر اقتصارا فيما خالف الاطلاق على مورد النص ومقتضى الاطلاق الاكتفاء فيما عدا البول من سائر النجاسات بالمرة عدا الأوانس فان فيها تفصيلا يأتي . وفاقا للجماعة خلافا لآخرى . فالمرتان اما في مطلق النجاسات كما قاله بعضهم ، او فيما له قوام و نخانة كما قاله آخر منهم . وليس لهم وجه الا الأولية وهي متنوعة .

وصحيفة محمد بن مسلم المروية في الباب عن الصادق (ع) قال : ذكر العنى فشده وجعله اشد من البول ، وفيه ان التشديد كما يحتمل ان يكون في التعدد كذا يحتمل ان يكون في النجاسة . ردا لما عن الشافعي في الجدي من القول بطهارة مني الادمي . بل المذهب عن الاخير ان مقتضى الاول الزيادة على المرتين ولو مرة ، والمستدل لا يقول به .

الثاني : المشهور وجوب العصر في الثوب ونحوه مما يرسب فيه الماء وهو المنصور . للرضوى المتقدم . وعليه فما جنح اليه المدارك ناقلان من شيخه ايضا من القول بالعدم ، مما لا يلتفت اليه ، واما الاستدلال للمختار بخبر الحسين المتقدم . ففيه مناقشة كالاستدلال باطلاق الدال على نجاسة الماء القليل خرج المتخلف في الثوب بعد العصر بالاجماع ، ولا دليل على خروج غيره ، وان امكن تصحيحهما بعناية ، نعم الاظهر اختصاص الحكم بالقليل وفاقا للتذكرة كما عن نهاية الاحكام واكثر المتأخرين ، عملا بالاطلاق من غير ظهور معارض في نحو المقام وشمول الراكد الواقع في الرضوى للكثير ، مما لا جابر له في نحو المقام ، خلافا لاطلاق المصنف هنا و الشرايع فيعتبر مطلقا ، ولا وجه له يعتد به .

وحيث يجب العصر لو جف من غير عصر يحكم بالنجاسة ، فاشكال التذكرة مما لا يصح اليه ، ثم العصر فيما يعتبر فيه تعدد الغسل بعد المرتين كما عن الصدوقين ، عملا بالرضوى المتقدم ، خلافا للمحكي عن التحرير فارجيه مرتين ، و اللعة فاكتفى بعصر بينهما ولا وجه لهما يعتد به .

ثم المحكي عن كثير من المعبرين للعصر : الاكتفاء بالدق والتغميز فيما

يعسر العصر فيه ، ونسبه في المدارك الى الاصحاب ، وفي التحرير يكفى الدق والتقليب فيما يعسر عصره .

اقول: الاكتفاء بذلك في ذلك مما لا ريب فيه ، عملا بالاطلاق ، لكن الكلام في وجوب ذلك ، الاظهر العدم للاطلاقات ، ومنها المروى في الكافي في باب البول يصيب الثوب في الصحيح عن ابراهيم بن ابي محمود عن الرضا ((ع)) : الطففة والفراش يصيبهما البول ، كيف يصنع بهما وهو ثخين كثير الحشو ؟ قال : تغسل ما ظهر منه في وجهه .

وفي الباب في الموثق عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن ((ع)) : يصيب البول فينفذ الى الجانب الآخر ، وعن القرو وما فيه من الحشو ؟ قال : اغسل ما أصاب منه ومس الجانب الآخر ، فان أصبت مس شي من فاعسله ، و الا فانضحه بالماء .

ومنها خبر على بن جعفر المروى عن قرب الاستاد .

ومقتضى الاطلاق عدم اشتراط ذلك في طهارة الجسد ونحوه من الاجسام الصلبة ، خلافا للمحكي عن نهاية الاحكام فيشترط كما في التحرير ، لكنه ذكر الجسد والظاهر انه من باب التمثيل ، ولا وجه لهما يعتد به ، نعم لو توقفت الازالة الى ذلك لوجب من باب المقدمة .

الثالث : لا اشكال في حصول التطهير للارض بالماء الكثير والجاري و المطر والشمس ، وكذا بالقليل لو قلنا بطهارة الغسالة ، واما على القول بنجاستهما فالمحكي عن الشيخ في الخلاف الحكم بالطهارة حيث قال : اذا بال على موضع من الارض فتطهيره ان يصب الماء عليه حتى يكثره ويقهره ، فيزيل لونه وطعمه وريحه ، فاذا زال حكمها حكمنا بطهارة المحل وطهارة الوارد عليه ولا يحتاج الى نقل التراب ولا قطع المكان ، واستدل بذلك بان في التكليف بما زال على ذلك حرجا منقيا بقوله تعالى : ((ما جعل عليكم في الدين من حرج)) ، و بالرواية العامة المشهورة المتضمنة لامر النبي ((ص)) باهراق الذنوب من الماء .

على بول الاعرابي لما يال في المسجد و قوله لهم بعد ذلك : عملوا و يسروا و لا تعسروا .

اقول الاظهر عدم تطهيره بالقليل ، عملا بالاستصحاب و بعموم ادلة افعال القليل ، من غير ظهور معارض يعتد به ، و ليس للعامي المتقدم جابر يعتد به ، بل في التذكرة : و روى بعضهم ان النبي ((ص)) امر باخذ التراب الذي اصابه البول فيلقى فيصب على مكانه ماء .

نعم لو تنجس الاراضي المفروشة بالاحجار ونحوها من الاجسام الصلبة التي لا يعلم وصول النجاسة الى باطنها كارضى الحمامات ونحوها ، فيجوز تطهيرها بالماء القليل لعموم ما دل على مطهريه الماء ، و فحوى الاختيار المشار اليها في قبيل هذا المقام ، و يؤيده اطلاق الدال على حصول التطهير للجسد بغسله و المقام ايضا نحوه ، فيما ذكر ظهر جواز تطهير كل جسم صلب لا يعلم دخول النجاسة الى اعماقه بالقليل ، ولا تلتفت الى عموم الدال بنجاسة القليل بالملاقاة اذ هو معارض بالفحوى المشار اليها ، فالدال على طهوريته الماء سالم عن المعارض هذا مضافا الى ما ترى من السيرة من عدم اقتصارهم في تطهير ما قلناه الى الجارى والكثير ، وعليه فاطلاق ما حكاه في المدارك عن الجماعة بأن ما لا ينفصل الغسالة منه كالصابون و الزرق و الفواكه و الخبز و الحبوب و ما جرى هذا المجرى لا يطهر بالغسل في القليل بل يتوقف طهارته على غسله في الكثير ، مما لا يلتفت اليه بالنسبة الى بعضها كالفواكه و الحبوب ، لعدم العلم بدخول النجاسة الى الباطن .

نعم لو انتفع بالماء النجس بحيث يعلم دخول النجاسة الى الباطن فيتعين الغسل بالكثير ، بحيث يدخل الماء في الاعماق الداخل فيها النجاسة كما عن الاصحاب ، ولما كان العلم بدخول الماء فيما دخل فيه النجس متعذرا لسمع كونه نقيعا ، فليتجفف اولا بالشمس او النار ونحوهما حتى يذهب الماء النجس ، ثم يوضع في الكثير او الجارى بحيث يعلم دخول الماء فيما دخل فيه

النجس ، والاكتفاء حينئذ بالقليل مشكل ، للاستصحاب وعموم الدال على انفعاله والغسله غير خارج حتى يمكن التمسك بالفحوى المشار اليها فيما ذكر ظهر قاعدة ثان كليتان ، فيما لا يمكن عصره اعنى طهارة الاجسام الصلبة التى لم يعلم بدخول النجس فى اعماقها المكان غلظتها وصلابتها بالماء مطلقا ولو كان قليلا وطهاره ما علم بدخوله فى اعماقها بالجارى والكثير خاصة بحيث يعلم بدخول الماء الظاهر فيما دخل فيه النجس فيما ذكر ظهر حال الصابون^(١) والجبن والارز والمطبوخ والعجين واللحم ونحوها .

واما المروى فى الكافى فى باب المسكر يقطر منه فى الطعام عن زكريا بن آدم عن ابي الحسن ((ع)) : عن قطره خمرا ونبيذا ومسكرا قطرت فى قد ر فيها لحم كثير ومرق كثير ؟ فقال ((ع)) : يهراق المرق او يطعمه اهل الذمة او الكلاب ، واللحم فاغسله و كله .
وفى باب الدابة تموت فى الطعام عن السكونى عن الصادق ((ع)) عن على ((ع)) : عن قدر طبخت ، فاذا فى القدر فارة ؟ قال : يهراق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل .

فلقد قال بعض الاجلاء ان ظاهر الاصحاب من غير خلاف العمل بمضمونها ، لكن الاجود التفصيل المشار اليه ، وعن الذكى الظاهر ان طهارة الحنطة واللحم وشبهه مما طبخ بالماء النجس بالكثير اذا علم التخلل انتهى . وقد عرفت جودته . نعم يشكل الامر فى تطهير المايعات النجسة غير الماء ، فالأظهر عدم قبولها التطهير ما دامت باقية على حقيقتها كما عن الجماعة ، وحكم المصنف فى التذكرة بالتطهير اذا وضع فى الكثير بحيث يسرى الماء الى جميع اجزائه قبل اخراجه منه ، قال : فلو طرح الدهن فى ماء كثير وحركه حتى تخلل جميع الماء جميع اجزاء الدهن بأسرها طهر .

(١) فان علم بدخوله فى اعماقها فليطهر بالجارى والكثير وان لم يعلم كان كان الكل نقيعا ثم ورد نجاسة واخرجت فى الفور بحيث لم يعلم بدخول الماء النجس فى اعماقها التفاتا الى جواز كون السطح المحيط مانعا عن دخول هذا الماء النجس فيجوز التطهير بالماء مطلقا ولو قليلا بان يجرى الماء على كاهه مرة . (منه)

اقول لا ريب فى خروج المايع عن حقيقته بعد حصول العلم بسريرة الماء الى جميع اجزائه . واما الدهن وان كان لا يخرج بامتزاج الماء عن حقيقته ، لكن فرض حصول العلم بوصول الماء الى جميع اجزائه النجسة مما لا يكاد ان يتحقق ، فقول التذكرة و المنتهى و نهاية الاحكام بقبوله التطهير مع اصابة الماء الى اجزائه مجرد فرض .

تنبيه :

لو كان ما وقعت فيه النجاسة جامدا عرفا ، الفى ما يكتنفها من اطرافه وحل ما عداه ، اجماعا كما استظهره بعضهم . وعليه يدل جملة من الاخبار ومنها المروى فى الباب فى الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) : و اذا وقعت الفارة فى السمن فماتت فيه . فان كان جامدا قال فيها وما يليها وكل ما بقى . وان كان ذائبا فلا تأكله واستصح به والزيت مثل ذلك .

(١)
وفى الباب فى الصحيح عن معوية بن وهب عن الصادق (ع) : جرد مات فى سمن او زيت او غسل ؟ فقال (ع) : اما السمن والعسل فيؤخذ الجرد وما حوله . والزيت يستصح به .

ولو شك فى صدق السبعان و الانجماد عرفا ، فالاصل يقتضى الطهارة من غير ظهور معارض يعتقد به . فليفعل به كما يفعل فى الجامد .

الرابع : الثوب المصبوغ بالمتنجس يطهر بالكثير والجارى مع نفوذ الماء الى جميع الاجزاء المحكومة بالنجاسة واستهلاكها فى جنب الماء ، عملا بعموم الدال على المطهريه ، وكذا بالقليل اذا لم يكن فى الغسالة للصيغ أثر ، للاطلاق والعموم .

الخامس : المعادن المذابة اذا تنجست يطهر ظاهرها بعد الانجماد بالغسل . عملا بالاطلاق ، وعموم الدال على مطهريه الماء .

(١) موش صحرائى .

السادس : الاظهر عدم اعتبار ورود الماء على النجاسة بالقليل ، عملا بالاطلاق والعمومات المعتقدة بصحیحة محمد بن مسلم المتقدمة فسی المقام الاول ، خلافا للمحكى عن المرتضى والمصنف فى بعض كتبه والشهيد فى الدروس والبيان مستتيا فى الاخير الائناء ، ولا وجه لهم يعتد به ، اذ الملاقاء بالنجاسة حاصلة فى الحالين ، فلا يرفع بهذا الفرق الاشكال الناشى من عموم الدال على نجاسة القليل بالملاقاة وعموم الدال على الغسل بالقليل والتطهير به ، اذ اللازم من ذلك حصول الطهارة بالماء النجس ، فاذن لا وجه لتقييد الاطلاق ، فليقل بالعموم .

وليدفع الاشكال ، اما بالقول بطهارة الغسالة مطلقا واستثناءها من الدال على نجاسة القليل بالملاقاة ، او بتقييد الدال على انفعاله بالملاقاة بالانفصال عن المحل المغسول ، او القول بان النجاسة المانعة هى ما ثبت قبل التطهير لا ما كان ثابتا حاله ، ولا غروفيه فى الاحكام التعيدية ، واظهر الوجوه الاخير ، وكلها لا يستلزم التفصيل المتقدم كما هو واضح .

وعلى المختار فلو كان فى المركب ماء ظاهر وادخل الثوب النجس مثلا بنجاسة الغايط ، وازيل النجاسة بذلك الماء ، ثم اخرج الثوب ، نحكم بطهارة الثوب و نجاسة ماء المركب ، فوزانه وزان حجر الاستنجاء .

السابع : يكفى فى طهارة محل النجاسة زوال عينها وان بقى لسونها او ريحها ، لانهما عرضان لا يحملان النجاسة ، وعليه اجماع العلماء ، قاله فى التحرير لصحیحة ابن المغيرة المروية فى الكافى فى باب القول عند دخول الخلا ، و المعمم الاجماع المركب كما قيل ، ولجملة من الاخبار الدالة على صيغ الثوب المصاب بدم الحيض الذى لم يذهب اثره بالمشق^(١) ، منها خبر على بن ابي حمزة المروية فى الكافى فى باب الثوب يصيبه الدم ، وخبر عيسى المروى فى

(١) مشق بكسر ميم طين احمر يعنى كلى سرخ كنز .

التهذيب في باب تطهير الثياب ، فما عن المصنف في المنتهى ونهاية الاحكام
بوجوب ازالة اللون مع الامكان ، وعن الاخير وجوب ازالة الطعم ايضا بسهولة
ازالته ، مما لا يقوم في مقابلة الاجماع المحكي المعتضد بها مر .
ثم مقتضى الاطلاق نصا و فتوى عدم الفرق بين صورتي العسرفى الازالة و
عدمه ، قيل : وربما قيد بالاولى .

اقول وهو الاحوط . وان كان في تعيينه نظر .

الثامن : المعروف من مذهب الاصحاب من غير ظهور مخالف ، كفاية
صب الماء في بول الرضيع ، بل عن الخلاف عليه الاجماع ، وعليه يدل المروى
في الكافي في باب البول يصيب الثوب في الصحيح عن الحلبي : عن بول الصبي؟
قال : تصب عليه الماء ، فان كان قد اكل فاغسله غسلا ، والغلام والجارية في
ذلك شرع سواء .

وعن الفقه الرضوي : ان كان بول الغلام الرضيع فصب عليه الماء ، وان
كان قد اكل فاغسله ، والغلام والجارية سواء .

وعليه يدل ايضا خبر السكوني المتقدم في شرح قول المصنف : الفقاع اذا
هو حينئذ كالعام المخصص فيما بقي حجة .

واما خبر الحسين المتقدم في المقام الاول والمروى في التهذيب في باب
تطهير الثياب في الموثق عن سماعة قال : سألت عن بول الصبي يصيب الثوب؟
فقال : اغسله ، قلت : فان لم اجد مكانه ؟ قال : اغسل الثوب كله ، فجمعوا على
ما فصله الاخبار المتقدمة ومقتضى الاولين مساواة الصبية للصبي في ذلك كما
عن الصدوقين ، خلافا للاكثر فخصوا الحكم بالذكر وهو الاظهر ، للنبوي في
التحرير بول الغلام ينضح و بول الجارية يغسل .

وقه عن ابي داود باسناد عن ليانة بنت الحارث قالت : كان الحسن
بن علي في حجر رسول الله ((ص)) فبال عليه فقلت : اعطني ازارك لاغسله ، فقال :
انما يغسل بول الانثى ، ويعضد هما خبر السكوني المشار اليه ، وضعف دلالة

كاستناد الكل غير ضاير بعد الخبر بالشبهة ، وعليه فلا ينبغي الالتفات الى
ظاهر الاولين اذ تجد في اعراض المشهور عنه ما تجد مع احتمال رجوع الحكم
بالسوية فيهما كعبارة الصدوقين الى صورة لزوم الغسل .

(ثم الصب) يشتمل ما يتفصل معه الماء وغيره والمستوعب وغيره فيشمل
الرش ، لكن عن الاصحاب اعتبار الاستيعاب ولا بأس به لذلك ، وعن الاصحاب
ايضا عدم اعتبار الانفصال ، وقد عرفت انه مقتضى اللفظ ايضا ، سيما بعد الالتفات
الى مقابلة الغسل ، فاحتمال وجوب الانفصال بناء على نجاسة الخسالة بعد
الالتفات الى ان غاية ما يستفاد من المقابلة عدم لزوم العصر ، وهو اعم من عدم
لزوم الانفصال ، مما لا يعتنى به في الاحكام التعبدية .

والحاصل ان ظاهر الاخبار كون مجرد الصب كافيا في التطهير فليست
عما سكت الله عنه ، ثم المستفاد من صحيحة الحلبي بحكم التبادر ، كون الحكم
معلقا على بول الصبي الذي لم ياكل اكلًا مستقدا الى شبهته وارادته ، وفاقا
للجماعة ، فما في الرياض من تفسيره بالرضيع الذي لم يغتذ بغير اللبن كثيرا
بحيث يزيد على اللبن او يساويه ولم يتجاوز الحولين ، وعن الحلبي بالرضيع
الذي لم يبلغ سنين ، غير واضح المأخذ .

(وتكتفى المربية للصبي بغسل ثوبها الواحد في اليوم مرة) على المشهور ،
بل نفى بعض الاجلاء عنه الخلاف ، عملا بالمعروف في التهذيب في باب تطهير
الثياب عن ابي حفص عن الصادق (ع) : « عن امرأة ليس لها الا القميص ، ولها
مولود فيمبول عليها ، كيف تصنع ؟ » قال : تغسل القميص في اليوم مرة ، وضعف
السند منجبر بما مر .

فمبيل بعض متأخري المتأخرين الى وجوب الازالة الا ان يستلزم الحرج مما
لا يلتفت اليه .

وفي الحاق الصبية بالصبي قولان ، الاظهر عدم اقتضائها بخالف الاصل
على القدر المتيقن ، وشمول المولود لها اما محل شك او ظاهر العدم .

وهل يلحق الغايط بالبول كما يقتضيه اطلاق بعض العبائر ؟ ام لا كما اختاره الجماعة ؟ وجهان والاخير اقرب . اقتصارا على القدر المتيقن ، ومقتضاه عدم الحاق العري بالمريية خلافا للبعض . ولا وجه له يعتد به . والمولود المتعدد بالواحد . فخلافا للشهيديين غير مسموع . والبدن بالثوب فما عن بعض من اللاحاق مما لا وجه له يعتد به . ثم المتبادر من النص الثوب الواحد فلا تلحق ذات الثوبين فصاعدا . فالحاق الرياض وغيره المتعدد بالواحد مع الاحتياج لبرد و نحوه مما لا وجه له يعتد به في الاحكام التعبدية ، والعلة المستنبطة ليست بحجة .

ولو امكن لذات الثوب الواحد تحصيل غيره بشراء واستيجار واستعارة ، ففي وجوب ذلك عليها وجهان ولعل الاقرب العدم . للاطلاق . ومقتضى النص والفتوى تعين الغسل هنا فلا يكتفى بالصب هنا ولو كان المولود صبيا لم ياكل . لجواز ان يكون عدم تكرار الصب منشأ لذلك ، ثم المحكى عن كثير من الاصحاب ان المراد باليوم في الخبر ما يشمل الليل ايضا ما لاطلاقه لغة على ما يشمل الليل ، اولالحاق الليل به والحكم موضع توقف ، وان كان ما ذكره لا يخلو عن رجحان ما ، سيما بعد الالتفات الى ما يفهم من الخبر بحكم التبادر ، فانهم .

ثم المحكى عن الجماعة بان الافضل ان تجعل غسل الثوب آخر النهار لتوقع الصلوات الاربع على طهارة ، ولا بأس به لكن الاظهر عدم وجوب ذلك ، للاطلاق فاشكال البعض^(١) مما لا وجه له .

وهل يجب ايقاع الصلوة عقيب غسل الثوب والتمكن من لبسه متى اقتضت العادة بنجاسته بالتأخير ام لا ؟ وجهان والاخير اقرب للاطلاق .
(واذا علم موضع النجاسة غسل وان اشتبه غسل جميع ما يحصل فيه

(١) وهو التذكرة . (منه)

الاشتباه) اذا اشتبه موضع النجاسة في ثوب واحد وجب غسل كل موضع يحتمل فيه ذلك عند علمائنا كما في التحرير ، و زاد في التذكرة كما عن المنتهى كلمة اجمع ، والنصوص بذلك مستفيضة ، منها صحيحة زرارة المروية في زيادات باب تطهير الثياب وفيه : قلت : فاني قد علمت انه قد اصابه ، ولم اد رايين هو فاعسله ؟ قال : تغسل من ثوبك الناحية التي ترى انه قد اصابها حتى تكون على يقين من طهارتك .

وفي ثياب معددة او غيرها وكانت غير محصورة ، فلا اثر للنجاسة ، وكل واحد من الاجزاء باق على الطهارة بلا خلاف بين الاصحاب كما استظهره البعض ، وقال آخر لا نعرف فيه خلافا ، و اخر عليه اجماع الاصحاب .
وان كانت محصورة فعن ظاهر جماعة انه لا خلاف في وجوب اجتناب ما حصل فيه الاشتباه ، وعليه فهل يكون بمنزلة النجس في جميع الاحكام ؟ حتى لو لاقاه جسم ظاهر تعدى حكمه اليه كما عن ظاهر المنتهى فان كلامه وان كان معروضا في مسألة الانايب ، لكن الظاهر عدم التفرقة ، او يكون بالنسبة الى ما يشترط فيه الطهارة : فاذا كان ماء او ترابا لم تجز الطهارة به ، ولو كان ثوبا لم يجز الصلوة فيه كما عن الجماعة .

وجهاان والاخير اقرب ، اقتصارا فيما خالف الاصل على القدر المتيقن .
و حيث لا يظهر في المعرف واللغة معنى منخصص للفظ المحصور وغير المحصور ولم يرد نص ايضا في ذلك ولم يظهر من الاصحاب ايضا ما يصح الرجوع اليه في المراد منهما ، فلذلك حصل الاشكال فجعل المرجع العرف كما عن الجماعة ، ومثلا للمحصور بالبيت والبيتين ، ولغير المحصور بالصخر ، غير مفسر من الجوع لما عرفت من عدم انضباطه ، واما ما عن بعضهم بانه يمكن جعل المرجع في صدق الحصر وعدمه ، الى حصول الحرج والضرر بالاجتناب وعدمه ففيه مناقشة واضحة ، وربما يفسر غير المحصور^(١) بما يعسر عده وحصره وفيه ايضا
(١) وعن بعضهم التمثيل للمحصور بالبيتين والثلاث . (منه)

نوع تأمل .

تنبيه :

صرح الجماعة من غير خلاف يعرف ، بأنه اذا اصاب الثوب نجاسة فغسل نصفه وبقى نصفه فان المنسول يكون طاهرا ولا يتعدى نجاسة النصف الاخر اليه ومنهم الشيخ حاكيا عن بعض العامة القول بعدم الطهارة لانه مجاور لأجزاء نجسة فينجس ، قال الشيخ : هذا باطل لان ما يجاوره اجزاء جافة لا يتعدى نجاستها اليه ، ولو تعددت لكان يجب ان يكون اذا نجس جسم ان ينجس العالم كله ، لان الاجسام كلها متجاورة ، ثم قال : و روى عن النبي ((ص)) و عن ائمتنا ((ع)) : اذا وقع الفارة في سمن جامد وفي زيت القى ما حوله واستعمل الباقي ، ولو كانت النجاسة تسرى لوجب ان ينجس الجميع وهذا خلاف النص ولا يخفى جودة ما قاله .

(ولونجس احد الثوبين واشتبه غسلا) وحكم هذا وان علم سابقا ، لكنه ذكره تمهيدا لقوله (و مع التعذر ي صلى) الصلوة (الواحد فيهما مرتين) على المشهور المنصور ، تحصيلا لليقين بوقوعها في ثوب طاهر ، وللمروى في النهاية في باب ما صلى فيه في الصحيح عن صفوان انه كتب الى ابي الحسن ((ع)) : عن رجل كان معه ثوبان فاصاب احدهما ببول ولم يدرا بهما هو ، وحضرت الصلوة وخاف فوثها وليس عنده (١) ماء كيف يصنع ؟ قال : صلى فيهما جميعا ، قال قال يعني على الانفراد ، خلافا للمحكي عن ابي ادريس و سعيد فيطرد هما ويصلى عريانا ، ولا وجه لهما يعتد به ، وعن الميسوط انه جعل هذا القول المزيف رواية ، وأنت خير بان المرسل لا يقوم في مقابلة المسند المشار اليه من وجوه عديدة .

ولو كان له ثياب نجسة وظاهرة وحصل الاشتباه ، صلى الفرض بعدد النجسة وزاد صلوة واحدة في ثوب آخر منها ، تحصيلا للعلم بوقوع الصلوة في

(١) معه خل .

ثوب طاهر ، ولو ضاق الوقت عن الصلوة في الجميع صلى فيما يحتمله الوقت و ان كانت واحدة ، وقيل ^(١) يصلى عاريا لتعذر العلم بالصلوة في الطاهريين وفيه نظر وله الخيرة والتعيين الا ان يظن طهارة احدها فيتعين كذا قيل ، وهو الاحوط ، وان كان اثبات تعين ما ظن بطهارته مشكلا فتأمل .

(وكل ما لاقى النجاسة برطوبة نجس) بلا خلاف اطلع عليه ، وعليه يدل الاخبار ، واما المتنجس فيظهر حكمه ، والرطوبة المؤثرة ما يتعدى شي منها الا الملاقى كما عن الجماعة ، واما القليلة البالغة الى حد لا تتعدى ، ففى حكم البيوسة .

(ولا ينجس لو كانا يابسين) بلا خلاف اجده ، الا فى الميتة فيبين قائل بالتأثير مطلقا ، كما عن صريح المصنف فى نهاية الاحكام ، و ظاهره فى مواضع آخر من كتبه ، وعن بعض عبارات المحقق ان فيه اشعارا به ، وبعدم التأثير بدون الرطوبة مطلقا كما عن المحقق الشيخ على ، وبالتفصيل بموافقة الاول فى الادمى والثانى فى غيره كما عن جماعة ، وبموافقة الاول فى الادمى مطلقا برطوبة او ببيوسة ، والثانى فى ايجاب غسل ما يلا فيه ميتة غير الادمى لاقى نجاسته كما عن ظاهر المنتهى والظاهر عندى القول الثانى كما مر فى نجاسة الميتة فى قول المصنف الا من نجس العين اليه الاشارة .

نعم بقى الكلام فى نجاسة الملاقى للمتنجس برطوبة ، ولم يظهر فى ذلك خلاف ، الا فى مواضع ثلثة .

الاول : ما عن المنتهى فى نجاسة ميت الادمى من انه لو مسه يابس ولاقى بيدنه بعد ملاقاته للميت رطبا لم يؤثر فى تنجيسه ، لعدم دليل التنجيس وثبوت الاصل الدال على الطهارة ، أقول : وحيث رجحنا ما رجحناه سابقا فلا نحتاج الى التكلم فى ذلك ، اذ لا ينجس على المختار ما لاقى الميت يابسا .

(١) وهو الشرايع . (منه)

الثاني : ما عن الحلبي يانه اذا لاقى شيء من جسد الميت مايعا حكم بنجاسته ، ولو لاقى ذلك المايح مايعا آخر لم ينجس الثاني ، ورد التحريير بانهم اجمعوا على نجاسة المايح اذا وقعت فيه نجاسة ، و أراد من النجاسة ما هو أعم من المتنجس حتى يتم له التقريب ، والاجماع المحكي حجة .

الثالث : ما تفرد به المحدث القاساني بان حد المتنجس بعد ازالة عين النجس عنه بالت مسح ونحوه لا يتعدى نجاسته الى ما يلاقيه برطوبة ، وفيه ما عرفت في بحث التخلي في شرح قول المصنف : وغسل موضع البول بالماء خاصة .

(ولو صلى مع نجاسة ثوبه او بدنه عامدا اعاد في الوقت وخارجه) اجماعا كما عن الجماعة ، والنصوص بذلك مستفيضة ، ومنها خبرا اسمعيل ومحمد بن مسلم السابقان في بيان العفو عن دون الدرهم البغلي من الدم .

ومنها المروى في التهذيب في باب تطهير الثياب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق (ع) : ان رأيت المنى قبل او بعد ما تدخل في الصلوة فعليك اعادة الصلوة ، وان انت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا اعادة عليك ، وكذلك البول .

وفي الكافي في باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق (ع) : عن رجل اصاب ثوبه جنابة او دم ؟ قال : ان كان دم علم انه اصاب ثوبه جنابة قبل ان يصلي ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه ان يعيد ما صلى ، وان لم يعلم فليس عليه اعادة ، وان كان يرى (١) انه اصابه شيء فنظر فلم ير شيئا اجزاء ان ينضحه بالماء .

الى غير ذلك من الأخبار .

وعن الجماعة ان الجاهل بالحكم كالعمامد ، وهو الذي يقتضيه اطلاق الأخبار ، واطلاق كلام الأصحاب ، الا ان فيه تفصيلا يظهر وجهه في أوائل

(١) اي يظن .

كتاب الصلوة فى الاوقات فانتظر اليته .

(والناسى يعيد فى الوقت خاصة) وفاقا للشيخ فى الاستبصار ، جمعابين الاخبار الآمرة بالاعادة ، ومنها الأخبار المتقدمة فى قبيل العتق وصحيحة ابن أبى يعفور المتقدمة فى بيان العفو عن دون الدرهم من الدم كخبر جميل ، ومنها مكانة ابن مسكان المروية فى الباب المتقدم عن الصادق (ع) : عن الرجل يبول فيصيب فخذه قدر نكتة من بول فيصلى و يذكر بعد ذلك انه لم يغسلها ، قال : يغسلها ويعيد صلوته .

فى التهذيب فى باب تطهير الثياب عن ابى بصير عن الصادق (ع) : ان اصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه وهو لا يعلم فلا اعادة عليه ، وان هو علم قبل ان يصلى فنسى وصلّى فيه فعليه الاعادة .

وفى الباب فى الموتى عن سماعة عن الصادق (ع) : عن الرجل يرى ثوبه الدم فينسى ان يغسله حتى يصلّى ، قال : يعيد صلوته كي يهتم بالشئ اذا كان فى ثوبه عقوبة لنسيانه . قلت : فكيف يصنع من لم يعلم ، أيعيد حين يرفعه ؟ قال : لا ولا يستأنف .

وفى الباب فى الزيادات فى الصحيح عن زرارة قال قلت : اصاب ثوبى دم رعاف او غيره او شئ من منى فعلت اثره الى ان اصيب له الماء ، فأصببت وحضرت الصلوة ونسيت ان بثوبى شيئا ، وصليت ثم انى ذكرت بعد ذلك ، قال : تعيد الصلوة وتغسله . قلت : فانى لم أكن رأيت موضعه وعلمت انه قد أصابه ، وطلبته فلم اقدر عليه فلما صليت وجدته ، قال : تغسله وتعيد ، قلت : فانى ظننت انه قد أصابه ولم اتيقن ذلك ، فنظرت فلم أرى شيئا ، ثم صليت ورأيت فيه ، قال : تغسله ولا تعيد الصلوة ، قلت : لم ذلك ؟ قال : لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت ، فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك أبدا الى ان قال قلت : فهل على ان شككت فى انه أصابه شئ ان انظر فيه ؟ قال : لا ولكنك انما تريد ان يذهب الشك الذى وقع فى نفسك ، الخير .

و بين المروى في المكان المذكور في الصحيح عن العلا عن الصادق (ع) :
عن الرجل يصيب ثوبه شيء ينجسه فينسى ان يغسله فيصلى فيه ، ثم يذكر انه
لم يكن غسله ، أيعيد الصلاة ؟ قال : لا يعيد قد مضت الصلوة وكتبت له ، وفيه
ان الجمع بذلك فرع شاهد ، وليس هنا الا صحيحة ابن مهزيار المروية في آخر
الباب المتقدم ، وهي لاجماله وعدم وضوح دلالة ما لا يصح الاستناد اليه
أصلا .

هذا مضافا الى خبر محمد بن مسلم المتقدم في بيان العفو عن دون
الدرهم من الدم المتضمن لقوله : وصليت فيه صلوّة كثيرة ، الى آخره .

والى المروى عن قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن أخيه موسى (ع) قال :
سألت عن رجل احتجم فأصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى اذا كان من الغد ، كيف
يصنع ؟ قال : اذا كان رآه ولم يغسله فليقض جميع ما فاتته على قدر ما كان يصلّى
ولا ينقص منه شيء ، وان كان رآه وقد صلى فليعتد بتلك الصلوة .

و دلالتهما على لزوم القضاء ما لا سبيل الى انكاره ، فاذا نال التفتات الى
خبر العلا اصلا في ذلك ، نعم هو دال على عدم الاعادة مطلقا كما عن الشيخ
في بعض اقواله ، ويظهر من التحرير نوع ميل اليه ، وفيه انه لشذوذه كما حكم
به الشيخ لا يقوم في مقابلة الاخبار الكثيرة المتقدم اليها الاشارة المعمولة للقدمات
مطلقا وعند اكثر المتأخرين اما مطلقا او في الجملة ، ^(١) فاذا نال الصير الى
الاعادة وقتا و خارجا هو المتعين وفاقا لاكثر القدماء ، و جماعة من المتأخرين و
منهم المصنف في بعض كتبه والمحقق الثاني ، بل عن الحلبي وابن زهرة و شرح
الجليل للقاضي عليه الاجماع .

(والجاهل لا يعيد مطلقا) لافي الوقت ولا في خارجه على المشهور
المنصور ، للاخبار المستفيضة منها خبرا اسمعيل المتقدم في العفو عن دون

(١) اي في الوقت لافي خارجه . (منه)

الدرهم من الدم ، وخبرنا محمد بن مسلم وعبد الله السابقان في الصلوة في النجاسة عامدا ، وخبرنا زارة وعلى السابقان في قبيل المتن .
ومنها المروى في الكافي في كتاب الصلوة في باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير ظاهر في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يصلي وفي ثوبه عذرة من انسان او سنور او كلب ، أيعيد صلوته ؟ فقال : ان كان لم يعلم فلا يعيد .

وفي الباب في الصحيح عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : في رجل صلى في ثوب فيه جنابة ركعتين ثم علم به ، فقال عليه ان يعيد الصلوة . وعن رجل صلى وفي ثوبه جنابة او دم حتى فرغ عن صلوته ثم علم ، قال : قد مضت صلوته ولا شيء عليه .

وفي الباب في الصحيح عن ابيه عن عبد الرحمن عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يصلي وفي ثوبه عذرة من انسان او سنور او كلب ، أيعيد صلوته ؟ فقال : ان كان لم يعلم فلا يعيد .

و يعضدها خبرا العيص وابن مسكان المرويان في الباب ، خلافا للمحكي عن المبسوط فأوجب الاعادة في الوقت خاصة ، عملا بالمروى في التهذيب في زيادات باب ما يجوز الصلوة فيه في الصحيح عن وهب بن عبد ربه عن الصادق عليه السلام : عن الجنابة تصيب الثوب ولا يعلم بها صاحبه فيصل في فيه ، ثم يعلم بعد ذلك ، قال : يعيد اذا لم يكن علم .

وبالمروى في الاستبصار في باب الرجل يصلي في ثوبه فيه نجاسة عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : عن رجل صلى وفي ثوبه بول او جنابة ، فقال : علم به او لم يعلم فعليه الاعادة اعادة الصلوة اذا علم .

وهما مع قصور سند الثاني ، واحتمال سقوط كلمة لا في يعيد ، التفاتا الى الشرطية ، مما لا يعارضان الاخبار المتقدمة من وجوه عديدة ، مع شمولهما للقضاء اذا علم بها بعد خروج الوقت ، وهو منفي بالاجماع كما عن الغنية و

السرائر والمهذب و ظاهر الذكرى ، واما ما يظهر من ظاهر المحكى عن الخلاف من وجود قول بوجوب القضاء حينئذ ايضا ، فلا التفات عليه اصلا ، وحملهما على مذهب المبسوط يقتضى شاهد الم يوجد ، فليحتمل على الاستحباب انشاء الله .
و للمحكى عن الصدوق والشيخين والذكرى فخصوا الحكم بالجهل الساذج او الظن مع الاجتهاد ، و اوجبوا فيما عداهما الاعادة ، عملا بمفهوم خبر محمد بن مسلم المتقدم فى الصلوة فى النجاسة عمدا . وبالمروى فى الكافى فى باب الرجل يصلى فى الثوب وهو غير طاهر عن منصور القيسى عن الصادق ((ع)) : رجل اصابته بصابة بالليل فاغتسل ، فلما اصبح نظر فاذا فى ثوبه جنابة ؟ فقال : الحمد لله الذى لم يدع شيئا الا وله حد ، ان كان حين قام نظر فلم ير شيئا فلا اعادة عليه وان كان حين قام لم ينظر فعليه الاعادة .

وهما مع تصور سند الثانى ، مما لا يقومان فى مقابلة ما مر من وجوه عديدة وسيمى بعد الالتفات الى اعتضاده بما تقدم فى ذيل خبر زرارة المتقدم فى الناسى للنجاسة ، وبما دل على النهى عن السؤال عما يشتري من اسواق المسلمين ، نعم هذا القول احوط واحوط منه قول المبسوط ، واحوط من الجميع الاعادة مطلقا ولو فى خارج الوقت .

(ولو علم) بالنجاسة فى الاثناء (استبدل) بثوب آخر او ازالها (ولو تعذر الا بالمبطل) كالفعل الكثير او الاستدبار (ابطل) بلا خلاف ظاهر اجده ان احتمل حدوشها فيه ، وما قاله الشيخ فى أحد قوليه فى الصلوة فى النجاسة جهلا حتى فرغ من الاعادة فى الوقت الخاصة ، غير دال على قوله بذلك فى الاثناء ايضا كما توهمه التحرير ، عملا باصالة الصحة ، وبخير محمد بن مسلم المتقدم فى العفو عن مقدار الدرهم من الدم ، وبالمروى فى التهذيب فى باب تطهير الثياب فى الزهادات فى الصحيح عن زرارة قال قلت : اصاب ثوبى دم رعا ف او غيره او شئ من منى ، وساق الخبر الى ان قال قلت : ان رأيت فى ثوبى وأنا فى الصلوة ، قال : تنقض الصلوة وتعيد اذا شككت فى موضع منه ثم رأيت ، وان لم

تشك ثم رأيت رطباً ثم قطعت الصلوة وغسلته ثم بنيت على الصلوة ، لأنك لا تدري
لعله شيء أوقع عليك ، فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشك .

وفي الاستبصار في كتاب الصلوة في باب الرغاف في الصحيح عن محمد بن
مسلم عن الباقر (ع) : عن الرجل يأخذ الرغاف أو القى في الصلوة ، كيف يصنع
قال : ينفلت فيغسل انقه ويعود في الصلوة ، وإن تكلم فليعد الصلوة .

وفي الباب في الصحيح عن اسمعيل بن عبد الخالق قال : سألت عن
الرجل يكون في جماعة من القوم يصلي المكتوبة فيعرض له رغاف ، كيف يصنع ؟
قال : يخرج فإن وجد ماء قيل إن يتكلم فليغسل الرغاف ، ثم ليعد فليبين على
صلوته .

وفي الكافي في باب ما يقطع الصلوة في الصحيح عن الحلبي عن الصادق
عليه السلام : عن الرجل يصيبه الرغاف وهو في الصلوة ، قال : إن قدر على ماء
يمينا أو شمالا بين يديه وهو مستقبل القبلة فليغسله عنه ثم يصلي ما بقي من صلوته
وإن لم يدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو يتكلم فقد قطع صلوته .
وتقييد هذه الأخبار بما إذا لم يستلزم ذلك سائر المبطلات مما لا شبهة
فيه أصلاً .

وأما إذا علم بالقرائن سبق النجاسة على الدخول في الصلوة ، فهل هو
كالسابق كما عن المشهور ؟ أم يجب الإعادة مطلقاً أمكنه إزالتها أم لا كما اختاره
بعض مشائخنا حاكياً عن الجماعة أيضاً ؟ وجهان يتشأن من خبر محمد بن مسلم
المشار إليه أولاً ، وفحوى النصوص المتقدمة في عدم إعادة الجاهل المبرئ
بالمروى في الشهيد في باب تطهير الثياب في الزيادات عن داود بن سرحان
عن الصادق (ع) : عن الرجل يصلي فأبصر في ثوبه دماً ، قال : يتم .

وعن مستطرفات السرائر من كتاب المشيخة للحسن بن علي بن محبوب
عن ابن سنان عن الصادق (ع) قال : رأيت في ثوبك دماً وأنت تصلي ولم تكن
رأيت قبل ذلك فأتم صلوتك فإذا انصرفت فاغسله ، قال : وإن كنت رأيت قبل أن

تصلى فلم تغسله ثم رأيته بعد وانت في صلوتك فانصرف و افسله فاعد صلوتك .
ومن خير زرة المتقدم ههنا ، وخبر ابي بصير المتقدم في الجاهل وخبر
محمد بن مسلم المتقدم في العائد ، والاخير اقرب .

والفحوى المشار اليها ممنوعة ، كما يظهر من خبر ابي بصير المشار اليه ،
وخبر محمد بن مسلم الذي سقناه للاول ، محمول بحكم خبر زرة المشار اليه
صورة عدم العلم بسبق النجاسة ، و ظاهر خبر ابي بصير الذي سقناه للاول
مخالف للاجماع على الظاهر ، فليحمل اما على ما دون درهم ، او على ما حملنا
عليه خبر محمد بن مسلم ، او على ضيق الوقت عن الازالة والاستيناف ، وبالأخير
يحمل خبر ابن سنان الذي تقدم للاول اذا المنصور الذي افتى به الجماعة
الاستمرار في الصلوة حينئذ ، عملا بالادلة القطعية الدالة على وجوب الصلوة في
اوقاتها المعينة ، واشتراطها بازالة النجاسة حتى في هذه الصورة ممنوع ، و
اطلاق الدالة على ازالة النجاسة والاعادة مع عدمها منصرف بحكم التبادر و
الاستقراء المفهم بالعفو عن كثير من الواجبات الركنية وغيرها لأجل تحصيل
العبادة في وقتها ، الى غير المفروض ، وعليه فيجب الاستمرار حينئذ مطلقا من
غير لزوم اعادة ، اذا امتثال الامر يقتضى الاجزاء .

و مقتضى خبر ابن سنان هذا لزوم الاعادة في صورة النسيان ، ويقتضيه ايضا
عموم التعليل المتقدم في الناس في موثقة سماعة ، وما رواه الشهيد في باب
آداب الاحداث في الصحيح عن علي بن جعفر عن الكاظم (ع) : عن رجل ذكر
وهو في صلوته انه لم يستنج من الخلا ، قال : ينصرف ويستنجى من الخلا ويعيد
الصلوة ، الخبر .

هذا مضافا الى دلالة الأخبار الدالة على الاعادة مع العلم بسبق النجاسة
على المفروض ، اما بالعموم او الفحوى .
واما لو رأى نجاسة وشك هل كانت عليه في الصلوة ام لا ؟ فالصلوة ماضية
ولا نعرف فيه خلافا كما عن المنتهى ، عملا بإصالة الصحة وتأخر الحادث .

(ولو نجس الثوب وليس له غيره) ولم يتمكن من تطهيره (صلى عريانا) جوازا بالاجماع كما في الروضة وعن المنتهى ، وجوبا عينيا على المشهور المنصور بل عن الخلاف عليه الاجماع وهو الحجة ، مضافا الى المروى في الكافي في باب الصلوة في ثوب واحد في الموثق عن سماعة قال : سألته عن رجل يكون في فلاة من الارض ليس عليه الا ثوب واحد واجنب فيه وليس عنده ماء ، كيف يصنع ؟ قال : يتيمم ويصلى عريانا قاعدا يومى ايماء .

وفي التهذيب في باب ما يجوز الصلوة فيه عن محمد بن علي الحلبي عن الصادق (ع) : في رجل اصابته جنابة وهو في الفلاة وليس عليه الا ثوب واحد فأصاب ثوبه من منى ، قال : يتيمم ويطرح ثوبه ويجلس مجتمعا ويصلى ويومى ايماء . خلافا للجماعة فيتخير بين المختار وبين الصلوة فيه ، جمعا بين الخبرين وبين المروى في النهاية في باب ما يصلى فيه في الصحيح عن محمد بن علي الحلبي عن الصادق (ع) : عن الرجل يكون له الثوب الواحد فيه بول لا يقدر على غسله ، قال : يصلى فيه .

وفي الباب في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق (ع) عن الرجل يجنب في ثوب وليس معه غيره ولا يقدر على غسله ، قال : يصلى فيه ثم قال : وفي خبر آخر ، قال : يصلى فيه فاذا وجد الماء غسله واعاد الصلوة .

وفي الباب في الصحيح عن علي بن جعفر عن الكاظم (ع) : عن رجل عريان وحضرت الصلوة فأصاب ثوبا نصفه دم او كله دم ، يصلى فيه او يصلى عريانا قال : ان وجد ماء غسله ، وان لم يجد ماء صلى فيه ولم يصل عريانا .

وفي كتاب الطهارة في باب ما ينجس الثوب في الصحيح عن محمد الحلبي عن الصادق (ع) : عن رجل اجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره ، فقال : يصلى فيه فاذا وجد الماء غسله ، قال وفي خبر آخر : واعاد الصلوة .

ولولا الشهرة والاجماع المحكي ، لكان هذا القول قويا لكن معهما لا يجترئ النفس في اقامتها في مقابلة الخبرين السابقين ، سيما بعد الالتفات الى جواز

حملها على الضرورة كما عن شيخ الطائفة ، خصوصا بعد الالتفات الى المروى فى التهذيب فى باب ما يجوز الصلوة فيه عن محمد الحلبي عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يجنب فى الثوب او يصيبه بول وليس معه ثوب غيره ، قال : يصلى فيه اذا اضطر اليه .

وعليه فلا وجه للحكم بافضلية الصلوة فيه من الصلوة عريانا كما قاله الجماعة تبعاً للمحكي عن الاسكافى من المتقدمين ، واما ما عن نادر من المتأخرين من وجوب العمل بهذه الصحاح ، فيرده الاجماع المحكية السابقة كالخبرين السابقين .

(فان تعذر للبرد وغيره صلى فيه) قولاً واحداً ، عملاً بالصحاح المتقدمة ، وبخبر الحلبي الأخير ، مع ان الضرورات تبيح المحذورات .

و مقتضى الصحاح بعد الالتفات الى ورودها مقام الحاجة انه (لا يعيد) حينئذ وفاقاً للاكثر ، خلافاً للمحكي عن النهاية وجماعه فاجبوا الاعادة ، التفاتاً الى المروى فى الباب فى الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : عن رجل ليس معه الا ثوب ولا تحل الصلوة فيه ، وليس يجد ماءً يغسله ، كيف يصنع ؟ قال : يتيمم و يصلى فاذا اصاب ماءً غسله و أعاد الصلوة ، وهو الأحوط وان كان فى تعيينه (١) نظر .

تنبيه :

حكى عن بعض المتأخرين ان لكل من البدن والثوب بالنظر (٢) الى تعذر الازالة حكماً برأسه ، فاذا تعددت النجاسة فيهما واختص التعذر بأحد هما وجبت الازالة عن الآخر ، أقول وهو الأحوط بل وأظهر ، ولو كانت النجاسة دماً وامكن التقليل بحيث تنقص عن قدر الدرهم وجب ، للتمكن من الشرط ولا يجب تخفيف النجاسة عند تعذر ازالتهما عملاً بالاطلاق .

(١) من وجوه .

(٢) النظر تضمن الخبر للتيمم فراجع الى بحث التيمم . (منه)

(و تطهر الشمس ما تجفقه من البول وشبهه) من النجاسات التي لا جرم لها ، بان تكون مائية او يكون لها جرم . لكن ازيل بغير المطهر وبقي لها رطوبة . وليس تطهيرها مطلقا بل الكائنة (في الأرض والبقار والحصر) وما لا ينقل عادة (كالأبنية والنبات) وفاقا للمحكي عن المشهور . خلافا للمحكي عن المنتهى فخص بالبول على النهج المتقدم . وعن موضع من المبسوط ايضا التخصيص بالبول . وللمحكي عن الخلاف فيختص الحكم بالأرض والبقار والحصر واختاره مختصرا النافع والمقنعة والنهاية كما عن الديلمى فيختص بالبول مع الاختصاص بالأرض والحصر والبقار . ولما حكاه في التحرير عن الراوندى وصاحب الوسيلة فلا يطهر بذلك الثلاثة المذكورة لكن يجوز الصلوة عليها . واستجوده ^(١) لكن يظهر منه الرجوع عما استجوده أولا . وتبعه بعض متأخري المتأخرين .

وكيف كان فالأصل في الطهارة بعد الاجماع المحكى عن الخلاف و الحلّى . ما رواه التهذيب في باب تطهير الثياب عن ابى بكر عن الباقر (ع) قال يا أبا بكر ما اشرقت عليه الشمس فقد طهر .

وعن الفقه الرضوى : ما وقعت عليه الشمس من الأماكن التي اصابها شيء من النجاسات مثل البول وغيره طهرتها . واما الثياب فانها لا تطهر الا بالغسل .

وفي النهاية في باب المواضع التي تجوز فيها الصلوة في الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) : عن البول يكون على السطح او في المكان الذي يصلّى فيه ؟ فقال : اذا جففته الشمس فصلّ عليه فهو طاهر .

وحمل الطهارة في هذه الأخبار على المعنى اللغوى دون المتشعبة من وجوه . وسند الاولين منجبر بالشبهة وغيرها . وشول ظاهر الاول لطهارة المنقولات غير ضاير . اذا العام المخصص فيما بقي حجة . ومقتضى اطلاق الأخير

(١) اي صاحب التحرير . (منه)

طهارة نحو النباتات الكائنة على وجه الأرض أيضا . وعليه فهو أيضا كالرضوى من الأدلة الدالة على طهارة مطلق ما لا ينقل مع الحصر والبقا ، اذ الظاهر عدم القائل بالفرق . والاختصاص بالبول غير ضاير بعد تعميم الاولين . واما الاستدلال للمشهور بالمروى في التهذيب في زيادات باب ما يجوز الصلوة فيه في الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : عن الموضع القدر يكون في البيت او غيره فلا تصيبه الشمس ولكنه قد يبس الموضع القدر ، قال : لا تصلى عليه ، واعلم موضعه حتى تغسله ، وعن الشمس هل تطهر الأرض ؟ قال : اذا كان الموضع قد را من بول او غير ذلك فاصابته الشمس ثم يبس الموضع ، فالصلوة على الموضع جائزة ، وان اصابته الشمس ولم يبس الموضع القدر وكان رطبا فلا يجوز الصلوة عليه حتى يبس ، وان كان رجلك رطبه او جبهتك رطبه او غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القدر ، فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس فانه لا يجوز ذلك .

وروى الخبر التهذيب ايضا في باب تطهير الثياب ، لكن ذيل الخبر هكذا : فلا تصل على ذلك الموضع وان كان غير الشمس اصابه حتى يبس فانه لا يجوز ذلك فله وجه على كل من النسختين كما يظهر من التدبر في السياق بعد الالتفات الى ما هو شائع عند الطائفة من اشتراط طهارة موضع الجبهة ، فلا تلتفت الى القول بعدم دلالة على الطهارة ، لكن نقله بعض الأجلة بدل غير الشمس اصابه فهكذا عين الشمس اصابته ، ثم نقل عن جملة من المحدثين انهم نقلوا عن بعض نسخ التهذيب بدل عين الشمس بالعين المهملة غير الشمس بالغين المعجمة ، ومقتضاه ان النسخ المشهور المهملة ، وعليه فلا وجه للاستدلال ، لكن في نسختين من التهذيب عندى في باب تطهير الثياب المعجمة .

واما الاستدلال للمشهور بالمروى في التهذيب في باب تطهير الثياب في الصحيح عن علي بن جعفر عن الكاظم ((ع)) : عن البوارى يصيبها البول ، هل يصلح الصلوة عليها اذا جف من غير ان تغسل ؟ قال : نعم لا بأس ، فله وجه بعد الالتفات الى ما هو مذهب الطائفة وما هو مشهور في السننهم ، من اشتراط

طهارة موضع الجبهة ، مع ان العام المخصص في الباقي حجة .
 وبالجمله الذي يظهر من الأخبار بعد ضم بعضها الى بعض هو ما تقدم
 عن المشهور ، ولا يعارضها مقطوعة ابن بزيح المروية في الباب في الصحيح
 قال : سألت عن الأرض والسطح يصيبه البول او ما أشبهه ، هل تطهره الشمس
 من غير ماء ؟ قال : كيف تطهر من غير ماء ، من وجوه عديدة ، والأظهر عندى
 سيما بملاحظة ابن بزيح الذي تعرف حاله عند الخليفة ((لـ ع)) على التقية
 التي هي في الاحكام الشرعية اصل كل بلية ، اذ حكى في التذكرة عن مالك
 والشافعي في الجديد واحد واحد واسحق عدم التطهير بتجفيف الشمس ، ثم
 المشهور المنصور عدم الطهارة بالجفاف بغير الشمس ، بل في التذكرة لو جفت
 بغير الشمس او بقى عينه لم يطهر اجماعا ، وعن المنتهى لو جف بغير الشمس
 لم يطهر عندنا قولا واحدا خلافا للحنفية انتهى ، عملا بالاستصحاب .

فما عن الخلاف : الأرض اذا اصابها نجاسة مثل البول وما أشبهه وظلعت
 عليه الشمس او هبت عليه الريح ، حتى زالت عين النجاسة ، فانها تطهر ويجوز
 السجود عليها والتيمم بترابها وان لم يطرح عليها الماء ، محتجا باجماع الفرقة ،
 مما لا يلتفت اليه ، مع ان المحكى عنه بعد ذلك الموضوع في الكتاب المذكور :
 البول اذا اصاب موضعا من الأرض فجففته الشمس طهر الموضع ، وان لم يطهر
 بغير الشمس لم يطهر .

وصحيحة على بن جعفر المروية في النهاية في باب المواضع التي تجوز
 فيها الصلوة عن الكاظم ((ع)) : عن البيت والدار لا يصيبهما الشمس ويصيبهما
 البول ويغتسل فيهما من الجنابة ، ايصى فيهما اذا جف ؟ قال : نعم غير
 دالة بظاهرها على ذلك فلتطرح او تحمل بما لا ينافي مذهب الطائفة .

ومقتضى العموم طهارة الشمس للثمرة على الشجرة ، وعن ظاهر نهاية
 الأحكام اخراجها ، ولا وجه له ، ومنهم ^(١) من قال الحاقها بالعنقول اذا حان

(١) وهو صاحب المعالم والذخيرة . (منه)

او ان القطع اولى ، وهو وجيه ان اراد الاحتياط . وان اراد الفتوى ففيه انه لا وجه للخروج عن العموم من غير دليل ، نعم لو انتقل غير المنقول الى حالة اخرى كان هدم الجدار الذي فيه احجار نجسة ، لم تكن الشمس مطهرة له للاستصحاب .

كما انها مطهرة للجدار والسطح المتطين بالطين النجس للعموم ، وعليه فما عن احمد بن محمد بن فهد في الموجز انه نقل عن فخر المحققين انه كان يرى عموم الحكم في النباتات وان انفصلت كالخشب والالات المتخذة في النباتات ، ففيه انه لا وجه للخروج عن استصحاب النجاسة المعتضدة بعملهم من غير ظهور مخالف ، عدا الفخر من غير دليل ، وعموم خبري ابي بكر المتقدم غير مغن في نحو المقام عن الجوع ، واما لو كان مراد الفخر : ما اذا اتخذت ابوابا ونحوها ، فله وجه اذا كانت مثبتة اذ هي حينئذ غير منقولة ، ثم المفهوم من ظاهر النص والفتوى عدم حصول التطهير لو اشرقت بعد الجفاف ، عملا بالأصل من غير ظهور معارض يعتد به ، نعم لو تضح بالعا فاشرقت عليه الشمس وجففته ، فالظاهر حصول التطهير ، عملا بالعموم .

و مقتضاه طهارة الباطن ايضا بالاشراق على الظاهر مع جفاف الجميع ، و اما المتعدد الملاصق فيختص التطهير فيه بما اشرقت عليه دون الملاصق المجاور اقتصارا فيما خالف الأصل^(١) على القدر المتيقن .

وكذا الكلام لو كانت نجاسة الباطن منفصلة عن نجاسة الظاهر ومقتضى الأصل الاقتصار في التطهير على اشراق عين الشمس ، فلا يكفي التجفيف بمجرد الحرارة .

و مقتضى العموم عدم الفرق في الحصر واليوارى بين المنقول وغيره ولم أجد فارقا منهم ايضا ، كما ان مقتضاه حصول التطهير باستناد الجفاف اليها وان لم

(١) والمراد به استصحاب النجاسة . (منه)

تكن مستقلة فيه ، كأن شاركها الريح والهواء .

ولو شك في استناد الجفاف اليها أو الى غيرها ، فمقتضى القاعدة هو الحكم بنجاسة المحل و بطهارة الملاقى ، جمعا بين الاصلين من غير حصول منافات يعتد بها ، نعم لو ثبت ان كل متنجس نجس حتى النجاسة الثابتة بالاستصحاب لكان القول بنجاسة الملاقى ايضا مما لم يكن مهرب عنه ، بنا على المشهور من تقديم الاستصحاب الموضوعى على الحكمى ، لكن ذلك بعد غير ثابت ، وشمول ما تقدم عن التحرير فى الموضع الثانى الواقع فى شرح قول المصنف : ولا ينجس لو كانا يابسين ، لهذه المتنجات الاستصحابية محل كلام ، بل القدر الذى تطلعن النفس منه هو ما لو علم بكونه متنجسا .

(و) تطهير (النار ما حالته) وماذا او دخانا اجماعا فيهما كما فى جامع المقاصد ، وعن السرائر ، وحكى عن المنتهى والتذكرة الاجماع فى دخان الأعيان النجسة . وعن صريح الخلاف و ظاهر الاجماع فى رمادها ، وهذه الاجماعات هى الحجة ، مضافا الى تبعية الأحكام للاسماء الزائلة بالاستحالة ، وحيث ان بقاء الموضوع شرط فى الاستصحاب وقد ذهب ، فليحكم فى المقام باصالة الطهارة من غير ظهور معارض .

والى المروى فى زيادات باب كيفية الصلوة فى الصحيح عن الحسن بن محبوب عن ابي الحسن (ع) : عن الجص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى و يجصص به المسجد ، ايسجد عليه ؟ فكتب الى بخطه : ان الماء والنار قد طهرا .

وعن قرب الاسناد عن على بن جعفر عن أخيه (ع) ، قال : سألت عن الجص يطبخ بالعذرة يصلح به المسجد ؟ قال : لا بأس .

والتقريب ان الجص المسؤل عنه قد أصابه الدخان النجس ومختلط برماده البتة ، فلو لم يكونا ظاهرين لما كان لاصلاح المسجد بالجص الكذا على وجه ، اذ لا يجوز ادخال هذه المربة الى المسجد بالاجماع ، خلافا للمحكي

عن المبسوط فحكم بنجاسة الدخان النجس لوجه اعتباري لا يعتد به ، كما لا يعتد
الى تردد الشرايع حيث قال في كتاب الأطعمة : ودواجن الاعيان النجسة عندنا
طاهرة ، وكذا ما احواله النار فصيرته رمادا او دخانا على تردد ، انتهى .
وهل يلحق بالرماد الفحم ام لا ؟ قولان اقربهما الأخير عملا بالاستصحاب
ومجرد زوال الصورة والاسم غير كاف كما سيظهر ، وشمول قول التذكرة نجس
العين لا يظهر بحال الا الخمر يتخلل والنطفة والعلقه والدم في البيضة اذا
صارت حيوانا اجماعا ، ودخان الاعيان النجسة عندنا ، وما احواله النار عندنا
انتهى ، لنحو المقام محل اشكال ، ومنهم ^(١) من توقف في الحكم اذا كان
استحالة عن عين النجاسة

واما اذا كان الاستحالة عن متنجس كالخطب النجس ، فنفي البعد عن
طهارته ، ولا اجده وجهها يعتد به ، نعم لا بأس في الحكم بطهارة الملاقي على
التقديرين ، واما اذا طبخ الطين بالنجس بالنار حتى صار خزفا او اجرافا ذهب
الجماعة الى الطهارة ومنهم المحكي عن الخلاف مدعيها الاجماع ، وهو
الحجة المعتضدة بأصالة الطهارة ، خلافا للمحكي عن الجماعة فالنجاسة
للاستصحاب ، وفيه انه مخصص بما مر ، ولولا الاجماع المحكي لكان القول
بالنجاسة وجهها لما مر ، ومجرد زوال الاسم غير كاف في رفع الحكم الا فيما اذا
كان الحكم معلقا على الاسم ، كالكلب اذا صار ملحا فانه حينئذ ليس بكلب
قطعا ، وكان دليل النجاسة مقتضيا لنجاسة الكلب وليس المقام كالكلب ، فان
الدليل لم يقتض بنجاسة ما يسمى ترابا ، وعليه فمجرد خروج الشيء عن حالة الى
اخرى لا يستلزم تبديل الحقيقة المعشبر في الاستحالة المتطهرة ، والحقيقة الاولى
والأجزاء الارضية المحكومة بالنجاسة في المقام باقية بحالها ، فوزانها وزان الماء
النجس اذا صار جامدا ، والعجين اذا صار خبزاً ، والرطب اذا صار يابسا ، و

(١) وهو صاحب المعالم . (منه)

اللبن اذا صار اقطا .

ثم المشهور المنصور عدم طهارة العجين بماء نجس اذا صار خبزا ، عملا بالاستصحاب المعتضد بالمروى في التهذيب في باب الذبايح عن زكريا بن آدم عن ابي الحسن ((ع)) : عن خمر او نبيذ قطر في عجين او دم ؟ فقال : فسد ، قلت : أبيعه من اليهود والنصارى وابين لهم ؟ قال : بين لهم فانهم يستحلون شربه الخبر .

وفي زيادات باب المياه في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا ، وما احسبه الا حفص بن البختري ، عن الصادق ((ع)) : في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به ؟ قال : يباع ممن يستحل اكل الميتة .

وفي الباب في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام : قال : يدفن ولا يباع ، خلافا للمحكي عن النهاية في باب المياه ، والاستبصار بالطهارة ، و للمروى في الباب في الصحيح عن ابن ابي عمير عن رواء عن الصادق ((ع)) : في عجين عجن وخبز ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة ؟ قال : لا بأس اكلت النار ما فيه ، وفيه انه لا يقوم لمعارضة ما تقدم من وجوه عديدة .

واما خبر عبد الله بن زبير المروى في الباب عن الصادق عليه السلام : عن البثر يقع فيها الفارة او غيرها من الدواب فيموت فيعجن من مائها ، أيوكل ذلك الخبز ؟ قال : اذا أصابه النار فلا بأس يأكله ، فغير وجيه ، على المختار من كون البثر كالجاري ، وكذا على القول الآخر لعدم التكافؤ المعتبر في التعارض ، مع ان فتوى الشيخ في الاستبصار كما تعلمه من كون مقصده الكلي مجرد الجمع ، وفي النهاية في باب الاطعمة : واذا نجس الماء بحصول شيء من النجاسات فيه ثم عجن به وخبز لم يجز اكل ذلك الخبز ، وقد رويت رخصة جواز اكله . وذلك فان النار قد طهرته ، والاحوط ما قدمناه ، انتهى .

وبالجملة لا شبهة في المختار بحمد الله ، وقد ذكر البعض ^(١) لطريق

(١) وهو المدارك . (منه)

تطهير بان رقق و وضع فى الماء الكثير بحيث علم بوصول الماء الى جميع اجزائه لكن قال بعض المحققين بعدم امكان حصول العلم بذلك الا بصيرورة العجين مايعا كما لا يقط ، وعليه فيحتمل ان يكون الماء الداخلى فيه مضافا ، فتأمل .
و ينبغى التنبيه على امور :

الاول : استحالة النطفة حيوانا طاهرا ، والماء النجس بولالحيوان مأكول اللحم وعرقا ولعابا ونحوه او جزء من البقول والخضريات والحبوب والاشجار والشعار ونحوها ، والغذاء النجس لبنا او رمادا لمأكول اللحم او جزء له ، والدم النجس قيحا او صديدا او دم مالا نفس له مثل البق والبرغوث والقمل .
قد ادعى بعض المحققين الاجماع على الطهارة ، وكذا ادعى فى التذكرة الاجماع على طهارة الخمر اذا صار خلا ، و ادعاء بعض المحققين ايضا ، ملحقا به فى دعواه الاجماع العصير والفقاع ، لكن قال هذا اذا كان انقلابها الى الخل بانفسها ، واما اذا كان بالعلاج فصل خلاف بينهم ، من جهة ان ما تصب فيه حال النجاسة ينجس ولا مطهر له ، لان الانقلاب يطهر الخمر لا اى شئ كان ، لكن الوارد فى الاخبار المعتبرة طهارة الكل ، و طهارة ما يصب فيه من العلاج ايضا وهو الأقوى .

أقول وهو الوجه عندى ايضا ، لجملة من الاخبار المروية فى الاستبصار فى باب الخمر يصير خلا ، لكن لابد فى اخراجه من الأناء بأن يكون على وجه لا يلقى اطراف الأناء التى لاقتها حين كونه خمرا .

والظاهر وقوع الاجماع على طهارة الأعيان النجسة اذا استحالت دودا ، واما اذا استحالت ترابا فعن المشهور الطهارة ، وعن موضع من المبسوط النجاسة والاول اوجه اذا كانت ^(١) من المتنجسات فيمكن الثانى .

اما الوجه فى الاول فلعدم بقاء الاسم مع ان احكام الشرع جارية على

(١) الاستحالة بالتراب . (منه)

المسميات بواسطة الاسماء ، والمتبادر من الدال على عدم نقض اليقينين الآتيين آخر ، غير محل الفرض .

واما في الثاني فلأن الوجه في نجاسته انما كان من حيث انه جسم لا في نجاسة وذلك باق حينئذ . وتبدل الصفات غير رافع له ، فأخبار الاستصحاب تشمل له بل تشمل فيما اذا شك بذهاب الموضع ، اللهم الا ان يحكم بالنجاسة في الثاني ايضا ، التفاتا الى الفحوى فتأمل ، لكن الحكم بطهارة محلها انما هو اذا استحالت حالكونها يابسة ، واما اذا لاقته في حالة الرطوبة ثم استحالت ترابا ، فمقتضى الأصل بقاء المخل على النجاسة .

وبما قررناه هنا ظهر طهارة الكلب ونحوه اذا وقع في المصلحة وصار ملحا وفاقا للمحكى عن المشهور ، خلافا للمعتبر والمصنف في بعض كتبه فيساق على النجاسة ، عملا بالاستصحاب ، وتغيير الاوصاف لا يزيل الاجزاء المحكومة بالنجاسة ، ففيه ما عرفته عن قريب ، لكن الأظهر اشتراط الكربة في الماء الذي وقع فيه الكلب حتى صار ملحا ، اقتصارا فيما خالف الأصل على القدر المتيقن ، ولم يظهر من الدليل مطهريّة الاستحالة مطلقا ، بل القدر الثابت انما هو على وجه خاص ، وهو ما أشرنا اليه .

واما حكمنا بطهارة اناء الخمر المنقلب خلا ، فانما هو لما يظهر من نصوصه ومن هنا نقول انه لو تنجس الخمر بنجاسة عرضية كما اذا لاقته بنجاسة او عصره مشرك ، لم يطهر بالانقلاب ، كما صرح به في التذكرة ، عملا بالمتيقن فيما خالف الأصل ،^(١) وذلك واضح بالتدبر في ان الموضوع حينئذ جسم لا في بنجاسة ، وهو باق بالانقلاب ، والمعتدل انما هو الخمرية .

الثاني : حكى عن المنتهى بان البخار المتصاعد من الماء النجس اذا اجتمع منه ندادة على جسم صيقلي و ثقاظر ، فهو نجس الا ان يعلم بكسونه من

(١) اي اصاله بقاء النجاسة . (منه)

الهواء كالقطرات الموجودة على طرف انا في اسفله جعد نجس فانها طاهرة انتهى .

أقول الأظهر انه يكفي في الحكم بالطهارة ، احتمال كونه من الهواء ولو بعيدا ، عملا بالأصل .

الثالث : من المظہرات النقيصة ، وهو ذهاب ثلثي العصير على القول بالنجاسة بعد الغليان ، وفي الذخيرة المعروف بينهم انه يطهر بطهارة العصير ايدي مزاويله وثيابهم وآلات الطبخ حتى لو اصاب العصير شيئا في حال الحكم بنجاسته ، ثم جفت الرطوبة الحاصلة منه بحيث علم ذهاب ثلثي ما اصاب ، حكم بالطهارة .

أقول وحيث عرفت ارجحية القول بالطهارة فالخطب في الكل سهل .
ومن المظہرات الاستهلاك مثل وقوع قطرات من البول مثلا في الكثير او الجارى ، والنزح في البئر مطلقا على القول المزيف او في صورة التخيير ، والاسلام المرادف للايمان اجماعا وكذا في غير المرادف على المشهور المنصور ، وتبعية الاسلام على تفصيل مضى ، والاستجمار على تفصيل مضى ، وغسل الميت للميت ، والمخلط في غير المحصور ويطهر (الارض باطن النعل والقدم) والخف بلا خلاف يعرف في اصل الحكم في الجملة ، عملا بالعمومات الدالة على مطهرة الارض ، وبالمروى في التهذيب في باب آداب الاحداث في الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) : جرت السنة في اثر الغايظ بثلاثة احجار ان يمسح العجان ولا يغسله ، ويجوز ان يمسح رجله ولا يغسلهما .

وفي باب تطهير الثياب في الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) : رجل وطئ على عذرة فساخت رجله فيها ، اينقض ذلك وضوءه ؟ وهل يجب عليه غسلها ؟ فقال : لا يغسلها الا ان يقدرها ، ولكن يمسحها حتى يذهب اثرها ويصلى .
وفي الباب عن حفص بن ابي عيسى عن الصادق (ع) : انى وطئت عذرة يخفى ومسحته حتى لم ارفيه شيئا ، ما تقول في الصلوة فيه ؟ فقال : لا بأس .

وفى الكافى فى باب الرجل يظأ على العذرة فى الصحيح عن الاحول عن الصادق ((ع)) : فى الرجل يظأ على الموضع الذى ليس بنظيف ، ثم يظأ بعده مكانا نظيفا ، قال : لا بأس اذا كان خمسة عشر ذراعا او نحو ذلك .

وفى الباب فى الصحيح على الاظهر عن الحلبي : نزلنا فى مكان بيننا وبين المسجد زقاق قدر ، قد دخلت على ابي عبد الله ((ع)) فقال : اين نزلتم ؟ فقلت : نزلنا فى دار فلان ، فقال : ان بينكم وبين المسجد زقاقا قدرا ، او قلنا له ان بيننا وبين المسجد زقاقا قدرا ، فقال : لا بأس الارض تطهر بعضها بعضا قلت : و السرقين الرطب أطأ عليه ، فقال : لا يضر ك مثله .

وفى الباب فى الصحيح عن معلى بن خنيس عن الصادق ((ع)) : عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء امر عليه حافيا ؟ فقال : أليس وراءه شئ جاف ؟ قلت : بلى ، قال : فلا بأس ، ان الارض يطهر بعضها بعضا .

وعن مستطرفات السرائر نقلا عن كتاب نوادر احمد بن محمد بن ابي نصر عن الفضل بن عمر عن محمد بن على الحلبي عن الصادق ((ع)) ، قال : قلت له : ان طريقى الى المسجد فى زقاق يبال فيه ، فربما مررت فيه وليس على حد اء فيلصق برجلي من نداوته ، فقال : اليس يمشى بعد ذلك فى الارض يابسة ؟ فقلت : بلى ، فقال : لا بأس ان الارض يطهر بعضها بعضا .

وعن النسي ((ص)) : اذا وطئ أحدكم الاذى يخفيه فطهورهما التراب .

وعنه ايضا : اذا وطئ أحدكم بنعليه الاذى فطهورهما التراب .

وهذه الاخبار كلها دالة على مطهريه الارض ، لكنهم اختلفوا فيما يطهر بها ، ففي المتن اقتصر على النعل والقدم ، وفى مختصر النافع ابدل النعل بالخف ، والمقنعة و سلارا اقتصر على النعل والخف ، والمحكى عن الاكثر ذكر الثلاثة ، بل فى جامع المقاصد قوله : والأرض باطن النعل واسفل القدم وكذا أسفل الخف وما يتنعل عادة كالقباب للنص والاجماع ، بل عم بعض

مشائنا في كل ما يجعل للرجل وقاء كما عن الاسكافي وغيره ، ولعله الأظهر التفاتا الى التعليل المتقدم بان الأرض يطهر بعضها بعضا ، بعد انضمامه الى السياق ، ثم ان مقتضى خبر الاحول اعتبار نحو خمسة عشر ذراعا في المشى كما عن الاسكافي ، خلافا للاكثر فلا ، لاطلاق النصوص ، وهو الاقرب ، ومقتضاها كفاية المسح ولو من غير مشى وبذلك اغتتبت الجماعة ومنهم المحكى عن الاسكافي ، لكن مقتضى اطلاق كلامه هو كفاية المسح ولو بغير الأرض وهو الذي يقتضيه اطلاق بعض الاخبار السابقة ، لكن الحمل على المسح بالأرض بحكم التبادر مما لا مهرب عنه ، بل لم اجد من الاصحاب مصرحا على كفاية المسح بغيرها ، بل المعزوف منهم هو مطهريّة الأرض لا الخشب ونحوه مما يصح لان يمسح القدم ونحوه به .

وفي اشتراط طهارة الأرض قولان اجودهما العدم ، للاطلاق ، وخبر الأحول غير صالح للتقييد ، ومقتضى اطلاق اكثر النصوص والفتاوى وصريح الجماعة عدم اشتراط البيوسة في الأرض التي يمشى عليها ، خلافا للمحكى عن الاسكافي والجماعة فيشترط ، ولهم خبر المعلى والحلبى المروى عن السرائر ، وهو الأحوط وان كان في تعيينه نظر ، لكان القصور مع عدم الجابر . ولا فرق في النجاسة بين اقسامها ، فيحكم بطهارة الوقاء بزوالها بالمشى او المسح ، ولو لم يكن لها عين كفى مسمى المشى والمسح ، ويدخل على المختار فيما يطهر بها خشبة الا قطع . وهل يدخل فيه اسفل العكاز كما عن ابن فهد في الموجز ، ام لا كما اختاره آخر؟ وجهان ينشأن من الاصل (١) و عموم التعليل المشار اليه ، والاحوط في المنع سيما بعد ملاحظة عدم تعرض الاكثر له اصلا ، وكذا الأحوط في كعب الريح ونحوه المنع .

خاتمة :

(١) اي الاستصحاب .

(يحرم استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل وغيره) اجماعا في
الاكل والشرب . كما في التحرير والتذكرة والفتاوى والذكرى وكذا في غيرها
كما يظهر من الثلاثة الاول ، و الاخبار بالنسبة الى الاكل والشرب مستفيضة مروية
في النهاية والكافي في باب الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة .

وفي الكافي ايضا في باب الاواني .

وفي التهذيب في باب الذبايح .

ويمكن الاستدلال بتحريم مطلق الاستعمال بالمروى في الكافي في باب
الاكل والشرب في آنية الذهب عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) : انه نهى
عن آنية الذهب والفضة .

وفي الباب في الصحيح عن ابن بزيغ عن الرضا (ع) : عن آنية الذهب
والفضة فكرهها . فقلت : قد روى بعض اصحابنا انه كان لا يبى الحسن الرضا (ع)
مرأة ملبسة فضة . فقال : لا والحمد لله انما كانت لها حلقة من فضة وهي عندي .
وفي الباب عن موسى بن بكر عن الكاظم (ع) : آنية الذهب والفضة متاع
الذي لا يوقنون . بعد الالتفات الى خبر قصورها بما مر .

ولا يعارضها المروى عن البرقي في المحاسن عن علي بن جعفر عن الكاظم
عليه السلام : عن المرأة هل يصلح امساكها ؟ اذا كان حلقة فضة . قال : نعم ،
انما يكره ما يشرب منه . من وجوه عديدة .

وهل يحرم نفس اتخاذها كما عن المشهور ؟ ام لا كما اختاره الجماعة ؟
وجهاان ينشأن من الأصل فالثاني . ومن الاخبار المشار اليها عن قريب بعد
الالتفات الى خبر القصور بالشبهة فالاول . ولعله الأظهر مع كونه احوط .
وفي التذكرة لو استأجر صايعا ليعمل له انا . فان قلنا بتحريم الاتخاذ
مطلقا لم يستحق اجرة لبطلان العقد كما لو استأجره لعمل صنم . والاستحقاق
قال : ولو كان له انا فكسره آخر ضمن النقصان ان سوغنا الاتخاذ والا فلا .

فروع :

الاول : هل يدخل في التحريم المكحلة و ظرف الغالية؟ قولنا جرد هما
العدم ، عملا بالأصل مع اختصاص النصوص بحكم التبادر الى الظروف المتعارفة
وعليه فلا منع في الات النارجيل والسرچ و اللجام والسيف والسلسلة والقناديل
المعلقة على الضرايح المقدسة ، وفي نحو المنشط واتخاذ الانف و ربط الأسنان
والميل ونحوها ، مع عدم دخول جملة منها لو لم نقل كلها في مفهوم الأتاء .

سيما بعد الالتفات الى المروى في الكافي في باب الحائض والنفساء تقرن
في الصحيح عن منصور بن حازم عن الصادق ((ع)) : عن التعويذ يعلق على
الحائض؟ فقال : نعم ، اذا كان في جلد او فضة ، او قصبه حديد ، والى جملة من الأخبار
المروية فيه في كتاب الزى في باب الحلوى . ومنها صحيحة عبد الله بن سنان
عن الصادق ((ع)) : ليس بتخلية السيف بأس بالذهب والفضة ، وخبر ابن القداح
عن الصادق ((ع)) : ان النبي ((ص)) تختم في يساره بخاتم من ذهب ، ثم خرج
على الناس فطفق الناس ينظرون اليه ، فوضع يده اليمنى على خصره اليسرى
حتى رجع الى البيت فرمى به فما لسه .

نعم روى في الباب عن الفضيل بن يسار عن الصادق ((ع)) : عن السرير فيه
الذهب ايصلح اسأكه في البيت ؟ فقال : ان كان ذهباً فلا وان كان ماء الذهب
فلا بأس .

وفي كتاب الدواجن في باب الات الدواب في الصحيح عن علي بن
جعفر عن أخيه أبي الحسن ((ع)) : عن السرچ واللجام فيه الفضة أيركب به؟ فقال :
ان كان مموها لا يقدر على نزعها فلا بأس . والا فلا يركب به .
وفيه مع تصور سند الاول ، ان القائل بضمونيهما مما لا أعرفه اصلاً ، فليحتمل
على الكراهة البتة .

الثاني : المفهوم من الأخبار حرمة الاكل والشرب في اواني الذهب و
الفضة ، وذلك غير دال على حرمة الأكل والشرب بأحد من الثلث ، خلافاً
للمحكي عن المفيد فقال بتحريمه ، ولا وجه له يعتد به .

الثالث : لو تطهر منها لم يبطل وضوءه ولا غسله ، وفاقا للمشهور ، إذ انتزاع الماء ليس جزءا للطهارة ، واما ما في المنتهى لو قيل ان الطهارة لا تتم الا بانتزاع الماء المنتهى عنه فيستحيل الامر بها لاشتغالها على الفسدة كان وجهها انتهى ، فوجهه مع الانحصار ، واما اذا كان هناك ماء آخر يمكن لاستعماله من غير لزوم اثم فلا ، لثبوت الامر فلا فساد .

الرابع : لا فرق في التحريم بين الرجال والنساء اجماعا ، كما في التذكرة .
الخامس : يجوز استعمال الأواني من غير هذين من سائر الجواهرات من غير خلاف يعرف ، عملا بالأصل .

(و يكره المفضض) على الاشهر الاظهر بل قيل عليه عامة من تأخر ، للأصل ، و للمروى في التهذيب في باب الذبايح في الصحيح عن معوية بن وهب عن الصادق (ع) : عن الشرب في القدح فيه ضبة ^(١) من فضة ؟ فقال : لا بأس الا أن يكره الفضة فينزعها .

وفي الباب في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق (ع) : لا بأس بأن يشرب الرجل في القدح المفضض و اعزل فمك عن موضع الفضة . خلافا للخلاف فالحرمة للمروى في الكافي في باب الاكل والشرب في آنية الذهب في الصحيح عن الحلبي عن الصادق (ع) : لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة .

وفي الباب في العوثق عن ثعلبة عن بريد عن الصادق (ع) : انه كره الشرب في الفضة و القدح المفضض وكذلك ان يدهن في مد هن مفضض والمشط كذلك ، وفيه انهما لا يقومان في مقابلة ما مر من وجوه عديدة ، فليحتمل على الكراهة بناء على ان يراد بالنتهى المعنى المجازى العام ، او يقال بان واو العطف يقتضى عود العامل فالمراد من العامل المعادة الكراهة جمعا بين الأدلة .

(١) في الكنز ضبة آهن ياره يهن كه بر در چسبانند و سوسمار و پشت بندكار .

(و) هل (يجتنب) عن (موضع الفضة) وجوباً كما اختاره الأكثر؟ أم يستحب كما اختاره التحرير و تبعه بعض متأخري المتأخرين ؟ وجهان اظهرهما الاول ، عملاً بظاهر الأمر ، و يجوز ايضا استعمال الانية المصيبة بالفضة عملاً بالأصل . نعم في المنتهى حكم بالكراهة قائلاً بأنه لا ينزل عن درجة الفضة ، و فيه نوع مناقشة ، وكذا يجوز العصابة بالذهب ، وعن العامة انهم حرموه .

تنبيه :

لو اتخذ أناء من ذهب او فضة و موهبها بنحاس او رصاص حرم كما في التذكرة ، للاطلاق ، ولو عكس جاز كما في التذكرة للأصل .

(و اواني المشركين) وكذا سائر ما يستعملونه ، عدا الجلود واللحوم الغير المعلوم تركبتها (طاهرة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة) بلا خلاف يعرف الآما عن الخلاف من اطلاقه النهي عن استعمالها ، مدعي عليه الاجماع . قيل و مخالفته غير معلومة ، لاحتمال ارادته من الاطلاق صورة العلم بالباشرة ، كما يستفاد من مساق ادلته المحكية . ولعله لذا لم ينقلوا عنه الخلاف في المسئلة . أقول ولو ثبت المخالفة ايضا لكانت في نحو المقام مما لا يصحى اليها ، لكان الشذوذ ، و لجملة من الأخيار المتقدمة في الأثناء بين المشتبهين ، و منها صحيحة عبد الله بن سنان فاستمع الى تحليلها . و المعمم عدم القائل بالفرق على ما ادعاه البعض ، وعليه فالمرى في الكافي في باب طعام أهل الذمة في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) : عن أنية أهل الذمة و المجوس ؟ فقال : لا تأكلوا في أنيتهم ولا من طعامهم الذي يطبخون ولا في أنيتهم الذي يشربون فيها الخمر ، مما لا يصلح للمعارضة من وجوه عديدة فليحمل النهي اما على صورة العلم بالملاقة برطوبة ، او على الكراهة .

كما ان المرى في التهذيب في زيادات باب ما يجوز الصلوة فيه من اللباس في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم انه يأكل الجري و يشرب الخمر فيرده ، أيسل في فيه قبل أن يغسله؟

قال : لا يصلى فيه حتى يغسله ، محمول على الاستحباب جمعابين الاخبار .
 (و جلد المذكى طاهر) أقول لا اشكال فى عدم وقوع التذكية على الانسان
 والكلب والخنزير ، وفى الذخيرة وغيرها من عياثر الجماعة عليه الاجماع ، وعلى
 وقوعها فى ما يؤكل لحمه ، واما السباع فالمشهور المنصور وقوعها عليه ، بل
 فى التذكرة : اذا ذكى ما لا يحل اكله جاز استعمال جلده بعد الدبغ فى غير
 الصلوة عند علمائنا اجمع ، وهل يجوز قبله ؟ قال الشيخ والمرضى ، لا يجوز انتهى
 وعن الشهيد : لا نعرف فيه خلافا ، وعليه يدل المروى فى التهذيب فى
 باب الذبايح فى الموثق عن سماعة : قال : سألت عن لحوم السباع وجلودها ؟
 فقال : اما لحوم السباع من الطير والدواب فانا نكرهه واما الجلود فاركبوا
 عليها ، ولا تلبسوا شيئا منها تصلون فيه .

وفى الباب فى الموثق عن سماعة قال : سألت عن جلود السباع ينتفع بها ؟
 فقال : اذا رميت وسميت فانتفع بجلده ، واما الميتة فلا .
 وعن المحاسن عن ابن اسباط عن على بن جعفر عن أخيه ((ع)) : عن
 ركوب جلود السباع ؟ فقال : لا بأس ما لم يسجد عليها (١) .
 وعن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سئل الصادق ((ع)) عن جلود
 السباع ، فقال : اركبوا ولا تلبسوا شيئا منها تصلون فيه .

وعليه فما عن الشارح الفاضل وبعض المتأخرين ، من الاستشكال فى
 الحكم ، مما لا وجه له ، ومقتضى الاخبار المذكورة جواز الاستعمال قبل الدبغ
 ايضا ، فما تقدم عن التذكرة عن الشيخ والمرضى من المنع مما لا وجه له ، نعم عن
 مولانا الرضا ((ع)) فى كتاب الفقه : ان كان الصوف والوبر والشعر والريش
 من الميتة وغير الميتة بعد ان يكون مما احل الله تعالى اكله فلا بأس به ، وكذلك
 الجلد فان دباغه طهارته ، الى ان قال : وذكاة الحيوان ذبحه وذكاة الجلود

(١) عطف على عن ابن اسباط . (منه)

الميتة الدباغة ، لكنه لعدم وضوح السند مما لا يصح الاستناد اليه سيما في نحو المقام . مع ان المنع المحكى عنهما حكى ثارة للنجاسة و اخرى تعبدا ، ولا دلالة فيه على الثاني . وسيجيء في كتاب الصلوة زيادة تحقيق فانظر .
 (وغيره) اي المذكي (نجس) سواء دبح ام لا وفاقا للمعظم . بل في التذكرة كما عن المنتهى والمختلف والذكرى الاجماع . للمستغيضة ومنها خير الفتح ، و صحيح علي بن ابي المغيرة المرويان في الكافي في آخر باب ما ينتفع به من الميتة . وفي الاول : لا ينتفع من الميتة باهاب ولا عصب ، وفي الثاني : عن الميتة ينتفع منها بشئ ؟ فقال : لا . خلاف للمحكي عن الاسكافي فالسداغ يظهر لجلد الميتة ما هو ظاهر في الحياة ولكن لا يجوز الصلوة فيه . وله المروى في الاستبصار في باب تحريم جلود الميتة عن الحسين ^(١) بن زرارة عن الصادق (ع) : في جلد شاة ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن او الماء فاشرب منه واتوضأ ؟ قال : نعم يدبغ و ينتفع به ولا يصلى فيه ، والرضوى المتقدم . وعدم مقاومتها لما مر واضح فليحتمل على التقية ، كما قاله في الاستبصار قال بعد الحمل لأن جلد الميتة لا يظهر عندنا بالدباغ ، وظاهره ايضا دعوى الاجماع كالكتب المتقدمة ، وصريح الانتصار حيث قال : وما كانت الامامية منفردة ان جلود الميتة من جلود الحيوان لا يظهر بالدباغ ، الى ان قال : دليلنا بعد الاجماع قوله تعالى : ((حرمت عليكم الميتة)) ، الى آخر ، ما قاله .

و للمحكي عن الصدوق في طاهر العين فيجوز الانتفاع به فيما عد امشروط بالطهارة . للمرسل الذي رواه في النهاية في باب المياه عن الصادق (ع) : عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و الماء والسمن . ما ترى فيه ؟ فقال : لا بأس بأن تجعل فيه ما شئت من ماء او لبن او سمن و تتوضأ منه و تشرب ولكن لا تصل فيها ، ما ترى .

(١) الحسن غل .

ثم ان مقتضى جملة من الأخبار ومنها خبر الفتح وعلى السابقان ، عدم جواز الانتفاع بالميتة مطلقا ، وهو المحكى عن المشهور من غير خلاف يعرف الآما عن الشيخ فى النهاية وجماعة ممن تبعه ، فجوزوا الاستسقاء بجلودها لغير الوضوء والصلوة والشرب وان كانت نجسة .

وعن المقتنع تجوز الاستسقاء بجلد الخنزير وهو الظاهر من التمسك بـ ايضا ، حيث قال فى زيادات باب المياه ، بعد ان روى عن زرارة : عن الصلوة عن جلد الخنزير يجعل دلو يستقى به الماء ، قال : لا بأس ، الوجه فى هذا الخبر انه لا بأس بان يستقى به ، غير انه لا يجوز استعمال ذلك الماء فى الوضوء ولا الشرب ، بل يستعمل فى غير ذلك من سقى الدواب والبهائم وما أشبه ذلك ، انتهى .

لكن لا يخفى ان الترجيح للمشهور ، وهذا الخبر غير صالح لمعارضته من وجوه عديدة ، ومقتضى العموم عدم الانتفاع بجلود الميتة فى اليايس ايضا ، كما افتى بذلك الجماعة .

تنبيه :

حكى عن الاسكافى انه اشترط فى حصول الطهارة بالدباغ ان يكون ما يدبغ به طاهرا ، ولعل الزجج فيه عدم وقوع التطهير بالنجس ، حيث انه جعل الدبغ مطهرا ولكن فيه مناقشة .

واما المروى فى الكافى فى باب اللباس الذى تكره الصلوة عن ابى يزيد عن الرضا (ع) : عن جلود الدارث التى يتخذ منها الخفاف ؟ فقال : لا تصل فيها فانها تدبغ بخرو الكلاب ، فغير صالح لاتمام ذلك ، هذا لسوقنا بمقالة الاسكافى ، واما على المختار من حصول التطهير بالتذكية فالامرا واضح ، فما عن البعض (١) من عدم جواز الدباغ بالنجس ، غير واضح المأخذ .

(١) وهو الحلى والمنتهى والميسوط . (منه)

(و يغسل الإناء من الخمر وغيره من النجاسات حتى يزول العين) أقول

شرح الكلام يقتضى بيان أمور :

الأول : هل يغسل الإناء من الخمر سبع مرات ، أو ثلاث مرات مزيل للعين
أو مرة بعد إزالة العين ، أو مرتين ؟ أقوال ليس لها دليل إلا الثلثة الأول .
فإن للأول المروى فى التهذيب فى باب الذبايح فى الموثق عن عمسار عن
الصادق (ع) : فى الإناء يشرب فيه النبيذ ؟ قال : يغسله سبع مرات وكذلك
الكلب . والثانى المروى فى التهذيب فى باب تطهير الثياب فى الموثق عن
عمار عن الصادق (ع) : عن الدن يكون فيه الخمر . هل يصلح أن يكون فيه
الخل و ماء كأمخ أو زيتون ؟ قال : إذا غسل فلا بأس . وعن الأبرق يكون فيه
خمر ، أ يصلح أن يكون فيه ماء ؟ قال : إذا غسل فلا بأس . وقال فى قدح أو إناء
يشرب فيه الخمر قال : يغسله ثلاث مرات . سئل يجزيه أن يصب فيه الماء ؟
قال : لا يجزيه حتى يدلكه بيده و يغسله ثلاث مرات . والثالث الاطلاق . ولعل
الأرجح الثالث . ولم يشته للأول شهرة يعتد بها بحيث ترجحه على غيره بترجيح
تطمئن النفس اليه . مع أن الخير تضمن للكلب بالسبح و ستعرف حكمه والنبيذ
وعن بعض أرباب هذا القول الاقتصار على الخمر . وعن الشيخين فى المقنعة
والنهاية والمبسوط جعل حكم سائر المسكرات كالخمر فى ذلك . وكيف كان
الأحوط السبع فى مطلق المسكرات وإن كان الأظهر فى الخمر الثلاث كما مر .

و مقتضى الخبرين طهارة إناء الخمر مطلقا ولو لم يكن صلبا كالقرع والخشب
و الخزف غير المغصور . وعليه يدل أيضا روى عن على بن جعفر فى كتابه عن
أخيه (ع) قال : سألت عن الشرب فى الإناء يشرب فيه الخمر قدح عيسدان أو
باطية . أ يشرب فيه ؟ قال : إذا غسل فلا بأس . قال : وسألت عن حب الخمر
أ يجعل فيه الخل والزيتون أو شبيهه ؟ قال : إذا غسل فلا بأس .

وخبر حفص المروى فى الكافى فى باب النوادر الواقع فى قبيل باب
الغناء . خلافا للمحكى عن الاسكانى فلا يظهر غير الصلب بأنواعه المذكورة . و

نسب الى القاضي ايضا عدم جواز استعمال هذا النوع غسل اوله يغسل، واستدل لهما بنفوذ النجاسة في الاعماق فلا تقبل التطهير، وفيه ان طهارة الظاهر كافية لنا مع امكان حصول العلم بنفوذ الماء الى ما نفذت النجاسة بغسله بعد ان يبس، وعليه فلا وجه لتقييد ما دل على مطهريه الماء .

واما اخبار محمد بن مسلم و ابي الربيع و جراح المدائني المروي في الكافي في باب الظروف، فمما لا يصلح لمعارضة المختار من وجوه عديدة، مع ان في دلالتها على ذلك مناقشة واضحة، هذا مضافا الى شذوذ القائلين، بل عن المعالم ان ما نسب الى الاسكافي لم اراه في مختصره .

الثاني : الأقوال المتقدمة في الخمر ثابت في غسل الإناء بموت الفارة فيه، اجودها كفاية المرة المزالة للنجاسة، عملا بعموم ما دل على مطهريه الماء نعم يجب السبع في موت الجرذ للمروي في الباب في الموثق^(١) عن عمار عن الصادق ((ع)) : اغسل الإناء الذي يصيب فيه الجرذ ميتا سبع مرات، والجرذ ضرب من الفارة، و قول جامع المقاصد بالسبع في مطلق الفارة نظرا الى اطلاق اسم الفارة على الجميع، غير وجيه اذ لم يرد الأمر بالسبع في الفارة .

الثالث : وهل يغسل الإناء من سائر النجاسات ثلاث مرات، او مرتين، او مرة بعد ازالة العين، او مرة ؟ أقوال أجودها الأخير، لعموم ما دل على مطهريه الماء، و للمرسل المروي في المبسوط المنجبر بالشبهة المحكية، وعليه فالمروي في الباب في الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : عن الكوز والإناء يكون قدرا كيف يغسل وكم مرة يغسل ؟ قال : ثلاث مرات يصب فيه ماء فيحرك فيه ثم يفرغ ذلك الماء منه، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ ذلك الماء، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد طهر، محمول على الاستحياب . (ومن ولوغ الكلب ثلثا) على المشهور المنصور بل عن الانتصار والخلاف

(١) في آخر باب تطهير الثياب من النجاسات من التهذيب .

والغنية وظاهر المنتهى والذكرى الاجماع . عملاً بالمروى فى التهذيب فى باب العياض فى الصحيح عن الفضل عن الصادق ((ع)) : عن الكلب ؟ فقال رجس نجس لا تتوضأ بفضله واصيب ذلك الماء واغسله بالتراب اول مرة ، ثم بالماء ، بناء على ان التحرير زاد فى آخر الخبر كلمة مرتين . وقوله حجة لاحتمال أخذه من نفس الاصول ، مع ارجحية احتمال السقوط .

وبالمروى عن الفقه الرضوى : ان ولغ الكلب فى الماء او شرب منه اهريق الماء ، وغسل الإناء ثلاث مرات مرة بالتراب و مرتين بالماء ثم يجفف . خلافاً للمحكى عن الاسكافى فى مختصره : الاوانى اذا نجست بولوغ الكلب او ماجرى مجراه غسل سبع مرات اوليهن بالتراب . وله المروى عن طريق العامة عن مسلم عن النبى ((ص)) : اذا ولغ الكلب فى اناء احدكم فليغسله سبعاً اوليهن بالتراب وخبر عمار المتقدم فى الكلب والخمر وعدم مقاومتها لما مر من البديهيات .

فالمعتمد الثلاث لكن يجب ان يكون (أوليهن بالتراب) على المشهور المنصور . بل عن الغنية الاجماع ، للصحيح المتقدم العقيد للرضوى ، و عليه فالإقتصار فى الفتوى بظاهر الرضوى كما عن جماعة من القدماء . مما لا يلتفت اليه مع احتمال ارادتهم المختار كما يرمى اليه التقديم الذكوى .

واما ما عن المقنعة من وجوب ترسيط التراب فضعيف جداً ، وان حكى عن الوسيلة انه جعله رواية .

وهل يجب فى الغسل بالتراب المزج بالماء كما عن الحلّى والراوندى وما الى المنتهى ؟ ام لا كما اختاره الاكثر ؟ وجهان اقربهما الثانى ، والاحتياط بالجمع بينهما مما لا ينبغي تركه ، ومن ذهب الى المختار وصرح بإجزاء المزج الشهيد وكذا غيره ، لكن صرح باشتراط ان لا يخرج التراب بالمزج عن اسمه .

وهل يشترط طهارة التراب ام لا ؟ قولان ارجحهما الثانى للاطلاق . و أحوطهما الاول . ثم المحكى عن الاسكافى انه يرى فى الغسل الاول بالتراب التخيير بين التراب وما يقوم مقامه ، ويرده النص كما عرفته ، ثم ظاهر المحكى

عن الصدوقين والمقنعة وجوب التجفيف بعد الغسلات الثلاث، ولهم الرضوى المتقدم، وظاهر الأكثر عدم عملاً بالأصل، وإطلاق خبر الفضل ولعله الأرجح، إذ كون فتوى التلثة جابرة لقصور سند الرضوى بحيث يصح الاعتماد عليه حتى يقال أنه مقيد للإطلاق، مما في النفس منه شيء.

ثم المراد بالولوغ كما عن جماعة من أهل اللغة: شرب الكلب مما في الإناء بطرف لسانه، وعن القاموس أنه زاد إدخال لسانه في الإناء وتحريكه. وهل يلحق به لظعه بلسانه أي لحسه للإناء كما عن الجماعة، أم لا كما جرح إليه البعض، وإليه يومى المتن ونحوه؟ وجهان والأول أقرب، لفحوى الخبرين السابقين، ويستفاد منها انسحاب الحكم في مطلق حصول لعابه في الإناء ولو من غير اللطع والولوغ، وبذلك أفتى غير واحد.

وهل يجزئ عرقه وسائر رطوباته وأجزائه وفضلاته مجرى لعابه؟ كما عن مستقرب نهاية الأحكام، قال في المنتهى: الأصحاب نقلوا عن ابن بابويه الحاق الوقوع بالدخول.

أقول وحكى ذلك عن والد الصدوق والمفيد أيضاً، فلو وقع رجله مثلاً يجب التعفير والغسل مرتان على ما يراه هؤلاء، أم لا كما هو ظاهر الأكثر، وجهان والأخير أقرب، لوجوب الاقتصار فيما خالف الأصل على القدر المتيقن. ولو ولغ في إناء فيه طعام جامد ولم يصب الإناء التي ما أصابه منه خاصة فلا غسل قاله في التذكرة، وهو جيد، ثم المحكى عن الأصحاب أنه إذا تكرر الولوغ من الكلب الواحد، أو ولغ كلبان أو كلاب إناء واحداً، لم يجب الغسل أكثر من ثلاث، ولا بأس به.

وهل يتداخل إذا انضم إلى الولوغ نجاسة أخرى؟ كما عن الغاضلين والشهيدين من غير مصرح بخلافهما أطلع عليه، أم لا؟ وجهان والأول أقرب، وحكم غسالة الإناء ومنها غسالة الولوغ كسائر النجاسات على الأقرب، لعدم ما دل على مطهريّة الماء من غير ظهور معارض يعتد به.

(ومن ولو غ الخنزير سباعا) على المنصور المحكى عن المشهورين المتأخرين عملا بالمروى في التهذيب في باب تطهير الثياب عن محمد بن يعقوب في الصحيح عن علي بن جعفر عن الكاظم (ع) : « عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به ؟ قال : يغسل سبع مرات ، خلافا للمحكى عن الخلاف فكالكلب ولا وجه له في الأحكام التعبدية ، كما لا وجه لما ذهب إليه البعض ^(١) من الاكتفاء بالمرة عدا العموم وهو مقيد بما مر .

وينبغي التنبيه على أمور :

الاول : يكفي في غسل الإناء بالقليل صب الماء فيه ثم تحريكه حتى يستوعب النجس ثم تفرغ عنه ، وفاقا للمحكى عن كثير من الأصحاب ، عملا بعموم مطهريه الماء ، وصدق الغسل ، ويموتق عمار المتقدم في قبيل ولو غ الكلب ، بل عن الجماعة انه لو ملا الإناء كفى إفراغه عن تحريكه ، وانه يكفي في التفرغ مطلقا وقوعه بالة ، لكن يشترط عدم اعادتها الى الإناء قبل تطهيرها ، وعن بعضهم اشتراط كون الإناء مثبتا بحيث يشق قلعه ، والكل وجيه الا الاشتراط المحكى اخيرا عن البعض فلا وجه له .

وهل القطرات من الماء المغسول به الساقطة عن المغسول الذي لا يعتبر فيه العصر كالإناء ونحوه ، بعد تحقق الغسل محكومة بالطهارة او النجاسة ؟ وجهان ينشآن من صدق تحقق الغسل عرفا والأصل المعتضد باستصحاب طهارة العلاقى فالاول ، ومن اطلاق ما دل على نجاسة الغسالة فالثاني . والاول أظهر ، نعم اذا صدق عرفا بأنه مشغول بالغسل ولم يتحقق بعد ، فالمتجه الحكم بالنجاسة بل ربما يشكل هذا الحكم في هذا الغرض ايضا ، اذا أطلال الصب جدا بعد أن زال النجاسة بأوایل الصب ، فانهم .

واما فيما يعتبر فيه العصر فالمساقط بالعصر نجس مطلقا ^(٢) والمتخلف

(١) وهو المحقق . (منه)

(٢) أعم من أن يكون قطرات قلائل ام لا سواء اطلال الغسل ام لا . (منه)

فى الثوب طاهر، والآلة التى بها يعصر كاليد ونحوها محكومة بعد العصر بالطهارة، عملاً بعموم ما دل على مطهريه الماء، نعم اذا لاقت بالغسالة المفصلة لحكمت بنجاستها فلو لاقت للمغسول ثانياً لنجسه، ولكن ذلك غير ما نحن فيه فانهم الفرق فانه دقيق، فاستغن فى فهمه بما سبق فى بيان عدم اشتراط ورود الماء القليل على النجاسة و بالمروى فى التهذيب فى باب تطهير الثياب فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) : عن الثوب يصيبه البول ؟ قال : اغسله فى المكن مرتين فان غسله فى ماء جار فمرة واحدة، اذ مقتضاه حصول التطهير فى الجملة باذخال الثوب المنجس بالبول الى ماء المكن مع انه قليل ينجس بالملاقاة، فلا بعد فى تطهير الثوب به ونجاسته بالملاقاة.

الثانى : حكى فى الذخيرة وغيرها^(١) عن المشهور الحكم بسقوط اعتبار التعدد فى الغسل اذا وقع المتنجس فى الكثير، سواء كان اناً او غيره، لكن لا بد فى الإنا من سبق التعفير اذا كانت من ولوغ الكلب، خلافاً للمحكى عن الخلاف والمبسوط اذا ولغ الكلب فى الإنا ثم وقع ذلك الإنا فى الماء الكثير الذى بلغ كرا فما زاد لا ينجس الماء، ويحصل له بذلك غسلة من جملة الغسلات ولا يطهر الإنا بذلك، بل اذا تم غسلاته بعد ذلك طهر.

وفى التحرير لو وقع اناً الولوغ فى ماء قليل نجس الماء ولم يتحصل من الغسلات شئ، فلو وقع فى كثير لم ينجس ويتحصل له غسلة واحدة، ان لم يشترط تقديم التراب، ولو وقع فى جار و مر عليه جريات قال فى المبسوط لم يحكم له بالثلاث، وفى قوله اشكال، وربما كان ما ذكره حقاً ان لم يتقدم غسله بالتراب، لكن لو غسل مرة بالتراب وتعاقب عليه جريات، كانت الطهارة أشبه، انتهى.

أقول ولعل المحكى عن الجامع من اعتبار العدد فى الراكد دون الجارى

(١) وهو الحقائق . (منه)

موافق لما عرفت من التحرير ، وكيف كان فالذي يقتضيه التحقيق عدم الفرق في التعدد المعتبر في الأواني بين الراكذ القليل وغيره ، للاطلاق ، ووجوب التعدد في الثوب و البدن بنجاسة البول في غير الجارى ، وكفاية المرة في الجارى لما مرفى مقامه ، ولكن الانصاف ان الشهرة المحكية مما يمنعنا في الاجتزاء بعدم الفرق في التعدد المعتبر في الاواني بين القليل والكثير ، بل لعل الأجود متابعة المشهور لعموم الدال على مطهريه الماء المعتضد بالشهرة ، المؤيد بخبر محمد بن مسلم المتقدم ، و باحتمال رجوع اطلاق الامر بالتعدد الى القليل نظرا الى اغلبيته في زمن صدور الخطاب ، فافهم ، لكن الاحتياط مما لا ينبغي تركه .

الثالث : المشهور المنصور وجوب الغسل من ملاقة الكلب بالسرطوبة مطلقا ، و انه مع البيوسة يرش ، خلافا للمحكي عن الصدوق فذهب الى عدم اعتبار الغسل في نجاسة كلب الصيد ، و اكتفى فيها بالرش اذا لاقى رطبا ولم يعتبر الرش اذا لاقى يابسا ، و يرده الاخبار المشار اليها في نجاسة الكلب ، و مقتضى غير واحد منها النضح مع البيوسة مطلقا من غير استفعال .

وهل هو للوجوب كما عن النهاية و ابن حمزة و الصدوق و المقنعة و سلا ؟ ام للاستحباب كما يراه المشهور ؟ وجهان والأخير اقرب ، و اما قول المختلف بان النجاسة لا تتعدى مع البيوسة اجماعا والا لوجب غسل المحل فيتعين حمل الأمر على الاستحباب ، فيرده احتمال التعبد و بول الرضيع بل المعتبر في حمل الأمر على الاستحباب هو كلام التحرير من نسبه الاستحباب الى علمائنا أجمع ، مظهر الدعوى الاجماع ، و يعضده الشهرة ، بل عدم ظهور الخلاف في جملة من المواضع التي امر فيها بالرش .

و المراد بالصب الواقع في صحيح ابي العباس المروى في التهذيب في باب تطهير الثياب ، حيث قال : اذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله ، و ان كان جافا فاصبب الماء عليه ، الخبر ، النضح بقريئة خبرى حريز و على المرويين قبله ، والنضح و الرش مترادفان كما يستفاد من المحكى عن الصحاح والقاموس و

من أكثر الاصحاب ، و العرف لا يخالفهم في ذلك ، وعليه فما عن نهاية الأحكام من التفرقة بينهما حيث قال : مراتب إيراد الماء ثلاثة النضح المجرد ، ومع الغلبة ومع الجريان ، قال : ولا حاجة في الرش الدرجة الثالثة قطعاً ، وهل يحتاج إلى الثانية ؟ الأقرب ذلك ، ثم قال : ويفرق الرش والغسل بالسيلان والتقاطر انتهى ، غير ظاهر المأخذ .

الروابع : المشهور المنصور استحباب رش الثوب من ملاقة الخنزير جافاً ، لصحيح علي بن جعفر المروى في الباب ، وخبر علي بن محمد المروى في الباب في الزيادات ، والمروى عن قرب الأسناد عن علي بن جعفر عن أخيه ((ع)) عن خنزير أصاب ثوباً وهو جاف اتصلح الصلوة فيه قبل أن يغسل ؟ قال : ينضح بالماء ثم يصلى فيه ، خلافاً للمحكي عن النهاية وابن حمزة والمقنعة وسائر ، فيجب لظاهر الأمر .

أقول والأشبه حمله على الاستحباب ، ثم المحكي عن ابن حمزة إيجاب رش الثوب من ملاقة الكافر باليبوسة ، وعن سائر أنه صرح بوجوب الرش من مماسة الكلب والخنزير والفارة والوزغة وجسد الكافر باليبوسة ، وعن المقنعة إذا مس ثوب الإنسان كلب أو خنزير وكانا يابسين فليرش موضع مسهما بالماء ، وكذلك الحكم في الفارة والوزغة ، وعن النهاية : إذا أصاب ثوب الإنسان كلب أو خنزير أو ثعلب أو أرنب أو فارة أو وزغة كان يابساً وجب أن يرش الموضع بعينه ، فإن لم يتعين رش الثوب كله .

وعن المبسوط وكل نجاسة أصابت الثوب وكانت يابسة لا يجب غسلها ، وإنما يستحب نضح الثوب .

أقول والأجود عندى عدم الوجوب في كل ما حكموا بوجوبه ، للأصل ، وأما خبر الحلبي المروى في زيادات باب ما يجوز الصلوة فيه من التهذيب عن الصادق ((ع)) : عن الصلوة في ثوب المجوسى ؟ فقال : يرش بالماء ، فمحمول على الاستحباب ، فلذا لم يأمر ((ع)) بالرش في خبر معوية المروى في قبيله ، مع

ان الخبر متضمن لما ترى . فلا دلالة في ظاهره على ما قاله ابن حمزة وسلا ر .
 كما لا دلالة في ظاهر المروى في الكافي في باب الكلب يصيب الثوب في الصحيح
 عن علي بن جعفر عن أخيه ((ع)) : عن الفارة الرطبة قد وقعت في الماء ثم مشى
 على الثياب أوى فيهما قال اغسل ما رأيت من أثرها وما لم تره فأنضجه بالماء .
 لذهب المغنعة والنهاية وسلا ر . نعم مقتضى الاول الرش في الثوب المأخوذ
 عن المجوس . والثاني الرش في الثوب اذا مشى فيها الفارة الرطبة اذا لم ير
 أثره . والأمر فيهما محمول على الاستحباب . هذا اذا لم يعلم بملاقاة المجوس
 له رطباً والا فيجب الغسل بلا اشكال .

واما ما ذكره الميسوط من استحباب نضح الثوب في مطلق النجاسة فلم
 اطلع على دليله ولكن لا بأس به مسامحة . كما لا بأس باستحباب المسح المحكى عن
 النهاية والعقيد وابن حمزة فيما يأتى عنهم خروجاً عن شبهة الخلاف . قال
 الاول : ان مس الانسان بيده كلباً او خنزيراً او ثعلباً او ارنبا او فارة او وزغة او
 صافح ذمياً او ناصباً معلناً بعد اذ آل محمد ((ص)) . وجب غسل يده ان كان
 رطباً وان كان يابساً مسحاً بالتراب وقال الثاني : ان مس جسد الانسان كلباً او
 خنزيراً او فارة او وزغة وكان يابساً مسحاً بالتراب . ثم قال : واذا صافح الكافر
 ولم يكن في يده رطوبة مسحها ببعض الحيطان او التراب . وحكى عن الثالث
 ايجاب مسح البدن بالتراب اذا أصابه الكلب او الخنزير او الكافر بغير رطوبة .
 ولم اطلع لهم بعد على خير . ولكن الظاهر وصول الخبر اليهم .

الخامس : يستحب نضح الثوب اذا وقع على الكلب الميت . لصحبة
 علي بن جعفر المروية في التهذيب في باب تطهير الثياب : ويستحب النضح
 ايضاً في اصابة يول البعير والشاة . لخبر عبد الرحمن المروى في الباب في
 الزيادات .

وفي مقعدة ذي الجرح الذي يخرج الصفرة فيها بعد اثائها بالخبر صفوان
 المروى في التهذيب في باب آداب الاحداث .

السادس : في التهذيب في زيادات باب تطهير الثياب في الصحيح
عن عبد الرحمن عن ابي ابراهيم ((ع)) : عن رجل يقول بالليل فيحسب ان البول
أصابه فلا يستيقن . فهل يحزبه ان يصيب على ذكره اذا بال ولا يتنشف؟ قال :
ما استبان انه أصابه و ينضح ما يشك فيه من جسده او ثيابه . و يتنشف قبل ان
يتوضأ .

وفي الكافي في باب البول يصيب الثوب في الموثق عن ابراهيم بن عبد
الحميد عن ابي الحسن ((ع)) : عن الثوب يصيبه البول فينفذ الى الجانب الآخر .
وعن المفرو و ما فيه من الحشو ؟ قال : اغسل ما أصاب منه . ومس الجانب الآخر .
فان أصبت من شيء منه فاغسله والا فانضحه بالماء .

وفي باب المني و المذي في الصحيح عن الحلبي عن الصادق ((ع)) : اذا
احتلم الرجل فأصاب ثوبه شيء . فليغسل الذي أصابه . فان ظن انه أصابه شيء
ولم يستيقن ولم ير مكانه . فلينضحه بالماء .

وفي باب ابوال دواب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) :
عن ابوال دواب و البغال و الحمير ؟ فقال : اغسله فان لم تعلم مكانه فاغسل
الثوب كله وان شككت فانضحه .

وفي باب الرجل يصلّي في الثوب وهو غير ظاهر في الصحيح عن عبد الله
بن سنان عن الصادق ((ع)) : عن رجل أصاب ثوبه جنابة او دم ؟ قال : ان كان
علم انه أصاب ثوبه جنابة قبل ان يصلّي ثم صلى فيه ولم يغسل فعليه ان يعيد
ما صلى . وان كان لم يعلم به فليس عليه اعادة . وان كان يرى (١) انه أصابه شيء
فنظر فلم ير شيئا اجزاه ان ينضحه بالماء .

و مورد هذه الاخبار النضح في اشياء مخصوصة . لكن عن النهاية : و متى
حصل في الثوب شيء من النجاسات التي يجب ازالتها وجب غسل الموضع . الى

(١) اي يظن . (منه)

أن قال : وإن كان حصولها مشكوكا فيه فإنه يستحب أن يرش الثوب ، ونحوه عن المنتهى ونهاية الاحكام مبدلا للرش بالنضح ، بل نسيه بعض الأجلة ، هذا التعميم الى ظاهر الأصحاب ، ولا بأس به .

السابع : المشهور المنصور عدم طهارة الجسم الصغيل كالسيف والمرأة والقوارير اذا اصابته نجاسة بمسح النجاسة عنه ، عملا بالاستصحاب . خلافا للمحكى عن المرتضى فيطهر بذلك ، وعن الخلاف انه حكاه عن بعض اصحابنا ، ولا وجه له .

الثامن : يكفي في طهر المواطن كالفم وباطن الانف زوال عين النجاسة عنها من غير خلاف يعرف . للمروى في التهذيب في زيادات باب تطهير الشياح في الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : عن رجل يسيل من انفه الدم ، هل عليه ان يغسل باطنه ؟ يعنى جوف الأنف ، قال : انما عليه ان يغسل ما ظهر منه ، والمناقشة في الدلالة بأدنى عناية مدفوعة ، والمعمم الاجماع المركب على الظاهر وياتى في مقصد الأطحمة ما يعينك فانتظر .

تنبيه :

يستحب الاستحمام للتأسي بهم عليهم السلام ، وللنبوى المروى فى التهذيب فى كتاب الطهارة فى الزيادات فى باب دخول الحمام : نعم موضع الحمام ، والعلوى المروى فى الباب : نعم البيت الحمام يذهب الاذى ويذكر بالنار .

وقد ورد فى جملة من الأخبار منع دخول النساء فى الحمام ، ومنها المروى فى الكافى فى كتاب الزى فى باب الحمام فى الصحيح على الصحيح عن رفاعة عن الصادق ((ع)) : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام . ولا نعرف بضمونها قائلا فالأجود الجواز كما يترنم به المروى فى التهذيب فى باب دخول الحمام فى الصحيح عن على بن يقطين عن ابي الحسن ((ع)) : عن الرجل يقرء فى الحمام ، وينكح فيه ؟ قال : لا بأس به ، وحمل البعض تلك الأخبار على

ما اذا كان هناك ريبة: انهن ضعفاء العقول يزيغ قلوبهن بأدنى داع الى مالا ينبغي لهن .

وعن ظاهر بعضهم ^(١) حملها على حال اجتماعهن ، مستثنيا عن كراهة الاجتماع حالة الضرورة قائلا : ان الاتزار عند الاجتماع تخفيف للكراهة . و ان ذلك مروى عن علي ((ع)) .

أقول ولعله أشار بذلك الى ما في التهذيب في باب دخول الحمام عن حماد عن جعفر عن ابيه عن علي ((ع)) ، وقد قيل له ان سعيد بن عبد الملك يدخل مع جواريه الحمام ، قال : وما بأس اذا كان عليه وعليهن الازر لا يكونون عراة كالحمير ^(٢) ينظر بعضهم الى سوء بعض .

و يجب ستر العورة اذا كان هناك ناظر محترم ، وفي الكافي في باب الحمام عن محمد بن جعفر عن بعض رجاله عن الصادق ((ع)) ان النبي ((ص)) لعن الناظر والمنظور اليه في الحمام بلا ميزر .

وفي الباب في الصحيح عن رفاة عن الصادق ((ع)) عن النبي ((ص)) من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بميزر .

واما اذا لم يكن هناك ناظر محترم فلا يجب الستر ، نعم يستحب الستر حينئذ للمروى في التهذيب في باب دخول الحمام عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام عن آياته عن علي ((ع)) : اذا تعرى أحدكم نظر اليه الشيطان فطمع فيه فاستتروا .

وهل يجوز النظر الى عورة غير المسلم كما عن الجماعة ؟ ام لا كما عن أكثر الأصحاب ؟ وجهان ينشأن من العموم فالثاني ، ومن الأصل والمروى في الكافي في باب الحمام في الصحيح عن ابن ابي عمير عن غير واحد عن الصادق ((ع)) : النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل نظرك الى عورة الحمار ، وفي النهاية في باب

(١) وهو الذكري . (منه)

(٢) الحُر خُل .

غسل يوم الجمعة عن الصادق ((ع)): انما اكره النظر الى عورة المسلم، فأما النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار فالاول، ولعلّك الأرجح. هذا اذا لم يكن بتلذذ وشهوة، والا فانه حرام بلا خلاف كما صرح بعضهم. ولو اغتسل غاريا مع وجود الناظر المحترم، فالاجود صحة غسله كما عن الأصحاب. اذا التحقّق عدم اقتضاء الأمر بالشئ للنهي عن ضده ولا عدم الأمر به، ومن يقول بالاقتضاء فعليه الحكم بالبطلان مع سعة الوقت.

وهل يكره التسليم في الحمام مطلقا؟ كما يقتضيه اطلاق النهي في غير واحد من الأخبار، ام مقيد بمن لا يميز عليه؟ كما يستفاد من الصدوق حيث قال في باب غسل يوم الجمعة بعد ان روى عن سعد: اني كنت في الحمام في البيت الاوسط، فدخل ابو الحسن موسى بن جعفر ((ع)) وعليه ازار فوق النورة، فقال: السلام عليكم الخير، بما لفظه: وفي هذا اطلاق في التسليم في الحمام لمن عليه ميزر، والنهي الوارد عن التسليم فيه لمن لا يميز عليه انتهى، وجهان.

و روى في الباب عن محمد بن حمزاة عن الصادق ((ع)): اذا دخلت الحمام فقل في الوقت الذي تنزع فيه ثيابك: اللهم انزع عني ريقه النفاق و ثبتني على الايمان، واذا دخلت البيت الاول فقل: اللهم اني اعوذ بك من شر نفسي واستعيذ بك من اذاه، واذا دخلت البيت الثاني فقل: اللهم اذهب عني الرجس النجس و طهر جسدي و قلبي، وخذ من الماء الحار وضعه على هامتك (١) و صب منه على رجليك، وان امكن ان تبلع منه جرعة فافعل فانميتني العتاة، والبيت في البيت الثاني ساعة، فاذا دخلت البيت الثالث فقل: نعوذ بالله من النار و نستله الجنة تردد ها الى وقت خروجك من البيت الحار، و اياك و شرب الماء البارد و الفقاع في الحمام فانه يفسد المعدة، ولا تصيب عليك الماء البارد فانه يضعف البدن، و صب الماء البارد على قدميك اذا خرجت فانه يسيل (٢)

(١) البهامة وسط الرأس . (منه)

(٢) يسيل خل .

الداء من جسدك . فاذا البست ثيابك فقل : اللهم البسني التقوى وجنبي الردى
فاذا فعلت ذلك امنت من كل داء .

روى الكافي في كتاب الزى في باب جز الشعر في الصحيح عن معمر بن
خلاد عن ابي الحسن ((ع)) : ثلث من عرفهن لم يدعهن : جز الشعر و تسمير
الثياب و نكاح الاماء .

وفي النهاية في باب غسل يوم الجمعة عن رسول الله ((ص)) : احفوا الشوارب
واعفوا اللحى ولا تشبهوا باليهود .

وفيه ايضا عن رسول الله ((ص)) : ان المجوس جزوا لحاهم و عفوا شاربهم
واما نحن فنجز الشوارب ونعفى اللحى . وهي الفطرة .

وعن اكمال الدين عن حياية الواليدة قالت : رأيت امير المؤمنين ((ع)) في
شرطة الخميس و معه درة لها سبابتان يضرب بها يبايع الزبير و الطافسي و
يقول لهم : يا يبايعي مسوخ بنى اسرائيل و جند بنى مروان . فقام اليه فوات ابن
احنف فقال : يا امير المؤمنين و ما جند بنى مروان ؟ فقال له : اقوام حلقوا
اللحى و قتلوا الشوارب فمسخوا .

وعن معاني الأخيار بسنده عن علي بن غراب عن جعفر عن أبيه عن جده
عن رسول الله ((ص)) : احفوا الشوارب و اعفوا اللحى ولا تشبهوا باليهود .

وعن مجمع البيان عن تفسير القمي عن الصادق ((ع)) . في قوله تعالى : ((و
اذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن)) قال : انه ما ابتلاه الله في نومه من ذبح
ولده اسمعيل فاتمها ابراهيم و عزم عليها و سلم لأمر الله فلما عزم عليها . قال
الله له : ((اني جاعلك للناس اماما .)) ثم انزل عليه الحنيفة وهي عشرة أشياء .
خمسة منها في الرأس و خمسة منها في البدن . فاما التي في الرأس : فأحف
الشارب و اعفاء اللحى و طم الشعر و السواك و الخلال . واما التي في البدن :
فحلق الشعر من البدن و الختان و تقليم الأظفار و الغسل من الجنابة فهذه
الحنيفية الظاهرة التي جاء بها ابراهيم ((ع)) فلم تنسخ ولا تنسخ الى يوم القيمة

وهو قوله تعالى: ((واتبع مله إبراهيم حنيفاً)) قيل الحنف الإحفاً والاستقصاء في الأمر والمبالغة فيه، وإحفاً الشارب المبالغة في الجزة، وإعفاء اللحي أن يوفى شعرها من عفى الشيء إذا كثر وزاد، وقوله لا تشبهوا باليهود أي لا تطيلوها جداً كاليهود فإنهم لا يأخذون من لحاهم بل خذوا ما زاد عن القبضة، قال: ويمكن الاستدلال على عدم جواز خلق اللحية أيضاً بما دل على تحريم مشاكلة أعداء الدين و سلوك طريقتهن، وتشبه الرجال بالنساء، وما دل على وجوب الدية في خلق اللحية، وعدم جواز نتف الشيب.

أقول الأجود عندى عدم حرمة خلق اللحية، للأصل مع عدم نهوض الأخبار لتخصيصه بحيث يصح الاعتماد عليه سنداً ودلالة، نعم لا شبهة في أولوية الترك بل هو يكره بالكراهة^(١) المغلظة، والله العالم.

تذنيب:

روى النهاية في باب غسل يوم الجمعة عن مولانا الحسن بن علي ((ع)) أنه خرج من الحمام فقال له رجل: طاب استحمامك، فقال له: يالكع^(٢) وما تصنع بالآست ههنا؟ فقال: طاب حمامك، فقال ((ع)): إذا طاب الحمام فمأراحة البدن منه؟ فقال: فطاب حميمك، فقال ((ع)): ويحك^(٣) أما علمت أن الحميم العرق؟ فقال له: كيف أقول؟ قال قل: طاب ما طهر منك وطهر ما طاب منك.

أقول المراد بالآست هو الواقع في الاستحمام، تنبيهاً على أن الاستفعال لأفادة الطلب وهو بعد الخروج عن الحمام غير معقول، أو بناءً على استقباح التلطف بالآست أول الكلام عند الخروج من الحمام وإن كان جزءاً لكلمة أخرى وعليه

(١) وفي الكافي في باب جز الشيب عن السكوني عن الصادق عليه السلام: إن علياً ((ع)) كان لا يرى بجز الشيب بأساً ويكره نتفه. (منه)
(٢) اللكح اللثيم والسفيه والأحمق كما عن الصدوق. (منه)
(٣) ويصح كلمة الرحمة والويل كلمة العذاب كما قيل. (منه)

فيمكن حمله على الظرافة كما يتروم به كلمة ويح وعلى الايذاء كما ينادى به كلمة
لكع ، فلما تنبه السائل للخطأ فقال : طاب حماك ، فقال ((ع)) : هذا تحية
للمحرم لا للبدن ، فلما تنبه الرجل لذلك ايضا فقال : فطاب حبيبك ، فقال ((ع)) :
الحميم العرق ، وهل قرع على سمعك في باب البلاغة ان من لم يستطع الى فهم
المرام والى نيل المقصود من الكلام ، فعليك ان تتفوه هنا لك بما يرشدك اليه
هذا الخير الشريف ، فلما استعجز السائل وأخرج لسان العجز بقوله : كيف
أقول ؟ قال ((ع)) قل : طاب ما طهر منك ، الى آخره ، اى طاب عن العلل و
العاهات ما طهر منك بالاعتسال عن الاخبات والاحداث وهو جسدك الهولاءى
وطهر عن انكدار المعاصى ما طاب منك فى جوهر ذاته القدسية ، وبالله التوفيق
فى كل امور ، وقد تم المجلد الاول من كتاب غنية المعاد فى شرح الارشاد بتوفيق
الله وامانتة ، على يد مؤلفه الفقير الى الله الغنى محمد صالح بن محمد البرغانى
فى اليوم الثامن من العشر الاول من الشهر السابع من السنة الاولى من العشر
الرابع من المائة الثالثة من الألف الثانى من الهجرة النبوية ، على هاجرها ألف
ألف تحية ، فى مدينة ١٢٣١ قزوين حفت بالامان بمحمد الامين ، والحمد
لله رب العالمين ، و يتلوه فى كتاب الصلوة .

قد تمت هذه النسخة الشريفة المسماة بالغنية حسب الأمر من مصنفه فحل
الفحول مقنن القوانين وماصل الآله خاتم المجتهدين قبلة الحاج وكعبة المعتمرين
مولانا محمد صالح دام فضله على يد مخلصه السداد عبد الجواد بن حاج محمد
فى شهر رمضان سنة ١٢٤٢ .

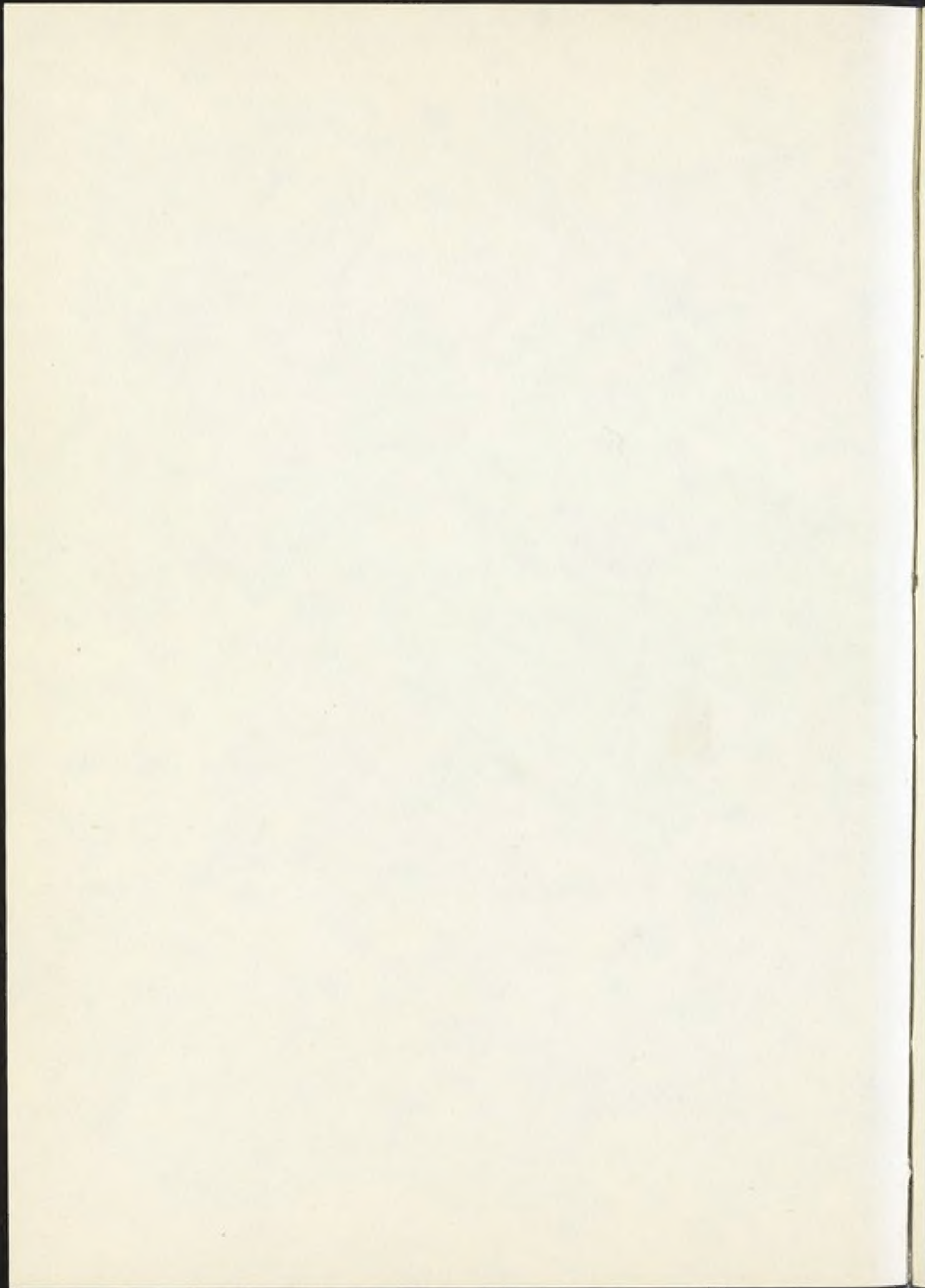
محتويات الكتاب

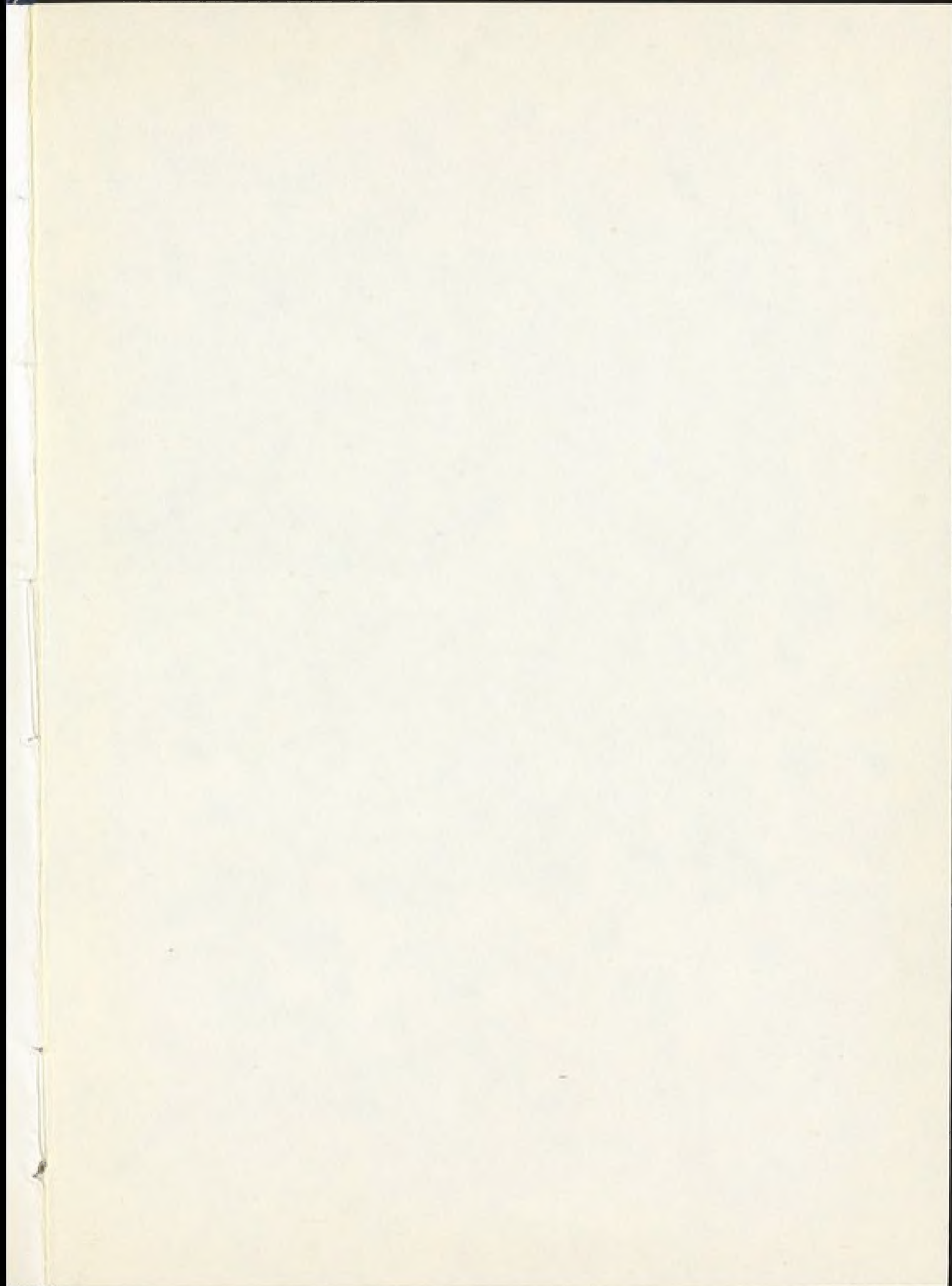
٢١	التكفين	٢	غسل الأموات
٥١	مسح المساجد السبعة بالكافور	٧	التوجيه إلى القبلة
٥٣	مداد الكافور	٩	تلقين المحتضر
٥٥	تحنيط الميت	١١	ما يستحب للمحتضر
٥٧	التكفين	١٣	علامات الموت
٥٩	أجزاء الكفن	١٥	تفصيل الميت
٦١	ما يستحب في التكفين	٢١	غسل الميت
٦٣	استحباب الجريدتين	٢٣	تفصيل الميت
٦٥	موضع الجريدتين	٢٥	كيفية غسل الميت
٦٧	كتابة الكفن بالترية الحسينية	٢٧	ما يغسل به الميت
٦٩	كيفية لف الميت	٣١	ما يستحب للميت في الغسل
٧١	ما يكره في التكفين	٣٣	ما يستحب في غسل الميت
٧٣	حول ثمن الكفن	٣٥	ما يكره في غسل الميت
٧٥	أحكام في تجهيز الميت	٣٧	ما يشترط في ماء الغسل
٧٧	أحكام في تطهير الميت	٣٩	شق بطن الميتة إذا تحرك جنينها

١٤٧	ماهية الماء المطلق	٧٩	غسل النجاسة بعد التكفين
١٤٩	تطهير المضاف المتنجس	٨١	احكام الشهيد
١٥١	اوصاف الماء المتغير	٨٣	هل يكن الشهيد ؟
١٥٣	تطهير الماء المتنجس	٨٥	الصلاة على ما فيه عظم
١٥٥	حكم الكر	٨٧	احكام ذات العظم
١٥٧	ماء المطر	٨٩	حكم السقط
١٤٩	حجم الكر	٩١	غسل من الميت
١٤٣	حكم الكر من الماء	٩٣	حكم من عظم الميت
١٤٥	تطهير ماء الكر المتنجس	٩٥	اسباب التيمم
١٤٧	الآثار	٩٧	موارد التيمم
١٤٩	تطهير ماء الكر	١٠٩	احكام طلب الماء
١٧١	حكم الماء اذا لاقته نجاسة	١١١	موارد التيمم
١٧٣	ماء البئر	١١٣	ما يتيمم به
١٧٥	احكام ماء البئر	١١٥	ما لا يتيمم به
١٧٧	نزح البئر	١١٧	ما يجوز به التيمم
١٨١	ما ينزح من البئر السقوط الحيوان فيها	١١٩	ما يجوز التيمم به
١٨٣	في موت بعض الحيوانات في البئر	١٢١	تأخير التيمم الى آخر الوقت
١٨٧	ما ينزح من البئر في بول الصبي	١٢٣	جواز التيمم للمناقلة من اول وقتها
١٨٩	ما ينزح من البئر في العصفور ذرقا فالدجاج	١٢٥	صفة التيمم
١٩١	طهارة الدلو والدشاة والمباشر	١٢٧	هل يجب غلوق شيء من التراب
١٩٣	حكم الاناء بن العشكوك احد هما المجهول	١٢٩	كيفية التيمم
١٩٥	موارد في التيمم	١٣٣	التيمم بدل الغسل
١٩٧	بتول في المالك في ثوبه وما اشبهه	١٣٥	عدد الضربات
١٩٩	احكام في تطهير الثياب	١٣٧	سقوط الصلاة بعدم الماء والتراب
٢٠١	استحباب بعد البئر عن البالوعة	١٣٩	في حكم التيمم اذا وجد الماء
٢٠٣	حكم الآثار	١٤١	ما يستباح بالتيمم
٢٠٥	سور البهرة	١٤٣	في الماء يحض الجنب ام الميت ؟
٢٠٧	حكم الماء المستعمل	١٤٥	الماء المطلق

٢٨١	وجوب العصر في التوب	٢٠٩	حكم الغسالة
٢٨٣	تطهير الاجسام الصلبة	٢١١	غسالة الخبث لا ترفع الحدث
٢٨٥	تطهير المايعات	٢١٣	حكم غسالة الحقام
٢٨٧	في بول الصبي	٢١٥	ما يكره في الطهارة
٢٨٩	غسل الثوب للتطهير	٢١٩	النجاسات
٢٩١	غسل الثوب	٢٢٧	ما ينتفع به من العينة
٢٩٣	حكم الصلاة في الثوب المتنجس	٢٢٩	النجاسات
٢٩٥	حكم الناسي غسل ثوبه المتنجس	٢٣٩	حكم الكافر
٢٩٧	نجاسة الثوب	٢٤١	حكم تآكروى الولاية
٢٩٩	حكم ناسي التطهير	٢٤٣	حكم أمه ١ آل محمد (ع)
٣٠١	حكم ذي الثوب الواحد	٢٤٥	حكم ولد الزنا
٣٠٣	الشمس مطهرة	٢٤٧	حكم ولد الكافر
٣٠٥	تطهير المتنجس الثابت	٢٤٩	نحاسة المسكرات
٣٠٧	ما تطهره النار	٢٥١	حكم العصير
٣٠٩	الاستحالة	٢٥٣	حكم غليان العصير
٣١١	النقيصة والأرض	٢٥٥	حكم العصير
٣١٣	ما تطهره الأرض	٢٥٧	حكم النبيذ
٣١٥	حكم استعمال او انى الذهب والفضة	٢٥٩	حكم غليان العنب
٣١٧	حكم استعمال او انى المشركين	٢٦١	حكم ما الحصرم والفقاع
٣١٩	حكم المذكى	٢٦٣	حكم مرق الجنب من حرام والابل الجلالة
٣٢١	تطهير الاناء	٢٦٥	وجوب ازالة النجاسات
٣٢٣	كيفية غسل الاناء	٢٦٧	حكم دم الجروح والقروح
٣٢٥	غسل الاناء	٢٦٩	ما يعنى منه من الدماء
٣٢٧	كيفية الغسل	٢٧١	سعة الدرهم البعلج
٣٢٩	غسل اليد في من النجس رطبا	٢٧٣	في الدم المتفرق
٣٣١	تطهير الاجسام المقبلة	٢٧٥	حكم القليل من الدماء الثلاثة
٣٣٣	احكام الحقام	٢٧٧	حكم نجاسة ما لا تتم الصلاة به
٣٣٥	كراهة طلق اللحية	٢٧٩	كيفية غسل الثوب من النجاسة







COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0020761961

C. 1

V. 2

